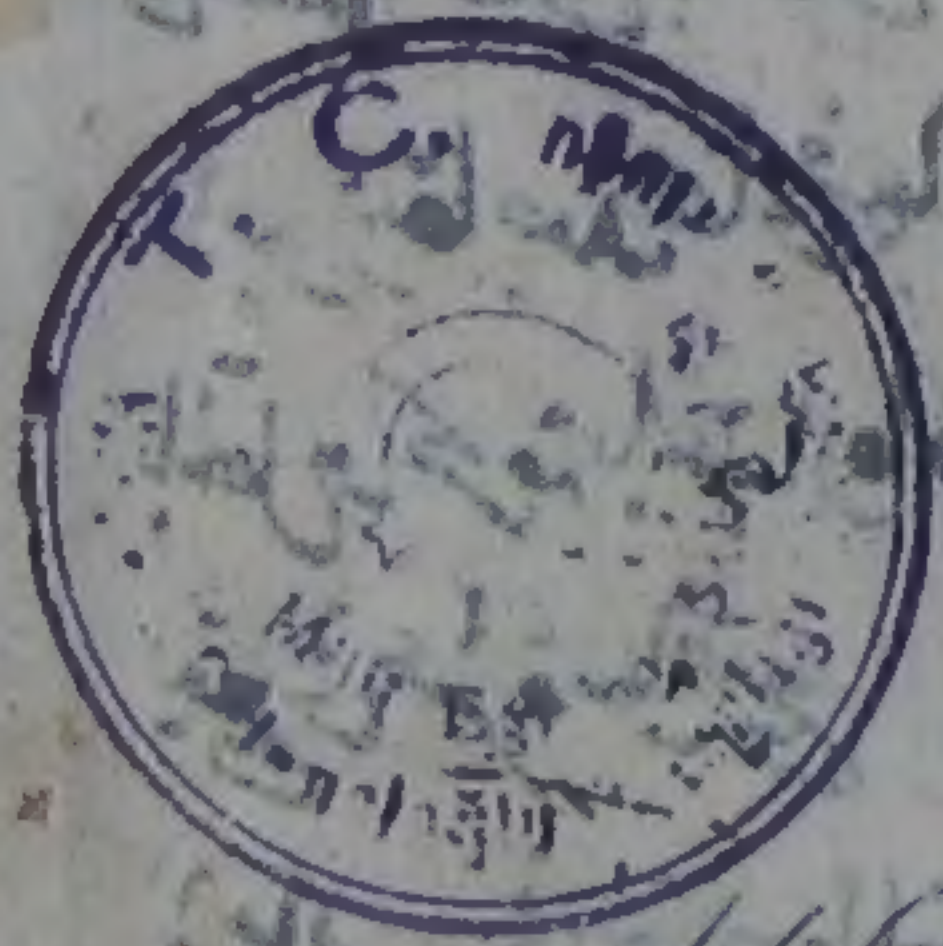
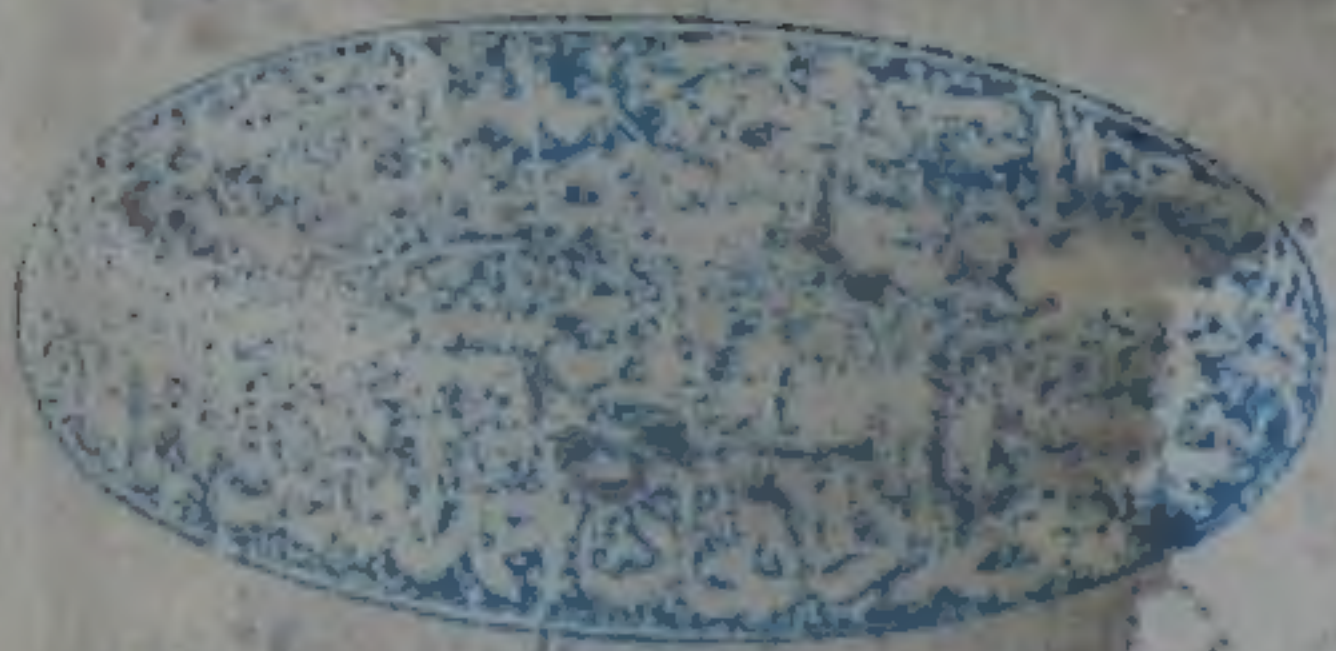






هياه نظائر



6666

120



من القصة  
الاولى  
من القصة  
الاولى  
من القصة  
الاولى  
من القصة  
الاولى  
من القصة  
الاولى

سند و اختلاف و اشهاد  
قبله في قوله لا اله الا الله  
٢٢

aut,

مطهر  
نبتة منقوشة في قلبه  
افضل الف النبتة بالاسماء  
او بالقلب و الظلال و التواريخ  
نبتة الصوم في يوم  
يطبخ بالبازن او  
حمام

الاختلاف بين المدعيين  
٢٠



الأصل براءة الزمة **في بيان** الاختلاف في القيمة والحواس  
 عما لا عليها **في** شك هل فعل أو لا فالأصل عدمه  
 ويدخل فيها ما يتقن الفعل وشك في القليل والكثير **في**  
 أن ما ثبت بيقين لا يزول إلا باليقين **في** بيان الشك في  
 الوضوء في الصلوة هل صلاها أو لا **في** الشك في تعيين الموضع  
 المتروك **في** بيان ما إذا اجتمع عدل بترك شيء منها أو  
 بين الإمام والقوم **في** بيان الشك في مكان الحج في الطواف  
 وعدده **في** الخيارات **في** ذكره **في** قدر الدين وما يدين  
**في** الزكوة والصوم والمنذور **في** العيب **في** كونها بالله  
 أو بطلاق أو بعناق **في** الأصل عدم **في** بيان الاختلاف  
**في** وصول العين **في** الخيارات **في** المضارب **في** أن المال  
 قرض أو مضاربة **في** قدم العيب **في** الخيارات **في**  
 الروية **في** وصول اللبن إلى جوف الرضيع بعد ما دخلت  
 ثديها في ذنبه **في** آخرها التنبه على تعبد القاعدة **في** بيان  
 ما يخرج منها **في** الأصل إضافة الحادث الحاقبة وقائه

مع  
 القول لمن مع يمينه  
 أو لا  
 مع  
 قدم العيب  
 ٤٤

وما

وبإلا وجوب النجاسة في الثوب والقارة في البر  
 ما إذا قرع يميني عيب العبد في ملك البائع وكذا المشتري  
**في** اختلاف الورثة مع المرأة في أبائهما في الموضع  
 لو اختلفوا في الملامة بقدم الزوج أو قبله **في** اختلاف  
 بين أهل الموضع وغيره **في** بيان ما خرج عن هذه القواعد  
**في** الأصل في أبيها الأباة أو الخطأ والتوقف **في**  
 ثمة الاختلاف **في** الأصل في الأيضاح التحريم فيها  
 سائل المتحج **في** الفروج **في** بيان الطلاق البهم **في** الفتق  
 البهم **في** المشتري **في** بيان ما خرج عنها **في** بيان ما  
 الترابي **في** الداعي يجلبه الآلة من الروم والهند **في**  
 أصحابنا احتاطوا في الفروج **في** الآتي سلة **في** بيان ما  
 الأصل في الكلام الحقيقة **في** بيان ما خرج عليها **في** بيان ما  
 ما يستل الصالح والفاسد **في** ما يخرج من الصالح  
**في** بيان ما أورد عليها **في** جواب **في** خاتمة **في** بيان ما  
**في** بيان ما أورد عليها **في** جواب **في** خاتمة **في** بيان ما

والشئ

ليستنى

في الأصل في الموضع  
 في الأصل في الموضع  
 في الأصل في الموضع

الاختلاف بين القاضي  
 المعروف وغيره

يختص



**الثانية** بيان الشك والوهم والظن غالب القدر في  
 الرأي **الثالثة** في بيان حد الاستصحاب وحجته وافرغ  
 عليه **الرابعة** المشتقة تجلب التيسر وبيان ان سبب  
 القيق سبعة السفر والمرض والاكراه والبيان الجمل  
 والعسر وعم البولي النقص في بيان ما يقع فيه نوع  
 من الصلوة خرجها على هذه الامة وما يقع فيه الائمة الاربعة  
 وختمنا هذه القاعدة بفوائد **الامامة** الشافعية على قسمين  
 وفيها نبيه في الفرق بين مرض الزوج ومرضها **الثانية** ان  
 تخفيفات الشرع انواع **الثالثة** المشتقة والخرج انما يتغير  
 ان عدم النص **الرابعة** بيان قولهم اذا ضاق الامر تضي  
 ولو اتسع ضاق وبيان ما جمع بينهما **الخامسة** الضر  
 يزال وبيان ما اشبه عليها من ابواب الفقه ويعلق بها فرائد  
**الفروقات** تبين المخطورات **الثانية** ما يقع للفروقات  
 ويقدر بقدرها ويقرّب منها ما جاز لعذر بطلانها  
**الثالثة** الضر لا يزال بالضر وبيان انما مقتضى ما

أسباب التخفيف  
 جواز كتاب الله الى الله  
 فتمادى في النسخ في المبادىء

عذر

ومها

في حق

وفيها بيان ما يتحمل فيه الضر لا دفع ضر عام وبيان ما يقع  
 فخرج عليها وفيها ما اذا تقارض فرادى او مفردتان او  
 احكام من امتلي بثلثين وبيان قولهم دار المقاربات الى  
 منجلب المصالح وما يتفرع عليها **السادس** العادة الحجة  
 وبيان ما فرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير  
 والمحض والتفاس والعمل المفيد للصلاة وكذا الشيء  
 مكمل او موزون وصوم يوم الشك ويوم قبل رمضان  
 وقبول الهدية للفقير وجواز الاكراه الطعام المقدم اليه  
 بغير اذن صريح وبيان الايام والنذور والعيال والاولاد  
 عليها وبيان ما ثبت العامة به وبيان انما اقتصرنا  
 المردت او غلبت لان ندرت وفيما ياه حكم البطالة في  
 وفيما ياه مساححة الامام في كل شهر لسبوع المداينة  
 او لزيادة اهله وفيما ياه تقارض العرف مع اللغة وبيان  
 ما فرغ عن قولهم الايام مبنية على العرف وبيان انما العرف  
 تنزل منزلة الشرط وما يتفرع عليه من تخفقات الاجرة

المحض والتفاس  
 والعذر المقتضى

يومين

والشرع وتعارض العرف

المطرفة



الموقف

طبعه  
 في سنة ١٢٠٤  
 في دار الكتب  
 في سنة ١٢٠٤  
 في دار الكتب  
 في سنة ١٢٠٤  
 في دار الكتب

الموثق مستوفياً شرطاً الشرعية وحكاية تسمى  
الحلوى في ما عنبه وبيان عدم الفرق بين الحكم  
بالصحة والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف  
مذهبه او برواية رجوع عنها ونحوها لمذهبه عامداً  
او نسياً وبيان ان القضاء على خلاف شرط الواقع كالقضاء  
بكل النص وبيان ان ~~فقد اتفاق~~ ~~فقد اتفاق~~  
انما ينفذ اذا وافق الشرع والآراء <sup>الثالثة</sup> اذا اجتمع  
الحلال والحرام غلب احكام الحلال وبيان ما تفرع عليها  
من استنباه محرمه باجتناباته وما اذا كان احداً بوجه  
ما كولا والاخر غير ما كولا اذا سار <sup>٤٩</sup> ~~المسلم~~ العلم  
او كلب المسلم يلب الجوس وما اذا وضع الجوس يده  
على يد المسلم الذابح وما اذا بخر المسلم غي مدقوسه فاعانه  
جوس ووطئ الجارية المستركة وما اذا كان بعض الشجرة  
او الصيد في احل وبعضها في احرم وما اذا اخطأ المسلم  
بالهيئة وما اذا اخطأ ودكن الهيئة بالترتيب وما اذا <sup>٥٠</sup> ~~اخطأ~~

سفر



روضة بغيرها وفيه ياله ما اذ لم ونحتة خسر وما اذا  
 من صيلا فوقع في ما أو سطح على الارض وبيان ما  
 فخرج عنها لمسايل العرة وفي آخرها تمة فيما اذا  
 بين الحلال والحرام في عقد أمية وبيان دخول في  
 ابواب التكليف والمروءة والبيع والاجارة والكفالة والابراء  
 والهبة والهدية والوصية والاقرار والرهانة والقضاي  
 والعبادات والطلاق والعناق وعارية الرهن والوفاء  
 وفي آخرها تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادات جابها  
 والتفرع فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه  
 يقدم المانع الا في مسائل **الثالثة** صديقه الاثارة في  
 القرب **القاعدة الرابعة** التابع تابع ويدخل فيها قواعد  
**الاول** انه لا يزوج بكلمة وفيها بيان حكم الجارية والسر بطريق  
 خروج عنها مسال **الثانية** التابع يسقط بسقوط المبتوع  
 ويقرب منها قولهم يسقط الفروع بسقوط اصله **الثالثة** يفتقر  
 في التوابع ما لا يفتقر في غيرها بيان ما يفتقر منها لا

مسيره

جانب

يفتقر

القاعدة

مطلقا بل تحت عبادة  
 40

**القاعدة الخامسة** ترقى الامام على الرعية منوط بالمصلحة فيها  
 بيان ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع وفي آخرها تنبيه على  
 ترقى القاضى اموال اليتام والارامل وفيه بيان احداث  
 الوطيان بغير شرط الواقف وتتميمه في المراتب في الاوقاف  
**السادس** الحدود تدرؤ بالشبهات وفيها بيان ان مقتضى الحدود  
 الا في خمسة مسائل بخلافه التفسير لها **السابعة** الحر لا يملك  
 تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها **الثامنة** اذا اجتمع امر  
 من جنس واحد لم يختلف مقصودها دخل احداهما في الآخر  
 وبيان ما تفرع عليهما من اجتماع الحديث وما يوجب الجزاء على  
 الحرم وبيان ما يجري عن تحية المسجد وكيفية الطواف وتلاوة  
 اية السجدة وبيان تعدد السهو في الصلوة والفرق بين جابر الصلوة  
 وما ينزى الحج وما اذا انقضى فامرا او شرب مرارا او قذف مرارا او  
 جماعة وما اذا وطئ في رمضان مرارا او تعدد جنابة الحرم والوطئ  
 بالبهمة وما اذا زنى بامه فقتلها او حرقها وما اذا تعددت  
 الجنابة على واحد وما اذا وطئ المعتدة بسنة **الثانية**

تعدد

مطلقا بل تحت عبادة  
 40

الترتيب من الترتيب  
 43

تضاد في المرأة في الوضوء  
 45

اجتمع الحدث والجنابة كفى  
 غسل واحد

اذا زنى حراما او قذف  
 او وطئ في رمضان حراما  
 44



طابق الوقف  
الحسن بن  
اولاد الحسن  
٤٩  
خبره

مط  
حل الترتيب وعدمه  
۱۱۱

لا يطلع منها الى هنا

الحق

مجلس القضاة  
٢٣١

انقلاب

الحمد لله  
١٣٥٥

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً يهتدون بهم  
والعلماء أئمةً يهتدون بهم

[illegible]



كتاب التفتيح

احكام الكتابة

٢٤٨

احكام الصلاة

٢٥٠

مطلب  
الاجتماع والافتراق

٢٧٣

خاتمة في بيان قواعد

٢٧١  
فائدة في بيان قواعد  
محمد بن محمد

في العقود والعقود

والنوع ٢  
١٧٧

الحكمة وما نارق فيه الدبر القبل واحكام المصنف والنوع  
والملك والدين ونحوه المثل واجرة المثل والمثل والشرط والتعليق  
والسفر والمسجد والحرم ويوم الجمعة في بيان الاجتماع والافتراق  
في بعض المسائل وفي اخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد  
قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا ولا  
فائدة في اقسام العلوم وما يكونه فرض وفرض كفاية ومنه  
وحراما ومكرها **فائدة** في الامام البخاري فيما ينسب لطالب العلم  
وما لا ينسب **فائدة** في اعتقاد الان في مذهبه ومنهجه  
**قاعدة** المفرد المضاف يقوم في ما لا يوقع في اخرى **فائدة**  
العلوم ثلاثة **فائدة** ثلاثة في الدنا **فائدة** ليس في الحياة  
في بدخل الحجة الا في **فائدة** المومر يقطع عنه **فائدة** للدنا  
برفع الطاعة **فائدة** في الكنايس اذا هدم واحد منها هل يهدم  
اولا **فائدة** الفسق هل يمنع اهلية الشهادة والوقضا والامر  
وغير ذلك **فائدة** في الصلوة على الميت يوضع على دكا هل  
يكفي **فائدة** في الفوق بين علم القضا وفقد القضا **فائدة** في شروط

الامامة

الامامة المستحق عليها والمختلف فيها **فائدة** كل ان الله  
الانبياء لا يعلم ما اذا اراد الله توبة الا انفقها **فائدة** اذا ولى  
السلطان مندبا ليس باهله تفتح توليته **فائدة** ولا **فائدة** ثلاث  
لا يستحب دعا وهم **فائدة** كل يبي يميل عنه العبد **فائدة**  
**فائدة** هل يجوز وضع قرآن في المسجد لاجل حفظ المحاضر **فائدة**  
اولا **فائدة** ما معنى قول العلماء الاشبه **فائدة** اذا بطر الشيخ  
بطر ما في ضمنه **فائدة** المسئلة فاسد الا في مسيلة  
**فائدة** اذا اجتمع الحقان ما تقدم فيهما **فائدة** في الغار  
المنقذ في فقه الجمل **فائدة** في الاشياء والنظائر **فائدة**  
في الحكايات وفيه وصية الامام الاعظم للامام الكا ابو يوسف  
**كتاب الاشياء** ليس اسم الله الرحمن الرحيم **فائدة**  
الحمد لله على ما انعم وصى الله على سيدنا محمد وسلم **فائدة**  
الفقه اشرف العلوم قدرا واعظمها اجرا **فائدة** واعظمها فائدة  
واعظمها عايدة واعلاها مرتبة وسناها منسية **فائدة** علماء  
نورا والقلوب سرورا والصدور انوارا **فائدة** ساعا وهذا

الفن الرابع  
مع الاسماء  
والنظائر  
٢٨١

وكونه في  
باليف  
الشيخ الامام  
العالم العلامة المحقق المحدث  
وحيد دهره وفد عصره  
شيخ الاسلام ملك العلماء  
الاعلام زين الدين بن  
نجم الحنفى تقى الله برحمته  
كان آية الله في نفسه اوامره  
سنة ثمان وستين وثمانمائة

والفقه والامور



وَلَقَدْ رَافَعُوا أَمَامَ الشَّامِعِ حَيْثُ قَالَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَجَعَ فِي الْفَقْهِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى كِتَابِ الْإِحْقَافِ  
كَمَا نَفَعَهُ ابْنُ وَهْبَانَ عَنْ حَمَلَةٍ وَهُوَ كَالصَّدِيقِ رَضِيَ لَهُ أَخْرَاهُ وَأَجْرُ مَنْ مِنْ دُونَ الْفَقْهِ  
وَالْفَقْهِ وَفَرَّخَ أَحْكَامَهُ عَلَى أَصُولِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنَّ الشَّيْخَ الْكِرَامَ قَدْ تَقَوَّاهُمَا بِإِنْجَافٍ  
وَمَطُولٍ فِي مَشْنُونٍ وَتَرْوِيحٍ وَفَنَاءٍ وَاجْتِهَادٍ فِي الْمَذْهَبِ وَالْفَقْهِ وَحَرَرَةٍ وَأَوْفَى وَاشْكُرْ

لأن بالخاص والعام من الاستقرار على سنن النظام والاستمرار  
على ثيرة الاجتماع والالتمام إنما هو معرفة الحلال والحرام  
والتمييز بين الجائز والمكروه في وجوه الأحكام ومجوزة راحة  
ورياضة نافذة ونجومة زاهية وأصوله ثابتة وفروعه  
ثابتة لا يفتنى بكثرة الاتفاق كنزها ولا يبلى على طول الزمان  
وإنى لا يستطيع كنه صفاته ولو أن أعضاء جميعا تكلمت  
قوام الدين وقوامه وهم مستلذات وأنظمة والبرهان المخرج  
في الدنيا والآخرة والمرجع في التدريس والفتوى خصيصا  
أن اصحابنا علم لهم خصوصية السبق في هذا الشأن الكو  
لهم أتباع الناس في الفقه وهم عيال على مجموع ما عند  
أهل الانصاف وابتدع منهم من هو من أولى الالباب الثانية  
الجمع والوقوف الرابع الاغفار الخامس الجدل السادس الاشياء والنظائر  
السابع ما حكى في الامام الاعظم وصاحبه المسارح المتقدمين  
والمشاخرين من المطارحات والمكاتبات والمراكمات والوعيد  
وارجوا من كرم الفتاح أن هذا الكتاب آفاته بحول الله وقوته

بسم الله الرحمن الرحيم  
 كتابنا بحكمي كتابنا  
 تاج الدين ابن أبي بكر  
 مشتملا على فتاوى في الفقه  
 كنت لما وصلت في شرح الفقه  
 إلى تبين باب البيع الفاسد  
 ارفقت كتابا مختصا في الضوابط  
 والامتنان منها **باب**  
**الفقه الربيعي في فقه حنفية**  
**الفقه الربيعي في فقه حنفية**  
**وصل إلى ضابطه**  
 قاله من ان اصنع كتابا على الخط  
 السبع مشتملا على سبعة فصول  
 يكون هذا الكتاب النور الكاشف  
 منها **الاول** معرفة القواعد  
 التي يروى بها ورواها الاصحاب  
 عليها وهي اصول الفقه في حنفية  
 وبها يبنى الفقه في ورثه حنفية  
 ولوح في الضوابط والكفر في ورثه  
 ظفرت به في كتابي ورثه حنفية  
 به في ورثه حنفية الا اني تجو الكمال في  
 لا افضل الا الوجه المعتمد في الكتب  
 وان كان مغايرا على قول ضعيف  
 او رواية ضعيفة بعثت على ذلك  
 غالبا **وحكي** ان الامام ابو حامد  
 الدباس جمع قواعد من اسب  
 الى حنفية سبعة عشر تأخذ في  
 وفروا اليها وله حكاية مع أبي عبد  
 الله وهو اني تقي فانه لما بلغه ذلك  
 ساقط اليه وكان ابو حامد ضربه  
 بكرة لكل ليلة تلك الضوابط  
 في كتابه

في هذه النظائر و مرجع المدرسين و طلباء المحققين و مقتضى  
 القضاة و المفتين و غنمة المحصلين و كذا فالكبر للعلامة و في  
 هذا الألف أول فتوحى طال ما التزم فيه عيوني و اعلمت  
 أعمال الجدايين بصرى و يدى و طونى و لم ازل منذ زمن الطلب  
 بكتبه قدما و حديثا و حتى في تحصيل ما به منها جيتا الى ان  
 منها على اجم الغيرة و احطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة  
 مطالعة و تأملا بحيث لم يفتن الا القدر اليسير كما سراه  
 سردها مع ضم الاشغال و المطالعة بكتب الاصول و ابتدا  
 امرى بكتاب البرزوى و الامام الرضى و التقويم لابي  
 زيد الديلمسى و التيق و سره و سره و سره و سره  
 البرزوى في الكف الكبر و التيق حتى احتضرت نحر الحق  
 ابن الهام و سمي له الاصول ثم سرحت النار شرعا بحول الله  
 وقوته فابتاع على نوعه فلنشرع ان شاء الله بحول الله وقوته  
 فيما قصدناه في هذا التأليف بعد تسميته بالاسماء والنظائر  
 تسميته باسم بعض فنونه سألنا الله العتول وانا نفع به

المصلحین

ماہیت

سویا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

في مسجد بعد ان خرج الناس واغلق ابوابها والى وسر منها فسبقه محمد **الصغير** للمردى لعدة فاستب  
قال في العهد في عصره خرج الناس واغلق ابوابها والى وسر منها فسبقه محمد **الصغير** للمردى لعدة فاستب  
الوطاطر فخره فاجابه في المسجد ثم لم يكره ما فيه بعد ذلك فخرج المردى الى اصحابه فقالوا عليه السلام **التالي الضوابط**  
وما وجدنا ما خرج عنها وهو النفع الا في المصلحة والعدل والحق فان بعض المؤمنين يدركنا بها ويستنم منه اسما  
فاذكر فيه انه زوت اشياء حرمه لم يطبق على لغيره من الوجود والى خارجة كاسته ولهذا وقع موقعه **موتاه**



مؤلفه في نظريته انه خير ما مول وان يدفو عنه كيد الجاسدين  
 وافر المتقربين ولعمري ان هذا الفن لا يدرك بالتمني  
 ولا ينال بسوق ولعل ولو اتى ولا يناله الا من كتف عبء  
 اجده ونشره واغزل اهل وسد المزور وخاض البحار  
 العجاج يداب في التكرار والمطالعة بكرة واصبلا وينصب  
 نفسه للتأليف والتحرير بياناً ومفيداً ليس هو الا في فضلها  
 او مستقيمة غرته على القاصدين فيسرق اليها ويحلمها على ان  
 ذلك ليس في كتب الصيود انما هو فصل الله يوثقه من باب  
**وهذا ان ذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهاء التي**  
 اجتمعت عندي في اواخر عمالي وستين وتسعين في شروحي  
 الهداية النهاية وغاية البيان والعناية ومواهب الراهية والفتا  
 ونجى القدير ومن تروى الكثر الرنبلي والعيني وسكنى من تروى  
 المذود الرأى لوهاج والجوهرة والمجتبى والا قطع وخلاف  
 الجمع المصنف وابن الملك ورايت سر حاله في وقفاوسر منبر  
 المصطفى لابن امير حاج الحلي وسره الوافي الكافي وسره الوافي

في كتب الصيود

٩٦٦

والسوار

والنبانية

والسفابة وايضاً الاصلا وسره تلخيص الحاجب الكبير  
 للعلامة الفارسي وتلخيص الحاجب للصمد السعيد والبدل  
 لكاشاني سره الخفة والمبسوط سره الكافي وكان الحكم  
 السعيد وسره الدرر والنور للاخرى والهداية وسره  
 الجامع الصغير لقصه خان وسره مختصر الطحاوي والمختار **في الفتاوى**  
 الخاتبة واختلاصة والبرازية والطهريه والولولاجية والعمدة  
 والواقعات للحاج والفقيه والبيهقي والصنوس ومال الفتاوى  
 والشفيع للحنبل والتهذيب للعلاني وقفاوسر مائة  
 والقاسمية والعمادية وجامع الفصول في الحواشي (لا يوسن)  
 واوقاف الحضايف والاشفاق الحاور للقدس والتمه والخط  
 الرضوي والخزيرة وسره منظومة النسخ والمصنف وسره  
 منظومة ابن وهب لاله ولا ابن السخنة والبصير في خزائن  
 الفتاوى وبعض خزائن الاملا وبعض السراجية والتأخر  
 والتجنيس وخزائن الفقه وخزينة الفقهاء ومناقب الكردى  
 وطبقات عبد القادر **الفرد الاول في القواعد الكلية الاول**

على حكمه

في حواشيه

المصنف

في اول الكتاب



لا ثواب إلا بالنية صرح به المصنف في مواضع في الفقهاء  
 في الوضوء سواء قلنا أن شرط الصحة كافي للصلاة والركعة  
 والصوم والحج ولا يكافئ الوضوء والفعل على هذا فقولوا  
 حديثنا إنما الأعمال بالنيات أنه ذهب إلى مقتضى الإلتزام  
 بدون تفسير لكثرة وجوه الأعمال بدونها فقدروا مضافا  
 إلى حكم الأعمال **وإن نفعها** أي خولها وهو الثواب ويستحق  
 العقاب وهو نيل وهو الصحة والغاية وقد أريد الأول  
 بالاجتماع للاجتماع على أنه لا ثواب ولا عقاب إلا بالنية قال  
 الأخوان يكون مرادها إنما لانه مشترك ولا عموم له أولنا  
 الفروقة به صحة الكلام به ولا حاجة إلى الآخر وأما  
 أوجه لانه الأول لا يسلّم انحصار لانه قابل للعموم المشترك فمخ  
 لا بد من علم شرطها في الوضوء بالصحة ولا على المقاصد أيضا  
 وفي بعض الكتب أن الوضوء الذي ليس سنوئيا ليس بمأجور  
 ولكنه مفتاح الصلوة وإنما شرطت في العبادات بالاجماع  
 إيجابية وما أمروا إلا بعبادته تخلصي له الدين والأول وجه

مطلق  
 في بيان النية الجمالية والتعبدية  
 وهو على نوعين أحدهما في النية

شرط  
 أعمال نفعها  
 أو ضررها

شرط  
 شرط النية  
 وعدمه

لأن  
 يكون  
 يكون  
 يكون

في كل  
 في كل  
 في كل

لأن العبادة فيها معنى التوجه فنية عطف الصلوة  
 فلا يشترط في الوضوء والفعل شيء بخلافه وأزاله النفا  
 الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والأواني للصحة **وأما**  
**الشرط في التيمم** فدلالة الآية عليها لانه الفصل **وأما**  
 عند الميت فقالوا لا يشترط صحة الصلاة عليه ولا تحصيلها  
 وإنما هي شرط لإسقاط الفرض عن فريضة المكلفين وتفرغ عليه  
 أنه التعريف بفعل ثلاثي قولنا بوسوفن رواه عن محمد أنه  
 أن نزل عند الأخراج ثم لما يفصل مرتبتي وأن لم ينو قتل أو  
 بفعل مرة واحدة كافي في القدير **وأما** في العبادة كمالها  
 شرط صحتها الإلزام فانه يصح بدونها بدليل قولهم أن الكلام  
 المكروه صحيح ولا يكون مسلما بحجوة النية بخلاف الكفر كما بينه  
 بحج التزويك **وأما** الكفر في شرطه النية لقولهم أنه كونه المكروه  
 غير صحيح وأما قولهم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر كان لا يكون **وأما**  
 باعتبار أن عينه كونه كمالا علم في الأصول بحث هذا فلا يصح  
 صلاة مطلقا ولو صلاة جنات الآية فيها أدلة واضحة

شرط  
 لا يشترط النية

شرط  
 شرط

شرط  
 شرط  
 شرط

شرط  
 شرط



مفتی اعظم

مطابق  
افند و النساء و ملائک و ملائک  
مرصیح

ملحق الامام في الامام

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ

فرہ :

في بعض الصور والاشكال

عبدالحق

الاصحاح الثاني من كتابه الاول عليه

مطابق روزنامه کیهان

مطلبه  
نقطه نقطه اعداد مائده  
خطه خطه اعداد مائده

مطلب  
عص الحطب وجواب  
لا تقبل

مطلبة  
الهيئة العامة  
للإتقان  
للغة العربية



لا يقع في الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن بحجره بالحبس لكونه  
 انشئ وخرج في شرائها لها ما اذ انصدق بجميع النصب بلانية  
 فانما الوض يقطع عنه واختلفوا في سقوط الزكاة البعوض  
 اذا انصدق به قالوا ويشترط نية التجارة في الوض  
 فلا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلو لم تكن شيئا للفقير  
 انه ان وجد في محاباة لارزاقه عليه ولو نوى التجارة فيها  
 يخرج من ارضه العسرية او الخراجية او المستأجرة او المتعاقدة  
 لارزاقه عليه ولو قارنت ما ليس بدله مال المال كالبهية والصدقة  
 والخلع والهدى والوصية لا تقع على الصالحين وفي الزكاة  
 لا بد من قصد لها منها للذوق والنسب لكره الحول وان قصد به  
 التحل او الركب او الاكل فلا زكاة اصلا واما النية في الصوم  
 فشرط صحة كل يوم ولو علقها بالنية صحت لانها انما  
 تبطل الاقوال والنية ليس منها الوض والسنة والتفلي في  
 اصلها سواء اما ان يحس في شرط صحة ايضا فما كانه او قل  
 او الوض فانه لا يكون الا سنة والمندرك الوض ولو نذر في الاسلام

للقينة سم  
 ولو نوى التجارة فيما يكون  
 في ارضه  
 لا زكاة

النية في الصوم  
 والحبس والكفارة

لا يلزم

لا يلزم الراجحة الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضاي  
 كالاداء من جهة **اصلا** النية واما الاعتكاف في  
 في صحته واجبا كاه او نذر او تقلا واما الكفارة فالتوبة  
 شرط في صحتها عتقا وميا ما او اطعما ما واما الضحايا فلا  
 فيها من النية كغيرها **الاصلا** لا يصدق في نذر عليه ان يذبحها  
 بنية الاضحية قد يحكم غيره بلا اذن فانه اخذها من ذبحه  
 بنية اجزائه وادامته لا تجزئه كما في اضحية الذخيرة وهذا  
 اذا ذبحها غنمها اما اذا ذبحها غنمها لاهلها لا ضحية عليه  
 تنعيب الاضحية بالنية فالوا ان كان فقرا وقد اشترى بها  
 نصيب فليس له بيعها وانه كانت غنما لم يتعين والصحاح  
 تنعيب مطلقا فيصدق بها الغني بعد اياتها جنة وكلامه  
 يقيم غيرها تمامها كما في البرايح من الاضحية فالوا والهدايا كما  
 وفي القتي عندنا في عبادته وضياعه بل صحته في الكافر  
 ولا عبادة له فان ذكروا وجه الله كانه عبادة شبا عليه وان  
 اعتق بلانية متع ولا ثوب له ان كانه مرتحا واما الكفاية فلا يلزم

مطلب  
 في بيان الاعتكاف بنية

مطلب  
 الله في الصوم  
 الاضحية شرط في النية

مطلب  
 الله في الكفارة

مطلب  
 الكفارة

مطلب  
 في بيان الاعتكاف بنية  
 الكفارة

مطلب  
 الله في الكفارة

مطلب  
 الله في الكفارة

مطلب  
 الله في الكفارة



من النية وإن اعتق للصنع أو للشيء له مع وإن اعتق  
لأجل خلقه صحت وكلاهما مباحا لأنبوب له ولا <sup>ثم</sup> وينبغي  
أن يخصص الاعتق للصنع بما إذا كان المعق كافر أمّا العلم  
إذا اعتق له قاصداً عظيماً كمن كان يفتن أن يكون الاعتق لمخلق  
مكروهاً والتدبير والكتابة كالاعتق وأما الجهاد فلهي أعظم  
العبادات فلا بد له من مظهر من النية وأما الوصية فكما اعتق أن  
قصد التقرب فله النوب والآتي صحيحة فقط وأما الوقف  
فليس عبادة وصفاً بل صفة من الكافر فإنا نقول التوبة فله  
النوب والأفلا وأما النكاح فقالوا إنه أقرب إلى العبادات  
حتى أن الاشتغال به أفقر من التخلي لمحقق وهو عند الاعتدال  
مؤكدة على الصلح فيحتاج إلى النية لتحصيل النوب وهو <sup>يقصد</sup>  
اعتق نفسه وتخصيصها وحصول ولا وفترنا الاعتدال في  
الشرح الكبير شرح الكفر ولم تكن فيه شرط صحة قالوا لم يصح  
مع التزنا ما لو اعتقد بلفظ لا يعرف معناه فيفعل أو التزو  
على صحة علم التزنا ولا كما في البرازية وعلى هذا أسير النوب

الاند

مطلب  
يجوز النية إلى العبادة

مطلب  
النية لازمة بالجهاد والعتق

مطلب  
سنة الوصية

مطلب  
السنة لا تتم من الوقف

مطلب  
النية لا تتم بالجهاد والعتق  
أقرب إلى العبادة

مطلب  
لو عده بلفظ لا يجوز منه فقه  
فلان والصور على صحة

مطلب  
النية لازمة بالقضاء

مطلب  
النية من الوقف

مطلب  
الحاقيات على صحتها اعتبار  
ما قصد لأجله

مطلب  
النية بالجهاد والعتق

مطلب  
النية لا تتم

مطلب  
لا يكون النية لازمة في العبادة

لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول النوب على قصد التقرب  
إلى الله تعالى من غير العلم تعلماً وأفتاً ونصيحة أو كتابة أو أما  
القضاء فقالوا إنه من العبادة أن فالنوب عليه متوقف عليها  
وكذا أامة الحدود والتعازير وكلما بقاها له الحكم وال  
وكذا تحمل الشهادة وأداؤها **وأما المباحة** فإنها تختص  
صحتها باعتبارها قصدت لأجله فإما قصد بها التقرب إلى  
الطاعة أو التوصل إليها كانت عبادة كالأكل والنوم والكتب  
المال والوطى **وأما المعاملة** كما ليس لا يتوقف عليها وكذا النوع  
الاجارة والاقالة لكن قالوا <sup>أنفق</sup> أنفق مضارع لم يتوقف  
والتي يتوقف على النية فإنا نقول به إلا يجب للمعق أن كان <sup>بمعناه</sup>  
والأ لا بخلاف ضيقه <sup>المعق</sup> فإن البيع لا يتوقف على النية وأما  
المضارع المتخلف كالتبطل فهو كالامر لا يصح البيع به ولا  
بالنية وقد أضحنا شرح الكفر وقالوا لا يصح مع الزل  
الرضي حكمه وأما الهبة فلا يتوقف على النية قالوا <sup>لأن</sup>  
ما زحاصت كالأبرازية ولكن لو لقي الهبة ولم يؤمنها لم



لا لا جلا ان النية شرطها وانما هو لفظة شرطها وهو الرضي وكذا  
لو اكره عليها لم يصح بطلان الطلاق والعناق فانها يقعان  
بالنقل من لا يعرفها ليس شرطها ولا كرهه عليها يتعيان  
الطلاق فيصير كناية فالاول لا يحتاج في وقوعه عليها اليها  
فان طلق غافلا او ساهيا او خطبا وقع حتى قالوا ان الطلاق  
يقع بالانطلاق المصحفة قضا ولكن لا بد ان يقصد بها باللفظ  
قالوا لو كرر ما بالطلاق بخبرتها ويقول في كل مرة انت  
طالق لم يقع ولو كتب ادراك طالق او انت طالق وقال اقرا  
عليه فقرأ عليها لم يقع لعدم قصد بها باللفظ ولا بنية قلام  
انما القصر لا يحتاج الى النية **قوله** انت طالق ناويا  
للطلاق من وفاق لم يقع ديانته ووقع قضا وفي عبارة بعض  
الكتب ان طلاق الخطي وان وقع قضا لا ديانته قطر بهذا ان  
المرء لا يحتاج قضا ويحتاج اليها ديانته ولا يرد عليه  
انه لو طلقها هازلا يقع قضا وديانته لان رجع جعل له  
جدا وقالوا لا يصح نية الطلاق ان انت طالق ولا نية التالف

ولا البتة  
الثلاث

مطلبة  
لا يصح نية بالاكراه  
والمرء طلاق والعناق  
يصح  
لا لا الرضي

مطلبة  
يقع الطلاق غافلا  
لا بد ان يقصد بها باللفظ

مطلبة  
لو وقع الطلاق والعناق  
لمن لا يعرفها وقع

مطلبة  
في بيان القصر بنية

مطلبة  
الوفاق كغيره عند القدر  
النية في الطلاق وبالكره دون قصد

مطلبة  
خطاي الخطي واقع

مطلبة  
الطلاق مع بالاتفاق المصحف

الطلاق

ولا يصح نية التتبع في انشا الطالق الا ان يكون المرأة  
أمة وتصح نية الثلاث واما كناية فلا يقع بها الا بالنية  
ديانته سواء كان موهما ذكره الطلاق او لا والمذاكرة انما  
تقوم مقام النية في النقص الا في لفظ الاحرام فانه كناية ولا  
يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق اذا كان الزوج في قوم  
يريدون به محرم الطلاق ويخلع والابلاء والظهار في كمال  
منه من حيث لا يشترط له النية ويكالا كناية شتر طقت له  
واما الرجعة فكما انكاح لانها مستدامة لكن ما كان منها  
موجبا لا يحتاج اليها وكنايتها يحتاج اليها ولما التمس  
فلا يتوقف عليها فيستفقد اذا حلق عامدا او ساهيا او خطبا  
او مكرها وكذا اذا فعل المخلوق عليه كره واما نية تخفيض  
في البيعة فمقبولة ديانته اتفاقا وقضا عند اخصاف والفتوى  
على قوله ان كالا الحالف مظلوما كذا اختلفوا هل الاعتبار  
بنية الحالف او نية المستحلف والفتوى على اعتبار نية الحالف  
كما مظلوما كما ظاهرا كما في الولو الجية والخلاصه واما الاقرار

أمة

مطلبة  
النية لازمة بطلان الطلاق  
مطلبة  
تتوقف الطلاق

مطلبة  
ولما يتوقف الطلاق  
الرجوع

مطلبة  
النية لازمة بالنية

مطلبة  
الرجوع كالنكاح

مطلبة  
السنة في تخفيض العام  
2 السنة مقبولة

مطلبة  
في اعتبار نية الحالف  
وعلى الفتوى لا الحالف

مطلبة  
في اعتبار نية الحالف  
وعلى الفتوى لا الحالف



مطلب الله في العباد

مطلب الله في العباد  
مطلب الله في العباد  
مطلب الله في العباد

مطلب الله في العباد  
مطلب الله في العباد  
مطلب الله في العباد

مطلب الله في العباد  
مطلب الله في العباد  
مطلب الله في العباد

بما لو كان في قضاها بدونها وكذا الايداع والاعارة وكذا القرض  
والسرقه واما القصاص فتوقف على قصد القاتل لغيره ولو  
لما كان القصد امرا باطنا اتمت الاله مقامه فاما قتله تعالى  
الاخر عاثره كانه عداو وجب القصاص والآفاق قتل على الا  
يقرب الا بجر عاثره لكنه يقتل غالبا فهو سبعة على القصاص  
عند الامام الا عظم واما القصاص فاما يقصد مباحا فيضيق  
كما علم في باب الجنائيات واما قراءة القرآن فالاخر ان يخرج  
في كونه قرانا بقصد مجوز والجنب والحايض فراه ما فيه الا ان  
يقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن ينظر عليه فلو لم يقرأ  
بقصد الذكر لم ينظر صلاته واجتناب عنه في سراح اكثر بانه محله  
فلا يتغير بغيره وقيل ان المأخوذ اذا قرأ الفاتحة في صلاة  
بنية الذكر لا يجوز عليه مع انه يحرم عليه قرائتها في الصلاة  
الجماعة فلا يترتب في السنين بحجوه النية ثم غير فعل فقالوا في التحريم  
اذا لم ينو بام نزع وفيه قصد ان يعوده اليه لا يتعد اجزاء  
وذا قصد ان لا يعوده اليه تعد اجزاء بل في الوفاء في النوع اذا لم ينو

القتل

الردود

ان يعود

ثم نزع من نية الى لب لم يبرأ من الضمالة ما التروك  
كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث ما يترك به الحقيقة  
عند الكلام على انما الاعمال بالنيات فذكره في <sup>الوضوء</sup> في نية  
وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية الخوف عظم  
الذي <sup>الغنى</sup> حصو الثواب ان كان كفا وهو ان تدعو النفس  
اليه قادرا على فعله فيك نفسه عنه خوفا من ربه فهو مشايخ الا  
فلا ثواب على تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصح تركه  
على ترك الزنا ولا الاعم على ترك النظر الى المحرم على هذا ما لو  
في الزكاة لو نوى ان يوفي ما للجار فيكون له الخدمة كان الخدمة  
وان لم يعمل خيرا وهو اذا نوى وفيها كان للخدمة  
ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل في التجارة  
عمل فلا يتم بحجوه النية والخدمة ترك للتجارة فيتم بها قالوا  
ونظيره المقيم والصائم والكافر والعوفية والسائبة حيث  
لا يكون مسافرا ولا مغفرا ولا <sup>النية</sup> مسافرا ولا سائما بحجوه النية  
لانا ترك العمل كما ذكره الزيلعي في هذا وما قدمناه في الباب

مطلب الله في العباد

مطلب الله في العباد

مطلب الله في العباد

مطلب الله في العباد

مطلب الله في العباد



في الزمان

في النية

وذكرنا في السابق ما ينبغي لنا من قواعد للفقه في الثاني  
الامور بما صدقها كما علمت في التزويك وذكرنا في فتاواه  
ان بيع العيص من تحت حماره ان قصد به التجارة فلا يحرم ان  
قصد به التخيير او كذا في الكرم على هذا الشهر وعلى هذا عيص  
يقصد الخلية او التخيير في التخيير فوق ثلاثة ايام وان قصد  
فان قصد المهر المهر والمهر المهر والمهر المهر المهر المهر المهر  
وفوقه فوق ثلاث ايام في العيص فان قصد ترك الزينة و  
التطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا كذا قولهم ان المصلي اذا  
قرأ آية ثم قرأ القرآن جوا بالكلام بطلت صلوة وكذا اذا اخرج  
المصلي ما يسهو فقال الحمد فقامدا لغير بطلت صلوة وكذا  
يسوء فقال لا حول ولا قوة الا بالله تعالى الله  
وانما اليه راجعون فاصدا له بطلت وكذا انما لم يكره اذا قرأ  
القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا في قراءة  
جمع وكذا اذا قرأوا كما سادها قاعند روية كاس ولها  
نظائر كثيرة في الفاظ التكثير كلها توجه الى قصد الاستغفار

وقال

مطلبة القاعدة الثانية في اول الكتاب

مطلبة بيع النذر بالعبث فلا يرد

مطلبة الهبة فوق ثلاثة ايام

مطلبة الحد للمرأة

مطلبة اللفظ يكون كقوله اولاً

بغند

وقال في كتاب الفقه اذ قال فتح الفقاه للمشي صلى الله  
عليه وسلم قالوا يكون انما وكذا الحارس اذ قال في الحراسة  
الا الله يعني لاجل الاعلام بانه مستيقظ العالم اذ قال  
في المجلس صلوا على النبي فاد ثاب على ذلك وكذا القار اذ قال  
كبروا ثياب لان الحارس والفقاه باخذ  
اجرا جاء الى يراي ليشترى منه ثوبا فلما فتح المتاع  
قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد اذ اراد بذلك اعلا  
المشي جوده ثيابه ومتاعه كرهه انش وفيها اذ قال المسلم  
للذكر اظلم الله تعالى قالوا ان نول بقلبه ان يقطر الله نوا  
لعلمه يسلم او يوقر بحرية في ذل وصغار الابناء الله هذا  
دعا الى السلام او لمنفعة المسلمين انتم ثم قال رجل  
المصنف في بيته ولا يقر بالان نول بحيرة البركة لا يامع ورجل  
التواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الفسق قالوا انه نول  
او الفقة يتفعلون ما يفتقوا فيما يتفعلون بالشيء  
فهو فاضل واصل وان شج في التوقنا ويا الله الله يتفعلون

مطلبة الفقه في بيع النذر في السوق

مطلبة بخلاف هو

مطلبة بذلك اجراه

مطلبة حين يبيع

مطلبة يغير

مطلبة وانما



بأمر الدنيا وانما يسبح الله تعالى في هذا الموضع وهو افضل  
 ان يسبح و حده في غير السوق وان يسبح على ان الخلق يعمل  
الخلق كانا آيما قال ان سجد لسطان ماه كان فصل  
التعظيم والتجدة دون الصلوة لا يكفر اصلا ام اللا يكفر بما يجوز  
لا ادم صلوات الله عليه ولامه و يجوز أخوة بوف دم  
ولو أكره على السجود للملك بالقتل فان أمره عليه وج العبادة  
فان أفضل من أكره على الكفر و أه كان للتجدة فالأفضل اليسبح  
انتهز وقالوا الا كفر نوف السبح حاشا لهم تقصده الشرع وأن فصل  
استقوى على القوم والأجل الضيق فيسبح وقالوا الكافر إذا انترس  
علم فان أراه لم فان تقصده قتل المسلم حرم وأن تقصده قتل الكافر  
لا ولو لا خوف لا اطال الأور دنا فرو و كأيرة شاهد وقالوا  
في باب اللقطة إذا أخذ ها بنية زكها حظر فعلها وأن أخذها  
بنية نفس كأن عاصيا أبما وقى الذات أخا بنية في الحظر والإباحة  
إذا أقصد الكسب أن تقصده أحفظ لا يكفر و لا يكفر و لا يكفر و لا يكفر  
فلا تقصده الظلم لا يكفر و أن تقصده منفعة أخر يكفر و كتاب الله

و أن يسبح على ما  
 الاعتبار يوم  
 على ذلك

السجدة للسجدة المنوط

مظهر  
 الأراه السجدة  
 الأفضل الصبر كذا الكفر  
 و مظهر  
 الأكل فورا الشبع

مظهر  
 كراية الشين

على السجدة

على الذراع أه كانت تقصده العلامة لا يكفر و لكنها أورد يكفر  
و أجل سبح على أجل التي فيها المصنف أن تقصده أحفظ لا يكفر  
و لا يكفر م أعلم أه هاتين العائدتين يشتمل الكلام  
على النية وفها مباحث أفي بيان حقيقتها في بيان  
مباينة عنت لأجل في بيان تعيين المنور و عدم تعيين  
في بيان التوضي لصفة المنور في الفرعية والنقلية  
والأد والقضاء في بيان الأخلاق فيها في بيان أجمع  
بين العبادتين بنية وأخرى في وقتها في بيان عدم  
شروط استمرارها وقية حكمها في كل ركعة في الأركان في  
أجلها في شروطها ما أفهم في النية كأن القاموس  
نوى الشيء بغير نية وتحقق تقصده استمر وفي الشرع كأن في  
التسوية تقصده الطاعة والتقوى إلى الله عالي أبجد أفعل  
استمر ولا أورد عليه النية في التزك لأنه كأن قد منه لا يقرب  
بها الأضار التزك كأن وهو فعل المكلف به في التزك لا الترك  
لنفسه العدم لأنه ليس أضار أحت القدرة للعبد كأن التحريم

مظهر  
 الجاهلية

مظهر  
 التزك

مظهر  
 التزك  
 وهي النور  
 بمقاصدها

مظهر  
 التزك  
 مظهر

مظهر  
 الجاهلية  
 مظهر  
 الجاهلية

مظهر  
 الجاهلية

مظهر  
 الجاهلية

مظهر  
 النية  
 اللغة  
 والنية

مظهر  
 الجاهلية  
 مظهر



محل تقوى ما حان

وخرقها القساك يضاوت بأنها غير عالما لا تقرأ المتوجه نحو الغفل  
ابتغوا وجه الله تعالى وامتناعا للحكمة ولتجنب ما يراه موافقا  
لغرضه جلب نفع أو دفع ضرر حال أو ما لا انتهى في باب  
ما سرت لاجله قالوا المقصود منها تمييز العبادات في العبادات  
وتمييز بعض العبادات عن بعض كما في التمتع وفيه التقدير  
كالامساك عن المفترق قد يكون قيمة أو ندوا أو عدم الحاجة  
والجلوس في المجلس قد يكون للراحة وقد يكون دفع الملل  
أو لغرض وتكون قد يكون قرب زكاة أو صدقة والذين قد  
يكونون للامطر فيكون مباحا أو مندوبا أو للاضحية فيكون عبادا  
أو لقدم أمير فيكون حراما أو كونه قول لم اتق الله  
يكون بالغرض والتفكر والواجب تمييزها عن بعضها  
على فلكا لا يكون العبادات فلا يلبس بغيره ولا شرط  
كالإيمان بالله تعالى فمناها والمعرفة والخوف والرجاء  
والنية وقراءة التوراة والذكر لأنها متميزة لا يلبس بغيرها  
وما عدا الإيمان المقرب به ثم رأيت ابن وهبان في سر

الغفل ابتغى

في باب

ودفع الملل قد يكون به

أنه لا يكون عبادا

أو لا يلبس

طاعة الله تعالى والعبادة  
للصالحين والبر والعدل  
والأدب والادب والادب

عبادة

أنه لا يكون عبادا

من الانبياء

مطلوب

لم أره من عبادك ذكر  
خرج على الأيمان

ذكر أن لا يكون العبادات لا يجتمع على النية وذكر أيضا أن  
النية لا يجتمع على نية ونقل العنق في سره البخار لا يجتمع  
على أن السلاوة والذكر والادب لا يجتمع على نية  
في بابه نفي المنور وعدمه الأصل عندنا أن المنور ما لا  
من العبادات أو لا فإن كان عبادا فإن كان وقتها لم  
للموحى معنى أنه يسهل عزه فلا بد من التمييز بالعبادة كان  
الظهور فإن قرنه باليوم كهرت مع وأن خرج الوقت أو باع  
ولم يكن خرج الوقت فإن خرج ونسب لا يجزئ في الصحيح  
فرض الوقت كهر الوقت إلا في الجمعة فإنما يدل الأصل الآن  
يكون اعتقاده أنها فرض الوقت فانه فوك الظاهر لا يختلف  
والأصح الجواز قالوا علامة التمييز للصلوة أنه يكون بحيث  
لو قيل أي صلوة يمكنه أن يجب بل لا أمروا به كان وقتها بعباد  
لها بمعنى أنه لا يسع غير طاعة الصوم في يوم رمضان قال النضر  
ليس شرطه كاه الصائم صائجا حقيقا فيض عطلق النية والنية  
واجب أخلاص التمييز في المتقين لغو والكان مريضا فيض

مطلوب  
نية الادب

مطلوب  
المنوي

مطلوب  
كون الوقت موبارا  
نية الرضا



الصلوة

روايتان والصحيح وقوعه في رمضان سواء في واجباته  
 واما المسافر فان نومه واجباً فوقعه في نومه لا في رصته  
 وفي السفر روايتان والصحيح وقوعه في رمضان وان وقع في غيره  
 كوقت الحج بسبب الجوار باعتبار انه لا يقع في السنة الا مرة واحدة  
 والترك باعتبار ان افاءه لا يستوفى وقتاً فيصان على السنة  
 نظر الى المعيار وان نوى نفل او نوى نفل في نظر الى الظاهر  
 ولا يقطر التفسير في الصلوة لصيق الوقت لانه السنة باقية في  
 انه لو شرع متفلاً صح واه كان حراماً ولا ينعين في وقت واحد  
 بتعيين العبد قولاً وانما تعين بفعله كما كانت في اليقين لا في  
 من خصص الكفارة الا في ضمن فعله في الاداء واما في التوضاء  
 من التعيين صلاة او صوم او حجاباً وانما ان كثر التوضاء  
 في شرط التعيين لتمييز الوقت المتحد في جنس واحد والافواه  
 ان كان عليه قضاء من رمضان او من غيره او باعنه وكان يعين  
 الصلوة ويومها باليعين يوم لم يكن له او نوى حلاً ولم يكن عليه او  
 ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص ان لم يوفق الاوقات الغاية او انتهت

مطلب كيفية قضاء الغزاليين

مطلب المخلص في آية الصلوة

عليه

عليه او اراد التسهيل على نفسه وذكر في الحديث ان آية التبيين  
 الصلوة لم تستطع الا باعتبار ان الواجب يختلف فيه متقدراً  
 باعتبار اراه مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب  
 الا بنية التعيين حتى لو غفل الترتيب بكرة العوائد تكفيه بنية  
 النظر لا غير هذا مسكروا ذكره اصحابنا كما قالوا في خلافه  
 وهو المعتمد كذا في التبيين وقالوا في التبيين لا يجب التمييز بين احد  
 واجباته حتى لو تيمم اجنبته بريد به الوضوء جاز ما لم يتوضأ  
 لكونه يقع له على صفة واحدة فتميز بالنية كالصلوة المفوضة  
 وقالوا ليس يصح لانه الحاجة لهما يقع طهارة واذا وقع طهارة  
 جاز ان يؤخر في ماساً لانه الرطوبة يدور وجودها لا غير ذلك  
 انه لو تيمم للصلاة جاز له ان يصل في غير **ضابط في هذا البحث**  
 التبعين لتمييز الاجناس في التبعين في الجنس الواحد فلو علم  
 الغاية والشرط اذا لم يصادف حله كان لغواً ويؤثر اختلاف  
 الجنس باختلاف التبعين والصلوة كلها في غير المختلف حتى الغرض  
 في يومين او العشرة من يومين كذا ايام رمضان كتحصنها

مطلب كيفية التبعين

مطلب رمضان



يعني قضاءه بنيت يوم  
يكون ذو احوال عليه قضاءه

يتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يومين او اكثر فصام  
يوماً قضا يومين جاز خلاف ما اذا انوك غرضاً <sup>في</sup> حيث يجوز  
الاختلاف السبب اذا انوى طهرين او طهرين اعصر او نوى طهرين  
السبب عليه طهر يوم الخميس على هذا اذا الكفارة لا يحتاج  
فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عتق في الاجناس لا بد منه كما  
حققناه في الظاهر كتابنا سره اكثر واما في الزكاة فقالوا ان  
خمس سورة غائبى درهم سورة فهلكتا سورة قبل الحول وعنه  
نصبه او كان المجرع الباقى في فتح العدين الصوم ولو وجبت  
قضا يومين في رمضان واخره فالاول ان ينزل اول يوم وجب  
قضاؤه من هذا القضاء وان يعيى جاز وكذا لو كان رمضان  
على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة  
فطسه فصام احدي وستين يوماً انقضا وكفارة ولم يعيى  
يوم الفطر جاز وفي الخاتمة لو تجر الزكاة في احد المالين ما احتج  
عنه قبل الحول لم يكن المجرع الباقى وكذا لو احتج بعد الحول للفني  
الاختلاف غير عما يكن ملكه فطر التجرد انهم فيها ايضا لولا

صلوة  
الزكاة

فصل من الابل الحوام

يعني قضاءه بنيت يوم  
يكون ذو احوال عليه قضاءه

عنه الا لحواله الى الجاهل فيجوز ان ينزلها ويصام  
ثم تجزى فصار الحول اجزاء تجزى <sup>في</sup> حيث يجوز  
لا يجوز هذا كله في الفرائض والواجبات كالمنزور والوتر على  
الامام واليعتد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوي  
لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلوة الجاهل ينزل  
لله والدعاء لليت ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لا يلا  
سجد لها كما في القبة واما التوافل فاتفق اصحابنا على ان  
النية واما ان من الرواية فاضلوا في شرائط نيتها وحيث  
المعتمد عدم الاشرط وانما تصح بنية النقل وطلق النية ويتفرع  
عليه لو صلى ركعتين على طين انما تجزى لظن بقاء الليل فبين انما  
بعد طلوع الفجر ثابت في سنة النوى الصحيح فلا يصحها بعده  
للكراهة واما ما قاله افاضلي ركعة قبل الطلوع واخر بعد  
كاتب السنة فيصعد لانه السنة لا بد من السجود فيها في الوقت  
ولم يصح ما قالوا ولو قام الى الختمة في الظهر صابها بعد ما فسد  
الاخيرة فانه يضم اداسته وتكون الركعتان قدامه ولا تكونان سنة

مطلوب  
بشرط الوتر لا الوتر الواجب

مطلوب  
من صلوة الجاهل

مطلوب  
منها انما في وقتها  
الصلوات  
لا يلزم النية في مسجود الصلاة



الطهر على الصحيح وهذا لا يدل على لزوم التيقن لان العلم  
 بكونه سنة لم يترسخ الا بجملة من رواه ولم يوجبوا التيقن  
 في الرواية بل ترفع تراويح بطريق التيقن او لا يوجب التيقن  
 تخفيفا لان الرواية والمعاد خلافه كالسنة الرواية وتوقعها  
 على لزوم التيقن للسنة الرواية وعدمه مثلا فخرجي  
 بعد الجمعة اربعين في موضع يشك في صحة الجمعة ناويا فظهر عليه  
 اول ظهر او ركعة ولم يوده ثم بين صحة الجمعة فعلى الصحيح  
 تنوب في سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظر فابتدأ بها القول الآخر  
 لا كما في فتح القدير وهو ايضا يتوقف على ان الصلوة اذ اطلوا  
 اصلها على قولها وان يوسوا خلافا لم ينفوا عنه قال فيها انكون  
 في السنة الاعلى قول محمد بن يوسف ان يلحق الصيامات السنونة  
 بالصلوة السنونة فلا يشرط لها التيقن ولم ارفع فيه عليه  
 السنة الرواية في اليوم والليلة اثنتا عشرة ركعة  
 ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعد الظهر وركعتان  
 بعد المغرب وركعتان بعد العشاء من كل صلوة اربعة ركعات قبلها

مطلق  
 سنة الرواية

مطلق  
 في الجمعة والصلوة وبعد العشاء  
 بالركعة في الجمعة ناويا فظهر

مطلق  
 2 ما رواه الرواية  
 2 الصوم والليلة

واربع

واربع بعد العشاء الرواية وعشر ركعة بعشر قبلها العشاء  
 في ثلثي رمضان وطلوع النور على قولها وطلوع الصبح على  
 قولها الرواية وطلوع الكسوف على قولها وطلوع الفجر وطلوع  
 الشمس والاشراق على قولها المستحب فاربعة قبل الفجر  
 قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء  
 وسنة بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء في المسجد ويومئذ  
 كل صلوة او اها عند الدخول وقبل ثور بعد الفجر وركعتان  
 كذلك ينوب عنها كل صلوة فرضا كانت او تطوعا وطلوع الشمس وقلها  
 اربع ركعات اثنتا عشرة ركعة وطلوع الحاجة وطلوع الشقة  
 كان سنة منية المصاوتانها مع الكلام على صلوة الرغائب وسنة البراءة  
 مذكور فيه لابن امير حاجه الجليل **بطريقا اذا عين الخطا**  
 الخطا فيما لا يشرط التيقن له لا يفر كتحسين مكان الصلوة وركعتان  
 وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر ثلاثا او فركعة  
 لانه التيقن ليس بشرط فالحال فيه لا يفر قال في البيانية وسنة  
 عدد الركعات والتجديت ليس بشرط ولو نور الظهر ثلاثا او

مطلق  
 صلوة الرواية

مطلق  
 في صلاة المستحب

مطلق  
 كل صلوة او اها عند الدخول  
 تنوب في كل محله

مطلق  
 في صلاة تيقن المنزلة  
 الخطا في الصلوة

صحح



على الصلاة

شهدوا خلاف ما شهدوا قبله

ولكنه انما يتبين كما اذا عتق الامام في يصلي به فيها غيره  
ومنذ ملاذ ايتى الامام فانه ان الوقت خرج او انقضت  
انه يلحق على هذا **هذا** اذا ذكرنا لا يحتاج اليه فانه  
لا يفرقه قال في الزاوية لو سلم الامام في وقت لا يفرقه  
شهدوا عند الرعي وذكر والوقت او بقوله يعاقف فيما لا  
اليه لا يضر انما يبينما ينظر فيه التبيين كالخطا  
الى الصلوة وعكسه ومن صلوة الظهر الى العصر فانه يضر في  
ما اذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر والافضل ان لا يبين  
الامام عند كربة اجماعة كئلا يظهر كونه غير المحامي فلا يجوز  
ان ينزل القاع في الحسب كائنا في كاه ولو لم يخبر بانه زيد  
او عمر وجاز اقتدائه ولو نور الاقتداء بالامام القاع وهو يركع  
انه زيد وهو عمر في اقتدائه لانه العبرة لما نور لا بما رآه  
وهو نور الاقتداء بالامام وفي الثاني رخصة صلوة الظهر في  
ان هذا ظهر يوم الثلث فثبت ان من يوم الاربعاء ظهر  
والغداة في تعيين الوقت لا يضر انما يبين في الصلوة

مطل في باب الاقتداء

غيره

مطل والساعة الاربع  
عند الاحياء والاعمال

المعروف

فما

قضا يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضا ما عكس  
وهو نية يوم الخميس في غير محار ولو كان يركع شخصه  
فتور الاقتداء بهذا الامام في يوم زيد قلنا هو خلاف  
جاز لانه عرفه بالاسم فلفظ التسمية وكذا لو كان في  
لا يركع شخصه فتور الاقتداء بالامام القاع في المحراب  
هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثل ما ذكرنا ان الخطا في  
الميت فيقول الكثرة ينور الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في  
القديم وفي فتاوى العدة لو قال له اقتدي بهذا ان  
فاذا شيخا يصح لو قال اقتدي بهذا الشيخ فاذا هو شيخ  
لان ان يدعي شيخا علمه فانه لا يركع في الصلاة الى الان  
لا تكمل انما لم تكن صلاة الى الامام وانما الى زيد او شيخ  
فتأمل على هذا الوفاء للصلوة على الميت الذكر فبان انه  
انما عكس يصح ولما ركيح ما اذا عتق عتق الموتى عترة  
فبان انه اكثر او اقل ينفون ان لا يفرقه الا اذا ابا انهم اكثر  
فانه فهم من لم ينو الصلوة عليه وهو الزيد **مسألة** ليس لنا

فقد صرح

وفي عتق  
الصاوي

مطل في نية صلوة الميت

مطل في الاقتداء بالامام



من ينوي صلاة يومه أو ليلة يومه في الصلاة إذا أدرك  
 الإمام في التسمية أو في سجدة أو في ركعة أو في ركعة أو في ركعة أو في ركعة  
 والمزج بينهما يصليهما جمعة فلا يشأ وأما إذا لم يكن المنوي العباد  
 المقصود وإنما هو في الوساكن أو في الوساكن أو في الوساكن أو في الوساكن  
 في الوساكن لا ينوي لأنه ليس بعبادة وأعرض السارح الزم  
 على الكثرة في قوله ونيتهم بناء على عموم الضمير إلى الوساكن وكذا  
 على التفسير في قوله بوزن الطهارة والمزج بينهما ينوي ما لا  
 إلا بالطهارة في العباد أو في غير الحدوث وعند البعض نية  
 الطهارة تكون أمان التيمم فقالوا لا ينوي عباد مقصود  
 لا تصح إلا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الظهر قالوا  
 ولو تيمم لدخول أو الاذان أو الإقامة لا يؤقرون به الصلوة  
 لأنها ليست بعبادة مقصودة وإنما ابتاع غير هذا التيمم  
 لوقاية القرآن روايتا فعند العامة لا يجوز كافي الحائنة  
 وهو محمول على ما إذا كان محدثا أما إذا كان حيا فحينئذ لا يجوز  
 أن يصلي به كما في الجهد وقد أوضحنا في شرحنا بالكر

مطلوب ادراك الجمعة

مطلوب لازم النية وهو لازم

بنية

مطلوب التيمم بالنية

النية في الصلاة

من ينوي صلاة يومه أو ليلة يومه في الصلاة إذا أدرك  
 فقال في التسمية (النية) الفريضة من الوضوء فقالوا لا يجوز  
 المجتبي لا بد من نية المصنوع ونية الوضوء ونية التيمم  
 حتى لو نوى الفرض بغيره لم يضر والواجب كالقراية كما  
 في التمار خاتمة **وأما النافلة** والسنن الرواتب فقد قيل  
 تقع على نية النية ونية مباحين **وتنجز** على شرط نية الفريضة  
 لو لم يعرف الفرائض الخمس إلا أنه يصليها في أو ما قال لا يجوز  
 وكذا لو اعتقد أنها فرض أو نفل ولا يميز ولم ينو الفرض  
 فيها فإلا نور الفرض في الكل جاز ولو ظن الكل فرضا جاز  
 أن نور صلوة الإمام كذا في نية العزيم وفي الغنية المصنوع  
 بستة نية علم الفرض منها والسنن وعلم معنى الفرض أنه  
 ما يتحقق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنن ما يتحقق  
 الثواب بفعله ولا يخاف على تركها فتور الطهارة والوضوء  
 وأغنت نية الطهارة نية الوضوء والسنن يعلم ذلك ونور  
 الوضوء فرضا وكذا لا يعلم ما فيه من الفرائض بغيره **والسنة**

مطلوب ما صفة المنوي كونه موعدا

مطلوب نية وقارة ونية تيمم

بيان اشتراط النية في الفرض حتى لو لم يعرف وصلّى في وقتها لا يجوز

أن لا يقن ذلك فكل صلوة صلاحها

مع الإمام مازم

مطلوب المصنوع ستة

النية



ينور الغرض ولا يعلم معناه لا يجزيه **والله اعلم** أه قنأ  
 الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصل الناس ولا يجزيه  
 الفرائض والنوافل لا يجزيه لا ان يصلي بالنية شرط قيل  
 يجزيه ما صلى في الجماعة أنا نور صلوة الامام **والله اعلم**  
 ان الكفر فرض جازر صلوة **والله اعلم** ان الله على عباده  
 صلوة مفروضة ولكنه كاه يصليها لا وقاها لم تجزيه ان  
**واما في الصوم** فقد علمت ان يصوم بنية مبينة ويطلق النية  
 فلا يشترط لعموم رمضان ان نية الفريضة حتى قالوا الوفاء  
 ليلة التي صوم آخر شعبان ثم لم يرد بعد الصوم انه اول  
 اجزاه **واما الزكاة** فيشترط لها نية الفريضة بتتبعه ولم  
 ار حكم نية الزكاة المجتلة بعد اصل الوجوب لان نية  
 النصب الثاني وقد وجد في المحول فانه شرط لوجوب الاداء  
 بخلاف تجريد الصلوة على وقتها فانه غير جائز لكونه وقتا للوجوب  
 وشرط صحة الاداء **واما الحج** فقد مضى انه يصح بطلاق النية  
 على ثوبه ما يقتضيه ان ينور في نفس الامر الوضعية فالولادة لا يتحل

هذا هو الوجه في صحة نية الفريضة  
 في كل وقت من اوقات الفريضة  
 لان نية الفريضة لا تتغير  
 بغيرها ولا يتغير بغيرها

هذا هو الوجه في صحة نية الفريضة

الماق

هذا هو الوجه في صحة نية الفريضة  
 لان نية الفريضة لا تتغير  
 بغيرها ولا يتغير بغيرها

الماقي الكثرة الا لاجل الفرض فيستلزم منه المحقق انما  
 انه لو كان الواقع انه ما ينور الفرض لم يجزيه الا امره الى الفرض  
 عملا عليه عملا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض  
 لانه لو نور التقولية وعلمه في الاسلام كان عملا ولا بد من  
 الغرض في الكفارات ولما قالوا انه صوم الكفارة وقضا  
 رمضان يحتاج الى نية النية في العمل لان الوقت صالح للصوم  
**التقديرات** الوضوء **والله اعلم** ان الله على عباده  
 لعدم شرائط النية **واما** التيمم فلا يشترط له نية الوضوء لانه  
 في الوضوء وقد مضى ان نية رفع احد شكايفه وعلى هذا الشرط  
 كلها لا يشترط لها نية الوضوء لقولهم انه يرد من حضورها لا يحصلها  
 وكذا الخطبة لا يشترط لها نية الوضوء وانه شرط لها النية لانه  
 لا يتغيرها وينبغي ان يكون صلوة اجازة كذلك لاننا لانكون  
 الا فرضا كما صرحوا به وكذا الاتعاذ فقلاد ولم ار حكم صلوة  
 في نية الوضوء وينبغي ان لا يشترط لكونها غير فرض في حق الكفارة  
 ينبغي ان ينور صلوة كذا التي فرضها الله على المكلف في هذا الوقت

مائة في الكفارة ولها رخص

مائة في الوضوء والصلوة  
 لانه غير شرط



ولم اربط حكم بنية فريضة العيس من فرضها لغيره <sup>في الكفاية</sup>  
 فيه والظاهر عدم الاشتراط <sup>في</sup> الصلاة الجادة لا <sup>في</sup> تركها <sup>في</sup> تركه  
 او ترك واجب فلا بد منها جازية لا فرض لقوله يعقوب <sup>في</sup> العيس  
 بالاولى فعلى هذا ينور كونها جازية لنقص الوضوء على التام <sup>في</sup> الفعل  
 تحقيقها واما على القول بان الوضوء يعقوب بها فلا يخاف  
 من شرط بنية الوضوء <sup>في</sup> بنية الاداء والوضوء <sup>في</sup> ان تارخانية  
 اذا عيس الصلوة التي تؤدى بها صح نور الاداء والقضاء وقال  
 في الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والوضوء اني احسب  
 يستعمل مكانه الاخر حتى يجوز الاداء بنية الوضوء <sup>في</sup> بالعكس  
 وبانه انما لا يوصف بها الا بشرط <sup>في</sup> كالتعباء المطلقة <sup>في</sup> الوقت  
 كالتكأة وصرفة الفم والوجه والارواح والكفارت وكذا اما لا  
 يوصف بالوضوء كصلاة الجمعة فلا التباس لانها اذا مات مع  
 الامام يصل <sup>في</sup> الظاهر <sup>في</sup> ما يوصف بها كصلوة الجمن فقالوا لا  
 تستلزم ايضا قال في فيه القدير لو نور الاداء <sup>في</sup> على <sup>في</sup> قضاء  
 الوقت فينبى <sup>في</sup> وجه اجزاء <sup>في</sup> وكذا عكس <sup>في</sup> في البيانية لو نور

مطلب بيان صلوة الجمعة

حقيقا

مطلب بيان الاداء والقضاء

نزه

فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان <sup>في</sup> وقت  
 فوري فرض الوقت جازون <sup>في</sup> الجمعة ينوبها ولا ينوب <sup>في</sup> وقت  
 جازون <sup>في</sup> الجمعة ينوبها ولا ينوب <sup>في</sup> وقت للاختلاف فيه <sup>في</sup> في  
 القاتار خاتمة كل وقت <sup>في</sup> في حوزة فنور طهر الوقت مثلا فاذ  
 قد خرج الخطا الجواز واختلغا ان الوقتية يجوز بنية القضاء  
 الخطا الجواز اذا <sup>في</sup> في قبله فرض الوقت وكذا الوضوء بنية الاداء  
 هو الخطا وفوقه في كشف الاررار سر <sup>في</sup> اصول الاسلام ان الاداء  
 يصح بنية القضاء حقيقة كنية ثم نور <sup>في</sup> في اليوم بعد خروج  
 الوقت على طهر ان الوقت باق وكنية <sup>في</sup> في السيرة <sup>في</sup> في السيرة عليه <sup>في</sup> في  
 رمضان فتحر <sup>في</sup> في شهر او صامه بنية الاداء فوق صومه بعد <sup>في</sup> في  
 وعكس كنية <sup>في</sup> في نور <sup>في</sup> في الظاهر <sup>في</sup> في على طهر ان الوقت قد خرج ولم يخرج <sup>في</sup> في  
 بعد وكنية <sup>في</sup> في الكيسر <sup>في</sup> في صام رمضان بنية القضاء على طهر <sup>في</sup> في  
 والسحة فيه باعتبار انه اني باصل البنية ولكنه اخطا في الظن <sup>في</sup> في الخطا  
 في مثل <sup>في</sup> في عقق <sup>في</sup> في امر <sup>في</sup> في اما <sup>في</sup> في فينبى <sup>في</sup> في ان لا يشترط فيه بنية التيمم  
 بين الاداء والقضاء <sup>في</sup> في في بيان الاضطرار <sup>في</sup> في الزبني

مطلب بيان صلوة الجمعة

اداء الطهر

نزهة في الزمان



مطلب الرأى في الصلاة

بيان المصلي محتاج الى بنية الاخلاص فيها ولم ارفع اوجه كراهوا  
في الخلاصة لا راي في الغرافة في البرازية سرع في الصلوة  
ثم خالفه الربا فاجرة للتابع ولا راي في الغرافة في سقوط  
الواجب قال الصلوة لا رضا انقص لا تقيد بل يصلي يوم  
الله تعالى ما كان حاضرا لم يفت عنه يؤخذ من حسنة يوم القيمة  
في بعض الكتب انه يؤخذ لوان ثواب سبعمائة صلاة بحاجته فلا مانع  
في البنية فانه كان غل فلا يؤخذ في الغرافة في اسرها قد انا  
البرازي يقول في سقوط الواجب ان الغرافة في سقوط  
ولكن ذكر في كتاب الاضية بان البدن يخرج عن سبعة اكال  
الكل من غير ان اذا اختلف جهات فانما اضية وقران مشقة قالوا  
فانه كان من غير مريد الى اهل او كان لم يراى لم يجرى واحد  
منهم وعلوه بان البعض او لم يقع قرينة في كل من ان يكون  
قرينة لان الارادة لا تتحول فعلى هذا لو ذكها اضية تكم  
وتغير لا تجزى بالادى ويغير ما تحرم في البرازية من الغرافة  
الكون الذي للقاوم منه في او غير او غير او غير او غير او غير

مطلب الرأى في الصوم

مطلب بيان الاضية

القرينة

مطلب بيان كون الواجب في الصوم

ميتة واختلفوا في كون الواجب قال الشيخ الفقيه في وعبد الواحد  
الذي في الحديث في النسخ والحكم على انه يكون الفقيه في  
المراد عليه انه لا يكون له في النسخ رخصة في الافتتاح خالصا  
ثم دخل قلبه الرأى في ما اقتضى والرأى انه لو خلى عن النسخ  
ولو كان مع النسخ يصلح فاما لو صلى مع النسخ يحسنها ولو صلى  
لا يحسنها فله ثواب اصل الصلوة دون الاصل لا يدخل  
الربا في الصوم وفي النسخ قال ابراهيم بن يوسف لو صلى ربا  
فلا اجرة وعليه الورود قال بعضهم يكون وقال بعضهم لا  
ولا ورد عليه هو كانه لم يصلي في الولوية اذا اراد ان يصلي  
او تبرأ الوأه خاف ان يدخل عليه الرأى فلا ينبغي ان يترك لانه  
امر موهوم امره وصرحوا في كتاب السير بان التوقي كالم  
لانه عند المجاوزة لم يقصد الاتجار لا اعزاز الربا  
العدو فانما لم يسهل حقيقة لانه ظهر بالمقابلة انه قصد القتال  
والنجاة فهو فلا تنزه كالحج او اخرج في طريق الحج لا ينقص  
اجره ذكره الزيلعي وظهر ان الحجاج اذا خرج تاجر فلا اجرة

مطلب الرأى في الصلاة

مطلب بيان كون الواجب في الصوم  
مطلب الرأى في الصلاة



مطلب  
عدم اقرار المعتذر وجواز ذلك في غير

صريحاً بأنه لو طاف طالعاً غير طاعة لا يجزئ له ولو وقف بعرفة  
طالعاً غير طاعة وألقى طائر قالوا الوفي المصلح عليه  
أما بطلت صلوة لقصد التعليل ورأيت فرعا في بعض كتب  
الشافعية حكاه النووي فيمن قال له اناس على الظاهر والحدود  
فصل الله اليه انه تجزئ صلاة ولا ينجي الدينار <sup>انما</sup> ار  
مسألة لا يصح بنا ونحن على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاثر  
فلما قدمنا ان الربا لا يدخل الوافي في حق سقوط الواجب واما  
عدم استحقاق الدينار فلان اداء الوضوء لا يدخل تحت عقد  
الاجارة لا ترى الى قولهم كونهما جلالاً ابنه للمخزمة لا  
ذكر الزكاة لان المخزمة عليه واجبة بل افتى المتقدمون بانها  
لا تصح الاجارة عليها كالامانة والا فانا وتعليق الوضوء  
ولكن المعتد ما افتى به المتأخرون في الجواز وقد مناه اذا انوى  
الاقتناع لوجوب ما مباحاً ولم ارضكم ما اوفى الصوم ويحتمل  
ما اذا لم يكن بين عبادة وبينها فليصح العبادة ووافي هذا  
بقوله او لا ثوب له اصله <sup>الاختصاص</sup> فيها بظاهره وباطنه

مطلب  
لغرض تعليم اذ ان  
المصطلح على غير ما  
أصله

مطلب  
لا يجوز للامانة والاداء  
وتعليق الوضوء

مطلب  
سواء لا  
للمحرم

مستحب

مستحب ومن القينة مسرع في الوضوء فغسل الفم في القارة  
او المسد حتى تم صلاة لا يستحب انما هو في بعض الكتب لا بعد  
وفي بعضها ما يقتضيه اياه اذا لم يكن في تقصيره  
في بيا لا يحصى بين عبادي الله وجاهل ان يكون في الوضوء  
او في المقاصد فان كان في الوضوء ما لا يراه الا في الوضوء  
الجنب يوم الجمعة وللجمعة ورفع الجنبات ارتفعت جنباته وحصل له  
ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد ما لا ينور فرضين  
او تولى ما فرضنا ونفلا اما الاول فلا يخلو اما ان يكون  
في الصلوة او في غيرهما فان كان في الصلوة لم تصح واحدة منها قال  
في السراج الوهاج لو نور صلاة في غير كالأطراف والوجه واليدين  
ولو نور في الصوم القضاء والكفارة كالاعمال الوقفا وقال محمد  
يكونه تطوعاً ولو نور كفارة الظهار وكفارة البين يجعله الله  
شأ وقال محمد يكونه تطوعاً ولو نور الزكاة وكفارة البين فهو  
على الزكاة ولو نور مكتوبة وصلاة جنازة فمنها المكتوبة وقد  
ظهر هذا انه اذا نور فرضين فان كانا أحدهما اقرب الى الفرضين

مواضع الوضوء التي هي في القينة

الظهور والوجه واليدين  
كلها سنة علم حد

ثنية الصوم

وكفارة الظهار جعله الله  
شأن ولو نور الزكاة وكفارة

البين







اجزاء عنها ولم اركم ما اذا نور سنين كما اذا نور في يوم  
 الاثنين صومه عنه وعنه يوم وعنه اذا وافقه فان مسئلة النية  
 انما كانت ضمن النية لحصول المقصود واما التقدي في الحج فاعلم  
 في فتح القدير من باب الاحكام لو اعم فذكره ونقله كان نقله  
 او فرضا ونظرا كان نظرا عندها في الاصح ومن باب اضافة  
 الاحكام الى الاحكام لو اعم فذكره معا بزيادة عندنا واما بزيادة  
 وعند محمد في النية بلزومه احداها وفي التقاب الاول في فوط واذا  
 لزماه عندها ارتفعت احداها باقائها لكونها مختلفا في وقت  
 الرخص فعندنا بكون عقيب صبر ورنة محابلا هله وهذا  
 اذا استرح في الاعمال فغير اذا التوجه سائر او فقه في المبسوط  
 على انه ظاهر الرواية وكرهه اخلاف فيما اذا جنى قبل  
 التروع فعليه دماء للجنابة على احوالهم ودم واحد عندنا ولو  
 ولو جامع قبل التروع كان عليه دماء للمجامع ودم ثالث للرفق  
 فانه يرضى احداها بمعنى في الاخر وتقتضي التي مضى فيها  
 وجبة وعنه مكان التي رخصها ولو قتل صيدا فعليه ثمانية

نية صوم يوم  
 وعنه

او على التقاب  
 في

جاءت صلوة بتلك النية وهكذا روي عن ابي يونس كذا في  
 الخلاصة وفي التجنيص اذا توضأ في منزله ليصلي الظهر في حضر المسجد  
 فافتح الصلاة بتلك النية فانما يستعمل بها آخر يكفيه ذلك هكذا  
 فانما في الرقيت لانه النية المتقدمة بتوضيها في وقت الروح  
 كافي الصوم او لا يبدلها بغيرها من غير محمد سلمه ان كانا على  
 بحيث لو سئل الصلاة تصلح بحيث باليدية من غير تفكر في  
 نية تأمته ولو احتاج الى التام لا يجوز في فتح القدير فقد  
 شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع لغيرهم  
 بلها صحتها مع العلم بانها تتخلى لغيرها وبينما التروع المشي الى  
 مقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد من كونه المراد بما ليس  
 مما يدل على الاعراض كالحال او اشتغل بكلام او امر او يقول بخلاف  
 في افعالها غير قاطع للنية وفي الخلاصة اجمع اصحابنا انه الافضل  
 ان يكون معارفة للشرع ولا يكون سارعا بمناخاة لانهما في  
 لم يقع عبادة لعدم النية فكذا البقاء لعدم التوجس ونقل ان حياته  
 اختلا بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقله في الكافي

مطلب  
 2 بيان التوضيح من غير  
 لصلوة بنية متقدمة

بغيرها

عند الحاشية

س



من جواز التاخير في التوبة فيقول الى التوبة وقيل الى التوبة  
وقيل الى التوبة وقيل الى الرفع والكل ضعيف والمعتمد انه لا بد  
التوبة حقيقة او حكما في الجواهر ولا يعتبر بقول الكفر اما  
النية في الوضوء فقال في الجواهر لا يخلو عن الوجوه وينبغي ان  
في اول السن عند غسل اليدين الى الرسغين لئلا يسهل في السن  
المقدمة على غسل الوجه وقالوا الغسل كما لو وضوء النبي  
في اليمين بنور عند الوضوء على الصعيد ولم اروق نية الامامة  
وينبغي ان يكون وقت لا قدر احدية لا يخلو كما انه ينبغي ان  
يكون وقت نية الجماعة اول صلاة المأموم وانه لما في انشاؤه  
الامام هذا للشكوب واما الصبي لا اقتدار بالامام فقال في القدير  
والافضل ان ينو الاقتداء عند التقاء الامام فان نور حبي وقف  
عالمه بان لم يسرع جاز وان نور ذلك على ظنه انه يسرع في خلق  
فيل لا يجوز ان ينو واما نية التوب لصيرورة الماستول فوقيتها  
عنه الاخراف واما وقتها في الزكاة فقال في الهلالية ولا يجوز اداء  
الزكاة الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار ما وجبت

مطلب  
النية عند الوضوء

معتبر

مطلب  
في بيان نية عند الغسل

مطلب  
النية جازية ولازم

علا

عبادة فكانت شرطها النية والاصح فيها الاقراة الا ان الوضوء  
يتفرق فالتنق بوجودها حالة النول تيسر التقديم النية في  
اسرها قد جوز والتقديم على الاداء لكن عند الغسل وهو يجوز  
بنية متأخرة عن الاداء وقال في شرح الجواهر وتودعها بنية ثم نوي  
بعده فانه كان المال قابلا في يد الفقير جاز والافضل اسرها اما  
الغسل فمال الزكاة نية ومصرفا الا الذي فانه مصرف للفقير والركاة  
واما الصوم فلا يخلو اما ان يكونا فريضا او فلا ما كان فريضا  
فلا يخلو اما ان يكونا اذ رمضان او غيره فانه كان اذ فريضا  
جاز بنية متقدمة من غروب الشمس ومقارنته وهو الاصل وتنافؤ  
عن الترويع الى ما قبل نصف النهار الشرع يتيقرا على الصائم ان  
كان غير اذ رمضان ففرضا او نذرا او كفارة فيجوز نية متقدمة  
من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز نية مقارنته لطلوع الفجر  
الاصل الترويع كما في فتاوى قاض خان وانه لا خلاف في فريضا اذ  
واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحكام وهو النية  
او ما يقوم مقامها بنو في الهدى فلا يملك نية التوجه والتأخر لانه

مطلب  
النية تأخره الفطر

مطلب  
النية في الصوم لازمة

مطلب  
النية لازمة في الحج



لا تصح أفعاله إلا إذا قدم الإحرام وهو ركنا فيه أو شرط على الفعل  
**والنذر** هل يقع بنية عبادة وهو في عبادة أو في قال في القنية  
 في صلوة مكتوبة أو نافذة الصوم تقع بنية ولا تصح صلوة  
**الشأن** في عبادة عدم شرطها في البقاء وحكمها بتركها  
 قالوا في الصلوة لا يشترط النية في البقاء **كذا في البيانية**  
 وكذا بنية العبادة **ون** القنية لا تلزم فيه العبادة في كل وجه  
 إنما تلزم في جملة ما يفعله في حال **السر** في البيانية افتتحة المكتوبة  
 ثم قلنا أنها تطوع فإلها على نية التطوع اجزأته من المكتوبة  
 الأقرب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع  
 على أبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أريد الله منه ونية  
 القربة وهي طلب الثواب بالمسقة في فعلها ونور الله يفضله  
 في دينه وإن يكو أقرب إلى فعل ما وجب عقلم **الفعل**  
 الأمانة وأبعد عما حرم عليه **الفعل** وكذا النية ثم هذه النية  
 من أول الصلوة إلى آخرها خصوصاً عند الاشتغال **عز** كذا  
 فلا بد من نية العبادة في كل وجه **والنذر** كما توضحها الآتي وهو

في بيان عدم شرطها  
 وحكمها في كل وجه لا ركان  
 قالوا في نسخة

فإنها

من العبد

ان يجوز

الذي ينوي في النوازل أن يفعل في النوازل **وتشبهها**  
 الحاصل أن المذهب لم يحدد أن العبادة ذات الأفعال كقول النية  
 في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل **التقاء** بل يحتاج إليها إذا  
 نوى بعض الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طائفاً لغريم لا يرى  
 ولو وقف كذلك بوفات أجزائه وقد مناه والنوق أن الطواف **عند**  
 قربة مستقلة بخلاف الوقوف وفرق الزيلوي بينهما بوق أفواه  
 أن النية عند الإحرام تضمنت جميع ما يفعله في الإحرام فلا يحتاج  
 إلى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل وفي الإحرام من وجه  
 فاستطفاً أصل النية لا تعيين **النية** قالوا لو طاف بعد ما حل  
 النية ونور التطوع اجزأه عن الصدر كما في نية القدير **وهو**  
 على أن نية العبادة تشجع على أركانها واستفاد منه أن نية التطوع  
 في بعض الأركان لا تبطله في القنية وإن تعدد أن لا يبطل العبادة  
 ببعض ما يفعله الصلوة لا تحتج الثواب **نما** كان ذلك ففلا  
 لا تتم العبادة بدونه **فدت** والآفل وقد بسأ **الناس**  
 في محلها وحلها القلب في كل موضع وقد مناه حقيقها وهذا أصلاً

مطلب  
 نية الإحرام والطواف

لو طاف بنية التطوع في أيام  
 وقع في الوضوء ولو طاف

مطلب  
 العشرة التي يقع النية



الأول لا يكتفى بالتلفظ بالثنا دونه وفي القنية والمحبس  
 ومنه لا يقدر أن يحضر قلبه لينوّن قلبه أو يكتفى في النية بكتفيه  
 التكلم بلسانه لا يكتفى الله تعالى بالأوصاف <sup>التي هي</sup> ثم قال فيها فلا يؤخذ  
 بالنية حال سهره لأن ما يفعله في الصلوة فيما يشهد <sup>معه</sup> صلوة  
 بحرية وإن لم يستحق بها ثوابا <sup>فمنه</sup> فهذا الأصل أنه لو اختلف  
 التثنية والقلب فالمعتبر ما في القلب وفيه هذا الأصل البين  
 فلو سبق لانه إلى لغة اليدين بلا قصد انقضاء الكفارة أو قصد  
 الحلف على شيء فسبق لانه إلى غيره هذا في اليدين <sup>أو</sup> الله تعالى  
 الطلاق والعصاق فيقع قضاؤه لادبائه <sup>منه</sup> فروعها لا يقصد  
 معناه الشرعي ولها بياض قصد معنى آخر كلفظ الطلاق إذا أراد  
 الطلاق محض وفاق لم يقبل قضاؤه بديته وفي الخائبة انتحار وقال  
 قصدت به <sup>منه</sup> كذا لم يصدر قضاؤه <sup>وقد</sup> كذا في البسيط <sup>أن</sup> يعقد  
 الوعاظ طلب من الحاضر من شيئا فلم يعطوه فقال متضح أنهم <sup>طلبتهم</sup>  
 ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافتى إمام أو ميمون <sup>بوقوع</sup>  
 الطلاق قال لا تزالي وفي القلب منه شيئا <sup>منه</sup> تلتني يخرج على ما في

مطلق  
 أصلا في النية باللسان  
 والقلب

وإنا نأخذ  
 ٩١

مطلق  
 وقع الطلاق التلقائي  
 من جماعة فزوجه منهم

جماعة  
 أو زوجة  
 الطلاق

فاستجنا نامة المعتق قال رجل قال عبيدا هل بلغ أحدا أو قال عبيد  
 أهل بغداد أو أرو لم ينو عبيده وهو أهل بلخ أو أهل بغداد  
 أو قال كل عبيد أهل بلخ أو قال كل عبيد أهل بغداد أو قال  
 كل عبيد في الأرض أو قال كل عبيد في الدنيا قال أبو يوسف لا يفتق  
 عبده وقال محمد لا يفتق <sup>وعلى</sup> هذا الخلاف <sup>العام</sup> أو أبا يوسف  
 المحيطون بجميع الأوطان في لا يملك طعاما وجميع مياه العالم  
 لا يبرئ بئرا بيا يصدق قضاؤه في الكفر الكبير يصدق  
 ديانته لا قضاؤه وقيل قضاؤه أيضا في الكفر ولو قال لو طوئة أنت  
 طالق لثلاث سنين وقع عند كل طرفة بكرة وإن نزلت أيا يقع ثلاثا  
 الساعة أو عند كل شهر واحدة <sup>بينة</sup> بينة شهر من شهر كانت طالق  
 للسنين ونور ثلاثا جملة أو منقوبة على الأظفار <sup>مع</sup> طالق  
 الهداية في بنية الجملة وفي الخائبة ولو جمع بينهما منكره ورجل فقال  
 أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قولنا <sup>بها</sup> زوجا أو زوجة  
 الذي يقع ولو جمع به امرأته واجبة فقال <sup>للمنفقة</sup> أحدا <sup>بها</sup> طالق  
 ولو قال أحدا كما طالق ولم ينو شيئا لا يطلق امرأته <sup>بها</sup> طالق

مطلق  
 وقع العبد أو عتقا  
 بقول الخاطبات



الخلاف الطلاق يقول ان يوسا اخذ عصام ابنا يوسا وقول محمد  
 سواد والفتور على قول ابنا يوسا و لو قال كل عبد في هذه السكة  
 وعبد في السكة وقال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا  
 الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبد فيها عتق عتقه قوله  
 ولو قال لا آدم كلهم احرار لا يفتق عتقه قوله لم يفتقناه  
 ان الواضع ان كان في دار طلق وان كان في الجامع ولو كان في  
 والاولى تخييرها على مسلة اليمن لو قلن لا يكره ان يبايعكم فكم  
 على جملة هو فيهم قالوا بحت واه تواج دون ديانة  
 لا قضا اسر فعدم نية الواضع يقع الطلاق عليه فاك  
 مسلة اليمن لا فرق بين كونه يعلم ان زيد فيهم او لا ويخرج  
 على هذا فروع لو قال لها يا طالق و هو اسمها ولم يقصد الطلاق  
 قالوا لا يقع كيا هو اسم كانه الحائض و فرق المجنون في التيقن  
 بين الطلاق فلا يقع وبين عتق فيقع خلاف المهور لو خبر  
 الملاق وقال اردت به التعليق على كذا لم يقبل قضا ويرى  
 ولو قال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير فلانة لم يقبل كذا في

تخييرا

مطلب  
الايمان بالله ورسوله

مطلب  
لا ينفك عن طلاق  
بما ذكره طالق  
او حر

مطلب  
عدم جواز قول  
الطالق كل امرأة  
حر او غيره

الكر

وفي الكفر قالت تزوجت فقال كل امرأة لي طالق طلق  
 الخلع وفي شره الجامع في بخان وعنه يوسا انها لا تطلق  
 وفيه اخذت ما يخاف في الميسرة وقول يوسا اصح عند  
 قبله الكفر امرأة غير هذه المرأة قال كل امرأة لي طالق لا تطلق  
 هذه والفرق بينهما وبين مسلة الكفر المذكور في المهور الجيم  
 الكفرية لم يملك لي حر عتق عبد القنا وامهات اولاده ومن عتق  
 وفي شره للزبلو ولو قال اردت به الرجال ودانك  
 وكذا لو نور في المهر لو قال نويت السود دون البيض او  
 عكس لا يبدل الا الاول تحفيصا العام والخاص تحفيصا  
 ولا عموم لغير اللقط فلا تعلل فيه نية التحفيص لو نور النساء  
 دون الرجال لم يبدل وفي الكفر ان البتة او اكلت امرأتين  
 بعينها يصدق اصلا ولو زاد ثوبا او طعاما او ثيابا  
 وفي المحيط لو نور جميع الاطعمة في لا ياكل طعاما فبيع مائة  
 العالم لا يبرأ بالصدق قضا اسر في الكفر  
 يصدق ديانة لا قضا وقيل قضا ايضا في الكفر ولو قال

مطلب  
الطلاق في السنة



مطلوب  
في الجمع بين منكره  
مطلوب  
في الجمع بين منكره  
مطلوب  
في الجمع بين منكره

انت طالق لك السنة وقع عند كل طهر طلقت وان نور ان  
يقع الطلاق الساعة او عند كل شهرا واحدة صحي بنية التمس  
وقر رزم انت طالق لك السنة ونور لا ناجمة او متفرقة على  
الاظهار مع خلافا لصاحب الهداية في نية الجملة في الخاتمة ولو  
جمع بين منكره ورجل قال احدا كما طالق لا يقع الطلاق على  
امرأته في قول ابي حنيفة وعنه ابي يوسف انه يقع ولو جمع بين  
امرأته واجنبية فقال طلقت احدهما طلقت امرأته ولو قال  
احدا كما طالق ولم ينفى شيئا لا تطلق امرأته وعنه ابي حنيفة  
ولو جمع بين امرأته وما ليس بحمل للطلاق كالبهيمة والحرور  
احدا كما طالق طلقت امرأته في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
فخذ لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحرة والميتة وقال احدا كما طالق  
لا تطلق الحرة ولا يخفى انه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوف  
فيه انه يرد به ويقال لو قال لها يا مطلقة ان لم يكن لها زوج قبل  
او كان لها زوج كبريات وقع الطلاق عليه وان كان لها زوج  
طلقها قبل ان لم ينو الاخبار طلقت وان نور به الاخبار صدق

مطلوب  
في الجمع بين منكره  
مطلوب  
في الجمع بين منكره

مطلوب  
في الجمع بين منكره  
مطلوب  
في الجمع بين منكره

ديانة وقضاء على الصيام ولو نوى به الشتم دين فقط  
**الاصول** في التمسح وهو انه لا يشترط مع نية القلب  
لان حقيقة النية اصلا لا تشترط مع نية القلب  
التلفظ في جميع العبادات ولا اقال في الجمع ولا يعين  
وهل يجب التلفظ او يسر او يكون اقوال اختار في الهداية  
الاول لمن لم يجمع عنده في فتح العذر لم ينقل عن النبي  
واصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف  
ابن امير حاج انه لم ينقل عن الائمة الاربعة وفي المعتمد بعض  
ما يخفى النطق بالنية وراه الاخر والسنة في الخط الذي  
بالنية سنة فينبغي ان يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فليتها  
وتقبلها مني وتلقوا في كتاب الجمع ان طلب التسليم ينقل الا  
في الجمع بقية العبادات وقد حققنا في ترك الكثرة في النية  
والمجتهد المختار انه مستحب **وفيه** هذا الاصل ما لم  
منها النذر لا يلتزم في ايجابها بالنية بل لا بد من التلفظ به  
صريحه في باب الاعمال ومنها الوقوف وموسجده  
لا بد من التلفظ للآل عليه واما الوقوف شرعه في الصلوة

مطلوب  
في الجمع بين منكره  
مطلوب  
في الجمع بين منكره

مطلوب  
في الجمع بين منكره  
مطلوب  
في الجمع بين منكره



والاوام على التذكر ولا تكلف اليقظة فلا تلهي الشرائط للسرور  
 واما الطلاق والعتاق فلا يقعان باليقظة بل لا بد من التلقظ  
 الا في مسئلة في فتاوى ما يجانر رجله امر انا مرة ورتب  
 فقال يا زبيب فاجابته مرة فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق  
 على التي اجابت ان كانت امراته وان لم تكن امراته بطل  
 لانه اخذ جواب جوابا للكل الام التي اجابت وانه قال  
 زبيب طلقت زبيب فقد وقع الطلاق على زبيب بحج اليقظة  
 واما حديث النفس لا يؤخذ به بالمعنى او بغيره كافي خذ  
 سلم وحاصل ما قالوا اذا لم يقع في النفس قصد  
 المقصبة على نفس راتبها جسد هو ما يقع فيها من جريانه  
 فيها وهو خاطر حديث النفس وهو ما يقع فيها من الرد  
 هل يفعل او لا ثم المهم هو ترجيح قصد الفعل في الغرم وهو  
 قوة ذلك القصد والجزم به فالحاجس لا يؤخذ به اجماعا  
 لانه ليس في فعله والماء يفيض ورد عليه لا قرة ولا ضيق  
 الحاضر الذي بعده كان قادرا على دفعه بغير الهاجس قبل

مطلب  
 لا بد من التلقظ في الطلاق  
 والعتاق

فيهم ينفق  
 الطلاق

مطلب  
 قصد المقصبة نفس راتب

ن

ورود

وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعا  
 بالحديث المصريح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله  
 بطريق الاولى وهذه الثلاثة لو كانت في الحنات لم يكتب  
 بها اجر لعدم القصد واما اللهم فقد يتا في الحديث المصريح  
 ان اللهم بالحنية يكتب حسنة والله باليسة لا يكتب سيئة وينظر  
 فان تركها لم يكتب حسنة واحدة وان فعلها لم يكتب سيئة واحدة  
 والاصح في معناه انه يكتب عليها الفل وحده وهو معنى قوله  
 اللهم المرفوع وفي البرازية في كتاب الكراهية في تعصيته  
 لا ياتم ان لا يصح غرمه عليه وان غرم بالغرم لا يتم العمل  
 بالجوارح الا ان يكون امر اتي بحج الغرم كالغرم انزل  
 في شرائط اليقظة والادام ولذا لم تقع العبادات في كمال  
 من خواصه في باب اليتيم عند قول صاحب الكنز وجوه فلو يتم  
 كافر لا وضو لانه لا اليقظة شرط اليتيم ودون الوضوء فيتم وضو  
 وعمله فاذا لم يجد ما صلى بهما كبر قالوا اذا انقطع دم  
 الكتابية لا قرة علة حر وطها بحج الانتفاع ولا يتوقف

وان الله مرفوع واما الغرم فالحقون  
 على انه يؤخذ به منهم من جعله ص

مطلب  
 مقصود اوجه الواظفة

مطلب  
 في سعة اليتيم والوضوء



على الفل لا نأبى استقامتها وان صحت طهارة  
 الكافر قبل **السلامة** **فايده** قال في الملقط قال ابو اعلم  
 النفراني الفقه والقرآن لعلة يستدرو ولا يحل المصحف وان اعتزل  
 ثم متى فلا بأس به ايسر ولم نصح الكفارة في كافر فلا يتفقد  
 يمينه لانهم لا ايمان لهم وقوله وان كنوا ايمانهم الى ان صورته  
 وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تقبل الا في مسألة في البراءة  
 والخلاصه هي صبي ونصراني خرجا الى مسيرة ملائكة فيلج الصبي  
 في بعض الطريق ولم يكفر قصد الكافر لا اعتبار قصده  
 لا الصبي في **المختار** **التميز** فلا تقبل عبادة صبي غير ميمز  
 ولا مجنونه في فروعه عند الصبي والمجنونه خطأ ولكنه اعم من كونه  
 الصبي ميمزا او لا ويشقق في كونه ان كان لعدم تميزه وبطلان  
 صلوة بالكر كما في سورة منظومه ابنا وهما **انما** العلم  
 بالمتور من جهل فرضية الصلوة ما يقع منه كما قد مضاه في الغنية  
 الان في الجمع فانهم مع الاعوام الميمز لانه على صا حرم بما  
 احرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه عتيق حيا او عنده صلى الله عليه وسلم كان

مطلب  
 تعليم الكافر الفقه والقرآن

منه لازم  
 متعلق بصلوة

فل

قبل السروج في الافعال وان لم يمتعة **عمره** **الاول** ان  
 الاياتي بنما يمين النية والحقوى قالوا ان النية المتقدمة على  
 التحريم جائرة بشرط الا لا ياتي بعدها بما ينافيها وعلى هذا  
 بطلان العبادة بالارسلاد والعبادة بالنية في اتيانها وبطلان صحة  
 النبي يوم بالرد **اذ** اذامت عليها فان لم يمتعها فانه كان في حيا  
 عليه صلى الله عليه وسلم فلا مانع من عودها والا فمعه انظر كذا في الورد  
 وفي الحاشية نية القطع فانه في قطع الايمان صادر من اللفظ ولو  
 قطع الصلوة لم يبطل وكذا في اتيانها الا اذا كبر في الصلوة  
 ينور الحقول في اخره **فالتكبير** هو القاطع لا اولى لا بعد النية **ولما**  
 الصوم الفرض ان يمتنع فيه بعد يوم قوي قطع والاشغال الى الصوم  
 بطلان لا يبطل والنوق ان الوقف والسفر في الصلوة حيث **يختلفان**  
 لا وجه لاجلها على الاخر في التوبة وطها في الصوم والزكاة  
 حبس واحد كذا في الحبيد وفي قرابة الاكل الواقعة الصلوة  
 الفرض غير نية في الصلوة جعلها طوعا صارت طوعا ولو  
 الاكل والجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعل مناف في الصلوة

مطلب  
 الورد او في زمان النبي عم  
 ويعين

مطلب  
 نية في الصوم  
 فانه لا يبطل المحرم



لم تبطل وكذا قول الصوم في الليل ثم قطع البنية قبل الفجر سقط  
حكمها بخلاف ما اذا رجع بعد المسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالمسك  
بعد البنية في الليل لا يبطلها ولو نور قطع السفر بالاقامة  
صار يقابل بطل سفره بخمس لا بد ترك السير حتى لو نور الاقامة  
سائر لم يصح ولا حجة المصنف للاقامة فلو نزلها في حجة  
او حذيرة لم تصح واتحاد الموضع والمدة والاعتقاد بالبر  
فلا تصح بنية السابغ كذا في حواشي الدررانية واذ نور المسافر الاقامة  
في اثناء صلوة في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء نزلها  
في اولها او في وسطها او في آخرها وسواء كان منقرا او مقفيا  
او مذكرا او مسبوقا واما الاصل لا يتم بنيةها بعد فراغها  
لاستحكام فرضه بعد فراغ امامه كذا في الخلاصة ولو نور في حال  
الحكمة كان للحكمة بالنية ولو كان على حكمه لم يؤثر كذا في الدرر  
وما تير الحيازة في النود بعد فليارها مريحة لكن في الفتاوى  
الظهرية من جنبايات الاحكام ان الموضع اذا قد تم ازال  
التعذر وبنية ان يعود اليه لا يبرول التعذر **فمن غرغ**

المبطلان في سفر مخير الباطل

نية المسافر الاقامة

الحيازة في الوردية

ونور

ويقرب منه بنية القطع بنية الغلبة هي نقل الصلوة الى اخرى  
وقد ناهى لا يكون الا بالسروع بالتميم لا بمجرد البنية ولا بد  
ان يكون الثانية غير الاولى كما ان يشرع في العصر بعد اقتناع الظاهر  
الظاهر لا الظاهر بعد ركعة الظهر وشرط ان لا يتلفظ بالنية فان  
تلفظ بالبطلت الاولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريعها في مقدمتنا  
الصلوة في ترك الكفر **فصل** ومن المناهي في التردد في حرمها  
وفي المنقطوع من محمد بن ابي اسحاق في الحزمة وهو بنو ابي  
اصاب من حبايعه لازمة عليه وقالوا لو نور يوم النحر انه  
انه كان من عبادة فليست بعبادة وانه كان من رخصا كان صائما لم يصح  
بنية وكذا تردد في الوصف بان نور ان كان من عبادة فينقل والا  
فحق رخصا ناصية بنية كاستبانه في الصوم ويستعمل على هذا انه  
لو كان عليه فانية فانه انه قضاها او افقضاها لم يبين انها  
كانت عليه ان لا تجزئ للشك وعدم الجزم بتعيينها ولو كان  
في دخول وقت العبادة فاني بها فبانه انه فعلها في الوقت  
اخذ انه قوله كافي في التعذر ولو صلى الفرض عند ان الوقت

الجرم

طلب نية الصوم في يوم النحر

كاس



لم يدخل فطرته قد دخل لا يجزيه اسره وفي خزانة الاكلاد  
 القوم في الصلوة ولا يدور انما المكتوبة او الترتيب كبري  
 المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضيها يعني العشا فان هو  
 في العشا صح وان كان في الترتيب نفعه نفعه **فصل** عقيب  
 النية بالمسبة قدمنا ان كان مما يتعلق بالعبادات كانت  
 والصلوة لم يطل وان كان مما يتعلق بالاحوال كما في الطلاق  
 بطل **كامل** النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الفقهاء  
 لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبر الاحرام والتعبد  
 انها شرط كالنية وقيل بكتبتها **فصل** في الائمة تخصيص  
 مقبولة ديانته لا قضاء وعند الحنفية يصح قضاء ايضا فلو قال  
 امرأة اتوفى عنها زوجها طالق ثم قال نويت ببلدة كذا ان تصح في ظاهري  
 المذهب خلافا للحنافى وكذا في غصبه راجع ان اذ فلما حلفه  
 عما نذر خائفا وما قاله الحنفى مخلص من حلفه طاهرا والقول على  
 ظاهر المذهب متى وقع في يد المملوك واخذ بقول الحنفى فلا يثبت  
 كذا في الولوالجية ولو قال مملوك اهلكه فهو حر ولو قال عيتني الرجال

مطلوب  
 ادراك القوم في الصلوة  
 ولا يدور  
 انما يصلح

مطلوب  
 تكبر النية شرط عندنا

وفي هذه الحروف قواعد  
 الاوفا بالاجال

مطلوب  
 الايمان مخصوص بالنية  
 ٢٧٢

دونه

دونه النفسا دين حكر كما لو قال نويت السوء دون البض  
 او بالعكس لم يصدق ديانته ايضا كقول نيت السوء دون الرجال  
 والنوق ببناءه في السر حرمه اليمين بالطلاق والعاق واما يمين  
 التي من النية فلم اره الا **فصل** في ما ايضا اليمين على نية الحائض  
 كان نطقا وعلى نية المستحلف ان كان ظاهرا كما في **قاعدة**  
 فيها ايضا الايمان مبنية على الاغاط لا على الاواض فلو غشاه  
 في ان ان فلف ان لا يسترى له شيئا بقدر ما يسترى له ما يسترى  
 لم يجزى ولو حلف لا يسفيعه بعشرة فباعه باحد عشر او تسعة لم  
 يجرؤ منه الزيادة لكنه لا حنت بلا نطق ولو حلف لا يسترى  
 بعشرة فاشتراه باحد عشر حنت وتماه في تخصيصه بالجامع  
 وسره للعار **فصل** لو كانا لهما طالق او عتق فاداهما قصد  
 الطلاق او العتق وقعا والنداء فلا او اطلق فاعتقد  
 ولو كرر نطق الطلاق فانه قصد الاستيناف وقعه المهر والتاكيد  
 فواحدة ديانته واكمل قضاء كذا اذا اطلق ولو قال انت طالق وحده  
 في شئتي فان نور مع شئتي فثلاث دخل بها او ايمان نور وشئتي

مطلوب  
 اليمين على نية اي من نطقها  
 ونطقها على نية طاهرا

مطلوب  
 ومع الحنت بالنية اولا  
 بالحلف

مطلوب  
 حلفه  
 من يمينه صحت  
 حقه

٢٧٢  
 تنطق الطلاق

والا فان نور







آية السجدة في حيواننا صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم  
 اهلية القارئ كذا ما اذا سمعها من جنب او حائض والتمساح  
 من المجنون لا يوجبها ومن التام يوجبها على المختار وكذا يجب  
 بسماعها من بكران ومن ذلك المأثور النكدة ان قصدنا واحد  
 بعينه نعرف فوجب بناؤه على الضم والالم يتعرف واورب بالقب  
 ومن ذلك العلم المنقول في صفة ان قصد به الحجة المصفة المنقول  
 منها ادخل في الالافلا وفروع ذلك كبرية وتحرر هذه القاعدة  
 في الووض فانا السوء عند اهله كلام موزون ومقصود به ذلك  
 اما ما يقع موزونا اتفاقا لا يعقد في المتكلم فانه لا يسمى سورا  
 وعلى ذلك فخرج ما وقع في كلام الله تعالى بقوله تعالى ان تنالوا البر  
 حتى تنفقوا حما تجنونا او رسوله ثم كونه هو المتالا اصبغ  
 دميت وفي سبيل الله كما ما بقيت **القاعدة** البيهقي لا يزول بانك  
 وديها ما رواه سلم بن ابراهيم مرفوعا اذا وجد احدكم في  
 بطنه شيئا فكل عليه اخرج منه شيئا ام لا فلا يخرج منه المجد  
 حتى يسمو صوتا او يحدججا وفي فتح القدير من باب الانجاس

مطلب  
 ليعين لا يزول بالمشق  
 وبيان الانجاس

فانو

ما يوضحها فسوق عبارة بتمامها قوله تطهير النجاسة واجب  
 مقيد بالامكان واما اذا لم يتمكن من الازالة لحقها خصوص  
 المجل المصاب من العلم بتنجيس الثوب قبل الواجب على طرف  
 فان غلبت نجاسة او بلا تحريمه وذكر الوجه بين ان الاثر للتحريم  
 وهو ان يغسل بعنه من الاصل طهارة الثوب ووقع النك  
 في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول محللا فلا يقضي بالنجاسة  
 بان كذا الاورد في السبيل في سائر الجاه الكبر قال وسمعت  
 الامام تاج الدين ادر عبد العزيز بقوله ويقضي على مثل في  
 السير الكبير اذ افتحنا حصنا وفيه ذن لا يعرف لا يجوز  
 قتله لقيام المانة يقضي فلو قبل البغض واخرج طرقتا  
 للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما ذكره في داغ  
 التعليل فلو صلى مع صلوات لم ظهرت النجاسة في طرف آخر على  
 ما صلى اسر في الظهيرة الثوب فيه نجاسة لا يدرك مكانها  
 يغسل الثوب كله اسر وهو الاحتياط وذلك التعليل مكر  
 عند فانه غسل طرفي يوجب الشك في طهر الثوب بعد التيقن بجان

مطلب  
 في طهر النجاسة

مطلب  
 في بيان طهارة

لو فتحنا حصنا وفيه ذن لا يعرف

مطلب  
 في طهر النجاسة



ففيه ارتفاع البقي  
عائقة ومعصومة  
وإذا صار ملكا لها

طهر لو قوع النك في كراهه هل هو المتجسس او لا قلت ويندرج  
 في هذه القاعدة قواعد منها قولهم الاصل بقا ما كان على ما كان و  
 يتفرع عليهما **سائل** سناذ يتقن بالطهارة وسكر في الحدث فهو متطهر  
 مع يتقن الحدث وسق في الطهارة فهو محدث كافي السراجه وغيرها  
 لكن ذكره محمد اذا دخل بيت الخلاء وجلس للزناحة **سائل** هل خروجه منسئ  
 او لا كان محدثا وادخله للصلاة مع ماء ثم هل توفضا او لا كان  
 متوضعا **سائل** بالاعاب فيما وفي خزانة الاكل يتقن بالتيقن و  
 في الحديث وهو عليه وكذا لو استيقن بالحدث والي في التيمم **سائل**  
 كافي الوضوء ولو يتقن الطهارة وحدث والي في وضوءه وفي  
 البراءة يعلم انه لم يفسد عضو الكس لا يعلم بعينه عن رجليه  
 اليسرى لانه اخر العذر راي البلية بعد الوضوء سائل انه ذكره يعيد  
 وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول او لا لا يلتفت اليه وينفخ  
 فرجه وازارته بالما قطعاً للوسوسة وانما بعد هذه عن الوضوء  
 او علم انه بول لا تنفع الحيلة اسد ومنه فروع **سائل** ما لو كان في اليد  
 على غير التي مثلاً فبرهن عن وعاء الاداء او الابرة فليس هو زيد

بیت

بالتاريخ المذكور

11/11/85

شماره مکان علی مکان

مطلوب  
الشخص في البيت



[illegible]

فنا والجرة وعده

مطالعہ  
خجریانہ اشعار فی المصروح

الایضیں

الاختلاف بين المدعيين

والله

المقدوني

والسورة المقدّرتين في مرة مديّة فاقول لها لان الاصل بقاها  
في ذمته كالمديون اذا اؤجر دفع الدين وانكر الدايرو ولو اختلف الزمان  
في التكليف في الوطى فاقول منكرة لان الاصل عدمه ولو اختلف  
في الكون والرد فاقول لها لانه الاصل عدم الرضى ولو اختلفا  
بعد العدة في المصلحة فيها فاقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت  
قائمة فاقول له لانه يملك الان وفيه الاجبار ولو اختلف  
المبايعان في الطوح فاقول لمن يدعيه لانه الاصل واه بغيرنا  
فبينه ثم يدعي الاكراه اولى وعليه الفتوى كما في البراءة في  
المسرى انما لم يمتدح او ذبحه مجوسى وانكر البايع لم يراه  
فنفى قولهم اقول ملء البطلان لكونه منكرا اصل اليه ان يقبل  
قول المسرى وباعتبار ان الة حال حياتها محرمة فالمسرى  
تمسك باصل التحريم الى انه تحقق زواله ادعت المطلقة استداد  
العلم وعدم انقضاء العدة في الجبر فان لها الثقة في سائر  
مضائق بين ان لا حبل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير  
قاعدة الاصل براءة الذمة واذا لم يقبل في جعلها شاهداً

الحقيقة

جُعِدَ

مطالع  
مروة المرأة  
النقمة والكسوة

مطالع  
وضع الاغصان في ايامي الدعوى  
منهم

صدقت ولها النفقة لان الأصل  
بهاؤها الا اذا اوفقت بها

ام لا فال اصل آه



ولا اكان القول المدعى عليه لموافقة الاصل والنية على المدعى  
 لا عواه ما خالف الاصل فاذا اختلفا في قيمة التلف والمقصود  
 فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عما زاد ووافق رئيس او  
 حق قبل تغييره بالقيمة والقول للمقرع بمنه ولا يرد عليه ما واق  
 برأيه فانه قالوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع انه  
 اخذ ما قيل اقله اثنا عشره عليه لان الاصل البراءة لانا  
 نقول بالمشروكة ثلاثة وعليه ينشئ الاقرار **قاعدة** في شيء  
 من شيئا او لا فلا اضلالا لم يغير ويؤخر فيها فاعلم ان  
 الغارم في التعديل او الكثرة على التعديل لانه لا يثبت الا  
 لشغل الزمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء يرجع  
 الى قاعدة ثالثة هي ما ثبت بيقين لا يرتفع الا باليقين والمراد به  
 غلب الظن وكذا قال في المقتط ولوم تعينه في الصلوة شيئا واجب  
 ان يقضى صلاة عمدا في تركه لا يستحب ذلك الا اذا كان اكبر طرفة  
 بسبب الشهادة او ترك شرط في بعض ما ثبت على طهارة وما زاد عليه  
 يكره لو زود الشئ عنه شيئا في صلوة طهارة اعادة في الوقت

مخالفة  
 اقراره بغيره

مصلحة  
 من حيث هو  
 شيئا ام لا

ان المقتط  
 في وقت الصلاة

ممنوع

في ركوع او سجود او فيها اعادة وان كان بعد طهارة  
 انه لم يصلي فان كان اول مرة استأنف وان كرر تحري والاختار  
 بالاقول هذا اذا اشتك فيها قبل اربع فاما كان بعد فلا عليه  
 الا اذا اشتك بعد اربع انه ترك في سجدة في تعينه قالوا يستحب  
 واحدة لم يتعد يقوم في ركعة بسجدة في سجدة لم يتعد  
 للسر وكذا في فتح القدير وكذا اخره عدل بعد السلام انما صليت  
 القدر اربعاً وسجدة في صدقة وكذا في اعادة احتياطاً لان  
 في صدقة تسجدة في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم  
 فانه كان الامام على تعين لا يعيد والا عااد بقوله نعم كذا خلا  
 ولو صلى ركعة بينية الظهر تسجدة في الثانية انه في العصر تسجدة  
 في الثالثة انه في الطلوع تسجدة في الرابعة انه في الظهر قالوا بكونه  
 في الظهر وانما ليس بسجدة ولو تذكره صلى العصر انه ترك سجدة  
 ولا يدر هل تركها في الظهر او العصر لانه هو فيها تحري فان لم  
 يتوحرر عليه تسجدة في العصر وسجدة في الظهر احتياطاً  
 ثم يعيد العصر فلا يس عليه وفي الحديث من صلى ركعة لم يزل  
 قال لم يعيد

مصلحة  
 من حيث هو

مصلحة  
 من حيث هو

مصلحة  
 من حيث هو



اولاً هل احدث اولاً وهل اصابته النجاسة ثوباً اولاً وهل  
 رأسه اولاً يستقبل ان كان اول مرة والا فلا امره ولو شق انما  
 تكبيرة الافتتاح او القنوت لم يصير ارباعاً عاماً في الركعة في آخر سجود  
 السجود ولو شق في ادكاه انما ذكر الجصا من انه يتجرى كافي الصلوة  
 وقال عامة ما يخبرنا بوجوبه ثانياً لا تكرر الركعتين والزيادة عليه  
 لا يفيد الحج وزيادة الركعة فقد الصلوة فكان التوحي في باب الصلوة  
 احوط كذا في المحيط وفي ابدانهم انه في الحج بين على الاقل في ظاهر الركعة  
 وفي البرازية سلك في القيام في البرازية الاولى او الثانية رخصه  
 وقعد قدر الشهد صلى ركعتين بآخرة الكتاب وسورة الفاتحة  
 وسجد للرب وفاد سلك في سجدة انتهاء الاولى او الثانية فيهما  
 لانه انما هو لازم على كل حال واذا رقع رأسه من السجدة الثانية  
 فقف على قام وصلى ركعة وانما سجدة السجدة الاولى في سجدة  
 انه صلى الفركعتين او ثلاثاً اه كان في السجدة الثانية قد  
 صلوة وان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاحها عند الحاجة  
 تمام الماهية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع او ترفعها بالركعة

مطلب في البرازية

اصف

مطلب في البرازية

انما في سجدة  
 الثانية  
 يعني

مسعود

فيقوم ويعتد وسجد للرب والى ان قال نوع منه تذكراً  
 ترك ركناً قولياً فقد صلوة وانما كان فعلياً يحل على ترك الركعة  
 فيسجد بيقوم ويصلي ركعة بسجدتين يصلي صلاة  
 يوم وليلة ثم تذكراً ترك الركعة في الركعة ولم يعلج اية صلوة  
 اعادة اليه والى ترفاً تذكراً ترك ركعتين ركعتين فكذا فان تذكر  
 الترك الا ربع فزوات الاربع كلها منها سلك في طلق ام لا لم يقع  
 سكتاً طلق واحدة او الركعتين على الاقل كما ذكره الاستيعاب في الا  
 ان يتقيد بالاكبر او يكونه اكبر طقة على خلافه وان قال النوع  
 عرفت على انه ثلاث يتركها وان اخبره عدل جاز ذلك  
 بانها واحدة وسدقهم اخذ بقولهم ان كانوا عدولاً في  
 الامام الساجد بطلاقها ولا يدرك ثلاث ام اقل يتوحي وان  
 لتوابعه على ما سدد له عليه كذا في البرازية ونهاش في الخارج  
 امي ام مذيبي وكان في النوم فانه تذكراً احتلاماً وجب الغسل انما  
 والا لا يجب غسلاً يوسف عملاً بالاقراء وهو المذنب وجب عندهما  
 احتياطاً كقولهما بالنقص بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام

ترك في ركعتين

مطلب  
 في الطلاق

مطلب  
 في الاحتلام

امري



مطلوب  
الوقت في الدرس

2512a 16.

۵۴

13

از قدام البقا  
القول صر

توقال عفتی ۲۲

الصبيحة  
 يا مريد في البيت ما ظاهرا كان  
 يعرف انه خلق مصفا  
 بالبر لا وهو كالشوك  
 وكشفه ان الله لا يور  
 اكله فانه اكله لا يور  
 فكل وجده لسهوا بالظن  
 ما كان كماله ما كان  
 ان كان لا يور ان الله  
 قال لا يور ان الله  
 كماله ما كان لا يور  
 ما كان لا يور ان الله  
 ما كان لا يور ان الله  
 ما كان لا يور ان الله

بعد القول وقال ارفع قبله فان  
 قولنا لاننا نكر سوط نصف المدا  
 صح

وَلَوْ أَعْتَمَدَ الرَّأْيُ الْبَقِيَّةَ عَلَى الْمَرْفُوعِ  
بَعْدَ زَيْدٍ فَأَوْفَرَ الْوُجُوهَ إِلَى  
وَأَنْتَ فَالْقَوْلُ لَهَا كَالِدِ أَفْزَأَ إِذَا نَزَلَ  
وَصُولَ الْبَرْزِ وَلَوْ أَعْتَمَدَ الرَّأْيُ بَقِيَّةَ الْأَوَّلِ  
فَالْقَوْلُ لَمْ يَحْصِلْ مَعَهُ إِلَّا الْإِثْقَانُ  
وَحُجَّتْ بِهَا الْقَائِدَةُ كَلَامَ الْحَاوِي وَالْمُتَعَلِّقَةِ  
مُطْلَبُ الْقَوَائِدِ

مطلب  
التحول الحضاري



عينا ثم اختلفا فقال الافرغ قرض وقال الاخذ هدية فالتقول  
 قول الافرغ ليس لان مدعى الحق يدعى الابراغ القيمة مع كونه العين  
 متقومة بنفسها ومنها لو خلعت المرأة حلت ثوبها في فم الزنى  
 ولا تدرى او هل الله في خلقه ام لا لا يحرم الكلام لان في المانع  
 كذا في الاول الجيب ساقى تمامه في قاعدة اذا الاصل في الايضاح  
 ان يكون منها لو ثبت عليه دين باقرار او بيمين فانه الاداء او الا  
 فالتقول للدين لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في قدم الغيب  
 فانكره الباب فالتقول لم واختلف في تعليل فقيل لانه الاصل عدم  
 وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في شرط الجنب  
 فقيل القول لم ثبته عملا بانه الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه  
 منكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرع والمعتقد الاول  
 ومنها لو قال غصبت مثل الفا وخرجت فيها عشرة الاف وقال  
 لغضوب منه بركنت ائمتك بالتجارة بها فالتقول لا لانها كانت  
 اقرارا بركنته يعني لشكك بالاصل وهو عدم الغضوب منها  
 لو اختلفا في روية المبيع فالتقول للمتن لان الاصل عدمها ولو

الهيئة

فالتقول للمتن لان الاصل عدمها  
 ومنها لو اختلفا في بعض المبيع والعين المبيعة

مطلب  
حكم الجيب

مطلب  
شرط الجوار

اختلفا

اختلفا في تغير المبيع بعد رويته فالباب لان الاصل عدمه  
 فالباب ليس الاصل عدمه مطلقا وانما هو في الصفات الخارجية  
 وانما في الصفات الاصلية فالاصل وجوده ويترفع على ذلك  
 لو اشتراه على انه جنبا ز او كاتبا وانكر وجود ذلك الوصف  
 فالتقول لانه الاصل عدمه الكو فانما هي الصفات الخارجية  
 ولو اشتراه على انه بكر وانكر قيام البكارة وادعاه الباطل  
 فالتقول للبائع لانه الاصل وجوده فانها صفة اصلية كذا في  
 القديم بخيار الرط وعلى هذا الفرع لو قال كل ملك في جنبا  
 ونحوه فانه عند ان جنبا فانكر المولى فالتقول للمولى ولو قال  
 كل جارية في قبيحة فانه عند جارية انها بكر وامر المولى فالتقول  
 لهام تمامه في ثبوتها على الكفر في تعليل الملاق عند  
 ربحه قوله وان اختلفا في وجود الرط فالباب الاصل عدمه  
 الحادث الاقرب اوقانه منها فيما قدمناه ومنها ما لو راي  
 على ثوب نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابت نجسها  
 فانه حرج واحد والمضى في آخر قوله ويلزم الغرض الثاني

بغيره



عند ذلك و محمد و ان لم يذكر احتلاما من البدائع بعيدا فاما  
 احتلامه وقيل في البول بعيدا فاما بالزمن فاما في وقت  
 جسد فوجدتها مائة مائة ولم يعلم متى دخلت فيها فانه يكون  
 ثقب بعيدا الصلوة من يومه وفتح العين فيها وانه كان ثقب  
 منذ ثلاثة ايام ولياها وقد عمل السجدة بهذه القاعدة فكلما  
 بنجاسة البئر اذا وجد فيها مائة مائة وقتا اعلم بها غير عادية  
 شئ لا وقوعها حادث فيضاق الى اقرب اوقاته وخالف  
 الاعظم فاستحسن اعادة صلوة ثلاثة ايام ان كانت مستفحة او  
 مستفحة والاعيد يوم و ليلة عملا بالسبب الظاهر دون الموهوم  
 احتياطا كالمحرم اذا لم يزل ما جاز من حرمان حاله الى  
 منها لو كان في يد رجل فقال فقيت عينه وهو في مكان  
 وقال المستر فقيت وهو في ملكي فاقول للمستر فياخذ راسه  
 منها ادعت ان زوجها ابان في الموضع وصار نار افترشت وقالت انوار  
 ابان في الصخرة ولا تترك كاه القبول قولها فتركت و فترت هذا  
 الاصل مسئله الكثرة ما يدر شئ في القضاء واه مك ذم في قاتل

و في الدم  
 في الحنفية

فيها

مطل الفصول المذكورة  
 جددت

فترت به

رو

زوجته لمك بعد موته وقالت الورثة لمك قبل موته  
 فاقول ليعلم ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون لها وية قال في  
 واما خروجها في هذه القاعدة فيها لاجل التحكيم الى حال و هو انه  
 سبب الحما لا ثابت في الحال فثبت فيما مضى و **مخافة**  
**على الاصل** ان التهمة وعيرها ولو اقر لوارث لم يات فقال المتكلم  
 اقر في البقية وقل الورثة متى مرضه فاقول قول الورثة والنية  
 بنية المتكلم واما لم يعم بنية واراد استخلاصه فلهذا  
 ومما فرغته على الاصل قولهم لو مات مسلم وتحت نكاحه فجات  
 حلة بعد موته فقالت لمك قبل موته وقالت الورثة لمك  
 بعد فاقول لهم كما ذكره الزيلعي ما يدر شئ مما خرج في هذا  
 الاصل لو قال القاضى بعد عزله لرجل اخذت منك الف وادتها  
 الى زيد فقيستها عليك فقال الرجل اخذت فلما بعد النزل  
 قال قاضي ان القبول للقاضي ان الفعل حادث كان يسرا  
 الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره  
 الشافعي لكن المعتمد الاول لان القاضى اخذت الى حاله

احتلاما من البدائع  
 بعد موته او قبله

مطل  
 في سائر اقسام الحلة  
 لورثة في الحلة

مطل  
 قول القاضى بعد عزله

مناقضة بياض

الهي



للصمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليد القضاء  
 وخرجه ايضا عنه ما لو قال العبد لعيره بعد العتق قطعت يده  
 وانا عبد وقال المولى بطلانها وانت حر كان القول للعبد  
 وكذا لو قال المولى لعبد فرائقه اخذت منه غلة كل سنة  
 ورايع وانت عبد وقال العتق اخذتها بعد العتق كان القول  
 للمولى وكذا لو كبر بالبيع او قال بعت وثلث قبل النول وقال  
 المولى بعد النول كان القول للوكيلة كان المبيع مستهلكا  
 وانه كان ما قال قول المولى وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق  
 في الغلة الغاية **وما** وافق الاصل ما في النهاية لو عتق امته  
 قال لها قطعت يدي فاني امة فقلت هي قطعت وانا حرة  
 لها وكذا في كل شيء اخذتها عندها وانما يوجب ذكره قبل النول  
 في محتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينها في الجمع  
 الاقرار ولو اقر حرة ببيعها باخذ المال قبل الاسلام او باتلافه  
 بعده او ببيعها لغيره او بغيره يد مضمونة قبل العتق فكذا  
 بالاسناد اني بعد الصمان في الكلام اسرى عتق وقال ايضا

في دار الحرب

فزع عليه كالمسرى عبدا في طهراته كاه من صاوما عند  
 المسرى فانه لا يرجع في العتق لانه الموصى تزايد فحصل المولى  
 بالزيادة فلا يضاف الى السابق لانه يرجع بنقصانه العيب  
 كما ذكره الزيلعي ويسرى فزوعها ما لو ترقق امة في نكاحها ثم  
 ولدت ولا يحتمل انه يكون حادنا بعد السراوية فانه لا يثبت  
 عندنا في كونها ام ولد ولا لام حرة انه حادث ابيضن الحاقرب  
 لانها لو ولدت قبل السراوة لم تكن لها نصيب ولا عندنا **الاصول**  
 هذا الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الديل وهو من باب الامام  
 اطلق او الترخيم حتى يدل الديل على الاباحة وتثبت فيه في الامام  
 ٢٠١ وفي البراءة المختار لا حكم في اية قبل التزويج والحكم  
 عندنا وانه كان ارضا فالمر او ههنا بطلان قبل التزويج  
 فاستثنى التعلق لعدم فائدة اسره وفي سكر المنار المصنف  
 في الاصل على الاباحة عند بعض الخنفية ومنهم من ذكره وقال بعض  
 اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر وقال اصحابنا الاصل فيها  
 التوقف بخلافه انه لا بد لها من حكم كذا ما اتفق عليه بالاعتدال

بالفعل

الرجوع بنقصان  
 عن العيب

مطلق  
 ام ولد

الاصل في الاشياء  
 الاباحة او الخطا

قبل الشرح

مطلق  
 الاصل في الاشياء  
 ٢ الاصل



من الاماچه

وفي الهداية من فصل الحدود ان لا يباح اصله ولا يظهر  
 ان هذا الاختلاف في المكوث عنه ويخرج عليها ما اكل  
 حالها الحيوان المكسرة والنبات المجهول <sup>منها</sup> ثمة  
 اذا لم يعرف حاله هل هو مباح او مملوك ومنها حيلة الزير  
 ومذهبنا في القايل بالاباحة اهل في الكل فاخترنا عند  
 حل اكلها وقال السيوطي ولم يذكر احد المالكية الحنفية  
 وقواعده تقتضي حلها <sup>باب</sup> الاصل في الابضاع الفحيم  
 قال في كشف الاسرار سر في الاسلام الاصل في الحكم المحظور  
 وايح للضرورة انت فاذا تقابل في المرأة حراما <sup>مستغلب</sup>  
 احمده ولهذا لا يجوز التوضيغ الفود وفي طاق الحكم التبع  
 من باب التبرر ولو ان رجل له اربع جوارر استقر واحدة منها  
 بعينها لم يفسد او لم يدر ايتهن اعتق <sup>لثقة</sup> ان يخرجه للوطي  
 ولا للبيع ولا يبيع المالك ان يخل بيمينه وبينه حتى يبل الصقة  
 فيخرجها وكذلك اذا اطلق احد <sup>في</sup> يمينه يفسد ان يبيعها  
 وكذلك اذا اميزت هذه الا واحدة لم يفسد ان يبيعها <sup>يعلم</sup>

و منہا کو دخل سرحد عامہ  
ہل ہو مباح او مملو نہ ہو

جزء اولیہ

الحمد لله

طالع  
الاجاز مثنوی  
فی الفقه

۲  
فیہام

انفا

ولذلك ينبغي ان نرى عنها حتى نجر انما غير الخلقة هو

انما غير المطلقة فاذا اجبر بذلك استخلفه البتة انه مطلق هذه  
 بعينها ثلاثا لم يخلف بينهما فان كان حليف وهو جاهل بها فلا ينفل  
 انه يقر بها فانه باع في الحصة الاولى لثلاثه احوار فخلف الحاكم فان  
 اجاز بيعه وشكا به بابه وجعل الباقية على الحقيقة ثم رجع اليه  
 بعض ما باع به الا وهبته لا ينبغي له ان يباها الا ان قضى  
 قضى فيه بغيره فلا ينبغي له ان يباها شيئا منها بالملك الا  
 ان يزوجها في لا يمس لانا زوجته وامته ولا يجوز التوري  
 في الزوج لان يجوز في كل ما جاز للضرورة والتوفيق لكل  
 بالضرورة امره قال ولو اعتق جارية في رقيقه ونسبها  
 لم يحررها التور ولا يقال للورثة اعتقوا ايها شتم  
 او اعتقوا التي اكبر ظلم انها حرة ولكنه يكفلهم فان زعموا ان  
 لميت اعتق هذه بعينها اعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقية  
 فان كان يورثون ذلك شيئا اعتقهن كلهن ولقطعهن فميت  
 اصداهن وسعين فيما بقى الرمان **وهذا الاصل**  
 مسئله في قناور ما نحن فيه ارضعها قوم كثير من اهل قرية

ان تعيونا

و تمام  
سیستم بیان

والمسئلة السابعة

بفتح الزا وضم  
مخففة الاء  
وايه صحاح

استمرا و بلند  
ز زنیای و بزرگان  
مک حان

عظمت افروزی

۴۰. ذکری خیر است به

ای میراث ہے

لا حول ولا قوة الا بالله

مجلس  
میرزا رفیع  
ارضا خان  
۱۲۸۴



او اكثرهم

أقلهم ولا يدري من أرضها وأراد واحد من أهل مكة أن يزوجها قال أبو القاسم الصغير إذا لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز النكاح وهذا من باب الرخصة كغيره يستند النكاح فلو اختلطت الرضعة بنسأ يحضرها أم أن الآلة ثم رأيت في الحاشية لما كاستريد ما يفيد المحل ونظرة فلو أن قوماً كاه كل منهم جارية فاعتق أحدهم جارية حتى يعلم أنها المعتقة بعينها وأما كبر رأي أحدهم أنه هو الذي اعتقها إلى أهله لا يتوب حتى يستيقن ذلك ولو قرب ما يمكن أن يكونوا أكثر من رجل واحد قد علم ذلك بما جملته أنه يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقة ولو اشتراها أو أوجده حرة وطهرها فأنه فعله لمنزلة الباقية لم يجز له وطهر شيء منها ولا يبيع حتى يعلم المعتقة منهن انتهى أعلم هذه القاعدة العامة فيما إذا كاه في المرأة سبب تحقق الحرمة فلو كان في أمه لم يجز له أن يزوجها ولو ولد خلت المرأة حملت بها في غير رضعة ووقع النكاح في وصول اللبن إلى جوفها لحرم لاه في المانع

مطلب  
عنه الرضعة  
بحوزها

فإنه لو تزوج المعتقة فله أن يزوجها بغير إذن

مطلب  
أنه لو تزوج

حليته

سكا

شكك في الولو الجي وفي القنية امرأة كانت تعلم أنها حرة  
فأشهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم تكن في ذلك لبن حرة القنية  
تدري ولا يعلم ذلك إلا من جهرها جاز لا ينه أن يتزوج بهذه  
القنية المرد في الحاشية صغيره صغيرة بينهما الرضعة والاعلم  
قالوا البش بالكل بينهما ما كان المحل بعد النكاح وهو كبره فالأحوط  
أن يفارقهما ثم أعلم أن البضع وأنه كان الأصل فيه الخطر قبل في حله  
جزء واحد فالأمرأة زينة ما لم تكن زينة يسبها وبجارتها  
وكذا أوجأت أمة قالت لم يجز أن يحول إلى غنى أمة هدية وطهرها  
حرة وطهرها ولم يحكم ما إذا وطهر في سراء جارية ووضعها كزينة  
لوكيل جارية بالصفة ومثل قبل أن يسلها للموطر فقطت القاعدة  
على الموطر لاحتمال أنه اشتراها لنفسه لأن الكيل بشرائه غير الموطر  
يشتري لنفسه وأنه كان شرأ الكيل الجارية بالصفات المعتقة ظاهر في  
الحزب وهو الأصل التوهم وينبغي الرجوع إلى قول الوارث أنه خليفة له  
نظائر في القنية ومكان الأولى الاحتياط في العزوبة قال في المضائق إذا  
عقد على أمة اشتراها وطهرها أما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال

مطلب  
سواء رضاعية أم لا

هذا إذا كان بينه وبينها رضعة  
فإن كان بينهما رضعة  
فإن كان بينهما رضعة

شخصاً

احتياطاً



ان تتركه حرة او متقنة الفيز او علوا عليها بغيرها وقد حشمت الى  
 وكثيرا ما يقع لانيما اذا اذنتها الايدراهم فاقوه لبعض  
 من ان وحي السراي الاتي يجلبها اليوم في الروم والهند والترك  
 واما الان فينصب في الخفاء في جهة الامام في حين قسمتها فيقسمها  
 في غير صيف ولا ظلم ويحصل الفضة في حكم او تزوج بعد الفسق باذن  
 التفتوا والعنى والاحتياط اجتنابا من مملوكات وحريرات و...  
 لا حكم لازم فان الجارية المجبولة للحال المرجع فيها الى صاحب اليد  
 صغيرة والى اقاربها ان كانت كبيرة وانه علم حالها فلا شك  
 في مولد الدراية في كتاب نخل ولا ياب ان اصحابنا اخاطوا في الزنا  
 الان مسئلة لو كانت جارية بين شركيين او تركتها التي خان عليها  
 شريكه وطلب ان اوصيه على يد عدل لا يجب الى ذلك وانما تكون عند  
 كل واحد بوما حصة للملك اسما **في الاصل في الكلام الحقيقة**  
 وعلى ذلك فزودا كثيرة منها الكلام للوطى وعليه حمل قوله ولا شك  
 في انك ابوك من النسأ فمت منية الاب كجلبه كذا الوفق في  
 كلامه في غير ما حلفه كذا في التفتيح لموسى والوق في كذا  
 لا ينقدح

وطى السراي يجلب  
 اليوم من الروم  
 وغيره

جنته

طه  
 في الاصل في الكلام  
 حقيقة  
 منية

في فلان راجعنا وصرمة المعقود عليها بلا ولى بالاجماع ولو قال  
 لامة ونكوحته ان يكتسب على الولى فلو عقد على الامة بعد اعتاقها  
 او على الزوجية بعد ابانتها لم يجز كذا في كشف اللثام ومنها  
 لو وقف على ولد او اوصى لولد زيد لا يدخل ولد له اذ كان له  
 ولد لصلبية فانه يمكن له ولد لصلبة مستحقة ولد الابن واختلف  
 في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول في صحيح فان ولد البنت  
 ولو رجع من ولد الابن اليه لانهم الولد حقيقة في ولد الصلب  
 وهذا في المولد اما اذا وقف على اولاده دخل النكاح كذا  
 الطبقات الثلاث بلقط الولد كما في فتح القدير فكانه للوف في  
 والا فلو لم يفرقا او جمعا حقيقة في الصلب ومنها خلف لا بيع  
 او لا يشترى او لا يواجر او لا يمتدح او لا يباع على المال ولا  
 يعلم او لا يخاصم ولا يفرز وله لم يجز الا بالبيعة ولا  
 يجزى بالتوكيد لانها حقيقة وهو جاز الا ان يكون له مال لا يشترى  
 ذلك النفع كما في الامير في جنت بهما وان كان يباشر في مرقه  
 كذا في افق الغيرة لا غلبت قال في الكفر بعدة وما يجزى بهما الكلام

مكمل  
 في بيان الجنت  
 في الاصل  
 مصدق  
 وقف الاولاد

في الكلام كذا كذا



والطلاق والخلع والعق والكتبة والصلح غنم عدم عبد واليه  
والعقوبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والزوج  
والبناء والخيطة والابتاع والاستيلاء والملاعة والاعتق  
وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحداس والافعال والعقود  
في الأيمان هل خصصه بالصحيح أو تناول الثابت ففعل الأذن  
في النكاح والبيع والتوكيد والبيع يتناول الثابت والتوكيد  
لا يتناول ولا يثبت على الثابت إلا كان على الثابت وادعائه  
على المستقبل لا يثبت على الثابت كالبين على النكاح وكذا  
على الحج والصوم كما في الظهير وكذا على البيع كما في الخطة ومنها  
خلق لا يصلح التوكيد بالصحیح قياساً وبتقديره  
ومثله لا يثبت في الصوم كما في الحيد ومنها لو قال هذا الدار لزيد  
كاه أو أرا بالملك حتى لو ادعى أنها مسكنة لا يقبل في البرازية  
قوله فلان ساكن هذه الدار أو أرا منه يكونه خلوها من ربح  
فلان أو غرضي وبني فإذ غرته فعل بالابن فهو لفر ومنها خلق لا  
يأكل هذه الشاة خنت بلحها لأنه الحقيقة ومنها وسأجها

مطل  
في بيان كنه القول

كل

بخلاف ما إذا خلق لا يأكل هذه الخلة خنت بغيرها وطلوعها  
لا بما اتصل به صنعة حادثة كالديس فإنه لم يكن لها خنت  
بما أكله كالمزاة فبمنها ومنها خلق لا يأكل هذه الخطة فإنه  
يخنت بأكل غيرها لا مكانه ولا يثبت بأكل غيرها ومنها خلق لا  
يخرب دونه خنت بالكره لأنه الحقيقة ولا يثبت بالرب  
بيده أو بغيره في ما يدخله ومنها أو مولى المولى ولم يثبت  
اختصت بالأولى لأنهم مولى الحقيقة والأقربون بخلاف ما يثبت  
ومنها أو مولى الأبناء زيدا ولم يثبت خنت فالحقبة للصبي  
ونقص علينا الأصل المذكور بالمشام على البناء لا دخول الخطة  
خلق لا يضع قدمه ولا يثبت بالدخول مطلقاً وإنما إذا خلق  
إلى يوم قدوم زيد فقدم لبلا خلق فمن لا يسكن دار زيد علمت  
ألا يخرجه وبأنه أباي ومحمد فالأصل ما لا يعلو صوم رجباً وبأنه  
للبيمين الذر واليمين واجب ما لا يمان لحقن الدم المختار فيه  
فإنه من الأطلاق شبهة يقوم مقام الحقيقة فيه ووضعه القدم

مطل  
في بيان كنه القول

عن النسبة



عن الرسول قبحوا اليهم اذ اقره بفعل لا يمتد كاه المطلق الوقت  
 ومن يوليهم يؤيد ذبوه وللنهار الممتد كونه معيارا او القدر  
 غير ممتد فاعلم مطلق الوقت واصله الدارسة للكم  
 عامة والنذر مستفاد من اليقين في الوجوب فالواجب المبدأ  
 كنز من النقص وفي الخلاف لا يمتد كراه البراهين ومن هذا الامر  
 لو خلق لا يصلح صلوة فانه لا يمتد الا بوجوبه لاننا الحقيقة  
 لا يصلح فانه لا يمتد حتى يقيد بها بجملة لانه يكون ايقان  
 الاركان وهل يمتد بوضعية الجهة او بالرفق قولان هناك غير  
 نزجيج وينبغي ترجيحهما كما في نحوه في الصلوة ولو خلق لا يصلح  
 الدارسة يمتد الا بالاركان ولو خلق لا يصلح جامعة لم يمتد  
 ركنه واقلق فيما اذا اتى بالاكتر **طاعة** منها فوايد في تلك الحالة  
 اعني اليقين لا يزول بالشيء **الفقار** يستشعر بالامر المستحقة  
 المتخيرة بلزمتها الاغتسال الكمال صلوة وهو الصالح اذا وجد  
 بل لا وهو لا يدرك رايي او مدرك قلنا لا يجب انفسه وجوده  
 من الوجود

الصفة فيهم

مطلوب من بيان كذا في كل

لا زججوه

الا بالرفق

مطلوب من هذه الارادة

مطلوب من هذه المسئلة  
المختارة

وحد

وجد فارة يمتد وهو لا يدرك متى وقعت وكان فؤادها  
 منها فؤادنا وجوب الاعادة عليه مفضل مع الذي قد ضااع  
 لو كان كل كبر لا افتتاح اول او احدث اول او مسدود اسره اول  
 وكله اول ما عرض له مستقبل اما ب تولم بخلة ولا يدرك  
 التي موضعها لانه غير الكمال على ما قدمناه على التفسير به ما فيه  
 من الاختلاف في صيد الجرحه في غيبه بصره ثم وجده متيا  
 ولا يدرك سببا مودة فم مع وجود الذي للكم شرط في الكثرة  
 لم يتبانه فيقعد غلبه وشرط ما يخفى انما يتوارى في بصره وادبه  
 ريبه في الهداية والمعتمد الاول لو اكلت الربة فانه  
 قالوا ان سر بته الما على فور هاتين كسارب انما اذا سر ب  
 الما على فوره ولو ملكت ساعة لم سر بته لا ينبغي عندك الاحتمال  
 غلبها فيها بلعابها وعند محمد تجس بناء على اصله انما لا تنزل  
 الا بالاطلاق كالكيفية وصفا ما يلزم جتنا الى المراجعة ولم ارها  
 الان منها انما مسافة فؤادها بلده اول او منها انما مسافة  
 نور الاقانة اول او ينبغي ان لا يجوز له ان يترخص بالشيء ثم رايته

فهيها

مطلوب من كراهية الربة  
كسارب الجرحه

مطلوب من هذه الارادة

مطلوب من هذه المسئلة  
اللا المراجعة



ایک واحد  
۵۷  
ایک واحد

مطلوبه  
۱۴۰۵ هجری قمری  
مکتبہ الطیف فرنگیہ  
واللہ اعلم بالصواب

در نضج

سلام  
میرمیں بازار خط  
ای بازار خط

مطابق مع 2 نواصف القمر

مطالعہ  
نفاذ و ترقی  
جہانگیر



مطلب بيان الخفوق

المفقود لا يثبت عنوانا ولا يورث وقد منافروا عابثية  
في قاعدته ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وفي البراز  
صبت دهنا لان عند السهم فاهرا ملكه الضمان  
بخس يوقوع فانه فالتق للصاب لانكار الضمان  
يشهدون على الصب لا على عدم البضاعة وكذلك اتفق على  
وطوبى بالضمارة فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصدق  
اذا يهدوا الله لم يمدك في حكم الحار قال الله لا يضمن  
عليه مسئلة كتاب الاستحسان وهي اذ رجل اوقعت جلاوا  
كاه اثم او قتل في قتلته قصاصا او لردة لا تسع فاجل وقال  
لا لوقبل لادى الى فتح جب العدو ان فانه يقتل ويقول كان  
العتيل لذلك وامر الزم عظيم ولا يسهل بخلاف المال فانه لا ينسب  
الى الزم اهو حتى حكم في المال بالنكول وفي الزم بحسب  
يقر او يخلف والتوفيق بينهم واحدة وخبرنا عن القائل  
الحققة تجلب التيسير والاصل بها قوله تعالى يرد الله تعالى بكم  
ولا يري بكم العسر ومولاه ما جعل عليكم في الدين من حرج ولين

كان اردت او قتل بيا

ولا يسهل

الرابعة القليلة الزيادة

اص

اجب الدين الى الله والطينية السجدة قال العلماء يخرج عاصمه  
القاعدة جميع رخص السرع وتخفيفاته واعلم ان سبب التخفيف  
في العبادات وغيرها سبعة السهو وهو نوعان منه ما يختص  
بالقوبل وهو ثلاثة ايام وليلاتها وهو النقص والنقص  
من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان والكمال  
يختص به وامراه به مطلق الخروج على المصروف وتركة الجمع  
والجماعة والتفكر على الدابة وجواز التيمم والتجيب التوعيد  
نأيه والتوضوء عندنا في السفر رخصة لقاطعتين العوية  
عنه الا انما لم يبق مسرورا حتى اتم به وفدت لوانهم  
يقعد على راس الركعتين ان لم ينو اقامة قبل سجود الثالثة  
المؤمن ورخصة كبيرة التيمم عند الخوف على نفسه او على عضوه  
او من زيارته المرض او لظوه والقعود في صلوة الفرض والجماعة  
فيها ولا اياما والتخلف عن الجماعة مع حصول الفيلة والفطر  
رضانا لا لتيخ القامع وجوب الغدية عليه والانشغال بالصوم  
الى الاطعام في كانه الظهار والفطر في رمضان والخروج المعتكف

مطلب بيان الخفوق  
سبب التخفيف المطلق الله تعالى  
تبع الاثر في السفر

اذا اصاب زوجه او زوجه او اصاب  
برر جهتها او الفرج من الفرج لاجل  
بما شاء من غير

مطلب بيان الخفوق  
المرحوم تخفيف المطلق الله تعالى

مطلب بيان الخفوق  
المرحوم تخفيف المطلق الله تعالى



والاستجابة في الحج وفي رمي الجمار وابتاحة مخطورات الاحرام مع الغدوة  
 والتداول بالنجاسات وبالحج في احد القلوب واختارنا في بيان  
 عدمه واساعة التوبة بها اذا غفر اتفاقا وابتاحة النظر للطبيب  
 حتى للعونة والسوتين **الاكراه** **النسب** **الجهل**  
 لها مباحث **العصر** **محمود** **البولي** **كالصلوة** **مع النجاسة** **المفتوحة**  
 كما دونه **رب** **النوب** **مخفية** **وقدر** **الدرهم** **المغلظة** **ونجاسة**  
 المعذور التي نصيب ثيابه وكان كلاما غريبا فوجبت **وعدم** **البر** **غيب**  
 والبق في النوب وان كثر وبول تدرس على النوب **فدر** **روس**  
 الابروطين الشوارع وان نجاسة عسروا لها وبول سنور  
 في غير اواني الماء عليه الفتور ومنهم من اطلق في القرة وان كان  
 في خمر حام وعصفور وان كثر وخرى الطيور المحترمة لها في رتبة  
 وما لا تغفر له ويريق النائم مطلقا على المعنى به وافر الصبيان  
 وعبار السرقة وقيل الاخذ بالجنس ومنفذ الحيوان  
 غير الزرع والعياء اذا اصاب السر او يل المبتلة او المقعدة  
 على المعنى به وكان الكلام لا يصلح في سر او يد ولا تاويل لفعله

الا

الا يجوز في الخلاف في ذلك قولنا بان النار مطهرة للروضة  
 والعزلة فقلنا بطهارة زمامها تيسيرا والالتزمنا نجاسة  
 الخبز في غالب الامصار ورم ذلك طهارة بول الخفاش وضوءه  
 والبعد اذا وقع في الخلب ورس قبل التفت وتخفيف نجاسة الاور  
 عندها وما يصيب الثوب به محال على النجاسة على الصحيح وما يصيبها  
 سال في الكيف ما لم يكن اكبر راء النجاسة وما لا يبق حتى ناصو  
 احرقت العذرة في بيت فاصاب ما لا يبق ثوب ان كان وكذا الا  
 اذا كان حارا وعلى كونه طابق او بيت بالوعة اذا كان عليه طابق  
 منه وكذا الحمام اذا كان يهريق فيه النجاسة فتوق حبيها فكونها  
 وتقاها وكذا الوكان في الاصل كوز يعلق فيه ما فترسح  
 في اسفل الكوز والقول بطهارة المسكر وان كان اصله دما والزباد  
 وانه كان عرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر اذا جرح طينا بانه  
 او كسفة فافتور على افة البقرة للطاهر لهما كان وما تيسر في الغسل  
 من مثاله الميت مما لا يمكن الامتناع عنه وما رسله السوق اذا انزل  
 قدماءه ومواطر الكلاب والطين المسرق وردة الطريق و

حما

نرسس

دفع الطير



ومسرورة الاستحباب بالجموع ان ليس بمنزلة من لو نزل المنجي به  
 في ما تجتبه والقول ان لا يملكه قاله يزيل النجاسة الحقيقية وتن  
 المصحف للصبيان للتعليم وسخ الخف في الخف المسقة نزع من كل  
 وضوء وفيه وجوب الغسل لعدم تكرره فانه لا يكمل على الاطلاق استعمال  
 ما دام منزه واحدا عن الغسل ولا بنجاسة الماء الا في المتنجس بالم  
 ينقل عنه وانه لا يضره التغير بالكل والحيث والصلوات كلها  
 تعسر صوته عنه واباحة المشي والاستدبار عند سبق احد والاباء  
 في ملوكة الخوف واباحة النافلة على الواجب فان المصير بالايات وفيه  
 في ان يوليى واباحة الفقه فيها بلا عذر **ووضع ابو حنيفة في العبادات**  
**كل ما لم يقل ان من المرأة والذكر ناقض ولم يشرط اليقظة في اليقظة**  
 ولا الذم والوسع في المياه ففوضه الى الراي المستلي به ولم يشرط تقا  
 اليقظة للتكبير ولم يوجب في التوراة سباحة الفاتكة عملا بقوله تعالى  
 فاقروا ما تشرذم التوراة والنبيين بحيث لا يجوز عزه غير مقتضى  
 التوراة من المأموم بل منعه منها سفقه على المأموم دفعا للخلط  
 عنه كاي حد كالحام الا زهر ولم يخص تكبيرة الافتتاح بل غلط

المأني

حتما

بشئ

والا

في تقييد على التفسير

وانما يجوزها بكل ما يقيد بدل على التفسير ولقط نظم القرآن  
 على المصلي بخونه بالفارسية يتيسر على الخاضعين وروى عنه  
 ولقط في هذا الظاهر في الركوع والجمود يتيسر او لقط  
 لزوم التفرقة على الامناف في الثانية في الزكوة وصدة الفطر  
 وجوز تاخير اليقظة في الصوم وعدم التقييد بصوم رمضان لم  
 يجعل للجموع الا ركبت في الوقوف وطواف الراكعة ولم يشرط الطهارة  
 له ولا الاسترواح جعل السبعة كلها اركاناً بل الاكثر ولم يوجب في العدة  
 في العمر لذلك يتيسر على من ذلك الايراد للظن في شدة الحر  
 ومن لم لا يبراد في الجمعة لا يتجيب التكبير اليها على ما قيل ولكن  
 ذكر الاستحباب بانها كالظن في الزمان وتكرار الجماعة للجمعة  
 بالاخذار المعروفة وكذا لقط ابو حنيفة في الجمعة في الاعمال والجموع  
 واه وجد تايد افعال الشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوة على  
 الحائض لتكررها بخلاف الصوم فحلا الاستحاضة لتزور ذلك  
 وسقوط القضاء في المفسر عليه اذا زاد على يوم وليلة وعجز  
 العاجز عن الايام بالركن كذلك على الصبي وجواز صلوة

الزيارة به  
لم يوجب في العدة

ابروا في اليقظة فان شدة الحاجة في النهار



الفرص في السينة فاعدا مع القدرة على القيام لحوق دوران  
 الربح فكان الصوم في السنة شهرا أو ثلثي الشهر مرة واحدة  
 ربع العشر تيسيرا وكذا قلنا انها وجبت بقدره ميسرة حتى  
 سقطت بملأه المال وأكل المنة وما لا يفرغ من اليد  
 إذا اضطر وأكل الوكيل والوصي بمن مال اليتيم بقدر اجرة عمله  
 وجوز تقديم النية على الشروع كالصلوة إذا لم يفصل بينهما  
 وتقدم النية على الصوم في الليل وتأخرها عن طلوع الفجر إلى  
 ما قبل نصف النهار الشروع دفعا للشقة في جنب الصائم لأن  
 الحائض يظهر بعده والكافر يسلم والصفير ببله كذلك وأباحه  
 القتل في الحج بالاحصار والتوائت وأباحه أبو حنيفة في حبس  
 الحوم في الحوسم الحج تيسيرا وليس هو بركعة وللقنار وبيع الكوف  
 في الذبيحة كالمجوز على خلاف القيس دفعا للحاجة الفاسد  
 والاكتفاء بروية ظاهر الصبرة والاموذج ومسر وعية خيار  
 السرط للتروى دفعا للندم وخيار نقد النبد دفعا للمأكلة على لطفه  
 ومن هذا القبيل بيع الامانة المستم بها لو فاء جهونه ما شأخ

اجتبي

ربح

والقوله

للحكمة

مطلوب  
ما لا يحل الوفاء  
بعدم جوارحه

ومن ذلك ما فتح له

مطلوب  
حتى فسر

بلح ونحوه توسعة وبيان في سره الكفر بيب خيارا لظهور  
 هنا فتى المناظر ولا بالرد بخيار الغبن الفاضل مطلقا إذا  
 كان فيه غرور رزقه على المشتري ومنه الرد في الغيب والتخالف  
 والافالة والحوالة والوهن والاضلال والابواء والتوضيح  
 والصلح والبيع والوكالة والاجابة والمراسلة والمساكن على  
 قولها المقتضى به للحاجة والمضاربة والتجارة والوديعة  
 العظيمة في انكروا واحد لا ينفع الا ما هو ملكه ولا يستوفى الا  
 ممن عليه حقه ولا يأخذ الا بكماله ولا يتعامل امره الا بنفسه  
 فيه الامار باباحة الاشغاع على الغير بطريق الاجابة والاحسان  
 والتوضيح وبالاستعانة بالغير وكالة وابداعا وشركة ومضاربة  
 وساقاة وبلاستيفان غير المدبونا حوالته وبالتوقيف على  
 برهن وكفيل ولو بالنفس وبسقاط بعض الدين مطلقا او كماله  
 والحاجة افتدائه بمينه مجوزا الصلح على الكراهة ونقد ما شرعت  
 الاجابة له كوجوب المناقاة اجرة عند اتحاد الجسد قلنا لا يجوز قلنا  
 الاجابة على منفعة غير مقصودة في العيني لا يجوز للاستيفان عنها

مكن جعل لاجله

ح



بالعارية كما علم في اجابة البرازية ومن التحقن جواز الحق  
 الجائزة لان لزومها شاق يكون سببا لعدم تقاطعها وزوم  
 الالزام واللام يستقر به ولا يفرز ووقفا غير الوكيل علم  
 دفعا لوجوب عنه وكذا التمسك وصاحب وثيقة ومنه اباحة النظر للطبيب  
 وان هدد وعنده الخطبة وللمتيد ومنه جواز النكاح من غير نظر  
 في الطهارة المشقة التي لا يتحملها كبر من الناس وبناتهم ولحقوا  
 في النظر كراخا في طلب التيسر فلم فيه خيار الروية بخلاف البيوع  
 قبل الروية وله الخيار بعد المشقة ومن لم قلنا ان الامور يجب  
 في النكاح كراخا في البيع ومنه خفا في بيعه بخونه بلاولي ومنه  
 لمنزلة عدالة الشهود ولم يفد بالشرط الفلانة ولم يخف  
 بلفظ النكاح والزوج بل قال منعقد ما يفيد ملكا او ملكا  
 وصحى بحضور ابني العاقدين وبنائهما وكما روي كونه بعد  
 الصحو وبيان النكاح وجوز شهادتي فيه فان فقدت  
 رجلا وامراة في كل ذلك دفعا لمصلحة الزنا وما يترتب عليه  
 هذا قيل يجب لحق يزني ومنه اباحة اربع نكاحات

متاحها

الملازمة

نظم

الامر

وناخير

متحتم

مطل  
 حواشها  
 سائر  
 بالحق

مطل  
 حواشها  
 سائر

على واحد يتبرأ على الرجل وعلى النساء ايضا لكثرة تنويم  
 يزد على اربع ملازمة في المشقة على الزوجين في القهر وغيره  
 ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية عند الشافعي  
 وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الدخول  
 ولم يشترع دأيا ما يفيد المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على  
 الموتى لمضى اربعة اشهر دفعا للضرر عنها ومنه مشروعية الكفالة  
 في النكاح واليهي يميز اعلا المكفول وكذا التخيير في كفاة الهميم لكر  
 كذا بقية الكفالة لثبوتها وقوة مشروعية التخيير في ذلك فعلق  
 بشرط لا يراد كونه بين كفاة الهميم والوفاء بالخذل على ما عليه  
 الفقهاء واليه رجع الامام قبل موته بسبعة ايام ومنه مشروعية الكفاة  
 ليقطع العبد من ذوام الرق ما يفيد العسر ولم يطلها بالشرط الفلانة  
 توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت لغير الارث لان  
 ما فرط فيه في حال حيوته وقس له في الثلث به دون ما زاد عليه دفعا  
 لضرر الورثة عن اجزائها جميع عند عدم الوارث ووقفاها على  
 اجازة بقية الورثة او امانت لوارث وابقيها للزكاة على ملك

يتيسر



البت كما حتى يقض حوائجهم منها راحة وترويحنا الامر في الوضعية  
 وجوزناها بالعودوم ولم ينظر لها بالشروط الكلية ومنه استقام الامر  
 في المجتهد بن في الخطا واليسير عليهم بالاعتناء بالنظر والكلية بالاعتناء  
 باليقين الشقي وغير الوقوف عليه وروى ابو في باب القضاء  
 والسهادة بتغيير افضح تولية الفاسق وقال ان افسقه لا يغزله  
 وانما بسخفه ولم يوجب تركية الزهوه مملالا حال المسكين على  
 الصلاة ولم يقبل الجبر في الجدة في الساعده وروى ابو في باب  
 في القضاء والوقف والفقير على قوله فيما يتعلق بها وجوز للفقير  
 من غير شرط ولم يشترط فيه شيئا مما يسهل الامام وصدق الوقف على  
 النفس على حمة تنقطع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المشاع  
 ولا حكم التنازل وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوز  
 الشرط تدعيان في الوقف وتيسير اعلا المسكين فقد بان بهذه الا  
 هذه القاعدة يرد جميع الينا غلب ابواب الفقه **الكتاب السابع**  
 في العقب فانه نوع من المسقة فثبت التحقيق فمنها على تكليف  
 الصبي والمجنون فيفوت امر اموالها الى الوالي وتربيتة وحفاثة

بنظرها  
 للمبتدئين

مطلق  
 ما هو من القول

هو ان كان القاض  
 الى القاض  
 فمادون  
 السفر

في ان صدر من خارج باب التنازل الى الموقوف

في العقب  
 في العقب

الى

رحمه عليه

الى اليان ولم يجز حق على احضانه بغير اعلانية وعدم تكليف  
 التاثير ما وجب على الرجال بالجماعة والجمعة والجماعة واجبة  
 وتحمل العقل على قوله الصحيح فلا بد من اقامة ليل الحريم وشمال التاثير  
 وعدم تكليف الارقاء بغير ما على الاوار لكونه على النصف من الوقف  
 الحدود والعقبة قمايات في اقسام العبيد **الكتاب الثامن**  
 في اقسام الكلام على هذه القاعدة **الكتاب التاسع**  
 في اقسام الصلاة على هذه القاعدة **الكتاب العاشر**  
 في اقسام الصوم على هذه القاعدة **الكتاب الحادي عشر**  
 في اقسام الزكاة على هذه القاعدة **الكتاب الثاني عشر**  
 في اقسام الحج على هذه القاعدة **الكتاب الثالث عشر**  
 في اقسام البيعة على هذه القاعدة **الكتاب الرابع عشر**  
 في اقسام النكاح على هذه القاعدة **الكتاب الخامس عشر**  
 في اقسام الطلاق على هذه القاعدة **الكتاب السادس عشر**  
 في اقسام الميراث على هذه القاعدة **الكتاب السابع عشر**  
 في اقسام العتق على هذه القاعدة **الكتاب الثامن عشر**  
 في اقسام الجوار على هذه القاعدة **الكتاب التاسع عشر**  
 في اقسام الديات على هذه القاعدة **الكتاب العشرون**

في اقسام الكلام على هذه القاعدة

في اقسام الصوم على هذه القاعدة

في اقسام الزكاة على هذه القاعدة

في اقسام الحج على هذه القاعدة



التي تنفك عنها العباد وتغالبا فعلى من ابتدأ **الاولى** منة عظيمة <sup>تأخر</sup>  
 كمنة يحرق على النفوس والاطراف ومنافعة الاعضاء من جهة  
 التخفيف <sup>والممكن</sup> بل يمكن للمحيط بالامر الجوهري كانه الغالب على عدم <sup>السلامة</sup>  
 لم يجب **٢** منة خفيفة كانه في جميع اصبع واوتى صداع في <sup>الوجه</sup>  
 او سوزا في خفيف في هذا الاثر له ولا التفات اليه لانه يحصل <sup>في</sup>  
 مصاع العباد ليست اولى من وقوعه من هذه المنة التي لا اثر لها في  
 هذا وعلى من قال في شايئا ان المريض او الفطر الصوم في رمضان  
 واجبا وفاته يقع عاقبته كانه ايضا لا يفرقه الصوم والامنة  
 من رمضان فانه لا يفرق بين من خص للفطر في رمضان وكلامنا في  
 رمضان رخصه الفطر مطلق المرض وان لم يفرق ان كان بالزواج  
 مانع من صحت خطوته بها بخلاف مرضها **الثانية** منة منة <sup>بها يتبين</sup> <sup>بها يتبين</sup>  
 في رمضان في حاتم منه زيادته او بطو البر في جزاء الفطر وهذا يجب  
 في ارض البسمة التيمم واعتراف في الحج الزاد والراحلة المناسبات  
 للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق الان <sup>بما يصح</sup>  
 بدنه وقالوا لا يكتفى للتيمم بالراحلة بل لا بد من ثوب <sup>او راحلة</sup>

في ثمة الصوم زيادة  
 في ثمة الصوم زيادة

البسمة

بالحقبة سنة الراحلة

ومن

لم يجب

ومن المصلحة التيمم فانهم شرطوا في المرض الميسر له ان يحاد بالما  
 على نفسه او يصفوه ذهابا او منفعة او حذو مرض او بطو  
 ولم ينجوه بطلاق المرض مع الا منة السرد ولا ذلك <sup>بما</sup>  
 ولم يوجبوا سدا لما بزيادة فاحصة على قيمة لا اليسيرة <sup>الاولى</sup>  
 تخفيفات الرعي انواع <sup>الرسبة انواع</sup> تخفيف لقاط كقاط العباد  
 عند وجوه اغذارها تخفيف تقبيل كالتقيل في الفرج والقول بان  
 الامام اصلها ما على قولنا في الفطر اصله الامام وفيه بعد <sup>فلا الا</sup>  
 صورة تخفيف ابدال كبدال الصوم والغسل بالتيمم والقيام  
 الصلوة بالنعمة ولا اضطيح والركوع والسجود بالامام والعيا  
 بالاطعام **٢** تخفيف تقديم الحج بوقت وتقديم الزكاة على الحمل  
 وزكاة الفطر في رمضان وقيل على التيمم وعند منة <sup>الاول</sup>  
 ووجود الرأى منة الحنة والولاية **٣** تخفيف تأخير ما جمع  
 وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلوة عن وقتها  
 في حق مستغفر بانقا فخر في تخفيف تدبير كصالح <sup>المستغفر</sup>  
 لمفعلة بنية الفجر <sup>بما</sup> تخفيف <sup>بما</sup> <sup>بما</sup>

تخفيف الرعي انواع

ما

المستغفر

...

بالتيمم



وضع له وأجمع  
عليه النسخ خلا

المقالة الخامسة في مذهبنا في موضع النفس فيه وآثارها وقيل

حکایت اول در بیان احوال ابو ج و محمد بن قریب حسین حکیم و قطعه

الآلآدخوجوزابو یوسعارعید اللجیحیورد علیه ما ذکره الزیلعل

في جنائنه الاحرام وتماز في سب الانجاس اما الامام يعون بتعليق

بجمله الاوقات لقوله دم النهار كسل يا خسر ولا اعتبار علة بالبلوي

في موضع الضم كما في قول الآخرة في ما لا يلبس فيه اتم التمام في

منية المصالح في المناقصات من زاد في تفسير القليبية على قولنا

١٤٦٢ هـ من اجتنابهم في الخليج على قولها ولا يلبس في احابته

الاحتياط في زون المحيط وهو زيادة حسنه لهدا لبعض فروع

والله اعلم بقرينه ولا يخرج في اجتنابه ويلبوس في اصابته على العمل

العبارة التي فيها هو بالنسبة الى جنس المكلفين ليقع الاتفاق

على صدق العقيدة المشروقة وزيادتها ببيتها

والمواضع المذكورة بعينه لما جاوز غرضه الفلاسفة

صدره و بطر حایس الساعدي في العال في اتم مفق في الد

الابدان و هو اعم من الحيوان في الابدان اما لا يقتصر في البقا و سيقه

بعضی از اعراف اضافی است و آنرا  
ضاق و غم بنامند

اسرار التوحید

مؤلفه و غائبه

القائمة الخامسة

انسان سے ذکر فرمادے۔ <sup>نیلے</sup> الفرائض اصلہا قولہ

لا فرار لا فرار افرجهما لك في الحوط اغمر وبتا يحيى عابه

مرسلًا وأخرج الحكيم في المستدرک والبيهقي والدارقطني

حدیث امام عیسیٰ الخضر و امام احمد بن ابی حاتم بن حدیث بن عثمان

وعبد الله بن الصامت وفسره في المغرب بآية الأئمة الأطهار

اخاه ابتداء ولا انتهى وذكره اصحابنا في كتاب الغصب والنفقة

وغيرها ويتبين على هذه القاعدة كثير من الالواح الفقهية منها قوله

الرد بالعيب وجميع النواح المختارة والجميع النواهي على الحق

والشفعة فانما للشريكي لدفع فراق القيمة وللمجا لدفع فراق الجار

السواكن بها قلعى الزيار وترقص والقصاص والحدود والنفار

وضمان التلقات وأجر على القصة بسطره وقصبة اليمه والفضا

ووضع الصايل وصال الحسبي والبغاة في الوزارة ثم كتب

يا غ احمدا قضا دوا - يا اوارقى لعلها يطلع على عود

آخر ان يوم مرقا

فانه فعل والارفع الى العالي يستعمله الاربعاء

بیاض و طبع سرد

کتابخانه



مع التي قبلها متحدة او متداخلة ويتعلق بها قواعد  
 القنوق التي تتبع المحظورات ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحضرة  
 القيمة بالحر والتلف بكمية الكفر لا كراه وكذا التلوق المال واخذ مال  
 المحتسب في اداء الدين بغير اذنه ووقع الصايل ولو أدى الى قتل وزاد  
 ان فحش بشرط عدم نقصانها قالوا فيخرج ما لو كان الميت متبينا  
 فانه لا يجر اكله للمضطر لان وقترا اعظم في نظر الشرع من مجب  
 اهل لكن ذكر اصحابنا ما يفيد انه نعم قالوا لو اكره على قتل غيره بقتل  
 لا يرضى له فان قتل ثم لان مفدة قتل نفسه ادنى من مفدة قتل  
 غيره وقالوا لو دفن بالكفن لا ينش عليه لان مفدة ضلوك  
 حرمته لا تدفع عدم تكفينه الذي قام الشر بالترتب مقامه ولذا  
 قالوا لو دفن بلا دفن ولا غسل ولا تابوت ولا قبر ولا يجر  
 ما ابيع للفروق يتقدر بقدر صحتها ولذا قال في ايمان النظر  
 ان يمين الكاذبة لا ابتاع للفروق وانما ابتاع التعريض انتهى  
 يعني بغير خفاء يمين بالتعريض وفي التكاثر في يمينه الميتة  
 الا قدر سد الرق والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل احتج

على من الفاعلة

انما يجره بغيره

لانه

لانه انما ابيع للفروقة وقال في الكفر ويتفق فيها  
 وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسم وبعد خوضها  
 لا وما فضل ردا الى القبية وافقوا بالعفو بول السور  
 في الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لبيان  
 العادة بتجيزها ووفق كثير من المال يخرج في البعريين ابار  
 الفلوات فيعفى في قبلة للفروقة لانها ليس رؤوس حارقة  
 الا بغير جوارها وبين ابار الامصار لعظم الفلوات وبيع الصلوات  
 والمكسرة فبين الركب واليابس ويعفى في ثياب المتوضي اذا  
 اصابها الماء المستعمل على رواية انا النجاسة للفروقة ولا يعفى  
 عما يصيب ثوب غيره لعدمها ووم السعيد طاهر في حق نفسه في  
 حق غيره لعدم الفروقة والجيزة يجب ان لا تستمر الصلوات  
 بقدر ما لا يدمنه والصلب انما ينظر في العوة بقدر الحاجة وخرج  
 ان افعية عليها ان الجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة لان  
 الحاجة بها اهل ولم اره من الجنان يتوب في هذه الفاعلة  
 ما جاز لعذر بطر بزوج له فبطر اليتيم اذا قدر على استعمال المال فان

بغيره

الحنيكة

انما يجره

باب الغنمة وعدمه

لكن المحضرة عدم الفرق بين ابار الفلوات والامصار بيمين الصلوات

لا يجره الاحتياط

بلغ



مطلوبه  
عضه غشيه والعضه  
نم قرض



حالة  
لازمة وله اوارض

لا كراهية الاكل  
في فنية  
مبني

لو لوة ينظر الى كراهية فيضها صاحب فية الا كراهية الاكل  
هذا لو دخل فصيل غيره في دارة فكريا ولو كان افواجا الالام  
وكذا لو دخلت البقرة راسها في قدر النخس فتقذرا فزاجه هكذا اذا  
كما ذكره الزيلعي في كتاب النخس فصل ان افجيه قالوا انه كان صاحب  
البهيمه بها فموظ بترك الحفظ فان كانت يتركها كونه كثر القدر  
وعليه ارض النقصا وما كونه قن في كراجهان وان لم يكن بها فانا  
وظ صاحب القدر كثر ولا ارض ينظر ان يلحق بسلة البقرة ما كونه  
ديار في خيرة غيره ولم يجرع الاكبرها ومنها جواز دخول بيت  
غيره او سقط مناعه ثيابا رخان صاحبانه لو طلبه منه لا خفاء ومنها  
مسئلة الطير بحسن دينه ومنها جواز ريق بطن الميت لا فوطه الولد  
اذا كانت تنزل حيايته وقد امر به ابوهم فوات الولد كما في المبتلي  
قالوا بخلافه ما اذا ابتلع لولة فارت فانه لا ينشق بطنه لانه حية الادوي  
اعظم من حمة المال وسوءه ان فضته بينهما في جواز الرق وفي كونه  
اقل من شئ في الحرام والاباحة وفيه الدرع في تركه وان لم يترك سبلا  
بشيء اهل ومنها ما لم صاحب الاكر العتمة وسريكة يتفرقا فاعجب

الكر

الصلوة  
من بين الفاعل الثالثة  
منها

مطلوب  
الموت المستر بك  
المبارك اولى

الصلوة مع الجرح وغير احواله

الكبر يجب على احد الاقوال لا فمزة في عدم العتمة اعظم من ضرر  
سريكة بها **و** شام من هذه القعدة قاعد رابعة وهي او اتاقت  
من دنانير وعمر اعلمهما ضررا بار كتاب احقهما قال الزيلعي  
في باب شروط الصلوة ثم الاصل في جنس هذه المسئلة انه تم ابتلي  
بيليشيه وهما متساويان ياخذ بايهما شاء وان خلتا بختيارها  
لان مبلرة احوام لا يجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة  
**مثاله** رجل عليه جرح لو سجد سجدته وان لم يسجد لم يسجد  
فانه يصلي قاعدا يوتر للركوع والتجويد لانه ترك السجود وهو  
من الصلوة مع الحدث الا ان تركه ترك التجويد جازي حاله الاختيار  
في التقوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز محال وكذا التخيلا  
على التواقة قابلا ويؤخذ عليها قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حاله  
الاختيار في التعلل ولا يجوز ترك التواقة بحال ولو صلى في الوضوء  
قائما مع الحدث وترك التواقة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجس  
بجلته كل واحد منهما اكثر من ثوب الدرهم يتخير ما لم يبله احدهما  
ربيع التوبسلا يتواها في المنع ولو كانا احدهما قد ابره ودم



أقل يصلح في انكسارها دما ولا يجوز عكسه لأن للرب يحكم الكل ولو  
 كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر من الآخر  
 ثلاثة أرباعه من الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء ولو أهما  
 في الحكم والأفضل أن يصلح في أقلهما بجملة ولو كان ربع أحدهما  
 طاهر والآخر أقل من الربع يصلح في الآخر نعم طاهر ولا يجوز في العكس  
 ولو أن امرأة لوصلت قائمة ينكشف من غورتها ما يمنع جواز  
 الصلوة ولوصلت قاعده لا ينكشف منها شيء فإني اتصل بالله  
 لما ذكرنا أن ترك القيام أهون ولو كان التوب يغفر جرحه  
 فتركت تطييب الرأس لا يجوز ولو كان يغفر أقل من الربع لا يغفر  
 لأنه للرب يحكم الكل وما دونه لا يغفر حكم الكل والستر أفضل  
 لأنك في إرضاء هذا القيد ما ذكره في الخلاصة حتى لو كان  
 أوافق الجماعة لا يعذر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما  
 إليها ويصل قاعده ولو صلى في غيره وثقل في سرك منية الصلوة  
 آخرته يصلح في بيته قايما وهو الأظهر في هذا النوع لو اضطر  
 وعنده ميتة وما لا يعرف أنه يأكل الميتة وما بعض أهوايها

شهادة  
 مع  
 القيد  
 الستر

بما لا يغفر

طاعة  
 حالة الاضطرار

طعام

طعام الغير لا يجازي له الميتة وعنه ابن سماعه القصص في الميتة  
 وبه أخذ الطحاوي وشيخه الكرخ كذا في الزاوية ولو اضطر  
 وعنده ميتة وصيد الكلب دونه على المعتد ومن الزاوية لو  
 كاه الصيد من ذبوحا فالصيد أولى وفاقا ولو اضطر وعنده  
 صيد وما لا يعرف فالصيد أولى وكذا الصيد وليما في الانساب  
 محمد الصيد أولى في الجملة ثم اريد ذكر الزيلعي كتاب الأكرام  
 قال له تلقين نفسك في النار أريد الجبل أو لا تقتلك وكاه  
 الاقارب بحسب لا يجوز أمنه ولكن فيه نوح خفة فلا يجازي أن يغفر  
 ذلك وإن لم يغفر صبر حتى يقتله عندك لأنه ابتلى بيليتي في حياته  
 هو الأهل في زعم وعند ما يبر ولا يفعل ذلك إلا ما مبسرة الغفر  
 سوى ما أهلك في قريصه تحاميا عنه وأصله ألا يحرق إذا وقع  
 في غيبته وعلم أنه لو نكث فيه تحرق ولو وقع في الماء غرق فغرق  
 تحرق له ملكا وعند ما يصبر في أوقا القى نفسه النار فحرق  
 فعل المكره العاص خذ ما إذا قال له تلقين نفسك في النار الجبل  
 أو لا تقتلك فالتق نفسه فمات فغدا في حجة يحكم كذا القتل بالمشقة

بالمشقة

بالسيف  
 بالدم



ونظر القاعدة الرابعة قاعدة خامسة وهي **ذرة المفاسد**  
 يجب المصالح فافوا تعارض منفعة ومصلحة فم دفر  
 المنفعة غالباً لانا اعتنا بالشرع بالمنفعة بالندم اعتناء  
 بالانوار وكذا قالدم افا امرتكم بشئ فانتم لا تستطيعون اذا  
 نهيتكم عن شئ فاجتنبوه وروى في الكافي حديثاً ان  
 ذرة عمار من الله عنه افضل عبادة الثقلين من ذرة جازنك  
 الواجب دماغاً للثقة ولم يباح في الاقدام على المنفعة  
 على الكبار ومن ذلك ما ذكره البرزق في قفاواه ومن لم يجد ذرة  
 الاستنجاء ولو على سطر نذر لانا انتهى راجع على الامور حتى يستحب  
 النهر الاذناه ولم يقتضي الامر التكرار انما لاراة اذا وجب عليها العمل  
 ولم تجد شربة بين الرجال فانها توجب خلع الرداء لانه لا يؤخره  
 ويغتسلون الاستنجاء اذا لم يجد شربة بزره والفرق ان الحاجة  
 الحكيمة اقوى لمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في  
 النقاية وفيه من ذلك البالغة في المصنفته والاحتياط في سنة  
 وكبره للتأخير وتخليل الشربة في العذابة وتكره اللحم وقدره

مطلوب  
 اذا تعارضت المنفعة  
 والمصلحة فم  
 المنفعة

مطلوب

مطلوب

المصلحة

المصلحة لغلبتها على المنفعة في ذلك المصالح مع اختلال  
 شرطه شرطها في العذابة او الشربة او الاستقبال فان كل ذلك  
 منفعة لما فيه من الاختلال كلال الله تعالى ان لا ياتي الا على كمال  
 اللحوال ومتى تقدر شئ من ذلك جازت الصلوة بدونها  
 لمصلحة الصلوة على هذه المنفعة ومنه الكذب منفعة محرمة  
 لقدر جلب مصلحة تؤبو عليه جاز كالكذب للاصلاح بين الناس  
 الزوجية لاصلاحها وهذا نوع راجع الى ارتكاب اخف المنفعة  
 في الحقيقة **القاعدة السادسة** ومنها خمسة الحاجة تنزل منزلة  
 الفروة عامة كانت او خاصة ولهذا جوزت الاباح على خلاف  
 العيس للحاجة ولذا قلنا لا يجوز اجارة بيت بمنزلة بيت  
 جنس المنفعة فلا حاجة تخلصها اذا اختلفت ومنها من لا  
 جوز على خلاف العيس ومن ذلك جواز اتم علاج في العيس  
 لكونه بيع المعدوم دفعا للمحبة المفاسد ومنها جواز الاستئجار  
 للحاجة ودخول الحمام بوجهالة ملكه فيها وما يستعملها بها  
 وشربة السقاء منها الا فناء بصفة بيع الوفا حين كثر الدين

مطلوب  
 ما ينافي الكذب جاز على قدر



على الخار و هكذا نصير وقد سموه بيع الأمانة وإن فبعة  
يُسَمُّونَ الرهن المعاد و هكذا اسماء به في المقيّد وقد ذكرناه في  
شرح الكثرة خيار الرط وفي القينة والبغية يجوز الاستغناء  
بالرهن **القاعدة** **الاصيلة** العادة حكيمه اصلها قولهم ما به  
المملوك منا فهو عندنا **صلى** قال العلوي ثم اجد رفعاً  
في شيء من كتب الحديث اصلاً ولا بسند صيف مع طول الجب وكرة  
الكيف والسؤال فما هو قول عبد الله ابن مسعود موقوفاً عليه  
احد في مسند واعلم ان اعتبار العادة والتوفى يجمع اليه في  
الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلاً فقالوا في الأصول  
في باب ما يتركن به الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكر  
في الاسلام ما اختلف في عطف العامة على الاستعمال فقولهم انما  
وقبل ارادهم الاستعمال نقل المقتضى من موهبته الاصل الى المعناه  
سرعاً وغلبة الاستعمال فيه وفيما عاده نقله الى معناه المجاز  
عنا وعامة في الكيف الكبير وفكر تسريح الهند في سرية المنع  
انما عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة  
العادة

موضوع ۴

عزیز

کتابخانه عمومی مرکز اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

المشقة



لا يباو انما الوقي غير معتبر في المنصوص عليه قال في الظهيرية من  
 الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول الترة الى موضع منابت البحر  
 من العانة ليست بعورة لتعلم العمار في الايداع فذلك الموضع  
 عند الانزار وفي الترخ عند العادة الظاهرة نوع فوج وهذا  
 منقضي وبعيد لان التقابل حكم النفس لا يعتبر باللفظ وفي صوم  
 يوم النكاح لا يكره لمن لم عادة وكذا الصوم يومها قبله والذهب علم  
 كراهية صومه بنية التقليل مطلقا ومنه قبول التنية للفقهي  
 لمن له عادة فان زاد عليها زاد الزايد والاكراه الطعام القديم  
 ضيافة بلا صريح الاذن ومنه الفاظ الواقفين  
 يشبهين على غيرهم كما في فتح القدير وكذا لفظ التافير  
 والموسس والخالق وكذا الاقارب يشبهين عليه الاينما  
 تذكروا وسياح فوسائل الايمان ويتعلق بهذه القاعدة البيع  
 مباحث **الاول** باوان ثبت العامة وفي ذلك  
 فروع **الثول** العادة في باب الحيض اختلف

الغايه

بالاهل قبل ان يمتدح  
 بالاهل قبل ان يمتدح

اختلف

اختلف فيها فقهاء في محمد لا ثبت الاخرين وعندهما  
 ثبت عمرة واحدة قالوا وعليه الفتوى في خلاف في الاصلية  
 او في الجعية او فيهما مستوفى في الخلاصة وغيرها في  
 تعليم الكلب الصيد بترك كلبه الصيد بالاصح ترك عادة له  
 وذلك بركة الاكل ثلاث مرات لم اعمد ان ثبت العادة  
 بالاهل التمس المقتضية للقبول **باب** ما تقبله الهاء  
 اذا طردت او غلبت وكذا لو قالوا في البيع لو باع بدينار او  
 دنانير وكان في بلد اختلف فيها الفقهاء مع الاختلاف في المالية  
 والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه لو باع  
 فبصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بشئ  
 ولم يصحرا بجلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البيع  
 يأخذ ملائمة قدر معلوم انصرف اليه بلا بيان قالوا لا  
 المؤوف كالمسروط ولكن اذا باع المسرى تولية ولم يبي  
 التقيط للمسرى هل يكون للمسرى الخيار منهم من انبته  
 بحال ان يبعه من احب بلا بيان لكونه حالا بالقد ذكره الزيلعي في التولية ومنها  
 يكون حاله



في سبيل راجع اليها بتأملوا الخبر عليه وفي الخطا قالوا الخط  
 والابرة عليه علاما بالوقوف وينبغي ان يكون الكمد على الكف الموقوف  
 ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المشاوير حتى يعلق الداء  
 فانه على الموقوف حتى لو سطر على المشاوير فسدت كما في البرزخية  
 لستجارتها في طعامها وكسوتها فانه جائز وانه كان مجزوا للوقوف  
 ويخرج على ان يعلق اليد على ما كيهادون المشاوير فان المشاير  
 لو تركها بلا علف حتى يمت جوعا لم يضر كما في الزاوية ومنها  
 ما في وقف القينة قبل شمعها في شهر رمضان الى مسجد فافرق  
 ويقرب منه ثلثة اودونه ليس للامام ولا المؤذن ان يأخذ غير  
 اذن الدافعه ولو كان الوقوف في ذلك الموضع اية الامام والمؤذن  
 يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك وهو منها البطالة  
 في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس  
 الفقه لم اراها صريحة في كلامهم ولا حسنة على وجهها فان كانت  
 مشروطة لم يقطع المعلوم بل والافينق ان يلحق بطلان الوقوف  
 وقد اقبلوا في اخذ ما رتب له في سبيل حال في يوم البطالة

مطلب بيان الاجير المشاير

مطلب اجير الدابة

مطلب سبل راجع  
 امام ونحوه في طاعة يوم الجمعة  
 الدواب والاشياء في المدارس

مطلب بطلان الوقوف

في سبيل راجع اليها بتأملوا الخبر عليه وفي الخطا قالوا الخط  
 والابرة عليه علاما بالوقوف وينبغي ان يكون الكمد على الكف الموقوف  
 ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المشاوير حتى يعلق الداء  
 فانه على الموقوف حتى لو سطر على المشاوير فسدت كما في البرزخية  
 لستجارتها في طعامها وكسوتها فانه جائز وانه كان مجزوا للوقوف  
 ويخرج على ان يعلق اليد على ما كيهادون المشاوير فان المشاير  
 لو تركها بلا علف حتى يمت جوعا لم يضر كما في الزاوية ومنها  
 ما في وقف القينة قبل شمعها في شهر رمضان الى مسجد فافرق  
 ويقرب منه ثلثة اودونه ليس للامام ولا المؤذن ان يأخذ غير  
 اذن الدافعه ولو كان الوقوف في ذلك الموضع اية الامام والمؤذن  
 يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك وهو منها البطالة  
 في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس  
 الفقه لم اراها صريحة في كلامهم ولا حسنة على وجهها فان كانت  
 مشروطة لم يقطع المعلوم بل والافينق ان يلحق بطلان الوقوف  
 وقد اقبلوا في اخذ ما رتب له في سبيل حال في يوم البطالة

فقال في الخطا انه ياخذ يوم البطالة لان يستريح اليوم  
 الا وبقيل الاخذ احد في المينة القليلة التي الكفاية  
 احوال في يوم البطالة في الاصح واجتنب في منقصة البطان  
 وقال انه الاخذ فيمنع ان يكون كذا في الملة كذا في البطالة  
 كذا في الحقيقة يكون البطالة في الملة كذا في الملة  
 ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة ارجت الى ان  
 صار القالب البطالة في ايام الترس قليلة وبعض المدرسين  
 يتقدم في اخذ المعلوم على غيره محتجا بان المدرسين في المشاير  
 مستلذات في الحضور العديسي مع ان ايا في الملة كذا في الملة  
 في المدارس للمدرسة لاني كل مدرس يخرج مدرسا في المسجد كما  
 يصرح والوقوف فيها ان المدرسة تقطع او اعطى المدرسين  
 تقطع املا بخلاف المسجد فانه لا تقطع لغية المدرسين  
**فان** نقلت الحقيقة ان امام المسجد يسلم في كل يوم  
 يسلم على كل من راحه او ليا في اهل وعبارته في باب الامام  
 انهم يتركه الامامة لزيادته اقرب اليه في الترساتق اجمع

مطلب امام بطالة جائز مبرر في المشاير

في بعض

الاجازة



او نحوه او كجنية او لاجية لا يكن به ومنه عفو في العادة  
 والشرع ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا  
 يعلم حرا او الواقف فيها على درس فيها علم الحديث الذي هو  
 المصطلح كحق ابراهيم او يقرأه كحديث كالبغاري  
 وسيد وغيرهما ويتكلم على ما في نسخة وغيره ونحوه وسيد  
 واختلاف في كاهن وفي الناس الا قال الجلال السيوطي هو  
 شرط المدرسة الشيخونية كما رأيت في شرط واقفها قال في كمال  
 شيخ الاسلام ابا جبرئيل الحافظ في الفضل الواقفي عزه  
 ما يجب بآلة الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون  
 في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فانهم يختلفون في  
 يلقون دروس الحديث بالسمع ويتكلم المدرس في بعض الكتب  
 ككتاب المصيريين فانما العادة جرت بينهم في هذه الاعصار  
 بالجمع بين الاثرين كما ثبت فيها الحديث **فصل في تفرص**  
**الوقف مع الشرح** ما في تفرصنا قدم في الاستعمال خصوصا  
 في الامانة فاذا خلق لا يجلس على التواضع او على البساط او لا

فيهم  
 مصلح  
 وراد  
 في الحديث  
 مصلح  
 في الحديث  
 مصلح  
 في الحديث  
 مصلح  
 في الحديث

او لا  
 او لا

او لا

مصلح

مصلح  
 تدريس الوقف في الشريعة

ضاكره  
 ضاكره

يستصحب بالشرع لم يجز **فصل في**  
 الارض والابلاستضة بالشمس فان سماها الله تعالى  
**فصل في** طاعون الشمس سراجا ولو خلق لا ياكل **فصل في**  
 بالخلق السماء وانه سماه الله تعالى في القرآن ولو خلق لا  
 يكسب دابة فرب كافر لم يجز ولا سماه الله تعالى دابة ولو  
 لا يجلس تحت شفق فجلس تحت السماء لم يجز وانه سماه الله تعالى  
 شفا الا في ما لا يفتقد **الشرع على الوقف** **فصل في**  
 لا يصلي لم يجز بصلوة اجانة كما في عامة الكتب **فصل في**  
 لو خلق لا يصوم لم يجز بخلق الامساك وانما يجز الصوم  
 ساعة بعد اخرى بنية من **فصل في** خلق لا ينجس فلو كان  
 بالعقد لانه التكليف شرعا لا بالوطى كما في كفا الاراد فلو كان  
 زوجته فانه للوطى **فصل في** لو قال لها اني ابي الهلا فانطلق  
 ففعلت به من غير روية ينبغي ان يقع لكونه ان **فصل في** الروية  
 فيه معنى العلم في قوله **فصل في** الروية فلو كان الشرع يقتضي  
 الخصوص والمقط يقتضي العموم اجترنا خصوص **فصل في** الروية فلو كان الشرع يقتضي

مصلح  
 مصلح

مصلح  
 مصلح











ملكا لا عارية لم يقبل قوله وانه كان الوقف مشركا فانقول كلاما  
 كذا في شرح منظومة ابن وهيب وقال يحيى بن عثمان في شرحه  
 ان كان من كرام القائلين لم يقبل قوله وانه كان مشركا  
 كانه يقول قوله انه قال في الكبرية للحاضي ان الوقف للرب  
 لم يرد بها وعلى الاب البنية لانه الظاهر شاهد للزوج  
 دفع ثوبا الى قصار بقمصة ولم يذكر الاوجه فانه يجلد على اربعة  
 بشهادة الوقف الظاهر انه وعلى كل قول بالخطور الى الوقف  
 فانقول الحق به نظر الى عرف بلدها وما يحل ان ينظر الى حال  
 الاب في الكبرية نظر الى مطلق الوقف فان الاب انما يخرج ملكا  
 وفي المسقط في البسوح وغايه القاسم الصغار لا يسبق اليها  
 به العادة فانه كانه الغالب انحلال في الاوقاف لا يجب السؤال  
 وان كان الغالب احوام في وقت او كان الرجل باعدا الى مال  
 ومنه ولا يتأخر في احوام وانحلال فانما هو ان عنه من احوام  
 ايضا انه كذا الاجرة الى حال اليه ما خسر البك بنى على احوام  
 ذكره في الاجارة وفي اجارته منتهى الحق دفع علامة الى

مظهر  
 اكر احسنه ايسر له  
 والرادح  
 فالقول قوله

مظهر  
 العام لا تنكر

القديم من عاقبه

ان دخول البردعة  
 والا كما في بيع الحمار  
 منتهى على العرف وفيه  
 انصاح

حامد

حايك مرة معلومة ليتعلم السج ولم يشترط الاوجه على احد  
 فلما علم طلب الاستاد الاوجه المولى والمولى من الاستاد ينظر الى  
 عرف تلك البلد في ذلك فان كان الوقف يشهد بالاستاد في كل  
 مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان مكان يشهد للمولى  
 فياخذ مثل التعليم على الاستاد وكذلك لو دفع ابنه امر وقام به  
 على الوقف انما انكر ان يترى اولا استاذه واجارته اياه اباقوا  
 فان الاوجه لو خذتم العمل وكذا في منافع اوقية وعامة في منتهى  
 وبما لو وقع غزلا الى حايك لينسج بالنصف جونه من احوام  
 وابوالبيت وغيره للوقوف استاذه الوقف الذي يحل عليه  
 الالفاظ انما هو القارئ السابق دون المتأخر وانما يقولون ان  
 للوقوف القاري فكذا اعتبر الوقف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق  
 فيبقى على عموم ولا يخصه الوقف في احو البسوط وان اراد الير  
 ان يغيبه فليقتل امراته فقال كجارية يشرها في مرة وهو يعني  
 كل سفينة جارية عملت بفسق ولا يقع عليه الحق قال الله تعالى  
 وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فانه الوقف عملت

هذا البحث الذي وقع فيه  
 وبقاؤه

ولذا

مظهر  
 بر احوام بيانه كمنه عور  
 اكر جازنه الورس اكر اوله  
 يوش اوله من طاربه اكر اوله  
 هو عور وكره  
 مظهر  
 البحث في الوقف



فهي كالحاج وهو يروي  
بذلك صحيح

نيتة لانا ظلمة في هذا الاختلاف ونيتة الظلم فيما يكلف عليه  
وان خلعت بطلاق كل امرأة تزوجها عليك فليقل كل امرأة تزوجها  
عليك في طاق رويين حقيقة كلامه **ولما** الاقرار في اجازة  
وجوب سابق وزعم يقوم الوجوب على الوقوف الغائب وكذا الوقوف  
بدر ارجع فترها بانها **زوني** او بغيره يصدق ان وصل  
وان اقرباني في كل متاع او فرض لم يصدق **عند الامام**  
اذ قال بن زوني وصل او فصل وصداؤه ان وصل وان اقرباني  
غيبا او وصية قال بن زوني مطلقا وكذا الدعوى المتزاوجة  
على العامة لان الدعوى والاقرار اجازة تقدم ولا يقيد بالوقوف  
المناخلة العقد فانه بكرة للحال فقيده الوقوف فانه في الارز  
في الدعوى مغيرة الى الامس او الماتة النقود في البلد مختلفة  
ارز لا يقع الدعوى ما لم يبين وكذا الوقوف بغيره ونايزه في  
البلد نقود مختلفة لا يقع بل يبان فلهذا البيع فانه ينصرف الى  
الارز من اسر وقد اوضحنا الكلام في ذلك في سورة الكنز  
اول البيع ويمكن ان يخرج عليها مسئلة اخذها مسألة

مسألة  
في ما لا يورث

مسألة  
في ما لا يورث

النفقة

البطالة في المدارس فافهم في ما في شهر مخصوص  
محل عليها ما وقف بعدها لا ما وقف قبلها الثانية او لوط  
الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذ ذكرنا فقيها صار  
حنفيا لا قاضي عيزة الانبياء بل يكون النظر لهم لانه الحاكم  
اولا لانه متاخر فلا يحل التقديم عليه فنقتضي القاعدة ان  
وقالوا في الاعيان لو حلف وراي ببلدة لم يعلمه بكذا او دخل البلدة  
بطلت اليه ببول النواحي فلا يحلف او لم يعلم النواحي الكاوم  
ار الا ان حكم ما افاد حلف متى راي منكرا دفعه الى الحاكم  
يتعين القضاة اليه ومن هذا النوع لو وقف كذا اعلم  
الترقي وسط النظر للحاكم ينصرف الى قاضي الحرم او الى قاضي  
البلد الموقوفة او الى قاضي بلد الوقف ينبغي ان يستخرج من قبله  
ما لو كان التيمم او قضا ببلد وماله في بلدة فلهذا النظر عليه  
بلد التيمم او قضا ببلد ماله صرحوا بالاول فيمنع ان يكون النظر  
في الحرم ويمكن ان يقال ان الارز كونه النظر في البلد  
الموقوف فلهذا اعرف نصا لحكامنا اننا الواقف فصل

مطلوب  
واخذ قرض وقفه بظاهر  
دفع واقف حرمه لبلد او لبلد

في بلد وماله في بلدة  
لوقفي بلد التيمم

لو كان التيمم في بلد وماله في بلدة  
فلهذا النظر في بلد التيمم او لبلد



تحصيل الصلوة وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار لا في لاية  
 القمار فغايبه عند قاض آخر منهم لم يمتح قضاؤه ومنع  
 ثم نظر الى التدوير والرافع واختلفت التقيييم في هذه المسئلة  
 هل المعتبر في بيا الاصكام الوقف العام او مطلق الوقف ولو كان  
 خاصا المذهب الاول قالوا بالبرازية موقفا الى الامام النجاشي  
 النزيل ختم به الفقه الحكم العام لا يثبت بالوقف الخاص وقيل ب  
 اهل البيت عا ذلك لو لم يتوقف النفا وبتا بوقفه فمراة او  
 ملقة كل ثمرة بعسرة وقبها لا تزيد على الاية مفعها لانه احوال  
 صحت الاجارة بل اكرهه اعتبار الوقف خواص بخار ولفقه  
 مع الكراهة للاختلاف والى ادلائنا صحة الاجارة بالتعارف  
 العام ولم يوجد وقد ائتمى الاكابر بوقادها ووالقينة من باب  
 بني جارا المستوفى الوقف المتعارف فلهذا ثبت به الاحكام  
 لا يثبت بتعارف اهل بلية واحدة عند البعض وعند البعض واه  
 كانا يثبت لكراحدة بعض اهل بخار فلم يكن متعارفا مطلقا  
 كسب واه هذا اليبى لم يؤد عامته بل بتعارفه خواصا لم يثبت

وتنازعاه

مطلب  
في مدارك احكام الوقف

السار

التعارف بهذا القدر قال رض وهو الصواب الذي ذكره  
 في كتاب الكرامة قبيل القوي لو تواضع اهل بلية على زيادة  
 في صحتها مع التي توزل بها الدراهم والاب يسبح على مخالفة  
 البلد لا يسلم ذلكا من اجابة البرازية وفي اجابة  
 الاصل شجرة ليجمل طعنا ما يقف من فالا اجابة فائدة  
 اجوا المسئلة لا يتجاوز به المستحق وكذا لو وقف الى حامله غولا  
 ان يثبت بالثلث وسياج بلية وضوار زم افتوا بجواز اجابة  
 الحايكة للوقوف وبه افتى ابو على المنفى ايضا والفتوى  
 جواب الكتاب بلطحا لان منصوص عليه فيلزم منه ابطال  
 اهل ومنها من ابيح الكلام في الكلام على سوغ الوقف في القول  
 ان كس من انه صحت في الحاجة النسخ فزاراه الربا قال  
 بلية اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وهل  
 بخار اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار  
 فاصطروا الى بيعها وفاوما ضاق على النصارى الاشع  
 حكمه رفا حاصل اننا المذهب عدم اعتبار الوقف في كل

سجائهم

مظهر  
 2 ساهن هو غايبا  
 قبل عاينة في دولة

مظهر  
 2 ساهن طاره الطويل



افتي كبريهم الملائكة باعتبارها فاقول على اعتبارها ينبغي ان يفتي  
 بالحق ما يقع في بعض احوال الناجزة في خلقها كوانيت لا يفتي  
 الخلق في الحانوت حقا فلا يملكه صاحبها انوت في اجزائها  
 ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا وقدر وقع في حوائث  
 بالغورية ان الله طاه الغور لما بناها سكنها للتجار  
 بالخلق وجعل لكل حانوت قدر اخذه منهم ومنه لا يملكون  
 الوقف وكذا اقول على اعتبار الوقف الخاص قد تعارف الفقهاء  
 بالناصرة النزول في الوظائف بالاعطى لصاحبها وتعارفوا  
 ذلك فينبغي الجواز فانه لو نزل في قبضه المبلغ ثم اراد الرجوع  
 عليه لا يملك ذلك ولا يخلو كره وقد اجتزأوا في الناصرة من سائر  
 منقلمان في القديم في دخول السلم في البيت المبيع بالقرعة  
 منه دون غيرها لان بيعه لم يملك لا يفتي بها الا به وقد ثبت  
 القواعد الكلية في شئ الله لا توجب الا بالبيت الامور لقاصدها  
 البقي لا ينزل بالحق الحاشية تجلب التيسير الفر  
 يزال العام حكمه والآن ينشر في النوع الثاني من القواعد

الجلود

في ذكر ما في كتاب الاموال بقوله ان الاول في القواعد  
 الاولى لا توجب الا بالبيت  
 فليست في القواعد

في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخفى في الصور الخيرية  
 الاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر  
 في مسائل وخالفه عمر بن الخطاب فيمنع حكمه وعلته بان الاجتهاد  
 السابق في الاول وانه يؤول الى الالاستحكم وفيه شقة  
 شديدة وهذا أولى من قوله في الهداية لانه اجتهاد الحكماء  
 الاول وقد تخرج الاول باتصال القضاء به ولا يفتي بما هو  
 اهل لانه يكن بان الحكم الاول فلا حاجة الى تضييع الاول  
 سبق مع ما ورد في الغاية على قوله ان الاول تخرج باتصال  
 القضاء به في جميع الاصل بغيره لان الاصل في القضاء ان يجتهد  
 فكيف يترجح بالقضاء وانه اجب عنه بان الفرع يترجح اصله حيث  
 يعاونه لانه حيث انه منه فالتيان اذ ان واي في القوة  
 لاحدهما فرع فانه يترجح على ما لا فرع له في الفرع لو  
 تفرع اجتهاد في القبلة عمل بالحق حتى لوصل الى ركن على اربعة جهات  
 بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيها واصل كقمة بالنسبة  
 الى جهة ثم تفرع الى اخرى ثم معاودة الى الاولى وقد بيناه في

في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخفى في الصور الخيرية  
 الاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر  
 في مسائل وخالفه عمر بن الخطاب فيمنع حكمه وعلته بان الاجتهاد  
 السابق في الاول وانه يؤول الى الالاستحكم وفيه شقة  
 شديدة وهذا أولى من قوله في الهداية لانه اجتهاد الحكماء  
 الاول وقد تخرج الاول باتصال القضاء به ولا يفتي بما هو  
 اهل لانه يكن بان الحكم الاول فلا حاجة الى تضييع الاول  
 سبق مع ما ورد في الغاية على قوله ان الاول تخرج باتصال  
 القضاء به في جميع الاصل بغيره لان الاصل في القضاء ان يجتهد  
 فكيف يترجح بالقضاء وانه اجب عنه بان الفرع يترجح اصله حيث  
 يعاونه لانه حيث انه منه فالتيان اذ ان واي في القوة  
 لاحدهما فرع فانه يترجح على ما لا فرع له في الفرع لو  
 تفرع اجتهاد في القبلة عمل بالحق حتى لوصل الى ركن على اربعة جهات  
 بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيها واصل كقمة بالنسبة  
 الى جهة ثم تفرع الى اخرى ثم معاودة الى الاولى وقد بيناه في

في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخفى في الصور الخيرية  
 الاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر

في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخفى في الصور الخيرية  
 الاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر



وذكر فيه اختلافنا في الخلاص فمنهم من قال لا يستقبلون منهم ثم قال يستقبلون منهم  
 ومنها لو حكم القاضي بشهادة العاقل ثم طلب ما عايناهم لم يقبلوا عليه  
 بآثار قبول شهادتهم بعد التوبة ينقض الاجتهاد واصل من الخلاص  
 من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم أعادها في تلك المدة قبل الأثر في الصبي  
 والعبد والعاقل والأعشى إن لم يرد منها لو كان لو جازي بآثار أحد ما جازي  
 وصلى بأحد عاين وقته تحريم على طهارة الأول لم يقبل الثاني على من  
 استشهد أن شهد طائفة بقتل يوم المير وطائفة بكونه بالكونة  
 فانه قضى بأحد ما قبل من صور الأول لم يقبل الثانية لان اتصال العقول  
 بها ومقتضى الأول انه لو سوى وظن القدران أحد الأنايين فاستعمل وترك  
 الآخر لم يقبل لا بعد بالكلية بل يتيم ولكن هذا مبني على جواز التحري في  
 الأنايين وفي سائر الجمع فيميل التيم لو كان الأنايين يردقهما ويتيم اتفاقا  
 امدح منها لو حكم الحاكم بشي لم يقبل اجتهاده لا ينقض الأول وان حكم في  
 مستقبلنا آراء شائبا ومنها حكم القاضي في مسائل الاجتهاد بآثاره  
 وهو معنى قول اصحابنا في كتاب العقول وان اذ فيه اليه حكم الحاكم امضا  
 اذا لم يجز في الكذب والسنة والاجماع وقد بينا شروط العقول ومعنى

مطلب  
 مسائل رد سهام  
 العاقل

مطلب  
 منها وفتح  
 أم ما سطر

مطلب  
 مسائل رد سهام

الامضا

الامضاء في سيرة الكثر وكثنا المسائل المستثناة في النوع  
 الثاني ان بعضهم يستثنى من هذه القاعدة اعني الاجتهاد  
 ولا ينقض بالاجتهاد مسلمين احدهما نقض القيمة او اظهرها  
 عن فاضل فانها وقعت باجتهاد فكيف تنقض عليه والجواب ان  
 نقضها لغو في سرتها في الابتداء وهو المعاد لم يظن انها لم تكن  
 من الابتداء ولو كان لو ظهر خطأ القاضي لغو في سرتها فانه ينقض قضاؤه  
 الثانية اذا رأى الإمام شيئا ملك او غلظت عليه فغيره حيث كان  
 من امور العامة والجواب ان هذا حكم يدور مع المصلحة فانها اذا  
 رجب اتباعها كثر في زماننا وقبله ان المؤمنين  
 عقيبه لواقعة عندنا فيهم وبنار واجابة ووقف وارادوا حكمهم  
 فكل يمنع النقص لوزن في آخر فاجبت مرارا بانه ان كان في  
 حادثة فاصد وعور يميحهم جميع على جميع منعه والا فلا يكون  
 حكما صريحاً كما عايناه في العاقل في فصوله وبعده في جامع العقول  
 ويتبعه الكدر في فتاوى الزاوية والعلامة فاسم في فتاواه  
 ان شرط انما القضا في المجتهدين انما يكون في صاير امورهم

مطلب  
 مسائل رد سهام  
 العاقل

فذلكان

مطلب  
 مسائل رد سهام  
 العاقل



فان مات هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة قاسم ان  
 الاجتماع عليه وقال لو قضى شافعي لموجب بيع عقار لا يكون قضا  
 باء لا شفعة للمجار ولو كان لا شفعة لا يكون قضا بان الشفعة  
 المجازي اخر ما ذكره من النوع ومثله ابن الغرس ووضعه بامثلة  
 لو قال اوثق وحكم بوجبه كما مسمى بجماسية فبما سألته  
 الشرعية فهل يكتف به فاجبت مرارا بانه لا يكتف به ولا بد من بيان  
 تلك الحادثة والردود وكيفية الحكم كما في الملقود في كتاب الشهادات  
 ولو كتبت في السجلات عند زنا ثبتت الحادثة الحكيمة انه كذا الا ان  
 ما لم يثبت الا على التفسير لم قال وحكي انه كلامه فمضى قاضي  
 غنينة بن حاركان يكتف الامام الخوان في محاضرهم لافا وروا  
 عليه اجوبة في سجلات كتبت تلك النسخة بعينها بنوع فقال انكم  
 لا تؤيدون الشهادة وقيل انما على التفسير وقيل لا يثبت  
 ابو على النسخة كان لا يثبت عليها فاما انت وامثالك لا تثق بالوقوف  
 على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير ومن السبيل الامام في السجلات  
 قال كنا سنسأله في ذلك ما لنا يحتاج حتى طابرتهم بتفسير الشهادة

هذا هو  
 الصواب في  
 المحل

قال

فلم يأتوا بها صريحة فتحقق عندنا ان الصواب هو الاستيف  
 اسرع في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر  
 والسجلات ان يبال في الذكر والبيان بالفتح ولا يكتف با  
 الاحمال حتى قيل لا يكتف في المحاضر بكتيب محفلان واحضر معه  
 فلانا واحد وهذا الذكر احضره عليه لا يكتف به ولكن يكتف به الذكر  
 حضر على هذا الذكر احضره الى ان قال وكذا لا يكتف بقوله فترشد  
 كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقيب عور المدعي هذا  
 الى ان قال ويكتف في السجلات حكم القاطن ونظرا لزمادة تمامها ولا  
 يكتف بما يكتف ثبت عند علي الوجه الذي ثبتت به الحوادث الحكيمة  
 انه وحكي فيها واقعه الحلو ان يوقض غنينة الى ان قال والمحاضر في هذا  
 الباب انه يكتف به في السجلات دون المحاضر لانه السجلات تدوم  
 الى اخر فلا يكون في التدارك من هذا **المسألة** انه لا فرق بين الحكم  
 بالصحة وبين الحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الرضا السابق فان  
 وقوع التنازع بين خصمين في الصحة لانه الحكم بها صريحة او اذ لم  
 تنازع بينهما فيها فلا ولا الحكم بالموجب اذ وقع التنازع في موجب

وطول  
 ما سألته  
 والمحاضر

فلا يثبت من مصر ياب

هذا هو  
 الصواب في  
 المحل



خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاطع وقت العمل  
 بشرطها كان حكماً بذلك الموجب فقد دون غيره والآفلاد إذا  
 اقرب وقت عقاب عند القاطع وشرط فيه شرطاً ومات ملكة في نفسه  
 وسلم إلى ناظر ثم تنازعاً عند قاض حقيق وحكم بجهة الوقف والوقف  
 وموجب لا يكون حكماً بالشرط فلو وقع التنازع في شيء من الشروط  
 عند خالف كان له ان يحكم بقتض حجه ولا يفتقر حكم الحق  
 ان لم يحكم بما في الشرط انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة  
 الشرط فليس للتنازع الحكم بابطاله باعتبار شرطه الخلة له أو النظر  
 او الاستدلال **الرابعة** جاني الشرط الحكم بالاداء بقوله ضعيف  
 في مذهبه هذا او ملكياً **الخامسة** فيما لا ينفذ القضاء كما اذا قضى  
 بشيء يخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الآية الارابعة يخالف  
 الاجماع وان كان فيه خلاف فيخرج فقد قصر في التوجيه والاجماع  
 لا يجمع على عدم العمل بذهب خالف للاجماع لا نقباً من هذه اقسام  
 واستناده واستشاره وكذا ابتاعهم **السادسة** القضاء  
 بخلاف شرط الواقف كالتقصا خلا النص لا ينفذ بقول العلم شرط

مطلب  
 ما من صور الوقف  
 وحكم الحاكم في الوقف

او برؤية مرجوع عنها  
 وما اذا خالف مذهب  
 فله ان يملك حكمه

مطلب  
 ما لا ينفذ

مطلب  
 الحكم بغير  
 شرط الواقف  
 ما لا ينفذ

الواقف

الواقف كمن السارح صرح في شرطه بالجمع لا ببا المص وابن المص  
 وصرح السبكي في فتاواه بان لا يخالف شرط الواقف في مخالف  
 للنص وهو لا يدل عليه سواء كان نصه في الوقف نصاً او ظاهراً  
 ويدل عليه قول اصحابنا كافي الهداية ان الحكم ان كان لا يدل عليه  
 لم ينفذ ويدل عليه ايضا ما في الذخيرة والولوالجيم وغيرهما ان  
 اذا قرر في حكم المجمع من شرط الواقف لم يحكم ولا يجر  
 تناول المعلوم ان فيها علم حصة احداث الوظائف واحداث  
 المرتبات بالاول وان فعل القاض ان وافق بغيره والارد عليه  
**القاعدة الثانية** اذا اجمع الحلال والحرام عليه في بعضها  
 ما اجمع حرم ومبيح الاغلب ثم والعبادة الاولى لفظ حديث  
 ردة جماعة ما اجمع الحلال والحرام انجب احكام الحلال قال  
 الغزالي في الاصل له وضعفه البيهقي واخبر عبد الزراق موقفاً  
 عليه بنحوه وذكره التليوش في الاكثر في كتابه المصيد من عقائده  
 فروعها ما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر  
 الاباح قدم التحريم وعلمه الاصوليون بتعطيل النسخ لانه لو قدم

مطلب  
 ما من صور الواقف  
 حكم الحاكم في الوقف

وعبارته او ان يكون قولاً  
 لا ينفذ في بعضه  
 او في بعضه

الاغلب احكام الحلال



المسيح لزم تكرار النسخ لانه الاصل في الالهياء الاباحة فافوا جعل  
المسيح لزم تكرار النسخ لانه الاصل في الالهياء الاباحة فافوا جعل  
المسيح متافوا لانه لزم كذا في الاباحة الاصلية في يصير نسخا للمسيح  
ولو جعل الحوم متافرا لكان نسخا للمسيح هو لم ينسخ شيئا لكونه  
على وفق الاصل والحق في تقديم الحوم تعليل النسخ او احتياطا  
وقد وضعت في سرها المنار في كتاب التعارض وفيه قال على ما  
كامل في اجمع بين الاثنين تلك الالهياء فكلها آية وحرمتها آية  
فالتوهم احب الينا وفكر بعضهم آية في هذا النوع حديث لكان  
الحائض ما فوق الارزاد حديث اصنعوا كذا في الانكاح  
فاذا الاول يقتضي تحريم ما بين السرة الى الركبة والساكن يقتضي  
ما عدا الوطى في تحريم التحريم احتياطا وهو قولنا في الاباحة والاباحة  
والسما والحق في تحريم الدماء وفيه قال لا بد من الالهياء والاباحة  
حوم باجيب في حضورك لم يحكم كما قدمناه في قاعدة الاصل  
في الابضاع التوهم ومنها على احد ابويه مأكول ولا يؤكل غير مأكول  
لا يحل الاكل على الاصل فافوا انهم لم يلبسوا على قولهم لا يؤكل الاكل

هذا هو الاصل  
في كتاب 2

اصنعوا كل شيء

باجنبيات نسخ

مطلبه  
في كتاب 2

رافا

واذا انكرنا الحمار على فرس فولدت بغلام لم يؤكل ولا اهلي اذا انكرنا  
على الوحشي فتبج لا يجوز الاضحية به كذا في الفوائد الناجية ومنها لو  
شارك الكلب المعلم بغير المعلم او كلب بغير الجوسي او كلب لم يذكر اسم الله  
عليه عند اخراجه كذا في الهداية ومنها ما في صيد الحائض بحومسي احد يد  
مسلم فذبحه والتكبير في يد المسلم لا يحل الاكل لاجتماع الحوم والمسيح في حوم  
كالوجه مسلم في مدقوسه بنفسه فاعانه على مدح جوسي لا يحل الاكل  
ومنها عدم جواز وطئ الجارية المستركة ومنها لو كان بعض النجوة  
في الحمار وبعضها في الحوم ومنها لو كان بعض الصيد في الحمار والبعض  
في الحوم والمنقول في الثانية كذا في الالهياء والاعتبار بتوابعه  
لا بد منه حتى لو كان قايما في الحمار لم يسه في الحوم فكل شيء يقتله ولا يسه  
ان يكون جميع قوايم في الحوم حتى لو كان بعضها في الحوم والبعض في الحمار  
وجيبوا يقتله لتعليق الخطر على الاباحة امره اما المنقول في الاولى في  
الاجنبيات الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة اقسام احدها ان  
يكون اصلها في الحوم والاعصان في الحمار ففيها اعضاؤها القيمة والار  
ان يكون اصلها في الحمار واعصانها في الحوم فلا ضمها على التام في اصلها

هذا هو الاصل  
في كتاب 2



<sup>اضدادها</sup> واغصانها والثالث بعض اغصانها في الحلق وتوقف اغصانها في الحرم  
<sup>اضدادها</sup> فعلى القاطع الضمان سواء كان الغصن من جانب الكفر ومن جانب الحرم  
 ومنها لو اختلفت مساليج المذكاة لمسايلج الميتة ولا علامة بمحرمية وكما  
 الغلبة للميتة او تنويها لم يحرم تناول شيء منها ولا بالتوقي الا عند المحرمية  
 واما اذا كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز التوقي <sup>ومنها</sup> لو اختلفت وذكر  
 الميتة بالترتيب ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة المستلزمة في مطلق الخلقة  
 من فصل الميتة الغلبة ومقتضى الثانية انه لو اختلفت لم يغير بلبس  
 او ما وبول عدم جواز التناول ولا بالتوقي سواء كانا محصورين او لا  
 كما ذكره اصحابنا في الطلاق المبرأ قالوا لو طلقا حدر زوجيته شيئا  
 حرم التوقي قبل التقيس وهذا كما هو مطلقا حراما فقيها مطلقا الا  
 كذلك في صورهما ما لو سلم على اكرم ابيه فانه محرم عليه الوطى  
 قبل الاختيار على تولد من خيرة وهو محرم واما التخي  
 فقالا بطلان التخي في الجملة فقبل نماه الكافر وتوهم وتحت  
 او اختار او اتمت بنت بطل التخي فانما ترتب فلا خيرة وجزه في اختيار  
 اربع مطلقا واحد الاختيار والنيب <sup>منها</sup> لو روي سيد افويع

هذا لو اختلفت اربعة بينها بلبس الاول والاخير

في ما اولى السطح او جيل ثم تزدى منها الى الارض من حرم للاعتقاد  
 الاحتياط في الحومة تحريم ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحرم لانه لا يمكن  
 التفرقة عنه فقط اعتباره وضمن هذه القاعدة <sup>بأول</sup> **الاولى**  
 من احدا بوجه كتابي والارض محوسية فانه يحرم نكاحه وذبيحته ويجعل كتابا  
 وهي تقتضي ان يجعل محوسيا وبه قال ابي ولو كان الكتاب في الارض  
 عند تغليب الجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظرا للصغيرة فالأجوبة  
 شرعية الكتابي ولا يجعل الولد تابعاً <sup>للميتة</sup> الاجتهاد في الاولاني اذا كان  
 بعضها طاهرا وبعضها نجسا والاقل نجس فلهي جابر ويريق ما غلب  
 على طهانه انه نجس من الاجتناب ان يريق الكفر ويستمع كما اذا كان الاقل  
 طاهرا <sup>لا غلبه</sup> **اعلاما** في الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها  
 طاهر جابر سواء كان الاكثر نجسا او لا والتوق بين الثياب والاول  
 انه لا خلف لها في ستر العورة والوضوء خلف في التستر هو النعم  
 وهذا كله حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيبقى البول اتفاقا  
 كما في تركه <sup>في البول</sup> قبل التيمم وينبغي ان يلحق بحلية الاولاني التورط للوضوء  
 لحمة من حريمه بغيره بحلها كان الحريم اقل وزنا او مستويا بحلها اذا



زاد وزنا ولم اده الآلة وفي الخلاصة من التحي في كتاب الصلوة لو اختلط  
 رغبته بار غفلة بغيره قال بعضهم يتوى وقال بعضهم لا يتوى ويترصد  
 حتى يجن اصحابه ويزاني حاله الاخبار وما في حاله الاضطرار جاز التحي  
 مطلقا من رقد جوز اصحابنا من كتب التفسير للحدث ولم يفضلوا بين كون  
 الاكثر تقيلا او قرا كما لو قيل به اعتبار اللسان لكان حنا في  
 شاة فمرا لم دحها مباحة فانما تحل بلا كراهية كذا في البرازية ومقتضى  
 القاعدة التحريم ومقتضى الترخيص انه لو علقها علقها ما لم يحرم عليها  
 ولحمها وان كان الروح الترك ثم قال في البرازية بعد ولو بعد ساعة الى  
 تحريم الكراهية ان يكون ارام مستهظا فلو لم يحرم شيئا قد استدل  
 فيه الطيب فلا فدية وقد امكنه في راء الكثر من جنابة الاحرام  
 اذا اختلط ما به طاهرنا مطلق فالعبرة للغالب فان غلبه الماء جاز  
 الطهارة به والا فلا ويتبين في الدورات من راء الكثر ما اذا اختلط  
 لو اختلط لبس امرأة ما اورد وأوليس شاة فالعبرة بالغالب ثبتت  
 الحومة او استويا احتياطا كما في الغاية واختلف فيما اذا اختلط لبس  
 امرأة بلبس اخرى على وجه بنوت الحومة بينهما من اعتبار العلة كإنياه

او انية تواني  
 اصحابنا  
 وبهم غيب  
 او اصلط  
 رغبته صح

من راء الكثر  
 من راء الكثر  
 من راء الكثر

في الرضا ع اذا كان غائب مال المند حلالا فلا يسن يقول هو  
 واكثر ما لم يتبين انه حرام وانه كان غائب مال الحرام فلا  
 ولا يملك الا اذا قال انه حلال ورثته او شقوصه قال الحلواني  
 الامام ابو القاسم الحاكمي اخذ جوايز السلطان واحيلة فيه التحي  
 شيئا مال مطلق ثم ينقد من اي مال شاكرا رواه الكثر الامام  
 وعنه الامام انما لم يسن طعام الدنيا او الظلمة يتحرى فان وقع في قلبه  
 حلة قبل واكثر والا لا يقول ثم استفت قلبك الحديث وجوب الامام  
 فيمن لم ورث وصفا قلب ينظر بنور الله ويذكر بالوحي كذا في البرازية  
 من الكراهية اذا اختلط عامة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم  
 انه لا يحرم وانما يكره قال في البرازية من النقطة اتخذ بين حرام في  
 التحي يسن اه يحفظها ويعلقها ولا يتركها بلا علق كذا في البرازية  
 فانه اختلط حرام يترصا بها لا يسن له ان ياخذها ولو اخذها طلب  
 على فساد صاحبها كإنياه الى اخر ما فيها قال في الغنية من الكراهية  
 غلبت عليه انه اكثر بياعت اهل السوق لا تخلو الف دفانها  
 الغائب هو الحرام يتنزه عن سرائه ولكن مع هذا الكثر اه يطيب

من راء الكثر  
 من راء الكثر  
 من راء الكثر

من راء الكثر  
 من راء الكثر  
 من راء الكثر

من راء الكثر  
 من راء الكثر  
 من راء الكثر



وقد مناع الملقح في المحدث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال  
 لا يمكن بشرأ جورا لئلا لا يزال بعد يجوز فيأخذ من كل ألف عشرة و  
 بشرأ السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة فلا يجوز شرأ  
 بعض القاصرين المكسرة تحرقه اذا عرف انه اخذها قال الامام  
 واما مسئلة الخلط فذكرته باقائها في البرازية ثم الوديعه واما  
 ما اذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز شرأ او الاخذ الا ان  
 يقوم دلالة على انه من الحرام كان البرازية يدخل في هذه القاعدة  
 ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او بنية ويدخل في اوجهها  
 النكاح قالوا الوجه بين من يخلو من لا يخلو منه وجوبية وثنية  
 وحليلة ومنكوح ومعتقة وحرمة صح فانه احلال اتفاقا والاحلال  
 بين الامام وضاجته في انقام المستح من المهر وعده وفي الهدية  
 وبين منه ما اذا جمع بين فحس او خبيث في عقد فانه يظن في الكراهة  
 الجمع لا اخذها او اخذها فقط وكذا التزويج امة وحرمة معا  
 في عقد يظن فيها ومنها المهر فاذا استمى ما يخلو وما يحرم كما لو تزوجها  
 على حرة دراهم ودين من خمر فلها العزة وظهر ان من خمرها فكلها حلال  
 فيهما

عليه اذا خذ جورا لئلا  
 اذا باع تمام  
 وجوز انهم اذا عرف انه  
 من

مرفوع  
 ابو بصير

غلب الحلال الحرام لئلا لا يشرأط غلبة الشرط الفاسد وهو الاصل  
 فاذا اخرج الوتي الصغير بالكر من مزرعة فانه كان ابا او جدا عليه السلام  
 والافد التكاليف وقيل يصح من المخلو ومنه المبيع فاذا جمع بين حلال  
 وحرام صفقة واحدة فانه كان الحرام ليس بمال كالمجمع بين المذكية و  
 الميتة والحر والعبد فانه يسري البطلان الى الحرام بقوة بطلان الحرام  
 وكذا اذا جمع بين مخلو وحر وانه كان الحرام ضيفا بان كاهه مالا في  
 كما انما يجمع بين المذبة والقن او بين القن والمكاتب او ام الولد  
 او عبد غيره فانه لا يسري الف الى القن لصنفه واختلف فيها  
 اذا جمع بين وثقي ومكذ والافد انه لا يسري الف الى المكذ لانه  
 الوقف مال بيع او كانه مسجدا عامرا فهو كالحق في غير العلم بالبيعة والحراب  
 فكالمذبة ومن هذا القبيل ما اذا شرط اختيار المهر من ثلاثة ايام فانه  
 لا يقع في التلاية ويظهر فيما اذا زاد بطل في الكل كذا في سقط الراية  
 قبل دخوله القلب المبيع صحى بها ومنه ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم  
 في المبيع فانه كان لا يفيض جهالة الى المنازعة لا يضر والافد  
 الكل كالمع في المبيع ومنها الاحاقه وهي كالمبيع لئلا يترافعا في انهما  
 في

مرفوع الاب والجدة كغيره من  
 المقتضى والافد

صنفها كان المجهول يكون مالا  
 في



مکتوبه حضرت مولانا غلام محمد  
فی علم و ادب و تاریخ و جغرافیہ  
فی علم و ادب و تاریخ و جغرافیہ

مفتاح الابرار

ع  
م  
ج

وَمِنْهَا

والتهاداة فاجمع بينهما من يجوز شهادته وبين  
خلافه لا يجوز فقالهم بغيره من غير ذلك وأوصى بقراءة أبيه  
وانك الورة وصيته وشهد على القصة رجلان من جيرانه لهما اولاد  
مخافون قال نعم لا تقبل شهادتهما لانها شهد الاولاد بها انما  
اولادها وبطلت شهادتهما في ذلكا فاذا بطلت في حق الاولاد  
املا الا الشهادة فليس في الجوارح على رجلان قد في امها ولا  
لا تقبل شهادتهما ذكر محمد بن قيس الاصل او اوقف على قراجه  
فسد بذيها في جيرانه جازت شهادتهما قال افيق البليد  
ما ذكره في الوقف قول ابن يوسف اما على قيس قول محمد بن يوسف  
بطل الشهادتين في البعض وتقبل في البعض على قوله لا تقبل الا  
وجتم ان ما ذكر في الوقف محمد بن عليا انا كانوا قليلا بمصوب  
وفي القصة اخ واخت اديارضا وشهد زوجها ورجل اخر  
شهادتهما في حق الاخت والا فان الشهادة متى رد بعضها  
كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد رجلان لا يجوز الشهادة  
لا يجوز لمن لا يجوز الشهادة بالاتفاق واختلف في قول الآخر

مخدوم محمد علی خان

1902

بخورانی











لا اتيار في القربات فلا اتيار على الطهارة ولا يستبرأ القوة ولا بالصقا الا  
 لان الوضوء بالعبادات التقويم والاحكام فمنها ما قد ترك  
 اجلال الآلهة وتفضيها وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ما يتوضوء  
 فوضوءه لغيره ليتوضوء به لم يجز لا اعرف فيه خلافا لانه الاتيار  
 انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالتوريب والعبادات  
 وقال في سر المهذب في باب الجمعة لا يقيم احد من محل الجلس  
 في موضعه فان قام باختياره لم يكرهه فان استقر الحال بعده في الامام  
 كرهه قال اصحابنا لا يترى بالكرهه فقال الشيخ ابو محمد في الوقت  
 من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ما يكفي لطهارة وهناك  
 من هو محتاج الطهارة لم يجز الاتيار ولو اراد المصطفى اتيار غيره  
 بالتمام لا يستتبع بمأخوذة كانه ذلك وانه حاق فوات بالحاجة  
 والوقوف ان الحق في الطهارة لله فلا يسوغ فيه الاتيار والحق  
 في حال المحضنة لنفسه كرهه اتيار الطالب غيره فهو في قراءة العلم  
 والمأخوذة اليه قربة والا اتيار بالقرب مكروه قال الشيخ في كل العلم  
 على هذه القاعدة فما جاء ولم يجد في الصف فوضوءه فانه يجزى خصوصا  
 بعد

مذهب  
 كثر من لازم مني اوجه  
 ورمل ما منه

مطهر  
 مسند به في كونه

في القواعد  
 لا في قواعده

بعد

لا اتيار في القربات فلا اتيار على الطهارة ولا يستبرأ القوة ولا بالصقا الا

بعد الاحكام ويندب للمجور ان يساعده فهذا تفويت في  
 قربة وهو جواز نصف الاول اسم رأي في الهبة منية الغنى  
 فقير محتاج بغيره رافع واراد ان يؤثر به الفقر على الغنى علم  
 انه يصبر على الشدة فلا اتيار افضل والافاقا على الغنى افضل  
 الثاني تابع يدخل فيها قواعد الاولى  
 بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع  
 الارض يتعا ولا يغيران بالبيع على الاظهر ومنها الكفارة في  
 قبل تحمل ومنها الاعان للنفية ومنع عن ماسايل منها بيع اعتاق محمد دون امه بشرط ان لا يفل  
 افراده بالوقفية بالشرط المذكور ومنها بيعه الايصاء ولو قبل  
 دابة ومنها بيعه الاقرار له ان يبي المقتربا صاحبها ولو لا قبل  
 من بيته لم يشر ومنها انه يبي بشرط ولادته حيا ومنها انه يبي  
 فيقسم العشرة بين ورثة الجانيه او اضرت بطنها فالقيمة  
 ومنها بيع الاقرار به وان لم يبيس له سببا اذا جأت به لا قبل  
 في الادية في مدة يتصور عند اهل الحرة في البهايم ومنها  
 تدبيره ومنها ثبوت فقير صاحب الهداية في باب الممان ان الحكم

اربع قواعد الاولى

لا قبل  
 حرة

في القواعد



25

الصلوة في أيام حبوب

من الحق في ديوان الخراج

الخارج ٢٠ كالمقابلة والعلم وطليعتهم والمفتيين وانفقوا نفوسهم  
للاولاد فبعوا ولا يسقط دعوت الاصل ترغيبا وقد اوضحنا في شرح  
الكنز وما فرغ عنها الاخر سطر منه تحريما الله في تكثير الاقتناع  
وفي التلبية على المفتي به وامامنا لقراءة فلا على المختار مع ان الميتوع  
قد سقط وهو التلويح ومنها ان الموضع على راس الاقترع فانه وزر  
على المختار يقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل  
ومن فروعه قولهم اذا برى الاصيل يبرى الكفيل خلا العكس وقد  
ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لو قال يزيد على عمي  
وانا ضامن به فانكره وولزم الكفيل اذا ادعى زياد ولو الاصيل  
الخاتمة ومنها الوارث الزوج الخلع فانكرت المرأة بابت ولم يثبت المال  
اندر هو الاصل في الخلع ومنها لو قال بعث عبدك زيد فانكفرت فانكره  
زيد عنك العبد ولم يثبت المال ومنها لو قال بعته منه فانكر العبد  
عنق بلا عوض لانه التام لا يتقدم على الميتوع فلا يصح تقدم  
المأخوذ على امامه في تكثير الاقتناع ولا في الاركان اذا انشغل  
قبل مشاركة الامام بفرع عليه مكانه في فوائدها ما اذا سبق امامه في الركوع

في انفسهم وعندهم

سقط الفرع بسقط  
الاسل



والجود في الرابعة الرابعة يفتقر في التواضع مالا يفتقر في غيرها  
 وقريب منها يفتقر في التي ضمنا مالا يفتقر قصد او في الفصل الثاني  
 والثلاثين في جامع النصوصين فيما ثبت ضمنا حكما ولا يثبت ضمنا  
 فن لها اعتقدها وهو مفسر فلور في المقتضى نصيب ان كنت  
 لم يجوز ولا يمكن ان كنت في نقل ملكة الى احدكم لو ان المقتضى  
 الضمان الى ان كنت ملكا نصيب ومنه لو نصيب قنانيا في يد من ضمنه  
 الملك ملكة الغاصبة لو اراه قصد الم يجوز ومنه ففتوى زوج امرأه  
 ثم ان الزوج يملك بعهده بان يزوجه امرأة فقلت نعمت ذلك  
 النكاح لم تنقض ولو لم ينقض قولاً ولكن زوج اياها بعد ذلك  
 الاولي ومنه متى تزوجنا وامر المتزوجة بالبيع بقبضه المسمى  
 لم يجمع ولو عرفت اليه غارة وامره ان يكيله فيها مع اذ البائع  
 وكيله المسمى في القبض قصد او يصلي ضمنا وحكما لا يطر  
 ومنه انما لم يره فوكله وكيلاً قد سقط الخيار اعني خيار التوبة  
 لم يسقط خيار التوبة فوكله الوكيل وهو يراه سقط خيار التوبة  
 لو كان عند ان خلافاً ما وقرب من هذا الجنس في يجوز اجازة

بفتنة نقل الوكيل قد  
 سقطت الخيار

بطلان الخلاف في القضاة اذا  
 كانا من اهل البيت او بائنه  
 مع ان الامام لم يوجب له

ابتداء ويجوز انتهاؤه منه اذا اختلف في ان الامام لم يوجب  
 له الاختلاف لم يجوز في هذا الوجه خليفة وهو يصلح ان يكون قاضياً  
 ضيماً واجاز انما احكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك  
 ويملك اجازة بيعه ببيع فضولي والمعنى فيه ان اذا اجاز محط علم  
 بما اتى به خليفة ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الاشياء بصيرة  
 بخلاف الاجازة في الابتداء ومنه ان لو قضى في كل اسبوع يومين  
 باه كان له ولاية القضاة يومين في كل اسبوع لا غير ففرض في الايام التي  
 لم تكن له ولاية القضاة فيها فاذا اجازت به اجاز ما قضى بها اجازة انتهى  
 قال طهري عسكيتي يفتقر في الابتداء مالا يفتقر في البقاء على  
 المسنون الاولي يصح تقليد الفاتح القضاة ابتداء ولو كان عدلاً  
 افضل عند بعض الناس في ذكر ابن كمال في الفتوى عليه الثانية  
 لوابق الماذون في النجى ولو اذن الا بقر مع كافي في فتاوى الامام وفيه  
 في نسخنا نعلمنا في يد الامام على الرعية معونة  
 بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتب الصلح في مسئلة صلح  
 الامام على الظلة المبينة في طريق العامة روى به الامام ابو بصير

على وكيل ووكيل الوكيل

وطه  
 تفسير الامام مالا يفتقر في البقاء  
 بلغة











في تلك البلدة وله تلك البلدة غريم له عليه الدراهم ولم يجد الوصي تلك  
 البلدة سبيلا فامر الله الخادم بصرف ما عليه الدراهم الى القصر فالتفت اليها  
 عليه باق وهو متطوع في ذلكا وصية الميت فابته امر وهذا علم ان امر  
 لا ينفذ الا اذا وافق الرعي وصريح في الذخيرة والاولا لغيرها بان  
 اذا قرر فرشا للمجد بغير شرط الواقع لم يجز لك ذلك ولم يجز  
 تناول المعلوم امر به علم صفة احدك الوفاين بالادواق بالاولا  
 المسجد احتياجه الى الوارث لم يجز تقويمه لا مكان سيقا فيس بلا  
 فتقويمه في الوفاين لا يجز بالاولى وبه علم ايضا صفة احدك الرعا  
 بالاولى بالاولى وقد سبكت في تقويم الرعا المرتبات بالاولى حيث  
 بانه ان كان من وقف سر وط للفقراء لتقويمه صحيح لكنه ليس بالاولى  
 الصرف الى غيره ووقف الاول الا اذا حكم الله بعدم تقويمه في غير  
 ومن في اوقاف الخفاف وبرة فان لم يكن من وقف الفوا لم يصح ولم يجز  
 وكذا ان كان من وقف الفوا او قرره لمن ملكه ايضا بان سلك لوقر  
 في فائض وقف سكت الواقع في صرف فائضه فهدل يصح فاجبت بالايض  
 ايضا لما في السائر فابته ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يترى به

مسئلة

مسئلة او صرح في البرازية وبتصرف في الدور والوزر بانه لا يصرف  
 فائض وقف لوقف آخر اخذوا قفها واختلف امر كتبت في كرم  
 اكثر من كتاب القضاء ان القضاء بالظاهر في شرط الواقف لانه  
 كفي الغنة النفس وفي المقتضى انما اذا روي الصيغة من غير كونه لم يجز  
 امر فاعلم ان قوله مقيد بالصلحة ولذا امر صوابا بالكايا اذا مال  
 الى الطريق فانه واحد على ما كلفه امر امر الله لم يصح كافي التذنب  
 وكذا لا يصح تأجيل الرعا لان الحق ليس له كافي جامع الوصوي  
**السؤال** الحدود تدرك بالاشهاد وهو حديث رواه الاموي  
 عن ابى ابي عبد الله عن عبد الله بن عباس وافق ابن ماجه في حديث  
 هريره او فقوا الحدود ما استطعم وافق الترمذي والحاكم في حديث  
 عائشة ادروا الحد وهو المسلم ما استطعم فان وجدتم للمسلمين  
 محوجا فخلوا سبيلهم لان الامام لا يخطئ في العقوبة فمن ان يخطئ في  
 العقوبة وافق الطبراني عن ابن مسعود موقونا ادروا الحدود  
 والقتل عينا الله ما استطعم وفي فيه القدير اجتمع فقهاء الامصار  
 على ان الحدود تدرك بالاشهاد والحد يستلزم في ذلك متفق عليه

مسئلة  
 مسئلة  
 مسئلة

بلغ



وطن ماربه لاوماه

طالع  
2 يناير 1955

والمطلقة الامة بالقبول والبينة ما بينه الثابت وليس ثبوتها  
قسموها الى شبهة في الفلأول هي شبهة ثبوتها والى شبهة في الحل والفلأول  
تتحقق في حق من شبهة عليه الحل والحرمة فظن يزاد ليدل دليل فلا بد من الظن  
والا فلا شبهة اصلا كظنه حل وظل جارية زوجته او ابنة او امه او جداه  
جدة وان علما وظل المطلقة ثلاثا في العدة او ابنا على حال او مختلفة  
او ام الولد اذا اعتقا وصي في العدة وظل العبد جارية عوله والحرمة  
في حق المرحومة في رواية ومستعير الرهن كالمترهن في هذه المواضع  
لا حد اذا قال ظننت انها تخلى ولو علمت انها حرام على واجب الحدود ولو  
او واحدهما الظن والاخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقر جميعا لعلمهما  
والحرمة في الحل في سنة مواضع جارية ابنة والمطلقة طلاقا ابنا باكتنا  
والجارية المبينة او اوطها البايع قبل تسليمها الى المستري والمجوعة  
مد اذا اوطها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمستركة بين الامم وغيره  
والمرحومة اذا اوطها المرتهن في رواية كتاب الرهن وظننت انها  
بالعنت في هذه المواضع لا يجب الحد وانه قال علمت انها على حرام  
لان المانع هو البينة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وظل جارية عبده

مذہبوں

50

مسند احمد

الضيق على قولهم ما في نسخة  
اللوطن

الموتون ومكانته ووطئ البائع الجارية المبعة بعد القبض <sup>في البيع</sup>  
 الفاسد والتي فيها الجينار للمترى وجارية التي من ارضه في الرضاع  
 او جارية قبل الاستبراء والزوجة الحرة بالردة او بالمطالبة <sup>لها</sup>  
 او بجماعة الاما امر ما في فتح القدير وهذا <sup>سبعة</sup> <sup>سبعة</sup> بالنسبة عندنا وهي  
 العقد فلاخذ او طم بوحمة بعد العقد عليها وان كان عالما <sup>بالحرم</sup>  
 فلاحد على من وطئ امرأة تزوجها بلا شهود او بغير اذن حواصها  
 او مولاه وقال لا يحل في وطئ محرمه المعقود عليها اذا قال علمت اني  
 حرام والعقود على قولهما كما في الخلاصة وم <sup>سبعة</sup> <sup>سبعة</sup> وطئ امرأة <sup>خلفت</sup>  
 في صحة نكاحها ومنها سرب الخمر للنداوان وان كان المصنف تحريره  
 ومنها انه لا يجوز التوكيل بشتى الحدود واختلف في التوكيل <sup>بها</sup>  
 وما ينسب على اناته را بها انها لا تثبت بشهادة النساء ولا يكتب  
 الحق الى العا ولا بالشرادة على الشرادة ولا يقبل الشراة  
 يجد متقاد من سحر القذف الا اذا كان لبعدهم في الامام ولا  
 يصح امر الا تكران بالحدود الخاصة الا انه يضم الى المال ولا يخلف  
 فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا انكرها في تزويج غيره



يبين ولا يصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف  
 بوجليين او رجل واحد اتي على اقرار المعتذوف بالزنا فلا حد عليه  
 ولو برهن بثلاثة على الزنا حدوا ولا قطع بسرقه مالا اصله وان  
 وفرعه وان قتل واحد الزوجين وسيد وعبده ومن نبت ما ذن  
 في دخوله ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت تفارعه في كسبه لبرقة  
 وينقطع القطع بدخول المروق ملكه وان لم يثبت ولو للخص  
 الطريق وكذا اذا اقر ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك  
 يقبل قول المترجم في الحد وكيفيةها فان قبل وجب ان لا يقبل لان  
 عبارة المترجم بدل عن عبادة العجم والحدود لا يثبت بالابدال  
 الا ترى انها لا تثبت بالعبادة على الشهادة وكتاب الله الى  
 اجيب بان كلام المترجم ليس بمولم كلام الراجح ان لا يعرف لسانه  
 ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرف ويقف عليه فكانت عبارة  
 ذلك الرجل لا يطابق البدل بل هو في الاصل لانه يصار الى الترجمة عند العجز  
 عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في تركه الادب  
 المصدر السعيد في الثامن والثلاثين القصاص بالحدود في الوقعة

مطلب  
ما اذا اقر

مطلب  
في بيان الزوجه  
الا انه يجب

مطلب  
ما ان الوقعة بالحدود

مطلب  
ما اذا اقر

فلا تثبت الا ما ثبت به الحدود وما فرغ عليه انه لو ذبح نائما قال  
 ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت التوبة كافي العدة ومنها لو  
 القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص يقتل  
 اقتلني فقتله واختلف في وجوب الدية ولا قصاص اذا قال قتل عبد  
 او افي او ابني بكني في العبد وجب الدية في غيره ولا تثبت في الزانية  
 الخبيثين ما اذا قال قتل ابني وهو صغير فانه تجب القصاص وتامه في  
 البرازية فلا قصاص يقتل من لا يعلم انه محقود الدم على التابيد  
 الخانية ثلاثة فقتلوا رجلا عذرا لم يحد وابعده التوبة ان الوالي قد غنى  
 غنا قال الخبيث لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عن عناه  
 هذا الواحد فقال ابو يوسف تقبل شهادتهم في حق الواحد وقال الخبيث  
 تقبل في كل واحد وكنتا مسلمة في العفو في ترك الكفر والعفو عند  
 قوله وقيل خضعت اعظم كفيلا فليراجعه وكنت في العوايد ان الحدود  
 الا في سبع مسائل يجوز القضا بعلم في القصاص دون الحد كافي  
 الخلاصة الحدود لا تورث والقصاص يورث لا يصح  
 العفو من حدود ولو كان حد القذف فكل القصاص الثناوم

مطلب  
ما اذا اقر  
في الزانية

مطلب  
ما ان كان القاصد

مطلب  
ما اذا اقر

مطلب  
ما اذا اقر

مطلب  
ما اذا اقر



مرطبات  
في سائر الارض  
يعني في سائر

في سائر الارض  
يعني في سائر

العصب  
وهو في

لا يمنع من الزهاد ما يقتل بخلاف القصاص الحدود وسور حد القذف  
تثبت بالاشارة والكتابة في الاخرين بخلاف الحدود وكما في الحدود  
من سائر سنن لا يجوز الرفعة في الحدود ويجوز في القصاص  
الحدود وسور حد القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد  
من الدعوى التعزير ثبت مع البينة وكذا في الواجب ما ثبت  
المال ويجوز فيه الحلف ويقضى فيه بالنكول والكفارة ثبت معها ايضا  
الا كفارة الفطر في رمضان فانما تقضيها وكذا لا يجب مع النسيان والخطا  
وباقها صوم مختلف في صحته كما علم في حله واما الغنية فيلزم تقطعها لم  
ارها الا لا ومن جملة الالفية شرط في البينة ان تكون قوية قالوا  
فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الزن فانه يقتل به وان كان موافقا لراي  
انما ومن سب الرب انبياء وحد ولا يبرأ فله ان  
تحت اليد فلا يضمن بالعصب ولو قتل عصب ميتا ثبت في يده في  
او لم يضمن ولا يرد ما لو ملك بصاعقة او لابس حية او غلبه الى الارض  
مسبحة او الى مكان الصواعق او الى مكان يغلب فيه الحي والارض فان  
دبر على عاقلة العاصب لانه ضامه للاف لا ضمانا غصب

ص

يضمن بالانلاف والعبد يضمن ما فاق المالك كالحمل لا يضمن بالعصب  
ولو صغير او ثامنه في سرقة الزنيلين قبيل باب القسامة واما الولد كالحرة  
ولم ار الا حكمها اذا وطئ حرة بشبهة فاجلها وماتت بالولادة  
ويشترط عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كانت امه وممن فروع  
لوطا وعته حرة على الزنا فلا مرد لها كما في الخائفة ولو كان الواطي  
صبيانا فلا حد ولا مرد ومنها ما يقال لنا وطئ خلاع العقر والعقر  
ما اذا ما وعته امه لكونه المهرقا السيد ولا في الغائبة فقولها  
اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احد عماره فمهرما  
احدهما فهو اولى لكونه داخل اعلى عتقه والا ولى ان يقال ان الزنوة  
في يد الزوج ما قد مناه وقوله في باب الخائف ان القول  
قوله فيما يصلح لها عليا بانها في يد الزوج وفي ما في يدها في  
فيقال في اصل القاعدة ان الحر لا يدر تحت يد احد الا الزوجة فانها  
في يدها لم يرايت في جامع الفصولي في السبع عشر ما فيها المرأة  
في حر رجل يدعي انها امراته وخازنه يدعيها ويرصدقه قالوا لرب  
الوار قد صرح بان البينة على حرة بحفظ الدار كما في المباح

تختلف ما اذا وطئ وعته آه  
لا حرة في الزنا



مطابق  
وحدود النجدة تحت اداء الوض  
والسنة

مقدمہ

سجدة التلاوة وض سجدة  
الصليبية

ولو تعدد السهر في الصلوة  
لم يتعد الحائز بخلاف الجابر  
في الأصح أم فإنه يتعد ويتعد  
الحائز إذا اختلف آه في

طلب  
مفتی دادالہ دادلہ

الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني <sup>الاشبه</sup> وشهالو دخل المسجد وصلى  
الفرض او الراتبه دخلت فيه التحية ولو طاف القوام <sup>او</sup> فرضا او نذر  
دخل فيه طواف القدوم <sup>او</sup> علقه ما لو طاف للماضه لا يضر فيه طواف  
الوداع لان كلاهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد <sup>الحرام</sup>  
فصلى مع الجماعة لا ينوب مع تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى  
فريضة عقيب طواف بنون لا يكفيه عن ركعتي الطواف <sup>او</sup> علقه تحية المسجد  
لان ركعتي الطواف واجبة ولا تسقط بفعل غيرهما بخلاف تحية المسجد  
آية السجدة قبل ان يؤتمن ثلاث آيات تسجد عليه كفت في السجدة  
طصول المقصود وهو التعظيم وكذا الركوع لها فروع اجزاء فليأخذ  
في المواضع التي يحل فيها لا يترك كالبنيان في سرجه المار ولو تولى آية  
وكرر طاف فجلس احد كسفن سجدة واحدة وتوقعت الصلاة  
لم يتعد والجنابة اذا اختلفت جنسها لان المقصد سجود الروح <sup>او</sup>  
انما الشيطان وقد حصل في السجدين او الصلاة والمقصود  
في السجدة حقبة واحدة فكلما جبر فاختلف المقصود وتوزن او <sup>صنبر</sup>  
او سرق مراد <sup>صنبر</sup> كن حد واحد لو كان الاول موبها لما اوجب السجود

إذا اجتمع امرأتان في مجلس واحد ولم يخل  
 مقصودهما داخلهما في الآخر غابا عن فروعهما أو اجتمع  
 وجنابة أو حدث وحيض كمن الغسل الواحد ولو بلباس لم يمازوا  
 الزوج والزوجة ساعة ثم جامع ومقتضاه الاكتفاء بموجب الجماع ولم  
 اره الآن مرثى ومنها لو قفل الخمر يديه ورجليه في مجلس واحد فانه  
 دم واحد اتفاقا ماه كاف في مجلس فذلك عند محمد وعلى قوله ما يجب  
 يدم وتكرار جلد دم أو وجد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه أربع دماء  
 إذا وجد في كل مجلس فله يد أو رجل فجلناها جنابة واحدة معنى الجماع  
 المقصود وهو الارتفاق فإذا اتحد المجلس يعتبر المفسر وإذا اختلف  
 يعتبر جنابك لكوننا أعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع  
 مرة واحدة بعد آخر أربع امرأة واحدة أو نسوة ~~الآن~~ إذا  
 قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الأولى عليه لانه توفي الثانية  
 عليه ساعة كذا في البسوط وفي الثانية واحدة بما عاينته في غير ذلك  
 المجلس قبل الوقوف بعفرته لم يقدر برفض الحجة الفاعلة بغيره دم آخر  
 بالجماع كما في قول الجاهل والبايعين ولو نزل بالجماع كما رفض الحجة

2 ماه و 15 روز

الم



في بيان حد زنى في الكفر والنجس

فلو زنى بكراً ثم نكح الرجل ولو قذف مراراً واحداً أو جماعة في مجلس  
أو مجلس كفن حد واحد بخلاف ما إذا زنى ثم زنى فانه يحد ثانياً ولو زنى  
وسرب وسرق اقيم الكفر بخلاف الجسد ولو وطئ في نهار رمضان مراراً  
لم يلزمه بالسم أو ما بعده يئس ولو في يومين أو كانا في رمضان  
فقدت والآفلان كذا الأول تعدت والآل اتخذت ولو قتل  
صبي في الحرم فعليه جراً واحداً لا حرام لكونه اقرب ولو لم يمس لم يثب  
مطعياً فعليه فديتان لا بخلاف الجسد ولا مال الزيلوع في قول الكفر  
أو غضب ركنه نكحاً هذا القول كما يبايعوا وان كانا ملبداً فعليه  
دم للطبيب ودم لتغطيته الرأس اهدر ويغرد الجناح على القارن فيموت  
المفروب دم لكونه محوماً بأحرار اميس عندنا وقولهم الآل يجوز  
المبقات بغير دم يستثنى منقطع لان حاله المحاورة لم يكن مقارناً ولو  
نكر الوطن بسببه واحدة فان كانت بسببه ملكاً لم يجب الام واحد  
لان الكس صافي ملكه وان كانت بسببه سببه سببه وجب لحد وطئ  
لان كلوطي صافي ملكه الا في الأول كوطئ جارية ابنة أو مكاتبه النكحة  
فاسد أو في السوط واحد الشريك الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه

مسركة

أو غلب سم

نكر الوطن بسببه

مسركة مراراً اتخذت نصفها وتعد في نصيب تركه والكل  
لها ولا ينفذ في الجارية المستحقة كذا في الظاهر به وحر زنى بامه فقتلها  
لزمه الحد والبيعة لا خذلانها ولو زنى بحتة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو  
زنى بكرة ما فقتلها فان كانت مطاوعة غير مطاوعة بسببه فعليه  
والنفس في الاضمار وجب العفو وان كانت مكرهة غير مطاوعة  
فعليه دية ولا يحد فان لم يستمر بولها فعليه الدية كاملة والاحد  
وضعت الدية وان كان مع وطئ بسببه فلا حد عليها وان كان البول  
يستمر البول فعليه الدية كاملة ولا يجب له عند طئها الحد وان كان  
صغيرة يجامع مثلها كالكبرة لا في حق سقوط الارش وان كانا كالجامع  
مثلها فان كانت تستمر بولها فعليه ثلث الدية وكما لا يحد  
عليه والا فالدية فقط كذا في الزيلوع في الحد واما الجناية  
اذا تعدت بقطع عضو ثم قتلها فلا تعدا فيها الا اذا كانا  
خطأين على واحد ولم يتخلل ما يترقصورها سببه عدل لانه اذا قطع  
قتلها ما ان يكونا عديين أو خطأين او احدهما عداً والا فخطاؤا  
في الاربعة اما على واحد او اثنين وكل من الثانية اما ان يكونا سابقين

المقتضاة وجناية قاعدا  
لرضاها به ولا حد لها لوجوب  
ذلك كالحاكم مع دعوى شبهة  
فلا حد ولا يحد في الاضمار  
وجوب العفو آه  
نعت الدية وجب المهر في طلاق الرواية  
والكفر لم يستمر البول فعليه  
الدية آه

سطلية  
في الجناية  
صواة







كأنهم بين منكوته واجنبية وقال أحد الكاطائق أهل الصلوة  
أنه أفصح بين امرأته وغيرها وقال أحد الكاطائق لم يقع على امرأته  
في جميع الصور إلا إذا وقع بينهما وبين جد أو بريمة لأن الجدار المالم  
يكمل أهلا اعمل اللفظ لامرأته بشكل مأله ألا المضموم أو متيا  
فانه صالح في الجملة إلا أنه يشكل بالرجل فانه لا يقصور الطلاق عليه لأنه  
لو قال لها أنا منك طالق لغا وقد يقال أنا الطلاق لأن الزارة الوصلة  
وهي متركة بينها ومافرة عنه على القاعدة قول الامام الاخضر أو قال  
بعدها الأكبر منه سنا هذا ابن فانه اعلم اعتقا بأرض هذا أرض  
أهله وقال في المنار بحث الحروف في أ وقال أما قال بعدها ودانته  
هنا أرض هذا ابن بطل لأنه لم أحد على غير عقبتين وذلك غير محل للحق  
وعنه هو كذا لكننا على احتمال التعيين حتى يلزمه التعيين كما في  
مسئلة العبد والمهر بالمحتمل أول له الأهد أفوض ما جعل لحقيقته  
بجواز أعمال بمحتمله وان استحال لحقيقته وهما ينكر أنا الاستحارة عند  
استحالة الحكم أه قد بأول له لو قال بعده ودانته أحد كما هو عقبتين العبد  
بالإجماع كما في الحيط وبينا الفوق في نزه المنار ومنها الوقوف على أو

لأده وليس له إلا أولاد أولاد حمل عليه صونا للفظ مع الإجمال  
عملا بالجاز وكذا الوقف على مواليه وليس له موالى والماله مولى  
مولى استحقوا كما في التبرير وليس منها موالى بالسطر والجواب بلا  
فأدنا لا نقول بالتعليق لعدم إمكانه فتنجز ولا يبور خلافا  
لما روي عن أبي يوسف وكذا أنت طالق في مكة فتبخر إلا إذا أراد في  
دخوله مكة فيدبر وإذا دخلت مكة فتعلق وجعل السبيل غير مفر عنها  
ما وقع في فتاوى السبكي فيذكر كلامها بالتمام ثم تذكر ما يسهل الله تعالى  
تجارتها يطلب أصولنا قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده  
ثم أولادهم وسلم وصفيته ذكر أو أنثى للذكر مثل حظ الأنثيين علم أن  
من توفي منهم ع. ولد أو نسل عاد ملكا فجاريا عليه من قبله على  
ثم على ولد ولد ثم علم على الوارثين على أنه متوفى عن غير نسل عاد  
ما كان جارا عليه علم من كان في درجته من أهل الوقف المذكور يقدم  
الأقرب إليه فالأقرب ويسوى إلا في السبق والأولاد  
ومن مات من أهل الوقف قبله استحقاقه بشيء من منافيه الوقف وترك  
ولدا أو نسل منه استحق ما كانا يستحقه المتوفى لو توفي حيا <sup>بغير</sup> الوارث

عن أبيه

مجلس  
في بيان وقف  
الاولاد

١٦  
اهل الوقفات والاستحقاق  
لمن يكون او لا يكون



شيء من صفات الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى  
 قالوا انهم صدوا على النقر وقوف في المتوفى عليه وانتقل الوقف الى  
 ولده احمد وعبد القاور ثم توفى عبد القاور وترك ثلاثة اولاد هم  
 عمر وعلي ولطفة وولد علي محمد المتوفى في حياة والده وعبد الرحمن  
 ومكة ثم توفى عمر وعمر بن علي توفيت لطفة وترك بنتا هي فاطمة  
 ثم توفى علي وترك بنتا هي زينب ثم توفيت فاطمة  
 بنت لطفة وعمر بن علي في من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة فاجاب  
 انظر ظري الان ان نصيب عبد القاور جميعه يقسم هذا الوقف  
 على سبعة بنوه لعبد الرحمن منه اشان وعزوه وملكه احمد وعزوه  
 زينب بسبعة عزوه ولا يتم هذا الحكم في اعقابهم بذكر وقت بحسب  
 قال وبيان ذلك ان عبد القاور لما توفى انتقل نصيبه الى اولاده  
 الثلاثة وهم علي وعمر ولطفة للذكر مثل حظ الانثيين على فاه  
 ولعزوه ولطفة ففهم هذا هو الظاهر عندنا وحقنا ان يقال  
 بنوهم عبد الرحمن وملكه وله احمد المتوفى في حياة ابيه وترك ثلاثة  
 ابنا فيكونان هما السبعان وعلي السبعان ولعزوه السبعان ولطفة  
 السبع

ان يكون

السبع وهذا وانه كانا محتملا فهو منزه عن خذنا لانه التمس في ما  
 بثلاثة امور احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احد من فريته  
 وهذا ضعيف لانا المقاصد او الم يدل عليها اللفظ لا يقتضي كماله  
 في الحكم جعل الترتيب بين كل اصل وفروع الابن الطيفين جميعا وهذا  
 محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملتة اليه مرة في وقف للفقهاء  
 فيه لست اعرف من كان ترتيب الثالث الاستثناء الى قول الواقف ان  
 ملت من اهل الوقف قبل استحقاقه شيء تام ولد وقامه وهذا قول  
 انما يتم لو صدر عن المتوفى في حيوة والده انه في اصل الوقف في هذه  
 مسئلة كان قد رقبه مثلها في ان لم قبل النسيب وتماية وطلبوا  
 منها مثل انهم يحدوه فارسلوا الى الديار المحررة بالوفاة والاولاد  
 ما اجابوهم ولكن رأيت في كلام الاصحاب بعد ذلك فيم اذا وقف على  
 اولاده وعلي انهم مات منهم انتقل الى اولاده ومن مات ولا اولاد  
 انتقل الى الباقيين من اهل هذا الوقف فمات واحد وعزوه انتقل نصيبه اليه  
 الى الباقيين من اهل هذا الوقف فمات واحد وعزوه انتقل نصيبه اليه  
 فان مات آخر وعزوه انتقل نصيبه اليه لانه صار هذا الوقف وهذا التقيد يقتضي انه ان ما صار  
 من اهل الوقف بعد موت ابيه

مطلق الاستثناء والحقه الوقف  
 الاستحقاق ويكره في الوقف

هذا التقيد يقتضي انه ان ما صار  
 من اهل الوقف بعد موت ابيه



بعد موت واليه فيقتض أن ابن عبد القادر المستوفى في حياته والى  
 ليس من اهل الوقف وأنه لما يصدق عليه اسم اهل الوقف إذا آل اليه  
 الاستحقاق قال وما يبين له أنه من اهل الوقف والموقوف عليه عموماً  
 ونصوصاً من وجه فافوا وقف مثلاً على زيد لم يرد ولم أولاده فمرد  
 عليه في حياة زيد لأنه معين قصد الواقف مخصوصه وسماه  
 وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجب شرط استحقاقه وهو موت  
 زيد وأولاده أو آل اليهم الاستحقاق في كل واحد من اهل الوقف والاقبال  
 في كل واحد من موقف عليه مخصوصه لأنه لا يبينه الواقف وأما الموقوف  
 عليه من الأولاد كالغفران قال فبين بذلك أن ابن عبد القادر والد  
 عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف أصلاً ولا موقفاً عليه لأن الواقف  
 لم يقص على اسمهم قال وقد يقال أن المستوفى في حياته اسم حتى أنه لو مات  
 أبوه جاز عليه الوقف فيستقل هذا الاستحقاق إلى أولاده قال وهذا  
 قد كنت قد دقت أبعثه لم رجعت عنه فإن قلنا قد قلنا الواقف أن من  
 من اهل الوقف قبل استحقاقه لا يرد سماه من اهل الوقف عدم  
 استحقاقه قبل علمه أنه اهل الوقف علمه لا يصل إليه الوقف فيدخل

مطلوب من اهل الوقف والموقوف  
 عليه عموماً وخصوصاً  
 من وجه

بعد موت  
 واليه

على من يصل إليه  
 بعد الموت

وحيث شرط الواقف  
 المصلحة عليه

محمد بن عبد الرحمن ومكة في ذلك فيستحقان ويحق المانزعة  
 في الوقف لا إلى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف  
 الفقهاء أم لا قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه أما أولاً فلا نسلم  
 قبل استحقاقه وإنما قال قبل استحقاقه يعني يجوز أن يكون قد استحق  
 شيئاً صلوه من اهل الوقف وترتب استحقاق أو قبضت قبله ففضل الواقف  
 علان ولا يقوم مقامه في ذلك الشيء إلا لم يصل إليه ولو لم يكن  
 قال قبل استحقاقه فيحمل أن يقال إن الموقوف عليه أو البطلان الذي  
 بعده وإن وصل إليه الاستحقاق اعني أنه صار من اهل الوقف قد يتأخر  
 استحقاقه أما لأنه مبني على شرط كونه في كل سنة كذا فيموت في أشياء  
 وما يبين ذلك فيصح أن يقال إن هذا من اهل الوقف وإلى أن ما استحق  
 من الغلة شيئاً ما لم يولد لها أو لعدم شرط الاستحقاق كمن في الأثر  
 هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمره غير متسل  
 نصيبه إلى أخوته على شرط الواقف لمن في درجة فيصير نصيب  
 عبد القادر وكله بينهما إلا ما على الثلث وللطفيفة الثلث والثلث  
 وما كان عبد الرحمن ومكة فلما ماتت لطفيفة استقر نصيبها وظل الثلث







اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم قسراً  
 لا ترجح فيه لا عطاء اولى لانه لا شيء اقرب الى عرض الواقف  
 ومنها ان استحقاق زينب لا قبل الامرين وهو الذي يخصها اذا  
 شرك بينهما وبين بقية الاولاد لا تحقق وكذا فاطمة والزيد على المحقق  
 في صفها شكوك فيه وشكوك في استحقاق عبد الرحمن وملكه فافاد  
 يحصل ترجيح في التعارض بين اللقطين يقسم بينهما فيقيم  
 بين عبد الرحمن وملكه زينب وفاطمة وهل يقسم المذكور مثل خط الانبياء  
 فيكون لعبد الرحمن حصاه ويكمل في الاناث فحقه نظر اليها دون  
 اصولهم او نظر الى اصولهم فتركون من تركهم لو كانوا موجودين  
 فيكون لفاطمة حصه وزينب حصاه ولعبد الرحمن وملكه حصاه فيه  
 احتمال وان اكتمل اصله حتى لا يفضل في حقه في المقار  
 بعد ثبوت استحقاق فلما توفيت فاطمة لم يبق غير ابوابا قوت  
 في اهل الوقف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن وملكه ولداً عشاء  
 وكلامه في درجاتها <sup>ع</sup> في رتبها بينهم لعبد الرحمن نصف وملكه  
 ربع وزينب ربع والنقول هنا ينظر الى اصولهم لان انتقال

فيه احتمالان <sup>ع</sup> انما لا التنا  
 اميل حتى لا يفضل

من مساويهم <sup>ع</sup> في رتبهم فكان اعتبارهم بالتقدم اولى  
 فاجتمع لعبد الرحمن وملكه الخسان حصل لها بخت على نصف  
 لربع خمس الزلفا طينها بالفرقة فلعبد الرحمن خمس ونصف  
 خمس وثلاث خمس وملكه ثلثا خمس وربع خمس واجتمع لزينب  
 الخسان ثلثا خمس والرها وربع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد  
 فيكون له خمس وثلثا خمس وربع وهو سقون فقامنا نصف  
 عبد القادر عليه لزينب حصاه وربع خمس وهي سبعة وعشرون  
 ولعبد الرحمن اثنتان وعشرون وهي خمس وهو نصف خمس وثلثا  
 وملكه احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهذا ما لم يرد ولا  
 احدا من الفقهاء يعتقدون بل ينظر لنفسه كلام السبكي قلت لا يرد  
 يظهر اختياره اولاد خول عبد الرحمن وملكه عدم موت عبد القادر وعلاها  
 بقوله من مائة اهل هذا الوقف الى آفوه وما ذكره السبكي فانه لا يطلق  
 عليه انه في اهل الوقف معفوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه  
 خلاف الظاهر في اللقط <sup>ع</sup> المتبادر الى الافهام بل مر في كلام  
 الواقف انه اراد باهل الوقف انما فيكون استحقاقه الزلفا لم يدخل في

عايله الجمل والسيوطي



الاستحقاق بالكلمة ولكنه بصدده ان يصير اليه وقوله لبي من منافع  
 الوقف دليل قوله لبي فانه نكرة في سياق الشرط في سياق كلام  
 معناه النفع فيع لان المعنى لم يحق شياء منافع الوقف وهذا  
 في رد الثاني واما قوله وبيوتك ايضا قوله استحقاق المتوفى لبي  
 حيا الى ان يصير لبي من منافع الوقف فهذه اللفاظ كلها صحيحة  
 في انه ملك قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي  
 لا يستغنى عنه بقوله او لا على ان من ملكه ولد عاد على ما كان جاريا  
 عليه على ولد فانه يعني عنه ولا ينافي في هذا الشرط الترتيب في التبع  
 يتم لان ذلك عام حصصه هذا كما خصصه ايضا قوله على ان مات  
 ولا الى غيره وايضا فانا اذا علمنا عموم شرط الترتيب  
 القام هذا الكلام بالكلمة وان لا يعمل في هذا الصورة لانه على  
 ان ما استحق عبد الرحمن وملكه لا يتوفا في الدرجة اخذ قوله  
 عاد على من في درجة فبقوله ومن ملك قبل استحقاقه الى آفة  
 من لا لا يدر له اثر في صورة خلاف ما اذا علمناه وخصنا به  
 عموم الترتيب فان غير اعمال الكلام من وجهيها وغلها من

قوله استحقاق ما ليس المتوفى

ان يقطع به فنقول لما ملك عبد القادر قسم نصيبه من  
 الثلاثة وولد له من ابناء عبد الرحمن وملكه السبعان اثلاثا  
 فلما مات مع ميراثه انتقل نصيبه الى اخويه وولد اخيه نصيب  
 نصيب عبد القادر وولد له من ابناء عبد القادر وولد له من ابناء  
 وملكه من ان اثلاثا وولد له من ابناء عبد القادر وولد له من ابناء  
 لبيها فاما ما ملكه على انتقل نصيبه كما له بنته زينب لما توفيت  
 فامته بنت لطيفة والباقي في درجاتها زينب وولد له من ابناء  
 قسم نصيبها من ميراثه لكونه من ابناء عبد الرحمن اعتبارا من ابناء ابا عبد الرحمن  
 كما ذكر السبكي بعد الرضا نصف وكل من بنت ربع فاجتمع لبي  
 ثلث من ميراثه وثلث من ميراث فاطمة نصف من ميراثه ثلث من ميراثه  
 وثلث من ميراث فاطمة ربع من ميراثه نصيب عبد القادر وثلث من ميراثه  
 من ميراثه نصيبه وولد له من ابناء عبد القادر وولد له من ابناء  
 اثلاثا وولد له من ابناء عبد القادر وولد له من ابناء عبد القادر  
 من ميراثه نصيبه ما قاله السبكي لكونه من ابناء عبد الرحمن استحقاق عبد الرحمن  
 وملكه من ميراثه نصيبه هذه العشرة والسبكي يرد فيها وجعلها

وملكه بنت عمر ثلثا من ميراثه



من باب قسمه المكون في الحقيقة ونحن لا نتردد في ذلك وسنذكر  
 ايضا من اجل وقوع على حرة من اولاده ثم اولاده ثم اولاده وسرط ان مات  
 من اولاده انتقل نصيبه للباقيين اخوته ومن مات قبل الحقيقة  
 لم يترك متاعا للوفى وله ولد الحق وله ما قاله الحق  
 لو كان حيا في مات حرة وحلق ولديها عا والديها خذ  
 وولد وله مات ابوه في حياة والده وهو نجم الدين ابن مؤيد  
 بن حرة في هذا الولد ان نصيبها وولد الولد نصيبه لو كان حيا  
 ابوه اخذ له مات خذكم فله خذها اخوها بالحق او بالكره  
 ولما ختم نجم الدين ما جاب يعارض فيه النطق الحقى قل  
 المسألة ولكن الان في اختصاص الاله فيرجع ان النصيب  
 الاخوة وعلى الباقين منهم كالحق وقوله ومن مات قبل الحقيقة  
 كالحق فيقدم الخاص على العام اذ هو ما اوردته الاستدلال  
 في هذا المسألة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي  
 وحاصل ما قاله في الاستدلال في ذكر ما غدر في ذلك والمحققنا  
 فيما ذكرته وقولها وقد اقيمت فيها ارا اما حاصل السؤال

وانما الجواب  
 فيها

انا الواقف

انا الواقف وقف على ذرية مرتبها بين البطون بنم للذكر مثل  
 وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولديه وعنه الى من هو في حرة  
 وان مات قبل الحقيقة وله ولد قام مقامه لو بق حيا في مات  
 عن ولد له مات احد هما في ثلاثة وولد ابن لم يستحق ثم مات  
 اثنا من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد عن غير ولد ثم مات  
 الولد لهما عن غير ولد وحاصل جواب السبكي انما مات المتوفى  
 وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة والابن لولد ابنه  
 المتوفى في حياته ومن مات من الثلاثة من غير ولد نصيبه  
 الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام  
 اهل طبقه ابيه ثم مات بعدهم بقسم نصيبه لهما جميع اولاد الاولاد  
 بالتبعية فيدخل ولد المتوفى في حياة ابيه فتشقق القسمة نحو  
 الطبقة الثانية وينزل الجميع وولد المتوفى في حيات ابيه على  
 بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يعمل بقوله من مات عن ولد  
 انتقل نصيبه الى ولد البطون الاول فمن مات ثم انقل البطون  
 الاول انتقل نصيبه الى ولد وتقسيم الربع على هذا فان لم يبق احد

خيرة ولد له

ولله



في البطن الاول تنقص القسمة ويكون بينهم بالسوية فمات  
 في اسر الساع ولد اشقل فقيس اليه الى انا ينقصها اهل تلك الطبقة  
 فتتقضى القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن  
 وما صار في الالة الا يوصل له في شيء واحد وهو ان اولاد المتوفى  
 في حياة ابيه لا يجر مولاه مع بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون  
 صهم ووافقه على التقاض القسمة قلت اما في الفقة في اولاد المتوفى  
 في حياة ابيه فواجب لما ذكره الا يوصل واما قوله تنقص القسمة  
 بعد انقراض كل بطن فقد افني بعض علماء العمر وغير ذلك  
 الى الخصاص ولم يشبهوا لما صورته الخصاص وما صورته السك  
 قانا فذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وادب ما يترجا  
 في الفوق فذكر الخصاص صور الاول وقف على ذرية بلا  
 بها البطوة لا تحق الجميع بالسوية الاعلى والاشقل فتتقضى القسمة  
 في كل سنة بحسب قوتهم وكرزتهم الثانية وقف عليهم سارا ما تقدم  
 البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلان في اهل البطن السام ادم احد  
 في الاعلى ومن مات في ولد فلان في ولد في سنخ في مات ابوه قبل

ايساحا

الاستحقاق مع اهل البطن السام مع الاول لكونه منهم  
 وقف على ولده واولاده وسلم لا يدرى ولد من كان ابوه مات  
 قبل الوقف لكونه حصص اولاد الولد المتوفى عليه في الوقف  
 قبله الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية على ان  
 يد ابا البطن الاعلى ثم ثم وقلت لا ينبغي للبطن ما دام واحد  
 في البطن الاعلى لموات واحد في البطن السام ثم واحد في  
 الاعلى ثم انقضت الاعلى فلا ساركة على البطن السام لانه  
 السام ما في الوقف السام كذا في الفقة الخامسة وقف على  
 اولاده واولاد اولاده وذرية وسلم ولم ترتب سوطه  
 في مات في ولد فقيس له بحسب قسمة بين الولد وولد الولد بالسوية  
 فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون هذا الولد مكان السام  
 له صهم بالسوية وما اشقل اليهم والده السام وقف  
 على ولد له ولد في اوانتي وعلى اولاده الذكر في ذرية واولاده  
 اولادهم وسلم بحسب قسمة الفقة بها ولفظ في اوانتي فانما  
 انقرضوا صا اولاد الذكور ذكر اوانتي بالسوية في ذرية اولاد



بنات النبي فلو قال بعد تقدم الاعلى ثم وشم اخذت له  
 ذكر او انش فافوا انهم منوا صار لولد النبي دون اولاد البنت  
 لا اولاد هؤلاء ابدا السابعة وقف على بناته واولادهم واولاد  
 اولادهم وحكمه ان الفخذ لثيابة ونسبهم فلو كان تقدم البطن الاعلى  
 اتبع فان شرط بعد ثلثهم ونسبهم لولد الزكور وشم اتبع فان  
 ملك بعض ولد الزكور اولاده وبقي البعض ولهم اولاد وعلم  
 عدم الترتيب ان الفخذ لولد سواها فان رتب ما الفخذ للباقيين  
 ولوله بولسهم مرتباتها ان ملك ولد ففصل له وعجز بولسهم  
 الى الوقف وحكمه ان الفخذ للاعلى ثم وشم فان قسمت سنين ثم بعضهم  
 بغيره فان قسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف على  
 الخاديين له بعد ما اصاب الاحياء اخذوا وما اصاب الميت كانه لولد  
 وانما جعل لولد ملك حصته اليه مع وجود البطن الاعلى كونه الوقف  
 شرط تقديم الاعلى كونه ما له بعده ان ملك ولد ففصل له وكذا لو مات  
 الاعلى الا اذا وجد فيهم الميت لابنه وان كان من البطن القاصع  
 وجوه الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عراة فانه اثنان بلا ولد

فاذا انقرضوا كانت لولد  
 الموصى الثامنة وقف  
 على ولد وولد ولد

وسر

وتسلم ملك اخوانه وولد كلهم ملك اخوانه غير ولد  
 وحكمه ان قسم الفخذ على ستة عراة الاولاد الاربعة وعلى البنين الذين  
 تركوا اولادها اصاب الاربعة فيمولهم وما اصاب البنتين كان لاولادها  
 ولو ملك واحد في العراة غير ولد لم ملك ثمانية غير ولد يقسم  
 سهمها بينهم للحى وهم للميت بكوة لاولاده فلو قسمنا هاتين  
 بين الاعلى وشم عراة ملك اثنان غير ولد لم ملك واحد في الاربعة  
 اولادهم ملك في الاربعة واحد وترك ولدا وملك اخر غير ولد  
 قسم الفخذ على ثمانية فااصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الموصى  
 كانه لاولادهم كلك سهم اليه ينظر الى ما اصاب الاربعة يقسم ارباعا  
 فيرد سهم من ملك غير ولد الى اصل الوقف فتعادل العراة على اغانا  
 فااصاب والدم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه للميت  
 الزريات غير ولد اثنان فااصاب الميت كانه لولد فلو لم ملك  
 احد البطن الاعلى وملك واحد في الساع ولدا وما بعض الاعلى  
 ثم اتى العا رجل او رجلا غ ولده وحكمه ان لا يلقى لولد لم ملك قبل  
 ابيه ولا لاولاد من ملك في الكا لعدم التحقيق الا ان اعاد

الميتين الذين في

ثم مات واحد عن اربعة  
 اولاد واحد من اولاد



الحضاف الصورة الثانية من زيادة ولا نقص وتخرج ان البطن الاور  
 الاعلى لو كانوا عشرة وكان لهم ابنا ما تاقبل الوقف وتركوا  
 ولا الاحق لهما ما دام واحد من الاعلى لانما في البطن الكا ولا  
 لها حتى يتقضى تلك المرأة وترك كل ولد اخذ كل نصيب  
 ولا يبي لولد من تلك قبل الوقف وانه يتوب في الطبقة وانما  
 منهم واحد قسمة على عشرة فاما الباقي اخذها ما اصابها  
 كان لا اولاد فان مات العاشر ولد انتقلت القسمة لاثنا عشر  
 البطن الاعلى ورجعت الى البطن الكا فينظر الى اولاد المرأة  
 الميت قبل الوقف فيقسم القسمة بالسوية عليهم ولا يرد نصيب من تلك  
 الى ولد قبل انوار البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فانها  
 الميت كان لولده فافوا انوار البطن الاعلى نقضنا القسمة و  
 على عدد البطن الكا ولم يعمل بشرط انتقال نصيب الميت الى ولده  
 لكونه الواقف قال عليه ولد وولد ولد فلزم دخول اولاد من تلك  
 قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلو لم يكن له ولد الا المرأة فافوا  
 واحدا بعد واحد وكلما مات واحد ترك اولاد احق بمكة العشرة

هذا

فمنهم

فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم ثلاثة اولاد ومنهم من ترك  
 ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا ليس قلت في مات كان نصيبه  
 لولد فلما مات العاشر كيف تقسم القسمة قال انقضت القسمة الاولى  
 واردة ذلك الى عدد البطن الكا وانظر الى عشرة ويطر قوله  
 عن ولد انتقل نصيبه لولده لانه لا يرثه لولده وولد لولده  
 لو مات جميع ولد الصليب ولم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الكا  
 فوجدناهم ثمانية اقسى وكذلك كل بطن يصير لهم ما نأى تقسم  
 عدد من ويطر ما جاء قبله ذلك امر فاخذ بعض البهريين  
 الصورة الثانية وبيان حكمها ان الحضاف قايلا بنقض القسمة في  
 مسئلة السبكي لم يأتها مل الفوق بين الصورتين فان في مسئلة  
 السبكي وقف على اولادهم بكلمة في بين الطبقتين ومسئلة  
 الحضاف وقف على ولد وولد ولد بالاولاد يتم فصدر مسئلة  
 الحضاف اقتضى اشتراك البطن الاول مع البطن الكا  
 وصد مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة  
 وصدقه مبني على هذا والدليل عليه ان الحضاف بعد ما قرر نقض القسمة

على اولادهم  
 ثم اولادهم  
 ثم

واشتمها على عدد منهم

في صدر مسئلة السبكي



كل ما حدث على احد  
منهم آتاه

كاذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول عندكم المحمولى وتكررت قوله  
كلما أحدث منهم الموت كان نصيبه من ذواتي ولد له وولد له ولد له  
ابدا ما تناسلوا قال في قبلنا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويحجب عنه  
فيما ينفعه الاباء فيقولنا بذلك وفسدنا الغلة على عدم انهم قد انا  
سبب نقصها دخول ولد الولد منها الولد بصدر الكلام فاذا كان صلبه  
لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يحجب له كيف يقال ينقص الغلة فان قلت  
قد صدقت ان الحذف صورها بالواو ولكن ذكر بعله ما يفيد معنى  
لم هو فليعلم العلم الاعلى فليست نعم لكن هو اولا في بعد الخوف  
الاول بغير التفسير ثم في اول الكلام قالوا البطن الكلى يدخل في البطن الاول  
فكيف يصح ان يستدل بكلام الحذف على مسئلة التبعك ان السبكي  
القول بنقص الغلة على ان الواقع اذا ذكر الرطب متعارفين في عملها  
قال وليس هذا من باب التسخين حتى يعمل بالمشافه كاه هذا الرطب  
في الرطب فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان من هذا مع فهو  
مسلك على قولهم ان شرط الواقع كسفل راحة فانه يقتضي العمل بالمشافه  
وحديث كان من باب الكلام السبكي على ذلك لم يعمم القول به على مذهبنانا

مدحا

مذهبننا العمل بالمشافه ما قال الامام الحذف انه لو كتب في  
اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب ككتب في آخره على ان  
العمل لا يبيع ذلك والاستبدان ثمة كان له الاستبدان قال في قبلنا ان  
نفسه للاول ولو كان على عكس استنبه يولد في حاله ان الواقع  
اذا وقف على اولاده واولاد اولاده على اولاد اولاده على اولاده  
وسلطة طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطن تحت الطبقة العليا العليا  
على ان من مات عن ولد اشقر نصيبه الى ولد ومن مات عن غير ولد اشقر  
نصيبه الى من هو من زوجته وغور طبقة وعلى ان من مات قبل دخول  
في نسل الوقف واستحقاقه ربي من منافع او ترك ولدا او ولدا وله  
اشقر في ذلك استحق ما كما فليست حق ابوه لو كان حيا ومنه الصوفة  
بكرة الوقف بالتعاهرة لكن بعضهم يقولونهم بين الطبقات بعضهم  
بالواو فان كانا بالواو يعقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد  
المتوفى في حيوته الواقف قبل دخوله فلم يماضى لبايع لو كان حيا  
مع اخوته فمن مات من اولاد الواقف وله ولد كما في نصيبه لو لم يكن  
مات عن غير ولد كان نصيبه لاختوته فيستمر الحال كذلك الى ان تراض



نقص القضية

البطن الاعلى وهو مسلم انصف الزرقال فيها بنقطة حيث ذكر  
 بالواو وقد علمت وانه ذكرهم من مات عن ولد ثم اهل البطن الاول اشغل  
 نصيبه الى ولد فاذا مات احد الورث الواقف عن ولد والآخرة كالا  
 النصف لولد من مات وله ولد والنصف للموتى وان استورا في الطبقة  
 فقول على ان مات ولم ولد فخص من ترتيب البطنين فلا يراد  
 بقوله في النصف الواحد النصف للغير  
 الترتيب به ثم كان له من ينقل الى ولده وهكذا الى آخر البطنين  
 لو قدر ان الميت عن ولد واحد وهكذا الى البطن العاشر ومن مات  
 عن امرأة واختلف كل اولاد اصبحت صلوا الى ماية في البطن العاشر  
 بعض للواحد نصف الوقف والنصف للآخرين المائة وان استورا  
 في الورثة ثم اعلم ان المراد من قولهم نجح الطبقة العليا الطبقة  
 السفلى انما يستلزم انتقال نصيب من يولد ان كل اصيل نجح  
 وفرع غيره فلاحق لاحد من اهل البطن اسما مادام واحد البطن  
 الاول موجود وان سطر الانتقال الى الولد فاما اداة الاصل  
 بحجة من نفع لا فرع غيره كما يقع في بعض كتب الاوقاف انهم  
 يقولون بلنا بعد بطن ثم يقولون نجح الطبقة العليا السفلى

ويستمر وينقض اصلا  
 لغيره ولو انقضت اهل  
 البطن الاول فافا

خلف ولدا واحدا واحدا

فاذا مات  
 ابناء الواقف  
 استمر النصف  
 الواحد  
 للنصف للغير

ادار النقط بينهم فافا  
 من العاشر فافا

انهم يهاب التاكيد واه حجب العليا السفلى متقاد من قوله طبق  
 بعد طبق وبلنا بعد بطن وسلا بعد سلا ولا شك انهما اذا جمع  
 بين ثم وما ذكرناه كانا ما بعد ثم تاكيد الا ان ترتيب الطبقتين متسا  
 ثم ثم كما افاده الطرموسي في انفع الوسايل ثم اعلم ان العلما  
 عبد البر بن السجدة تفرغ في سراج المتطورة في قنار السجل واقفين  
 يتر ما نقله الاسودط وذكر ان بعض من سب السجل الى التناقض وكل من  
 انه كتب خطا تحت جواب ابن القناع ليس ثم تبين له خطاوه  
 فرجع عنه والحال في تقريره وتعلم للواقعة اياتا فمن رام زيادة  
 الاطلاع فليرجع اليه ولم تنزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين  
 فهم رواد الواقفين الا في رجم الله **تقديمه** يدخل في هذه  
 قولهم التأسيس فلنا قال اصحابنا لو قال لزوجته انت طالق طالق  
 طالق طلق فلنا فانما قال ردت به التاكيد صدق وبيان لا قضاء  
 ذكره الزيلعي في الكفاية وفي الخلاصة اذا حلف على امر لا يفعل  
 ثم حلف في ذلك المجلس في مجلس آخر ان لا يفعل ابدا ثم فعل  
 نوزعنا او التأكيد او لم ينو فعله كفاية يمينين ولا يجوز

منه فتاوى السجل الى التناقض

مطلب  
 2 ما ان طلاق ثلثة كفاية



باسم الاول فعليه كفارة وفي التجريد عن <sup>فعله</sup> او اخلق بايانه  
 لكل بيان كفارة ويجلس الجالس منه سوا ولو قال عنت باسم  
 الاول لم يستقم ذلك في اليمين بالله تعالى ولو خلق بحجة او غيره يستقيم  
 وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو نصراني انا فعلة كذا ايمن  
 واحدة ولو قال هو يهودي انا فعلة كذا هو نصراني انا فعلة كذا  
 يمينان وفي التوازن رجل قال لا خروا الله لا اكله ثوما والله لا اكله  
 سدا والله لا اكله سنة انا كلمة بعد ساعة فعليه ثلثة ايمان او انا  
 كلمة بعد الفد فعليه يمينان او انا كلمة بعد كذا فعليه يمين واحد وان كلمة  
 بعد سنة فلا يمين عليه امر ما في الخلاصة <sup>العاشر</sup> **القاعدة** اخراج الباقين  
 هو حديث صحيح رواه احمد وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه  
 وابا حبان في حديث عاتبة رضي الله عنهن في رواية عن ابي سعيد  
 اتباع عبد انا امام عنده ما شاء الله انا نعيم ثم وجد به عيبا فخاض  
 الى النبي ثم فرده عليه فقال الرجل قد استعمل غلام فقال فيم الخلاء  
 بالضم قال ابو عبيد الخراج في هذا الحديث غلام العبد يشبهها  
 الرجل فيستعمله زانانا ثم يفسر عنه عا عيب ذكر البايع فبرده

مذهبنا في اليمين

مذهبنا في اليمين  
 في اليمين

والله انه البايع

وياخذ جميعا الثمن ويفوز بفعله كمالا لانه كان في ضمانه فله هلكا  
 هلكا من مال الله وفي الغابق كل ما خرد من يمينه فهو خراج  
 الشجرة وخراج الحيوانا درهم وسكاهم وذكر في الاسلام  
 في اصولنا هذا الحديث في جوابه الكلام لا يجوز نقض بالمعنى  
 اصحابنا في يمينه العيب الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل  
 لا تمنع الرد بالعيب كالكرم والعلة وتسلم للمشتري ولا يفر خصوصه  
 جانا لانهما لم تكن من اقسام اليقين فلم يملكها باليمين وانا ملكها بالضم  
 وبمثل طيب الزرع الحديث وهما سوا الا لالم ارجع الاصل بنا احد  
 لو كان خراج في مقابلة الضمان كانت الزيادة قبل القبض للبايع  
 ثم العقد وانفسج لكونه ضمانا ولا يملك به واجيب بان الخراج  
 يعمل قبل القبض بالملك وبعد به وبان الضمان معا واقترن بالحديث  
 على التقليل بالضم لان اظهر عند البايع واقطع لطبقه واجيب  
 ان الخراج للمشتري ان لو كانت الغلة بالضم لزم ان يكون  
 الزيادة للقاصب لان ضمانه لئلا ضمان غيره ولهذا اخرج  
 لان في قوله ان القاصب لا يضمن ههنا في النقص جيب

مذهبنا في ضمانه  
 مذهبنا في ضمانه



قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخوان المن هو ملكه اذا تلف  
 على ملكه وهو المزرع الغائب لا يملك المفسوب وبأن الخوان  
 هو المنافه جعله المن عليه بالضمن ولا خلاف في ان الغائب لا يملك  
 المفسوب بل اذا تلفها فالحل في ضمانها عليه فلا تناول من مفسوب  
 ذكره الاموي وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل  
 قبل الاداء عنه مخرج الكفيل فيه وكان ما يتعين ان الرجح يطيب له ويستدل بهما  
 في فتح القدير بالحديث فقال الامام يوده على الاصيل في رواية ومقتضاها في  
 رواية وقال في جميع نكس اذا دفعه فانه يطيب للبايع مخرج الاصيل  
 والحاصل ان الجنب ان كان لعدم الملك فان الرجح لا يطيب كما اذا ربح  
 في المفسوب والامانة ولا فرق بين التعيين وغيره وان كان لف  
 طلب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي في البيع الكفاية وقال الاستبوط  
 حظه في هذا الامر مستلزم ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولده  
 يكون لابنها ولو جنى جنابة خطأ فاعقل على عصيتها ولو نهاه  
 بحر منكره في بعض العصبية بعد ولا يبرأ منه واما منقول مشا  
 فنا

حلت الرجح وعنده

لا يكون  
 لا يملك  
 لا يملك

السؤال معاوفي الجواب قال في الزاوي في آخر الوالة  
 التي لو قال امرأة زيد طالق او عبده أو عليه الحبي الى بيت  
 ان دخل هذه الدار وقال زيد نعم كان حائلا لان الجواب تضمن  
 اعادة في السؤال ولو قال اجزئت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف  
 على شيء ولو قال اجزئت ذلك على ان دخلت الدار والنزول  
 ان دخلت فان دخل قبل الاجابة لا يقع شيء الى اخره ومنها  
 في كتاب الملاق قالت له انا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت  
 طلقني فقال نعم لا وان نور قيل له انت طلقت امرأتك قال  
 بلى طلقت لانه جواب الاستنهام بالاثبات ولو قال نعم لانه  
 جواب الاستنهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقت امرأتك  
 الا بما لا قال فعلته كذا اميس فقال نعم فقال لا بل والله لقد  
 فعلتها فقال نعم فهو حائف وفي امرار القينة قال لا خفي

معاد  
 دمنك  
 كان بكلمة لان الجواب تضمن

مطلق  
 في ساه وفي المطلق  
 بقول مروه سواد  
 مروح



كذا قالوا فمما اتفقوا عليه انهم احسنتم وهو انهم اجمعوا  
 اسد قد ذكرنا التوق بين نعم وبل وما يفرح على ذلك في المار  
 من فضل الادلة العاكسة في رزق قوله والعام اذا فوجئ  
 آه فنادا بالانذار فليرجع اليه وفي تيمم الدم وفي قاي  
 اهل العرف قالوا لزوجها اخلص علي فقل انت فانك تلتاوا  
 يزداد من ينضم اليه اجابة ما في الشوا فيكون تعليقا او  
 يكون تنجيزا فقال بل يكون تنجيزا **القاعدة الثانية** لا ينسب  
 قول فلان اي اجتمعا ببيع ماله فكت ولم يترس لم يكن  
 بسكوته ولو راي ابي الصبي او المعتوه او عبد هاسع  
 ويترس فكت لا يكون اذنا في التجارة ولو راي الرزاق  
 يبيع الرهن ولا يكون برضى في رواية ولو راي غيرة يكتف ماله  
 فكت لا يكون اذنا بل فيه ولو راي عبده يبيع عبدا  
 اعيان المالك فكت لم يكن اذنا كما ذكره الزيلعي في المادون  
 ولو سكت عن وطئ امته لم يسقط الذك وكذا في قطع عضو  
 من سكوته عند اطلاق ماله ولو راي المالك رجلا يبيع مائة

محذوف من خط

٨٧ م  
 جامع بيان السكوت  
 مقتضاها هو  
 له رضاء

لا يبطل الرهن

وط  
 ما كتبه من الامه

ما

حاضر سكت لا يكون رضى عندنا لانها ان يلو ولو راي  
 فكت يترس فكت ولم يترس لا يبيع اذنا في العكاه وهو  
 ترزجت بغير كفوف فكت الوتي في مطالبة التفريق ليس  
 وان طال ذلك وكذا امرأة العتيق ليس برضى وان اقامت  
 سجن وهي في جارية العفولين وكونها هذه القاعدة  
 كبره يكون السكوت فيها كالنطق الاول بسكوت البكر عند  
 ولما قبل التزويج وبعده الثانية سكوتهما عند قبض مهر  
 سكوتهما اذا بلغت بكرا لربها حلفت ان لا تزني في زوجها  
 فكت حنت الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول الا وهو  
 ان اؤتمه سكوت المالك عند قبض الموهوب له او المتصدق  
 عليه اذنا لم ات اربعة سكوت الوكيل قبول ويرتد بركة  
 سكوت المقر قبول ويرتد بركة السبعة سكوت المفوض اليه  
 قبول التفويض وله رده العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول  
 ويرتد بركة وقيل لا احادية عشر سكوت احد المتبايعين  
 بيع التلج حين قال صاحبه قد بدالي ان اجعله بيعا صحها الثانية

في خطه  
 في خطه  
 في خطه

سجن  
 بلكه ذلك

مظهر  
 في خطه السكوت كالنطق

في تاريخه  
 في تاريخه



عن سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين <sup>الثالثة</sup>  
 عن سكوت المستر بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري <sup>في السوق</sup>  
 الرابع عن سكوت البايع الذي لم يفتح حبس البيع حين رأى  
 المشتري قبض البيع <sup>أو</sup> قبل قبضه متى كان البيع أو فاسدا  
 الخامسة عن سكوت الشفع حين علم بالبيع <sup>أو</sup> أنه قد بيع  
 المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى <sup>أو</sup> إذا كان متجارا  
 لو حلف المولى لا يأذن له ففكت حنت في ظاهر الرواية <sup>الثامنة</sup>  
 سكوت القن وانقياده عند بيعه أو رهينه أو دفعه بجنابة اقرار  
 بوقفه <sup>أو</sup> إذا كان يعقل <sup>أو</sup> فسكوتة عند اجازته أو رضه <sup>أو</sup> لبيع أو  
 التماس <sup>أو</sup> لو طلق لا ينزل فلان في داره وهو نازل في بيت حنت  
 لا لو قال اخذ منها فاني ان يجره ففكت العروة سكوت الزوج  
 عند ولادة المرأة وكنتهته اقراره فلا يملك نفقة الحار والعوان  
 سكوت المول عند ولادة امه ولله اقراره <sup>أو</sup> العوان <sup>أو</sup> سكوت  
 قبل البيع عند الاخبار بالبيع متى بالبيع ان كان الحار <sup>أو</sup> لا  
 لو طلق <sup>أو</sup> عند وعدهما رض وكوفاتا <sup>أو</sup> المالك والعوان <sup>أو</sup> سكوت

في حبس  
 المبيع له حنت

وبه

لو فاق

السد

البكر عند اخبارها بتزويج الى تي على هذا الخلاف الرابع <sup>أو</sup>  
 سكوتة عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقرارا بأنه ليس له <sup>أو</sup>  
 ما ينجس من قذلا فاما في خيار فتنظر المقتضى من العوان <sup>أو</sup>  
 يبيع <sup>أو</sup> مضافا <sup>أو</sup> اذا انصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت <sup>أو</sup>  
 دعواه <sup>أو</sup> والساو <sup>أو</sup> والعرو <sup>أو</sup> احدهما يكتفي العنان قال للاطاري  
 لم يثبت هذه الامة لنفسه خاصة فكت الشريك لا يكون لهما  
 الا بعه والعوان <sup>أو</sup> سكوت الموكر حين قال له الوكيل سر امعين  
 اني اريد شراءه لنفسه <sup>أو</sup> فراه <sup>أو</sup> كان له <sup>أو</sup> الثامنة والعوان <sup>أو</sup> سكوت ولي  
 الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى <sup>أو</sup> اذن <sup>أو</sup> الثامنة والعرو <sup>أو</sup> سكوت  
 عند روية غيره يسقط زقة حتى قال ما فيه رضى المالك <sup>أو</sup>  
 الحار <sup>أو</sup> لا يستخدم مملوكه اذا اخذته بلا امره ولم ينفه حنت  
 هذه المملوك في جامع العنولين وعمره وزوت <sup>أو</sup> فلان <sup>أو</sup> اثنين  
 في القينة الاولى <sup>أو</sup> في تجزئها <sup>أو</sup> لغيرها <sup>أو</sup> امينة <sup>أو</sup>  
 ساكت <sup>أو</sup> فليس له الاسترداد <sup>أو</sup> الثانية <sup>أو</sup> انفق <sup>أو</sup> الام <sup>أو</sup> في جهاز <sup>أو</sup> اثباتها  
 ما هو عقاره <sup>أو</sup> فكت <sup>أو</sup> الاب <sup>أو</sup> لم تصد <sup>أو</sup> الام <sup>أو</sup> العالة <sup>أو</sup> باع <sup>أو</sup> جارية <sup>أو</sup> عليها

مطلق  
 بيع الزوجه حصوا  
 الزوج



وقرطان فلم يشترط ذلك المستر لكن استلم المستر الجارية  
 وذهب بها والبائع ساكت كان سكونه بمنزلة التسليم فكان لكل  
 كذا في الظهيرة لم يزدت احوال القراءة على البيع وهو ساكت  
 بمنزلة نظيفة في الالف واخر على خلافها سكوت المدعي عليه ولا عذر  
 وقيل لا يحبس وهو في قضا الخلاء وهو في قضا الخلاء كما رأيت  
 كبتشمان السر في انها سكوت المرأة من سائر النساء  
 تعديل اسابع والسكون سكوت الراهن عند قبض المثلث  
 العين الموهونة كما في الفقه السلامة السلامة السلامة  
 افضل من التفرق الا في سائر الاول ابرار المعسر المندوب افضل  
 من الظاهر الواجب الثانية ابتداء السلام سلكه افضل من رده  
 الواجب الثالث الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء  
 بعد دخول الوقت وهو فرض ما حرم اخذه  
 اعطاه كالتبأ ومهر البس ويطوان الكاهن والرسة واجرة  
 النابجة والزامر الا في سائر الرسة لحوق على فقه اولاه  
 لمن يصلي امره عند سلطان الا انما يحرم الاخذ والاعطاء

سكوت المدعي ولا عذر

في بيان فضيلة الوضوء

او يسوي امره عند سلطان وامير الا لهما

كما في سره الكفر من القضا وفك التيسر واعطاء شئ لمن خاف  
 الجوع والخوف الوضوء ان يستوي غاصب على المال فله ادأ  
 شئ يخلصه كما في الخلاء وهو سكت مدعي الصدقة لمن لا معه  
 قوت يومه نردد الاكل في سره المارق فينفق في اصل  
 القاعده الحرة الا ان يقال ان الصدقة هنا جهة كالتصدق على  
 القنى يقرب منها فاعش ما حرم فله حرم طلبه الا في  
 حليلين الاول اذن وجوه صادقة فانكر الغريم فله عليه الثانية  
 الغريم كمن طلبها من الذي يحرّم عليه اعطاءه حاله لا يمكن  
 الثانية اسفلى وبالله الام فاعطاه ايها الغريم لا يحرمه على الكفر  
 وللوكيل غلقت ولي منقولة عندنا ولم ار الثانية  
 نفسه يعلم موكله قبل او انه غريب حرمانه ومن فروغها حرمانا  
 للواقف عذابه في الارث ومنها ما ذكره القلي وفي سائر الآثار  
 في الاوقاف ما اذا كان له قدر على الاداء فافح له لودع لواله

قول الامم الشافعية

فقهية وفي الفقه لا يملك القائل  
 ان منصوبه امره على هذا لا يملك

في بيان فضيلة الوضوء







في الوقف مع وجود نالمة وتكون قبله **السابعة** لا عبرة  
 بالظن البين خطأه وصريحه اصحابنا في مواضع منها في بعض  
 الفوائت قالوا لوطن ان وقت الجواز في فصل الجواز ثم بين ان كان  
 في الوقت سعة بطل الجواز بطل نظرناه كان في الوقت سعة  
 العا لم يبعد الجواز ان يكون فيه سعة بعد الجواز وقامه  
 في سعة الزمان منها لوطن الما بغير فتواهم ثم بين انه ظاهر  
 جاز وضوءه كذا في الخلاصة ومنها لوطن المدفوع اليه غير مصرف  
 للزكاة ووقع اليه ثم بين انه مصرف اجزاء اتفاقا وخرجه  
 عن هذا القاعدة حاشا لا اولى لوطن انه مصرف للزكاة لم  
 بين انه غنى او ابنه اجزاء عند هذا خلافا لما لا يوسع وتبين  
 انه عبد او مكاتب او حتى لم يجره اتفاقا الثانية لوطن  
 وعنده انه بغير نظر انه ظاهر اعاد الثالثة لوطن وعنده انه  
 حدث ثم ظهر انه متوضي الرابعة صلي الوضوء وعنده ان الوقت  
 لم يضر ثم ظهر انه كان قد دخل لم يجره فيها وهو في فتح القدير  
 من الصلوة والثانية يقتضي ان تحمل مسئلة الخلاصة سابقا كما

في ما لا يظن  
 في قول او خطأ

في جواز اجزاء  
 في زكاة بالظن البين

اذا

اذا لم يصل اما اذا صلى فانه يعيد من هذه المسألة الاعتبار  
 لما قلناه المكلف لا يفي نفس الامر وعكسها الاعتبار لما في نفس الامر  
 فلو صلى وعنده ان التوب بظاهر او ان الوقت قد دخل او انه  
 فيه ان بخلافه اعاد ويمنع ان لو تزوج امرأة وعنده انها غير حلال  
 فتبين انها حلال وعكسها ان لم يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا  
 في الحدود ولو وطئ امرأة وجدها على امرأته فانا انما امرأته  
 يحد ولو كان اعم الا اذا ناداها فاجابته ولو اقر بطلاق زوجه  
 طائنا الوقوع باقيا المفتي قبيح عزمه لم يقع كالي القية ولا اطر  
 على طهه بل لا فبان انه بعد الطلوع قضى بلا كف وزلوطن العوز  
 فاعلم ثم بين بقا الزمان وقالوا الوراء وسواء اذ فظنوه عدوا  
 فصلوا اصلاة الحوف فبان خلافه لم تقع لان السرط حشرة العدو  
 وقالوا لو استنابا لم يرض في حج الوضوء طائنا انه لا يعيش ثم  
 اداه بنفسه ولوطن ان عليه دين فبان خلافه رجع عما اوردوا  
 امرأته بالطلاق طائنا انها اجنبية فبان انها زوجة طلقها كذا  
 في اتفاق الفقهاء ذكر بعض ما لا يتوي كذكر طه فافا طلق

كذلك صانده  
 على ظاهره

في وقت رده الا  
 بالظن

في حكم الصوم  
 بالظن

خاطب



نصف تطليقة وقعت واحدة او طلق نصف امرأة طلق وتما  
 الفروع العضا صا اذا عقر بعوض القاتل كالاغواة كذا  
 وكذا اذا عقر بعوض الاولي سقط كذا واه القتل نصيب الباقي  
 مالا ومنها انك اذا قال او عقت بنصف نسبي كان حراما  
 ولم اره الا ان صرحا وخبر ع القاعدة العتق عند المات فانه  
 اذا عتق بعوض عليه لم يعتق كذا ولم يدخل لانه ما يتجرى عنده  
 والكلام فيما لا يتجرى <sup>او لم يدخل</sup> لا يبريد البعوض في الكفر الا في مسئلة  
 واحدة وهي انه اذا قال انت علي طلاق اعمي فانه صريح ولو قال كاي  
 كانه كناية **الفصل الثاني** اذا اجتمع المباشر والمقتب  
 اضيف الحكم الى المباشر فلا ضمانا على الجائر بقدر ما تلف بالمال  
 غيره ولا يضمن في ذلك سارقا على ان لا يفرقه ولا سارقا <sup>مقتب</sup>  
 على حصن في حار حوب لا ضمانا على من قال تزوجها فانها <sup>مقتب</sup>  
 بعد الولادة فظهر لنا انها امة فلا ضمانا على من دفعه الى صبي  
 كينا او سلاحيتم كذا فقتله بقتله <sup>مقتب</sup> وخرج عنها ما يلزم  
 منها كودل الخوف ان رقي على الوبيعة فانه يضمن لترك الخط

مطلوب  
 عفو العضا صا اذا عقر  
 موصلا لعل كذا كذا

مطلوب  
 في بيان الحكم

مطلوب  
 لا يضمن ذلك سارقا

الطرد

ببر او زينة  
 يغتلق ويحب الرق المالك

مطلوب  
 لودل الخوف على رقي  
 مع العفو عنه فانه يغتلق

مسألة ٢٠٠

التي لو قال ولي ابرة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيف  
 ذلك فقلت في طهر انما امة الغير يجمع المهور بقية الولد  
 الرابعة دل الخرج حلالا على صيد فقتل ووجب الجواز على الدال  
 مير طه منه لا فدية الا لمن يملك الدالة على صيد ثم قال  
 لا توجب شيئا لبقا امة بالمكان في بعدها انما حرة الا فتا  
 ات ع وهو قول المشايخ من الغلبة السادة ان كونه لوقع  
 الى صبي كينا لم يملكه فقتله عليه في حرم كذا على الدافع فائدة  
 في صوابها لو لم يسلط وقال الحار في سقط نفسه فانقول الحار  
 كذا في التوضيح كذا يضاف الحكم الى حواير ولسق الزرق وقطع  
 حبل القدر بل وقته بلب القفص على قول محمد وعندها لا ضمانا  
 كحل قيد العبد ونماه في زحنا على النار وهذا اوفى ما كتبه ورواه  
 في النوع الاول من النساء والنسالة القواعد الكلية والافعال  
 الباطن منها والى صارت حرة وعرضا ما علق كليم  
 وتلوه الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
 الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف

في بيان الحكم

مسألة ٢٠٠



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **فقد كنت**  
 الفتى النوع السام الاشارة للتظاهر وهو الفتوى اذ على سبيل  
 التقاد حتى وصلت الى غايتها فابعد ولم اجعل لها ابوابا  
 ثم رأيت ان اربطها على كتب الفقه المشهورة كالهداية والكنز  
 لبسط الوجوه على ما هو صحتها اليها بعض من ابطال تلك  
 في الاول تكثير الفتاوى في الحقيقة هي الضوابط والاشياء  
 والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعها **ابواب**  
 شتى والضابط يجمعها في باب واحد هذا هو الاصل  
**كتاب الطب** **ادوية** شرطها  
 نوعان سرور وجوب ورسالة الاسلام والبلوغ  
 والعقل وجود الحث ووجوه الما المطلق الطهور  
 الحائض والقدرة على الاستقبال وعدم الحيض وعدم النفاس  
 وتيجر خطاب المكلف بيمين الوقت وسرور ومعه ربي  
 اربعة مباشرة الما المطلق الطهور بجميع الاعضاء والتطاهر  
 الحيض انقطاع النفس وعدم التلبس بحالة التطهر بغيره

استداه  
مقابل

قد ذكر في الفن الاول ما يتعلق  
 بالادلة في مواضع متفرقة  
 من الفتاوى ككتاب الخلق  
 الكلية باسمها ونظامها  
 ما ذكر في

في حق عز المعز ويزدلك المطهرات ما يطهر النجاسة عنه عشر الما  
 الطاهر القالع وفوق النعل بالارض وحفاف الارض بالنس  
 ومصح الصقيل وحت الخشب وفكر المنخ السوب وسطح الخبج  
 بالخزف المبلة بالماء والتار واقلاب العين والرباغة و  
 النقع في القان اذا مات في سمن والزكاة في الاهل في الحبل  
 وفوق البرود وحول المائس بجانب وهو جرم آخر وحول الارض  
 بقلب الاعلى سفرو فذكر بعضهم ان قسمة المسلي في المطهرات  
 فلو نتجن بر قسم طهر في التحقيق لا يطهر وانما جاز لكل الاشياء  
 لتكثرت فيها من عادات السوب يطهر بالزك من الخبيث الا في  
 ان يكون النوب جديدا او امق عقيب بول لم يزل بالماء وقد ذكرنا  
 في ذكر الكثرة الابوال كلها نجسة الابوال الخفائس فانه طاهر  
 اختلق النقي في بول المرأة ومراة كل شيء كبوله وقوة  
 البعير كسرقينه الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد والدم البقي  
 في النجس الممزول اذا اظهر البقي في العروق والبقا في الكبد والطحال  
 ودم قلب الانسان وما لم يسلم منه بدنا الانسان على الخنزير

صحة لو  
صحة

في الدم

ثم يلزمه ما جاد عنه



ودم البق ودم البراعين ودم القل ودم التمل والمشي  
 عشرة اجزاء بنسب الاخر طير ما كور وغير ما كور على احد القولين وهو  
 الفارة على احد الروايتين اجزاء المنفصلة التي يكتب كالاذن المقلوبة  
 والساق لقطعة الا في حق صاحبها فطاهر وان كثر ما لا يفصل اذا نجس  
 فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالى الفسلات يقوم مقامه بشرط  
 في الاستنجاء ازالة الرائحة موصية الاستنجاء والاصبع الذي يستنجى  
 الا اذا عجز. واناس عنه غافلون فوضا من ما نجس وهناك من يعمل  
 بغير من عليه الاعلام راي في اوبى بجزء نجاسة مانعة ان يغلب  
 على طهارة لو اجزاه ازالها والافلا المرفقة اذا انت لا تجس  
 والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس وهو واللبن اذا  
 لا يحرم اكله الرجاجة اذا ذبحت وتنف ريشها واغليت  
 الماء قبل شربها صار الماء نجسا وصارت حصة نجس من الشرب  
 الا كلبا الا ان تحمل المرأة اليها فتاكلها  
 التواة في الوضوء الربا في وضوء في ركنين الا فيما اذا احدث  
 الايام بعد الاولين ولم يكتب قرائنها فاشق بسبوتها فانها  
 فمن

مطهر  
 في كينته الاستنجاء

قد ذكر في الفن الاول ما يتعلق  
 بالصلوة في القبول بعد السجدة  
 كل ما في موانع شتى في الصلاة

منه من عدي في الامم بحسبوت منه

فرض عليه الا في الاربع المسبوق منقروا فيما يقضى الا في  
 اربع لا يقدر ولا يقدر به ولو كبره ناويا للترتيب في صحيح  
 امامه في سجود هو فان لم يعد اليه سجدا آخرها وبان تكبيرات  
 الشريك اجماعا المسبوق لا يكون اماما الا اذا اختلفت الامم  
 كما ذكره ملا خضر والمسبوق يقضى اول صلوة في حق الزاوية  
 في حق الشهود وعامة في البرازية لا اعتبار بنية الكافر الا اذا  
 قصد السزاة ايام لم يسلم في اثناء الصلاة فانه يقصر بناء على قصد السبوق  
 غلظ العبد الذي كان الخلاصة اذا كرر اية السجدة في صلاة متحد  
 كفته واحدة الا في مسئلة اذا قرأ ما خلا من الصلوة فجد لها  
 اعادة ما في مكانه في الصلاة فانه يلزمه ان لا يكبر جهرا الا في  
 ما يلزمه عيد الفطر في يوم عرفة والشرقي وبازا عذوة باراء  
 نطاع الطريق وعند وقوف حريق وعند الخوف كراهية السبوق  
 البنية بالقلب ولا يقوم الله لا مقامه الا عند التعذر كما في السرا  
 الدعوة المسجانية يوم الجمعة وقت العصر عند النجاء قول عائشة  
 كذا في التمه اذا ادرى الامام راكعا فروع له تحصيل الركعة في نصف

سطح  
 في ما لا يجوز السجدة

افضل فان راى في فضل صلوة الامام اذا صحت صلوة الامام  
 المسكتان في الايام في فضل صلوة الامام اذا صحت صلوة الامام  
 في فضل صلوة الامام اذا صحت صلوة الامام اذا صحت صلوة الامام  
 في فضل صلوة الامام اذا صحت صلوة الامام اذا صحت صلوة الامام



الا خير افضل من وصل الصف الاول مع فوقها سرعا مستغلا  
 وسلم لزمه فضا ركعتيها سرعا في الوضوء سنة كفي ولا ينضمها  
 الاستغفار بالسنة عقيب الزمان افضل من الوضوء في الصلاة الفاضل  
 اما في كل ركعة فانه محل لم يات به ولا يكمل التسبيح بعد ركعة  
 ولا ياتي بالتسبيح بعد رفع رثته من الركوع صلي مكث في الركعة  
 لم يكره الربعية المستوية كما لو وضف فلا يصلي في الركعة الاولى ولا  
 يستغفر او انام الى الثالثة الا في الوضوء فانه واجبة في سجدة  
 يغز في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلي على منديل او  
 الرزح بوجهه كل صلوة اديت مع ترك واجب او فعل مكره  
 ختم ما ناهى عنه وجوبا في الوقت فان فاته فلا تعاد او ارفع  
 رثته قبل امامه فانه يعود الى السجود من سجدة باهله لا ينال ثواب  
 الجماعة الا اذا كان بعد ركعة المسجد في الوضوء وجد الامام  
 يصلي فانه يأتى بالسنة بعيدا عن الصفوف الا في احوال سلام  
 الامام مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان امامه عالما  
 ومسجد المحلة في حق السوق ناهرا ما كان عند حانوته وتبلا

وجد الامام في المسجد

ما كان

ما كان عند منزله بكرة انا لا ترتب بين السور الا في النافلة  
 فكيف القراءة في سنة الحج افضل من تطويلها نذرة النافلة افضل  
 وقيل لا التكلم بين السنة والنوف لا يقطعها ولكن يتصل الثواب  
 بكرة ان يخصص لصلاة مكانا في المسجد فان قطع بسنة بكرة  
 لا يزجره يكون سارعا بالتكبير الا اذا اراد به التعجب ودون التعظيم اذا  
 شكر المصلي في صلاة كجاءته وورس لم ينظر صلاته وان علم حرمه  
 عن خشوعه لم ينقصا جوده ان لم يكن مع تقية ولا يستحب اعادة ثلث  
 بكرة الخشوع لا يسبق للمخوفة والامام انظار احدا الا ان يكونا  
 يصح اقتداء الرجل بالمصلي وانما ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة  
 الا اذا نور امامتها الا في الجمعة والعيدين ويصح بنية امامتها  
 في غيرهم في الخطيب بعد سر وعه متغلا على راس الركعتين  
 الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتمها على المصلي لم يجز الا ان يجر  
 صلي قبله لا خلاف في كل النوب من جنس جيب يتجزؤ لم يجز الا  
 صلي في الحيرة فاما المسجد كما مسجد فيصاح لا اقتداء وانما يتصل الصفوف  
 اما في الاقتداء بطريق ثم في العجلة او لا ترجى فيه السجود وحل الصلوة

مطلوب  
 اقتداء المرأة بحرم  
 في الجمعة والعيد والاعرها

منقطع على آه



يسع صفتين والختلا في المسجد لا يرفع وانه وسع صغوة الا ان لم  
 حكم بقعة واحق واختلوا في الحائض بينهما والافق الصفة او انما  
 لا يشبه عليه حال امامه الميا فاذ لم يعقد على ركن الركعتين فانما  
 ينظر الا اذا نور الاقامة قبل ان يعقد الثالثة بسجدة الامير اذا  
 يقضي صلاة المقيمين الا اذا دخل العدة الى مكانه ارادوا الاقامة  
 فيه فترعى يوما فيقضيها صلوة المافرير ومن به سيقية  
 الايام لو كانا في رمضان في الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في  
 يقدر عليه الاصح انه يخرج ويصل قاعدا لان الفهرته قد رحاله على  
 الاقتداء وعلى اعتبار سقط القيام واختلوا في موضع ان اقام  
 لا يقدر على مراعات سنة التزاة وانه قد قدر الاصح انه يعقد  
 عجمه قدر المرحض على بوفض القيام قام بقراءة اذ كرر اية السجدة  
 في مجلس واحد فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذ كرر لم  
 النبي ثم فالأفضل تكرار الصلوة عليه وان كفاه واحدة وما لا يرفع  
 يد بسجدة التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا يجب التفتين  
 لها والسنة القيام لها اذ قرأ الامام اية سجدة فالأفضل الركوع

سنة النبي  
 في الصلاة

ان كان في صلاة الخنافة والاسجد لحائض ترك التزاة في  
 الركعتين الاخرين من التطوع بعد اوانه سوا فليطبع السهو ولو  
 في الاخرين في التوضي ساهيا لا يسجد للسهو وعليه العتق لا يجوز  
 الاقتداء بالشيخ في التزاة كالا لا يقضي التزاة في سجدة  
 التزاة بقصد الشافعي ولو قرأ الجنب الفاتحة بقصد التزاة لم يحرم  
 ولو قصد بها الشافعي الجنان لم يكره الا اذا قرأ المصلح قاصدا  
 الشافعي في سجدة التزاة في التزاة في حق سقوطه اذا اراد فعل  
 الطاعة وخاف الربا لا يتركها قراءة الفاتحة لاجل المهمات عقيب  
 المكتوبة بدعة التزاة في الحمام جهرا مكروهة ومرا لا يجوز الخمار  
 ولا يكره للمحدث مسكتب الفقه والحديث على الاصح وفيه القلة  
 على الكتب مكروه الا لاجل الكتابة وفيه المصنف تحت ركنه مكروه  
 الا للحفظ لا ينقون آتيت الدعاء الا في الصلوة بكرة الاقتداء  
 صلوة الرغائب وصلوة البراءة ولبلة القدر لا اذا قال نذر

ينبغي  
 في وقت  
 الدعاء  
 في الصلاة

مطلق من المتفرقة المتعلقة  
 في الصلاة

مطلق من المتفرقة المتعلقة  
 في الصلاة

قد تم بعض مسائل من الفن الاول  
 في فاعلة الاول والثاني والثالث  
 والرابع والسادس فليطبع  
 في الصلاة  
 في وقت  
 الدعاء  
 في الصلاة



مطلوب  
من له دين على  
مفلس

مطلوب  
من له دين على  
مفلس

لغضاء الدين كذا في المنظومة ابن وهب قال لا اعتبار بالدين شعبة  
خ لم دين على مفلس فهو فقير على المختار لمريض مرض الموت اذا  
دفع زكاته الى اخيه لم يمت وهو وارثه اجزاه ووقفه موقوفها  
فان كان له وارث آخر دلت لانه لا وصية لو ارث بقدر بطعام العجز  
في صدقة الفطر توقف على اجازة فان اجاز سبيلها وضمنه جاز  
لما ورد دفع الزكاة اذا صدق بدراهم نفه اجزاه ان كان على نية  
الرجوع وكانت دراهم المأور فائمة نور الزكاة الا انه سميها  
اختلفوا فيه والصحح الجواز عبد الخدمة اذا اذن له في الحاجة لا  
يكون للبخان فوجب صدقة فطره متى اذانه مكينا فلا عطا غيره  
الا اذا لم يعين المذوقا وقال الله على ان اطعم هذا المسكين شيئا  
يعين ونوعيته مكين فله الاقتصار على واحد بحسب الاحتياج اذا  
الزكاة واختلفوا في اخذها منه جبر او بغيره ان يكون الزكاة  
مضى لاسمها الصدقات حرام على من علم زكاة او عمالة او  
لو كارة او منورثه الا انفق ووقف شيئا او الزكاة  
اولا فانه يورثها لانا وقتها المورود مال ونسبه ثم ذكره ثم يجب

مطلوب  
حبس مانع  
الزكاة

الزكاة

الزكاة الا اذا كان المودع في المعارف دين العباد  
ثم وجوبها الا للمر الموحل اذا كان الزوج لا يرثه اذاه  
اعطى نصاب لغير منها الا اذا كان مد يونا وصاحب  
لوفرقة عليهم لا يحق كلاً نصاب يكره ثقلها الا الى قرابته  
او اخرج او من دار الخصال الى دار الاسلام والى طائفة علم  
او الى الزهاد او كانت الزكاة بحيلة المختار انه لا يجوز  
دفع الزكاة لاهل البدع دفعها لاخته المتزوج من كان له  
مصر اجاز وان كان موسر لو كان مديرا اقل من نصاب كذا  
وان كان المجد قد لم يجوز وانه يعني وكذا في لزوم الاثنية  
الولد من الزنا لا يثبت له من الزاني في شيئي الا في الشهادة  
ولا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى  
الولد من الزنا الا اذا كان من امرأة له ارفع معروف كذا  
في جامع الفقهاء الزكاة واجبة بقدر ميسرة فتسقط  
المال بعد الحول وصدقة الفطر وجبت بقدر ملكة فلو  
اقتصر بعد يوم العيد لم تسقط انفق على القارب بهينة الزكاة

لحق



فان لم يلا اذ احكم عليه بنقتهم وتخل الصدقة لمن له علة  
 وعقار لا يملكه وعيا له سنة ومن معها ان عليه مثلها  
 كره له الاخذ واخر الدفع ولو له قوت سنة ياي  
 فضايا او كوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح  
 حر الاخذ عجلها لا نصيب عنده فتم احول عنده اقبل  
 نصابه ان دفعها الى الفقير لا يرد مطلقا والى ان كان  
 له ردها ان كان قايما وان قسمها ان كان من الفقراء  
 ضمنها مال الزكاة خلا ما يجد ولو تجزأ كاة حمل السواغ  
 بعد وجوده حاز لا قبله وفي الملتقط من الاجارة  
 اذا اعطى خليفة شيئا نوايا الزكاة فانه كان بحيث يمل  
 له لو لم يعطه يصح عننا ولا **كس**  
**الصوم** نذر صوم الا بغير ما ذكره  
 فيدي ما اكل نذر صوم اليوم الذي يقوم فيه فلا ان  
 تقدم بعد ما نواه تطوعا ينفويه عن النذر للزوج ان  
 يمنع زوجته عن كل صوم وجب بايجابها لا في صوم

قد ذكر في الثاني والاول والثالث  
 والرابع والسادس والسابع  
 من الفتن الاوامر المتعلقة  
 بهذا الكتاب فعلى الطالب  
 الرجوع الى مقامه المطلوب  
 لا في الشبهة

بايجاب الله تعالى وتوقف المسايخ في شهرها في قضاها  
 اذا افطرت بغير عذر قال بعض اصحابنا ان ابن عباس ع  
 على قول الجهمي وعنه محمد بن مقاتل انه كان يسألهم عن  
 قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام بالحدث  
 في صديق كاهنا او منجا فقد كثر ما انزل على محمد بن عبد الصوم  
 في الصلوة صبيحة ولا تفوها اذا اكل او شرب ما يتقوى به  
 او يتداوى به فعليه الكفارة والالا لانه اذا شرب فعليه  
 الكفارة لانه طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل  
 خاف على نفسه او كان له رفقة اشترى كواصه في الزاد واختاروا  
 الفطر صوم يوم ان لم يكرهه الا اذا تورطوا او واجبا  
 آو على الصحيح والا فضل فطره الا اذا وافق صوم  
 يصومه او كان مغيثا لا يصوم العبد والامة والدبرام  
 الولد تطوعا الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا  
 باذن الزوج اذ كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا  
 باذن المستاجر اذ اضر بالاصوم لا يلزم النذر الا اذا كان

صوم يوم  
 النذر مكره



طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على النعمان ولا يقع  
النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر رجلا أن لا يترك  
الأواحدة ولو نذر صلاة سنة وعيها أو أي شيء عليه  
وإن عيها لم يلزمه ويكفي المنوب ولو نذر عبادة لم يلزمه  
لم يلزمه في المهور ولو نذر التسمية بغير الصلاة لم يلزمه  
الزواج إذا كان الزوجية بالاعتكاف ليس له الرجوع متى  
الامة يصح رجوعه وبكره إذا دعاه واحد من اخوانه وهو  
صائم لا يكره له الفطر إلا إذا كان صائما في قضاء رمضان  
سافر في رمضان ثم رجع إلى أهله لحاجة نسيها فأكلم  
فعلية القضاء والكفارة رأى صائما ياكل نسيها فأكلمه  
الا إذا كان يضعف عنه المأفوف على صدقة الفطر  
حيث هو ويكتب إلى أهله يعطونه أنفسهم حينئذ  
اعطى عنهم في موضع جاز قال الامام الاظم ازهد  
واحد بالهلال فصا مواثيق لم يفسد واحدا يصوم يوما  
آخر رمضان يقطع التسابع في حق المقيم لا فرق بين الجنوة

والعاطل

والعاطل في وجوب الكفارة بجماع الجماعة في الدم ولو  
الكفارة اتفاقا على الاصل بخلاف في نهار رمضان لا يجوز له  
أن يعمل عملا يصل به إلى الضعف فيجوز نصف النهار أو شريح  
التأخير قوله لا يكفي كثرة وهو باطل بقصر ايام الشتاظ  
ملوع الجوف فافواه هو طالع الاصح وجوب الكفارة  
**كتاب** صمان الفطر  
يتعدد بتعدد الفاعل وفيما كان الحلال ولو لم يترك حرمان  
في قتل صيد فقد اجزأ ولو حلالا في قتل صيد يحرم لا تقام  
حقوق العباد بجمع مرار افعليه ككثرة دم الا ان يكون  
في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا ياكل في الهدايا الا ثلاثة  
صدر المستقة والتوان والتطوع الحج تطوعا افضل الصدقة  
النافلة بكرة الحج على ايجار بنا الرباط بحيث ينفع به المحزون  
اقطعة الحج العاقلة اذا كان الغالب السلامة على الطريق  
فالحج في هذا والا لا حج النوفس اولى من طاعة الوالد من كراهة  
النفار اذا لم يكن للاب مستعين لم يحل الحرفه وعلم الحبيب

فقد ذكر في جميع فاعلة الفتن الا في بعض القاعلة  
فيما يتعلق بهذا الكتاب ما ذكره في

مطالع  
مساهمة صمان الفطر  
وضمان صمان

مطالع  
مساهمة صمان الفطر

مطالع  
مساهمة صمان الفطر



كان اذا دخل العرا لا يعلم اظافره ولا ياخذ من يور له  
 قال ابو المبارك السنة ان لا يؤخر به اخذ النفقة مع العلم  
 درج وهو يخاف العود به فعليه الحج ولا يتزوج الا اذا كان وقت  
 خوض اهر بركة فان كان قبله جاز له التزوج بالحج والمبيت اذا  
 خلط ما دفع اليه عالم يجوز فان اخذ المأمورا كمالا واخر به  
 ورجع وجع ايلست قال ابو يوسف وابو يوسف لا يجزيه الحج بل انما المحرم  
 المحرم من لا يجوز له نكاحها تايبه الا الصبي والغافل والمجنون  
 والمأمورا بالحج له اذ يؤخره عن السنة الاولى لم يحج ولا يصير  
 في التاخير عنه ولو عتقه لم يفتن السنة لان ذكرها للرجال  
 لا للتقييد كما في الحائض والاهي حج وقوم الامرو والفاضل  
 من النفقة للامرو ولو ارثه اذا كان ميتا الا ان يقول وكلتي  
 انا تهب الفاضل في نفسي وتقبل نفقته وللوصي عند الاطلاق  
 الحج بنفقة الا اذا قال ادفعها كمال لمن يحج فحق لو كان الوصي ارث  
 الميت فهو قنط على اجازتهم وللمأمورا الاتفاق في مال الامرو  
 الا ان اقام بيلد عنه عزايوكا الا اذا كان لا يعتد على الحرف

انفعي المأمورا بالحج الكل في  
 الذهاب ورجع من حاله صحت  
 المال بعد الحج الفرض قبل زيادة  
 السنة ثم ويجزى ان كان غلوفا  
 حج الفضة افضل من حج الفضة لان  
 المخطوع الفقير مؤثر في الفرض  
 من مكة وهو مطلق في ذهابه  
 وفرضه الفرض افضل من  
 فضيلة التطوع او اجمع بين  
 صلواتهم بعرفة لا ينقل  
 بعد ما تكمل في السنة

مسلم

قبل العائله واقامة مملكة بعد الحج اقامة عقادة كسفره  
 وعزمه على الاقامة زيادة على المعتاد الا اذا عزم بوجه على الحرف  
 فانها تقوى الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمورا عليه  
 الا ان كان على الاجماد نفسه وللمأمورا خلط الدراهم مع الرفقة  
 الا بدائع وان ضاع المال بمكة او يور منها وانفق في مال نفسه  
 ورجع به وان فعل بغير الاذن للنفس دلالة المأمورا اذا امكروا  
 الكراوى في ملبسها من المال ادعى المأمورا له منع عن الحج وقد اشق  
 في المجموع لم يقبل ذلك الا اذا كان امره ظاهر كاشرا على صفة  
 واذا ادعى انه حج وكذب قال قول له الا اذا كان مديونا للميت  
 امر بالانفاق ولا تقبل بنية الوارث انه كان يوم انه يكرهه  
 اذا برهنوا على اقراره انه لم يحج ليس للمأمورا بالحج الاعتماد قبله  
 وبعد صول كرم وجب على المأمورا هو ذمالة الادم الاحصاء في  
 قول الامام اوصى الميت بالحج فبرع الوارث والوصي لم يجز لو  
 حج الوصي بماله ليرجع جاز له الرجوع وكذا الزكاة والكفارة كالأمر  
 الاجنبى ليس للمأمورا الامن بالحج الا اذا قال له الامر اضع ما شئت

منع من نفقة

ولو طرأ في







باربعة بالاحول وبالخلق المحيطة وبوجوب العدة عليها  
 سابقا وموت احد الزوجين ان يقرب امرأة على اربعة ومبلغها  
 على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتهما الى فراشه وظاهرة  
 في الخصص والنقاس وعلى خروجها من منزله بغير حق وعلى  
 ترك الصلوة في رواية وقد بينا في سرر الكفر وما كان معناها  
 انا نخرج بغير اذن قبل انهاء المجل مطلقا وبعده اذا كان لها حق  
 او عليها انا كانت قابلة او غائبة او زيارته ابويها كل جمعة مرة  
 فله زيارة الحرام كل سنة وبما عدا ذلك من زيارة الاجانب  
 والولاية لا يخرج ولا يادنه ولو خرجت باذنه كانا غاصيين  
 في خوفهما للحام والمعتد الجوار بشرط عدم الزينة والتطيق  
 بما افاد ملك العيون في الحال الا في غلبة المتعة فانه لا ينفق  
 العيون في الحال الا في غلبة المتعة فانه يفيد ملك العيون كما في جنة  
 لو كان مقتدر بهذا الثوب كان جنة مع ان النكاح لا ينفق به الوفا  
 في دار السلام لا يخلو اعز حد او من الا في مسلمين تزوج صبيح  
 ملكة بغير اذن وليه ثم ظهر لها هو غافل واحد ولا مدرك في الحائنة

مطالع  
 2 ما من زوج الزوج  
 زوجة

مطالع  
 2 ما من زوج الزوج  
 روصه كزوج الحام

مطالع  
 2 ما من زوج الزوج  
 انقاد النكاح

ولو

ولو وطئ البايح المبيحة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويقطع  
 ما قابله البكر والافلا كما في يوسع النولوا الحية لا يجوز للمرأة تطيع  
 شعرها ولو بادن الزفر ولا يحل لها ومثل شعرها بشرط ان  
 يجرها على انها بكر فاذا هي شيب فعليه كمال المهر والعزلة تدفع  
 فليحسن الظن بها كما في المنقط لو غلط وكيلها بالنكاح في القسم  
 ولم تكن حاضرة لا ينفق النكاح تزوج امرأة افوك وخاف ان لا  
 يعدل لايعة ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة  
 لكل واحدة سكنى واحدة جاز له ان يفعل ذلك فان لم يفعل  
 لم يجوز له ترك وقال الغم عليها وفي زماننا وما كنا نسيطر على  
 مثلها من مثله واما نصف الحسم فلا يعتد به لانه قد تم تحصيل  
 دينار ولا يجر الا قلم الوفا ثم ان شرطها شيئا معلوما المهر  
 مجلا فاقها ذلك ليس لها ان تمنع وكذا المشرط عادة نحو  
 الخن والمكعب ومما يباح اللقافة ودراهم الكرم على ما عرف  
 فان شرطوا ان لا يهر فيه شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب  
 الا ما صدق الوفا من غير تردد في الا عطا مثلها والوفى الضعيف

ولا يجر  
 الا اخذ  
 من الف

مطالع  
 2 ما من زوج الزوج  
 شيب

مطالع  
 2 ما من زوج الزوج  
 عقد النكاح

مطالع  
 2 ما من زوج الزوج  
 اخذ ناعقة  
 ان طلب كفنور

مطالع  
 2 ما من زوج الزوج  
 عام



لا يلحق المكوت عنه بالشرط كذا في الملقط الفقرة لا يكون كذا  
 للغة كبر أو صغيرة إلا أن يكونا عالما أو سريعا كذا في الملقط  
 ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها لا  
 اذا طاعت في الزفاف ولو زوجها بنته وسلمها الاب الى الزوج  
 فربت ولا يدبر رايه هي لا يلزم الزوج طلبها كذا في الملقط  
 لا يتحقق لكراهه بزوجها صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك  
 بحسن خدع بنت رجل او امرأته واخوها من غير ان يوافقا  
 يأتي بها او يعلم موطنها كذا في الملقط اختلاف في الصحة والفساد  
 لمدر الصحة كذا في الخاتبة الاقرار بالولد من حرة اقرارها  
 الاقرار بغيرها وقوله خذ هذا نفقة عدتي لا يكون اقرارا  
 وقوله اعطني مهر اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيم يجوز خلوه  
 النكاح في الصداق والطلاق باقراره كذا في الملقط كذا في صغيرة تزوجها  
 غير الاب والجدة بحرة وموكله غنية **كتاب**  
**الطلاق** السكران كالصالح الا في الاقرار  
 بالحدود والخالص والردة والاشهاد على شهادة كذا في خلعه

مطلب  
 ١٢٩ كذا

مطلب  
 ١٢٩ كذا  
 صغيرة شبهة

قد ذكر بعض ما قبل هذا الكتاب  
 في جميع ابواب الفقه الاول الا في  
 الحدود والطلاق

لمع  
 ١٢٩ كذا

والصالح كذا في الملقط  
 لا يلحق المكوت عنه بالشرط كذا في الملقط  
 كذا في الملقط كذا في الملقط  
 كذا في الملقط كذا في الملقط

الخاتبة هذا للاعلام فلا يشترط به حكم الا في الطلاق بالطلاق  
 وفي العتق يحرر في الحدود وبازانية وفي التقرير يحرر في  
 على الاول لو قال لجاريته يا سارقة يا زانية يا مجنونة وبانها  
 قطع الشتر في قبول البائع لا يرد لها لانه للاعلام لا للتحقيق  
 ولو قال لزوجته يلما فرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع وكذا الملا  
 لا يتحقق شبهة في جميع الاحكام في الشهادة والزكاة والمناكم  
 والعقود كذا في العريب الا في حكمين الارش والنفقة كذا في البذل  
 المجنون لا يقع طلاقه الا في ما لم يرد اعلق عاقلا كذا في فوجده  
 وفيما اذا كان مجبورا فانه يفرق بينهما بطلبها وهي الملاق وفيما  
 اذا كان عينا يوجب بطلبها فان لم يصد فرق بينهما بخسومة  
 ولية وفيما اذا اعلنت وهو كافر واني ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما  
 وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اعلنت فوض عليه تيمنا  
 فان وقع الطلاق على الصبي وفيما اذا كان مجبورا بزوجها  
 فهو طلاق على الصبي في غير ذلك لانه مستحقا عليه كذا في قوله  
 في المولى اعلق بالبر لا يفقد سيما في المولى كذا في الملقط

مطلب  
 ١٣٠ كذا



في الطلاق والعناق والنذر واذا قال انت قد غدا لم يملكك اليوم  
 وملكها اذا قال اذا جاء غد ولو قال لله على التقدير بدفع غدا ملكي  
 التبعي خلافه لا اذا جاء غد الا في مسئين فقد سوا بينهما الا  
 في بطلان خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطال الشرط وقالوا لو  
 اذا جاء غد فقد ابطلت خياره او قال بطلته بخياره كذا في  
 خيار الشرط من الثانية قال الفقيه ابو الليث وهو كاف  
 لو قال ابرئك غدا فاذا جاء غد فقد ابرئت مع ان ابرائة  
 لا تصح تعليقها ويصح اضافتها ومن فروع اصل المسئلة ما في  
 الجامع لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاء غد فانت طالق حسد  
 بخلاف ان دخلت الدار وفي الثانية يصح اضافة في الاصل المضافة  
 ولا يصح تعليق طلب المرأة اخلع حرام الا اذا علق طلاقها البيان  
 بشرط فسد ووجوده فلم يقض بها فعملها ان تحسب في الغدا  
 للمفارقة القول لما اختلف في وجود الشرط فيما لا يعلم  
 الا في ما يلدو علة بعدم وصول نكته سرافاه عاه وانكر  
 فالقول لها في الحال والطلاق على الصحيح كان بخلافه وفيما اذا

عند بطلان

ملقها

اد

او على قولها ما لا يملك  
 فمما اذا  
 غلق

طلقها للثمة وادعوا معاها في الجفد وانكرت وفيما اذا علق  
 بطلاقها ثم خيرا وادعوا معاها في اختارت بعد المجلس وهو فيه كذا  
 اذا علقه بفعلها القلبي فطلق باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال ان  
 سررتك فانت طالق فضرها فقالت سررت لم يقع كافي الخائنة  
 الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا منها كجفدها فاقول لها في حقها واذا  
 علق علقه بما لا يعلم الا منه فاقول له على الاصح كقول للعبد ان احملت  
 فانت حر فقال احملت وقم باخباره كافي المحيط ورفق بينهما في  
 الخائنة بما كان النظر الى حروفه الخفي بخلاف الدم الخانع ثم ابرم  
 كرر الشرط ثلاثا واوجده واحد فوجد الشرط مرة طلق واحدة  
 ولو تعدد الجرا بعد الوقوع كافي الخائنة ولو طلقها ثم عطف مع  
 اخر بالواو او ثم او القاطلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو  
 طلقها ثم اخرجيه واثبت فيها لا يتعد الا بالثمة ولو جمع الاولى مع  
 اخرى في الاضراب تعدد على الاول ان ادخل كلمة او في الايقاع على امر  
 واعقبه بشرط فالانقياس به بعد وجود الشرط اذا طلق ثم اتى باو فانا كان  
 ما بعد او كذا باو وقع بالاول والاكثر الشرط ثم عقبه جزا واحدا تعدد



الشرط لا الجراء ولو ذكر الجرائين شرطين فقد شرط كل امرأة ان تزوجها من  
 بالباينة عندهما خلافا للشافعي وبه اخذ الفقيه ابو الليث بنكر الجراء بتكر  
 الشرط كلما دخلت فكذا كلما تعدت عندك فكذا ان تعدت ساعة  
 ثلاثا كلما ضربت ففرضها بيد مطلقتين اثنين وان اضربها بكف واحد  
 فواحدة كلما طلقته فطلقها وقع ثنتان كلما وقع عليها طلاقا  
 طلقته ثلاثا ووسط الشرط بين طلاقين بنكر الشرط تعلق الاول في ذكر  
 مناور بين شرط وجراء ثم ناور اخر تعلق طلاق الاول بنور في الاخر  
 ولو بدأ بالثاني احدى ثم ذكر الشرط والجراء ثم ناور اخر ناورا فوجد  
 طلقا كلمة كل في التعلق عند عدم الحماة الاطالة بالافراء متممة  
 الى ثلاثة كقولهم لو قال لها ان لم افرغ منك الحايض بكلمة في الدنيا  
 فانت طالق بغير ثلاثة الواعى من النفيح او اعلقه بوصف قائم بها كما  
 على وجوده في المستقبل كقوله للحايض ان احصنت ولم يقصه ان مضت  
 الا اذا قال لصاحبه ان صحى والضابط ان ما بعد فله حكم الا  
 والا لا ان على الرافى الا بقرينة الغور منه بلزجها عنها فابته فقال  
 ان لم تدخل على البيت فدخلت بعد كون سهوة ومنه طلقني فقال

ثم ناور

رجلا بنت سنة فقال لمرأته اذا طلقته فالأخرى ما طلقنا قال لا فخر مشرف  
 قال لثلاثة متلفذ في طلق الاول واحدة فانه تقع على الاخرين واحدة واحدة ولو  
 لم يطلق الاول لم تكن طلق الوسطى واحدة فانه يقع على الثلاثة والاولى واحدة واحدة فانه يقع على الثلاثة  
 على الوسطى على كل واحدة تطلقه افر ولا يقع على الاول شي سور الطلاق الاول ولو لم يطلق الاول  
 والوسطى لم تكن طلق الثلاثة فانه يقع على الثلاثة تطلقه على الوسطى والاولى على كل واحدة  
 ان لم اطلقك علقه على زناه فهذا على اقراره به وقوعه وان على  
 لا كالوسه داربعة به فعدك منهم اثنا قال للاربعة الموصولة  
 كل امرأة لم اجامعها منكن الليلة فالأخريات طالق فراجع واحدة  
 ثم طلع في طلق التي جامعها ثلاثا وغيرها ثنتين اضافة وعلقه قال  
 قدم الجراء او اخر الشرط ووسط الوقت تعلق وكعت الاضافة ولو  
 قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا او لام جزم عطف على الاول  
 ثم ذكر جزم آخر تعلق الاول بالاول والثالث بالثاني وتوابع الجراء  
 واجد كان المعلق بالثاني الاول فلا يقع لو وجد الثاني الاول  
 ثم الاول وهذا لما يترك في الصحيحين مع ايضا جميعا في الخاتمة كل  
 على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق امين فانها  
 تطلق الحال ولم اره الا ان ما اذا علق بزوجها الطلاق فراه غيرها و  
 ينبغي الوقوع لان المراد دخول الشرط ثناء الطلاق الكلي بالطلاق  
 على معنى التباين في ما علق في القضا انه لو اقر بعتن عشرة درهم  
 جيا و قال متعديلا الا انها زبوني لم يقع الاستثناء لانه استثناء لكل  
 في الكل كما قال لم يعل ما به وصرح وبنار الادب ان لم يصح اس في الاضاح

١٣١

بالحكم

من آتاه

لا بد جعل تركي

لوقوع الطلاق على ابوي

بمقتضى النكاح



فبطل الابانة اذا قال غلاماي حرا اب سالم وبنيع الاب بغير ما صح  
 الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المصنف قد ذكر  
 جمله فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حو وبنيع حوالا بغير ما لا انفرد  
 كلا منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء بحمله ما تكلم به الله **كتاب**  
**العقاق وقواحه** في ايضاح الكرماني رجله في الرقيق  
 فقال مرة من مما يليك الا واحد او اربعين النخس لانه قد يرد شعبة  
 من مما يليك او اربعة فحقه فقتلوا ولو قال مما يليك المرأة او الا  
 واحد اعنى اربعة منهن لانه ذكر المرأة على سبيل التفسير وذلك غلط  
 قلبي فانصرف الى مما يليك اذا وجدت قيمة على ان واختلص  
 فانه يقضى بالوسط الا اذا كانت عليه حقة فانه لا يفتق حتى  
 الاعلى كما في كتابة التبريرة احد السركين في العبد اذا اعتق نفسه  
 بلا اذن سركه وكان موسرا فان لسركه ان يضمنه حصته الا اذا  
 في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لما ذكره في عقوب التبريرة  
 دعوة الاستيلاء تستند والتجوير يقتصر والاولى اولى وبيان  
 في الجامع معتنق البعض كالمكاتب الا في ليلته الاولى او اربع الا بغير

قد ذكر في الفن الاول ما يتعلق  
 بالعقاق في ما علق الحامس  
 من طلب وجهه ويحب ما فقه  
 في امر الشريعة

طرحه من على سبيل اعرف

في الرق عجزت

في الرق الثانية اذ لم يحج بينه وبين قن في البيع يتعد البطا  
 الى القن بخلاف المكاتب اذ اجمع الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء  
 لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل غير وفاءه واجب  
 الزيلعي في الجنائيات والثانية في السرايم الموهاج والاولى في المتون  
 كالولد الواحد فالتابع للاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت  
 لتوميس الاول لاقر سنة استمر والى لتمام ثمانية لا يفتق واحد منها  
 الا في مسئلتى الاولى من جنائيات المبسوطة لو ضرب بطن امرأة  
 جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها وبما يتان فن  
 الاول غرة فقط الثانية فاسر لتوميس في الاول واما ان عقت  
 لامر ملك ولد من الزنا فانه يفتق عليه من ملك اخيه لانه من الزنا  
 لم يفتق ولو كانت اخته لامر من الزنا يفتق والفرق في غاية البيان  
 باب الاستيلاء التبريرة يرويه فيفتق للتبريد من التملك الا في ثلاث الاربعة  
 الرجوع عنه ويصح فيما وتدير المكره على لا وقيته ولا يبطم الجنون  
 وبطل العصية واشتد في التبريرة التاقيت في منق الاشياء  
 الا ان اليها غالبا تباعد معنى في التدبير على المختار كقولهم

خان العضا من

والكفر عتق الثبات  
 شيعا للداد بخلاف  
 ما اذا وردت الاول  
 لتمامها

وما رآه من التبا  
 عتق التبا

لم يفتق ولو كانت اخته لامر  
 من الزنا عقت بجه



فانما ثبت في الحكم

وفي الاجابة فقد اتفقنا على ما بين ستة الاف النكاح فثبت  
 المتكلم بالا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعقاق والنكاح  
 الآتي ما لم يسمع ونحمله على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والدية  
 والاداء الدين كما في نكاح الخاتمة المعق لا يقيم اقرار بالبرق قلت  
 في مسألة لو كانا المعق بحول النسب فاقرب بالبرق لغيره وصلة المعق  
 فانه بطل اعتاقه كما في اقرار التخصيص لولا يحتمل الابطال الآتي  
 وهي المذكورة فانه بطل الولد باقراره والثانية لو اردت الحقيقة  
 وسبب كان الولد للاب وبطل الولد في الاول كما في اقرار التخصيص  
 اختلف المولى مع عبده في وجود السرط فالتعلل للاولى الآتي  
 كرامة الى حرة الامة جازة بغيرها من زيد الامة لكنها البنا  
 الامة ثانيا فنحن هذه الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف وادعاه  
 لها بخلاف ما اذا قال الامة بكر اولم يشرها ففلان اولم اطعها البنا  
 او الاخر سانية فاعتوله وتماه في ايمانها في المدبر فافترقا  
 من الملك فانه يسعاية عليه الا اذا كان السيد فيها وقت التدبير  
 فانه يسوفي فيلته مدبرا كما في مخاينه في بحر وفيما اذا اقتربت

او الاخر سانية

رحنا

سرخنا المدبر في رهن سعاية كالمكاتب عنده فلا تقبلها  
 كما في البرازير في المعق في المرض وجناية كجناية المكاتب كما في  
 الكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسرى وعنهما في المدبر في العكر  
**كتاب الاجابة** المعرفة لانه ضل تحت انكرة المعرفة  
 في الجزار كذا في ايمان الظهيرية بين القولا مواخذ فيها الآتي  
 ثلاث الطلاق والعقاق والتذكر كما في الخلاصة لا يجوز تعليم المشتري  
 الآتي في الدين حلف لا يكلم مولاه وله اعلونا وعلفونا فانهم كلهم  
 كما في البسوط فبطلنا الوقية للمولى والحالة هذه ولو وقف عليهم  
 كذا فانه لفقرا لا يكون الجمع لواحدا الآتي ما يلزمه على اولاده  
 الا واحد تحلف بنيه وقف على اقراره المقيمين ببلد كذا انتم  
 منهم فيها الا واحد كما في العدة حلف لا يكلم اخوة فلا تولى الا  
 واحد حلف لا يكلم لثلاثة ارغفه من هذا الحب ليس له الا واحد كما  
 في الواقعت حلف لا يكلم الفقراء او المساكين او الرجال حث  
 بواحد تحلف رجلا لا حلف لا يركب دواب فلا تولى الا يلبس ثيابه لا يكلم  
 عبده ففعل بل لانه حث لا اولايكم زوجات فلان واحد قائم اخره







لسيرة الآتي الاخر كاليد والوالس وان لم يصف للاتصال العفر  
 يتم فاعلم مرة واحدة افترقا لان شتمته في المجد او رمية اليه  
 فشرط حشد كون الفاعل فيه وان اضربه او جرحه او قتله او زنته  
 كون المخر فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم الموطر المعلق بشرط  
 ينزل عند احد او باحد عند الاول والمضاف بالعكس مقابلة  
 الجمع بالجمع ينقسم والمفرد لا وصف الشرط كالشرط انجز الصدق وغيره  
 الا ان يصل بالباو كذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدقة في  
 الطرفية ويجعل شرطاً للتقدير صفة المالكية تنزل برزوال ملكه  
 وكونه مشترى بالاول اسم لغيره سابق او الاوسط اسم لغيره بين  
 عددين متساويين والافروق لاحق او في النقص ثم في الابدان  
 يخص الوصف المقاد معبته في الغاية لا في العيب باصاقتها  
 بمقدار زمان لا استغراقه بخلافه في الوقت الموصوف موقوف لا شرط  
**كتاب الحدود والتعزير**  
 اذا صار الى حنفيا ثم عاد الى مذهبه يعزى عند البعض لا  
 الى المذهب الا اذا كان في شعبة البرازية في آخر غيره بقول

او فعل

في بيان كل تعزير  
 في سورة

او فعل يعزى كذا في التا تاريخا بينه ولو بعز العين ولو قال لا  
 يا كافرا ثم ان شق عليه كذا في القينة ومنا بطل التعزير كل  
 معصية ليس فيها حد فقد رخصها التعزير وظاهر اقتضائه انه  
 يعزى على ما فيه الكفاية ولو ان ملكا دخل الحوب واركتك ما يوق  
 الحد والعقوبة ثم رجع اليه لم يؤخذ به الا في القتل فنجب اليه  
 في ماله حدا كان او خطا يعزى على الورع البار كتعزير نحو غرة  
 كذا في التا تاريخا بينه قال له يافلس ثم اراد اثبات فقه بالنية  
 لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم لان القينة التعزير لا يقط بالنية  
 كالحكم كذا في القينة فله وعز على رجل فلم يجله فامسك اهله  
 بعز كمال فقيد وهم وجسومهم وضربهم وخموصهم عز كذا  
 البتة رجل حد مع امرأة انسان واخرجهما وزوجهما بغيره او  
 صغيرة يجلس حتى لا يحدث توبة او كوت لانه ساع في الاذن  
 بالنفاد كذا ان قضا الوالديه علق حتى جده على زناه فافس  
 العبد وجود الشرط حلف المولى فان ظهر عتق واخلفوا فيكون  
 العبد قاذفا كذا في قضا الوالديه وفي مناقب الكرم در حرمة القواطة

مطلق  
 في بيان كل تعزير  
 في سورة

مطلق  
 في بيان كل تعزير  
 في سورة



بحقيقة فلا وجود لها في الجنة وقبل سميتها ولها وجود في الجنة قبل  
 يخلق الله تعالى انية يكون نصفه الاعلى على صفة الذكور والنصف  
 الاخر على صفة الاناث والصحيح هو الاول من قول القنية  
 ان الاب يعز او يشتم ولين مع كونه لا يحيدل ويستثنى ان  
 من لزوم التفرقة واليهات فلا تقرب عليهم واختلفوا في  
 يقربه فيل صاحب الصيرة فقل وقيل فماذا اذ بن ندوم ولم اراه الاصح  
**كتاب السير حسب الردة**  
 بتجمل الكافر كفر فلم سلم على الذن بجمل الكفر وتو قال المجوس يا  
 استاد بتجمل الكفر كذا في صلاة التيميم وفي الصفر في الكفر  
 غلبم فلا جعل المؤمن كافر امتي وجدت رواية انه لا يكون الا في  
 ردة السكران الا بالردة بسبب النسيء فانه يقتل ولا يعق عنه  
 كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة  
 الجماعة الكافر بسبب بني وبك الشخير او احد صا او بالتوبة والعودة  
 وبالندقة اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارند فانه يقتل اذ لم  
 الا المرأة ومن كانا لهما تبعوا الصبي اذ اهلهم والمكره على الاسلام

مطهر  
 في ما هو راجع الى  
 ما هو راجع الى

مطهر  
 في ما هو راجع الى  
 ما هو راجع الى

من العقب الاول كتاب  
 في جميع ابواب العلم الاول

مطهر  
 في ما هو راجع الى  
 ما هو راجع الى

وم

ومن ثبت اسلامه بشادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه  
 لم رجعا كان شهادة اليتم حكم الردة وجوب القتل ان لم ينجح  
 وجب الاعمال مطلقا لكان اذا لم لا يقضيها الا الحج كالمات  
 الاصل اذ اهلهم وبطل ما رواه لغيره من احداث فلا يجوز  
 منه ان يرويه عنه فيعيد ردة كان شهادات الولوالجية  
 بينونة امرأته مطلقا وبطلانها وفقه مطلقا واذا كانت  
 او قتل على ردة لم يدفن في مقابر اهل ملته وانما يلحق في  
 حفره كالكلب والمدن اقيم كرامة الاصل الا بالانقياد  
 محرم في جميع ما جاء به من الدين فزوجة الكفر تكذب محرم  
 في شئ ما جاء به من الدين فزوجة ولا يكون احد من اهل  
 القبلة الا بتجسس ما ادخله فيه وما صل ما ذكر ما صحى بان  
 في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى قولنا وفيه بعض  
 اختلاف لكن لا يفتي ما فيه خلاف سب الشيخين  
 ولعنهما كقوله وانه فضل عليا فبندع كذا في اصلاحه  
 وفي مناقب الكدر يكون اذا انكر خلافتها او انقضاهما

مطهر  
 في ما هو راجع الى  
 ما هو راجع الى



ليجي النبي م لهما و اذا احب عليا اكثر منهما لا يواخذ  
 وفق التذنب ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب للقرارة  
 او ذكر الله تعالى وكلامه او واحد من الانبياء م بالاستنزاء  
 يقتل المرد ولو كان م بالامه بالعقل كالصلوة بحجامة  
 وشهود مناسك الحج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا  
 شهد واعلم مسلم بالردة وهو منك لا يتعوض له التكذيب  
 الشهود العدول بل لان انكار توبة ورجوع كوافي  
 القدير فانه قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة م  
 عدلين فافانته قلت بثبت ردة بالهادة والكارها  
 توبة فيثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب في حبط الاعمال  
 وبطلان الوقف وبيئونة الزوج ونحوه لا يوضع له م  
 هو مرتد تقبل توبته في الدنيا امام لا تقبل توبته  
 فانه يقتل كالردة بسب النبي م والسجين كما قد مضى  
 واختلفوا في تكفير معتقد قطع الحافة البعيدة  
 في زمن يسير للولي ولا يكون بقوله لا اصل في لا يجوز

لشرط

لا يشترط في صحة الايمان ان يحمد م معرفة اسم الله بل يكفي  
 معرفة اسم وصفه الله تعالى بحفرة روضة كتبت فكتبت ان الله تعالى  
 في السماء كبرت لا يكون بقوله انا فحولة انا ايليس الا اذا قال  
 اعتقادي كاعتقاد من خون واختلفوا في كونه قال عند  
 كنت كافرا فاسلمت قبلها انت كافرا فقالت انا كافرة  
 احتل اللواط بزوجته كونه عند الجمهور ويكون موضع حمله  
 على المصحف مستحقا والا لا استنزاء بالعلم والعلم كونه يكون  
 بانكار اصل الوتر والاضحية وبترك العبادة لقانوناي  
 مستحقا واما اذا تركها تاسلا او متورا فلا وهو في المجتبى  
 ويكون باءا علم القبيح وتكون بقولها لا اعرف الله تعالى الا انك  
 بالاذان كونه لا بالمؤذن قال الساجد ان الكفار ودار الحجة  
 فم دار الاسلام والحسين لا يكون الا اذا اراد ان يدينه حيز  
 ولا يكون بقوله المسلم عليه ان رديت السلام ارتكبت كبيرة  
 عظيمه ولا يكون بقوله لا تجب فتهلك لان يونس م عجبته  
 فتهلك ويستفسر فافانته عما يكون كونه قبله ولا الله الا الله

مطلب  
ما يشاء الكفر

مطلب  
١٧٤٢ عا على النبي



فقال لا اقول لا يكون ولا يكون ان قال امرأتى احبته فانه تعالى افاد  
السهوة وان اراد حجة الطاعة كونه عبادة الصنيع كقولنا  
عنا في قلبه وكذا الوسخ يقول البردم او كلف عنده عورة وكذا  
لو صور عيسى م في المجد بسجده وكذا اتخاذ الصنيع  
وكذا الاستحقاق بالقران او المجد ونحوه مما يعظم وكما فعل  
بجسده لقصد الاختلاف فكذلك وكذا لو تزينوا باليهود  
والنصارى ودخل كنيسة لم يدخلوا ولو قال كنت استنزلهم  
ولا اعتقد دينهم صدق ديانته ويكفر اذا شك في صدق  
او سب او نقصه او صغره وفي قوله بسجد خلاف والاصح لا  
كنية ان لا يكون الله بعينه ان لم يكن عدوا ولو ظن العاجز نبيا  
فهو كافرا كنس ويكفر بنسبة الانبياء دم للمفوض كالقائم  
على الزنا في يوسف دم لانه استحقاق لهم ولو قال انتم لم  
حال النبوة وعصوا قبلها كذا لانه رد النصوص اذا لم يعرف  
انما يجد اوم اخر الانبياء فليس علم لانه في الضرورة

يجعل الجدل  
بمعنى مشتق  
رد

ثرد الا بقى الا اذا رده من في عيال السيد او رده احد الابوين  
مطلقا او الابن الحاحد هما او احد الزوجين الا ان اوصى  
اليتم او من يعوله او من يستعان به ماله في رده اليه او رده  
او الشحنة او الخيف المستثنى عنه من الطلاق المتون لو اراد  
الاستفاعة بها بعد التعريف وكان غنيا لم يحل له وانه كان  
فكذلك الا باذنه تعالى كما في الثانية الصبيغ الالتقاط كالبائع  
والعبد والحر والاراد العبد الا بقى الجمل لمولاه ان السند  
داد الا بقى انه اخذه ليرده على مالكه انفق الصفاة غرة واشتق  
الجعل والافلا فيهما الفتور على جوارها  
بالمفوس البئر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى النقود للمفاضل  
العقد مع من لا تقبل شهادته له لا يجوز ملكه القوا والوعا  
والدلالين والسحائين والحقتهم السهم في الحكم  
وان شرط الزيج للعقل الكرم رأس المال يصح ويكون مال  
الرافع عندنا العامل مضافا له ولو شرط الزيج للرافع كرم  
من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الرافع عندنا العاقل



وكل منهما زوج ماله كما في السراجية اذا عمل احد الشركيين دون  
 الآخر بعد رايه وبغيره فالزوج بينهما مطلقا لا اذا قبل ثلثه عملا  
 من غير عقد شرعي فعمله احدى كان له ثلث الاجر ولا للآخرين  
 ما لم يثبت اليوم من انواع النجاسات فهو بين وبينك فقال نعم  
 ما زالوا لم يثبت شيئا فقال شركن فيه فقال قد لم يثبت عار  
 الا ان يكونا قبل قبضه من احد هما تركه في اخرون وفيه شبهة  
 جاز ليس لاحدهما السرفيزان الا طرفان سافر فلهما  
 لم يضمنوا فيما لا حمل له ولا مائة والزيج بينهما تركه الشركة مع الذي  
 اخلف رب المال مع المضارب في التقييد للاطلاق فيقول  
 للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اخلف الموكل مع غيره  
 العبد قال قول الله لو وقف على المصالح فله الامام  
 والخطيب القيم وسرا الذهب والحبر والمراوكة او منظومة  
 ابن وهبان كل من بنى في رقة الا ان يضرب الارض ولما البناء  
 في ارض الوقف فان كان الباقي المتولي عليه فانما كان مال  
 الوقف فهو وقف وان كان ماله للوقف او المطلق فهو وقف

ارض بغيره بآره فاساوت لكون  
 ولو بنى لنفسه بآره فهو له  
 وله وقفه بآره

وان

فوقفه

وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فانه لا يباذن  
 المتولي ليرجع فهو وقف والا فالا يباذن للوقف فانه لا  
 لنفسه فهو له او المطلق رفعه لو لم يضر وانه في المصالح  
 لانه فليتر بصا في خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكة باقل  
 القيمتين للوقف من زرع وعاء وغير منسوخ عما للوقف الناظر  
 اذا اجتمع ملكه فانه الاجابة لا تنفي بموت الا اذا استوفى  
 عليه وكافة جميع الربيع له فانما تنفي بموت كماله ابن وهبان  
 مغريا الى عدة كتب ولكن المطلق المتولا بحالته  
 على الوقف لا يجوز الا اذا احتج اليها لمصلحة الوقف كغير  
 وسرا بذر فيجوز لغيره الاول اذن العاقل والاسماء لا يضر  
 اجابة العين والصرف من اجرتها كما ورد ابن وهبان  
 من الضرورة الصرف على المستحق كما في القنية والاندان  
 الوقف او السرا بالقيمة وهل يجوز للمتولي ان يرضى متاعا  
 باكثر من قيمته ويسيعم ويصرفه على العارة ويكون الزوج على  
 الوقف الجواب نعم كما ورد ابن وهبان لا شرط لصحة الوقف



عليه وجوب ذلك اليه فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له  
 صح وتفرق الغلة الى الفخر الى الابد وجد له ولد واختلفوا  
 فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد وصيا كانا لثانية نظر  
 يمينه والصحيح يجوز اخذها ان ابقاءه كافي في القيمة القدر  
 النظم عقد الاجارة جائز الا في مسئلتين الاولى اذا كان  
 العاقد ناطرا قبله كما في من تعليلهم الثانية اذا كان الناطر  
 يعمل الاجرة كما في القيمة ومثل عليه ابن وهبان الاستبدال  
 الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرط الواقف  
 الثانية او اعصبه غاصب واجر الما عليه حتى صار  
لا يصلح للزراعة فيضمن القيمة ويسرى بها ارضا بدلا  
 الثالثة ان يحل الغاصب ولا يثبت وجه في الثانية الرابعة  
 برغبان ان فيه بدل المزرعة وامس طيننا فهو على  
 قول ابن تومس وعليه الفتوى كما في فتاوى قارر المذاهب اجماع  
 الوقف باقره اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد  
 في اجارته الا باقره فيما اذا كان النقص لا يبر شرط الواقف

مستعمل في الوقف

صبيحة

م

يجب اتباع لقولهم شرط الواقف كنفه ان راع في وجوب  
 وفي المفهوم والاولا كما بيناه في الزرع الا في مسائل الاولى  
 اما الثاني لا يجوز الناطر فله عزل غير الاهد الثانية بشرط ان لا  
 وقف المزمومة والنس لا يبر عينة في استيجار سنة او كان  
 في الزيادة نفقة للفقراء فلكلها مخالفة دون النظم الثانية  
 لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق  
 بغاضد الغلة على من يقرأ في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه  
 فليقيم التصدق على سائر غير ذلك المسجد او خارج المسجد  
 مالا يسير الخامسة لو شرط للمحقق جز او لحاكم يوم فللقيم  
 ان يدفع القيمة من النقود في موضعها او لهم طلب العون والقيمة  
 ان كانت تجوز الزيادة بغير معلوم الا عام اذا كان لا يكفيها  
 عاما فبقا ان ابعه شرط الواقف عدم الاستبدال فلكلها  
 اذا كان املا لا يجوز للفقراء عزل الناطر المروط له بلاخاتبة  
 ولو عزله لا يقبل كاستنوبيا كذا في الفصول العاوية وصرح  
 الناطر بلاخاتبة ان كان منصوبها اذا عزل الناطر

مطلوب  
 من شرط الواقف كنفه ان راع

مطلوب  
 من شرط الواقف عدم  
 الاستبدال فلكلها  
 الاستبدال

بني



لم غزل الله فتقدم الخرج الى الكهنة الاول اخبر به النبي  
 ولكن بامر به بان يثبت عنده اهل للولاية فاذا ثبت اعاده  
 للمغزول الناظر في دلالة التحقيق حتى يتبين عليه حياته وكذا  
 وصي الواقف او اهل الناظر فانه شرط له الوفا بالوقف صح  
 والا لا عند محمد ويصح عندنا بوسعنا ما يخرج به اختيار واقول الله  
 والصدرا اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو ثبت الواقف فلا ولا  
 للناظر كونه وكيل عنه فيملك عزله بلا شرط وبطلان ولايته بغيره  
 ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا يبطل بغيره والخلاف فيما اذا لم يشرط له  
 الولاية في حياته وبعد حياته اما لو شرط ذلك لم يبطل بغيره  
 اتفاقا هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازيم والعصور على قولنا  
 كان الولي الجير في العتابة لو لم يجعل الواقف له فيما نصب الله له في  
 وقضى بمقامه لملك الواقف او اجه اسد لم ار حكمه في الواقف  
 للدرس والامام الزرعي ولاها ولا يمكن الاطلاق بالناظر لتعليل  
 عزله عند الكونه وكيل عنه وليس صاها للوظيفة وكذا الواقف  
 ولا يمكن منعه من الغزول مطلقا لعدم الاشتراط في اصل الايقان كونهم  
 جعلوا

الحكم بغزول الواقف  
 المحدث

جعلوا له نصب للامام والمؤذن بطل شرط كان البرازية البتة  
 اول نصب الامام والمؤذن وولد البتة وعيرته اولاد غيره  
 مسجد في حلة فتارة بعضا هذه الحلة في العانة فالبتة اولاد  
 مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل الحلة  
 اذ كان ما اختار اهل الحلة لولي من الزرعي اختار البتة اختار  
 اهل الحلة اولي وانا كانا سواء فمنصب البتة اولي كزافي غاشا  
 اجارة ارض الوقف مقبلا ودر احاطا صديقا بذلك لزوم  
 وان لم يزوجوا البتة في صحته الاجابة لاننا لم تستاجر  
 وهما منفعتان مقصودتان لما في اجارة الهداية الارض تنبأ  
 للزراعة وغيرهما في العناية اي غير الزراعة نحو البناء وغيره  
 الاشجار ونصب الفسطاط في المعراج وقتي القدير في البتة  
 ولا تجوز اجابة المراسل الكلاوية في ذلك اننا لا نتاجر الارض  
 ليضرب منها فطاطة ويجعلها حظيرة لغنم لم يسمي الموضع ذلك  
 الحيلة انه يشاء بها الايقان الدولة او منفعة اخرى الى اصله  
 المختار مكان القبط لم يوصى الغنم نصف النهار قال الزرعي في تفسيره

في تربية الغنم

المحلة  
 في نصب  
 الامام  
 والامام

اجارة ارض الوقف

حيلة استيجار الموضع



الحرايم بين مفصل

المقبل زمان القبولة او مكانها وهو الفروس في الآلة وهي اصحاب  
 الجنة يومئذ خير مستقر واصل مقبل او القاموس القابلة نصف  
 النهار قال قبله وقايله وقيلولة ومقالا ومقبلا واما المراح فقال  
 في القاموس المراح الابل ردها الى المراح بالضم الى المأوى والمأوى  
 وفي الصحاح المراح ابل اي ردها الى المراح بالضم وفي المصباح المراح  
 رواح العشي وهو من الروال الى الليل والمراح بالضم الميم حيث مأوى  
 بالليل والمناخ والمأوى منله وفتح الميم بهذا المعنى لانهم كانوا  
 الكمان والزمان والصدور منه انظر بالان يفعل بضم الميم على صيغة  
 المحصول واما المراح بالفتح فلم الموضع من راحت بغير الفه وفتح  
 في التثنية بالفتح والمراح ايضا المعنى الذي يتردد القوم منه او  
 اليه اسر فرجع معنى المير في الاجابة الى مكان القبولة وبديل عنها  
 قولهم لو استأجروها لنصب الفسطاط جاز لان القبولة وبديل  
 معنى المراح الى مكان مأوى الا بديل على معناه قولهم لو استأجروها  
 لايقان الدواب وليجعلها خيرة لفتح جاز تخيلة البعيد باطله فلو  
 قرية وهو بالمعنى لم تفتح تخيلتها على الاصح كما في الحاية والظهير في السبع

سلوب اجابة القوية

والامان

والاجابة بفتح وال كثيرة الوقوع في اجابة الاوراق فينبغي للكتبة  
 ان يذهبوا الى القرية مع المستأجر فيجلبون بينه وبينها او يرسلوا كيلة او  
 رسوله اجابا لالا الوقوع اقر الوقوف عليه بان فلانا استحق معه كذا  
 والله يستحق الربع دونه والله قد فلان في حق المقر دون غيره  
 اولاده ودرية ولو كان مكتوب الوقوف على الحالة فلا على الا الوقوف  
 رجع على شرطه وشرطه ما اذا اقر به المقر ذكره الخصال في الاستقرار  
 في تقريره كشرطه الواقف لاثنين ليس احدهما الا نورا والا اذ شرط  
 الواقف كاستبداد الشريك في الوقوف الا انفراد الا اذا شرط الواقف  
 الاستبداد لنفسه والاخر فان الواقف الا انفراد كان في نفسه ركنان ومتصفيا كشرطه  
 الا او خالف الاخران ليس الا حد هما في ولو بعد موت الاخر فبطلان  
 الشرط وموت احدهما وعلى هذا لو شرط النظر لهما فمات احدهما فانما  
 احدهما امام القضاة بغيره بقاءه وليس للميت الا انفراد اذا اقام القاضى  
 كما في الاسحاق انما شرط الواقف عند الموت بغيره وكذا في قوله  
 عند موت فغير ان موت الواقف عند الموت له عزله في شرطه  
 نحوه فلانا لمجد في الكل في الدور والحال است التبدل بمسكنين

فيطلبها

في المستأجر يمكنها



مطلوب  
عدم عذر راسل الحلة

بصرف اجر المثل او نحوه لا يعذر اهل الحلة بان يكون  
 عنه اذا امكنهم رفعه ويجب على الحاكم ان ياخذ منه بالانذار  
 بالمال ولو وجب عليه تسليم رد الدين المأتمنة ولو كان  
 القيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى القضاة لا عرامة عليه  
 وانما هي على المستاجر ولذا لم يفر الناظر عارا ان كان فلاخذ  
 الفحصان منه فيصرفه في مصرفه قضا وديانة كذا الفينة  
 عز القضاة واهل القيم انه قد اجري عليه كذا احصاها او  
 مستأنفة وصدقة المعزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان  
 ما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه الكتاب ولا يحل الزيادة  
 ويعطيه الباقي ان كان يصح تعليق التفسير في الوظائف  
 اخذ احجوان تعليق القضاء والامانة بجامع الولاية  
 فلو كانت المعلق بهذا التفسير فانه قال القضاة ان كانت  
 فلا ان او منصوص وطيفقه كذا فقد قررتم فيها ما وجد  
 ذكره في احق الوسائل ففقهها ووقفه من وفي فوائده  
 صاحب الحيلة للامام والمورد ووقف فلم يستوفى ما تاتى

صحت  
سكوت متولى

صحت  
سكوت بالوت

سكوتها

سقط لانه في معنى الصلة وكذا القضاة وقيل لا يسقط لانه  
 كالاجرة الدخ كره في الدرر والغرور ولام في البغية تلخيص  
 الفينة بانه يورث قال الخلاف في رزق الثمن وفي الشيوخ  
 للجلال لا يورث في ذكره ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف  
 المتعلقة بالاوقاف اوقاف الامراء والملايين كلها ان كان لها  
 اصل من بيت المال او ترجع اليه فيخرج من كانه بصفة الاستحقاق عالم  
 للعلوم الشرعية وطالب العلم كذا في سوفي على طريق التصوف  
 السنة ان ياكل مما وقفوه يرمقيد مما شرطوا يجوز في هذه الحالة  
 الاستثناء لعذر غيره ويتناول المعلوم وان لم يباشر ولا استثناء  
 ولما ذكرنا في فائده الوظيفة الواحدة والواحد عشرة وظائف  
 ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يجعل له الكلام بهذا  
 الوقف ولو قرع النائم وبشر الوظيفة لان هذا امر بيت المال لا يحل  
 في حكمه الصريح يجعل احد وما يتوهم كبره الصريح يقول في ملكه الذي  
 وقف فهو توهم فله ولا يقبل في المال الامر اما اوقاف ملوكها  
 واقفوها فلها حكم اخر وهي قابلة بالنسبة الى ملكها واذا اخرج الوقف  
 او وقفها

صحت  
اوقاف الامراء والسلاطين



عن الصرف الى وجه الحق فان كان اصله من بيت المال روي فيه  
 صفة الاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوقايف من موهبة  
 الاحتقا من بيت المال ومنه ليس كذلك قدم الاولون على غيرهم  
 في العلم وطلبة العلم وآل الرسول واهل بيته كما هو في صفة الاحتقا  
 منه قدم الاصح فالاصح فان لم يتروا في الحاجة قدم الاكبر فالأكبر  
 فيقدم المدرس ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخوذا  
 من بيت المال تسع فيه شرط الوقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم  
 فيه احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية اهل الشارة  
 وغيرهم اهل بلغة وقد اختلفت في ذلك كثيرا في زماننا كثيرا  
 تناولنا معلوم بغير مبشرة اوجه مخالفة الشروط واخلاقا  
 لا يبرح من مراعاة شرطه فان قلنا فله في مذهبنا ذلك كما اصل قلنا نعم  
 كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد شيع ذلك الحق  
 ابن الهمام ناجيا بان للامام البيع اذا كان با علمين حاجته والعماد

تناولنا معلوم بغير مبشرة  
 الا ارض التي باعها السلطان

وبيت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن لم يحتمل  
 كبيع عقار اليعيم على قول المتأخرين المعنى به فان قلنا فله في  
 الامراء واما في اوقاف السلاطين فلا قلنا لافرق بينهما فان  
 للامام السرايم وكثير بيتا مال هو جوبس الواقعة التي  
 عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاثر في بيع  
 اوقافهم من وكيل بيت المال انما وقفها ناجيا ما ذكرناه واما  
 اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا للمصلحة العامة فذكر  
 في فتاواه جواز وطلب ارضه بالشرط دائما واما بيتا المستحقين  
 عند الضيق فمخالف لمذهبنا لما في الحاوي القديس الذي يرد به  
 ارتفاع الوقف عارضة شرط الوقف او لا ثم ما هو أقرب للعمارة  
 واعلم للمصلحة كالامام للمعبد والمدرس للمدرسة يعرف بالامام  
 قدر كفايتهم ثم السرايم والبساتين امد فظاهره ان المقدم في  
 الامام والمدرس والوقاد والنقوش وما كان بمصانع لتغيره  
 بالهوامي فما كان بمصانع النظر وينبغي ان ياتي في زمر العوائق  
 والكاتبين لافي كل زمانا وينبغي ان ياتي الجانب المبستر للحج بهم

صله  
 ٢٠٠٠ هـ هجرت الوقف



والسواق بلحق بهم ايضا واخطبت بلحق بالامام بل هو امام الجماعة  
ولكنه قبل المدرس للمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع والشيخ  
ما بينهما في الوقت فان مدرس المدرسة او اعلم ففعلت للعامة كدرس  
الروم واما مدرس الجامع كالمدرسين في عصره فلا يكون مدرسا  
المدرسة في الشعار الا اذا لازم المدرس على حكم الشرط واما مدر  
زماننا فلا كما لا يخفى وظاهره ما في الحاور تقديم الامام والمدرس على  
بقية الشعار لتعظيمه ثم فافعلت ذلك لانه كان ان احد  
والباشر وان في غير زمن النوار والمزملاتي والشحنة وكما  
الغنية وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم في  
الحاق المؤذين بالامام وكذا الميثاق لكثرة الاحتياج اليه  
وظاهره ما في الحاور تقديمه في ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء  
عند الصديق لانه جعلهم كالنوار ولو شرط الاستواء النوار  
بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما يقدم عليهم فكذلك الجامع في  
الادوات بالجهل بالاجرة والسبب بالصدق فيعمل كل من ماله ما يشاء  
منه الاجرة في الاعتبار في الجلالة ما يقابل في المعلوم والظن  
نعم في اعتبار من الباصرة في ربه

مع المدرسة وهو قريب  
المدرس من الشعار

شعير

وربما الصلة باعتبار رتبة او بغير الحق المعلوم ثم ما  
او غير ذلك لا يشترط فيه حقيقة ما يفي في السنة وسبب الصلة  
بمضيح اصل الوقت فان لا يصح على الاغنياء ان يعا  
ما واما في المدرس في اثنا السنة مثلا فيلحق في الغلة  
ويحظر ظهوره وطا وقد لا يشترط في ما لا يؤخذ من سوان  
ينظر وقت في الغلة الحقة في السنة والى سنة  
من جافعل ويوسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون  
منه للمدرسين المتوصل والمتصل فيعمل في سنة ولا يغير  
في حقه في ما لا يخفى الغلة واورا كما لا عبر في حق الاول  
في الوقت بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقهاء صاحب  
ونظيفة ما وهذا هو الاصل بالحق والاعمال في قوله الطوسي  
في النسخة الوسايل في العلم ان اعتبار رتبة في الغلة في حق  
الاول في غير الاوقات على الاضطرار الثلاثة كل اربعة  
قسط فيجب اعتبار ادراك القسط وكل من كان مخلوقا قبل تمام  
السنة الرابع حتى يتم وهو مخلوق الحق القسط ومن لا يكون له  
قلاه

مطلوب  
ما هو المدرس في سنة  
الغلة في

الظن



عدم فتح الجارة

الموقوف على  
لا تفتح الجارة بموت الموقوف للوقوف الا في مستلتي  
الاولى ما اذا جرحها الواقف ثم ارتد ثم ماتت لانه يطرأ الوقف  
بردة فانتقلت الى ورثته وفيما اذا جرحه ثم وقع  
على معيبي ثم ماتت تنفذ ذكره ابنا وصها في آخر شرطه الظاهر  
اذا جرح ابنه فارتد مال الوقف عليه لم يضمن كذا في  
الناظر خاتمة كل ما اذا لم يترك في حب الوقف حتى يمتنع  
فانه يضمنه اقربا رضى في يد غيره انما هو وقف وكذا في غيرها  
او ورثتها صارت وقفا مؤاخفة له بنعمه وقد كتبنا نظائر  
في الاقرار بفتح حادثة وقف على اولاده ثم على اولاد  
اولادهم ثم بعد ذلك على اولاد الامير مثلا ثم بعد ذلك على  
لاده ثم بعد ذلك على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على  
ذرئهم وسلم وعقوبهم ثم الذكور خاصة دون الاناث  
فاذا انقضت اولاد الذكور صرف الى كذا في شرطه  
ثم الذكور قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق الذكور  
ولو من اولاد الاناث ام هو قيد في الاباء دون الابناء

اولاد

الا بنحو ولا ولد انشئ ام هو  
قيد في الابناء ودون الاباء  
حتى يستحق الذكور

حتى

حتى نسخ ولو الذكر ولو كان انشئ فاجت هو قيد في الاباء  
دون الابناء لان الاصل كونه الوصف بين متعاقبين  
للاخير كما صرحوا به في باب الحيات في قوله لقامت في ايكم الا  
دخلتم بهن بعد قوله ورثا بكم وامهات نسا بكم ولان الظاهر  
ان مقصود حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى ابايكم  
ذكورا او اناثا وكيفية اولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم  
ينسبون اليه ولو بينه قوله بعد فاقترض اولاد الذكور  
ولم يقر ان الذكور ولا ابنا الاولاد وانه كما علم في بعض النسخ ان  
بعض النسخ جعله قيدا في الاباء والابناء ووافقه بعض النسخ  
فرايت الامام الاسود في التمهيد على ان الوصف بعد كل واحد  
يجمع عند البعض على الاخير عند الحنفية وان شرط كلام بعض النسخ  
اذا كان العطف بالواو وما بينه فيصير الى الاجرة انما هو الاستدلال  
على الوقف لصالح الوقف عند الضرورة لا يجوز الا باذنه الكاوي  
المقول بقيد امه يستدعي حصة كذا في قوله لا يفتقر الظاهر  
موقف النظر المذمومة فان كانا التقويف بالشرط في مطلق الاقامة

استعانة الوقف بالاذن



في صحة لم يصح وان فوض في مرض موته صحة كراهة فانه الحق  
 والقينة والتيميم وغيرها او الصحة التفويض بالشرط لا يملك  
 عوله الا اذا كانا الواقف جعله التفويض والعزل كأول  
الترتيب في الفق الوسايل او لم يذكر ما اذا افوض له من  
موت بلا شرط وقلنا بالصحة ويشترط ان القول والتفويض ان  
غيره كما لا يضا وسلك في ما يترتب بشرط بعد وفاته  
لما لم يكن من افوض النظر الى غيره لم يك يستقل الى  
ان لا تاجت بانه اذا افوض النظر لغيره لم يك يستقل  
لما ك عنوة لعدم صحة التفويض واذا مرض موت  
لا يستقل له ما دام المفوض له باقيا لقيامته فما  
وعني واقف شرط بما يترتب عليه من غيره  
لغير افوض عنه لغيره لم يك يستقل الى  
الغير ان تاجت بالاستقلال ليس للقا ان يقول وظيفة  
في الوقف بشرط الواقف ولا يجل للمفوض الا احد  
اللا النظر على الوقف ذكر الحق ان في واقفاته اللقا

لفقاض نصب القيم

نصب

نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم المسجد بغير الشرط  
 المستفاد منها ما ذكرته بكرة اعطافهم وقف الفقهاء  
 درهم لانه صدقة فليست الزكاة الا اذا وقف على فقر اقرابه  
 فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتبة الكثيرة  
 وقف الفقهاء البعض العلماء الفقهاء فليحفظ اذا وقف على فقر اقرابه  
لم يستحق مدعيها الا بينة على القائمة والفقراء لا يبدن بيان جمله الزكاة  
ولا يبدن بيان انه يقوم مقدم وجله لنفقة على غيره ولا مال فقرانه  
لا يجب الا بالعقضاء لذو الرحم الحرم واذا كانت تجب بغير قضاء  
فليس في موتها لولد المفوض كذلك في الاختيار اذا جعل تغير الوقف  
في سنة وقطع معلوم المستحقين كله او بعضه فقط لا يسبق له دنيا  
على الوقف اذا لاحق لهم في العلة زمن التغير من الاختيار اليه  
عمره اولا وفي الذخيرة ما يفيد انا الناظر اذا صرف لهم مع  
الى التغير فانه يضمن لهم وفائده ما ذكرناه لوجبات العلة في السنة  
الثانية وقاض شي بعد صرف معلوم هذه السنة لا يؤخر لهم الفضل  
عوضا عما قلع وقد استفتيت عما اذا قد شرط الواقف القاض لجميع المستحقين

اعطافهم



للفقهاء وقد وقع للمحققين في سنة ثانيا بسبب التغير هل يعلو القائل  
 في السنة الثانية لهم ام للفقهاء فاجبت للفقهاء لما ذكرنا واذ قلنا  
 بتضمين الناصر اذ امرهم مع الحاجة الى التوجيه ليرجع عليهم <sup>على ما وقع</sup> وقعة  
 لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه او لالم ان مرجحا لكونه نقلوا في ج  
 النقطة ان موضوع الغائب او اتفق الودعة على ابيها المودع  
 بغير اذن واذ ان القائل يضمن واذ اضمن لا يرجع عليهم لانه لا يضمن  
 بين ان المودع ملكه لا يستفاد ملكه الى وقف القدر كما في الهدية  
 وغيرها وقالوا في كتاب الغصب ان المضمون ملكها القاض مستندا  
 الى وقت المتقدر حتى لو غصب الفاضل بين الموصوفين <sup>في سنة</sup> كما  
 ملكها مستندا الى وقت الغصب فينفذ بغيره <sup>غيبه</sup> اتفق ولو اتفق <sup>بعد</sup>  
 الموصوب بعد التضمين فقد ولو كان موصوبا عليه كما بيناه في  
 النوع الثالث بحث الملك ولا يخالفه ما في القنية من سبب الشرط في  
 لوسط الرافق قضاء دينه لم يصر في الغافل ان الغافل يظهر دينه  
 في تلك السنة فصرف الغافل الى مصرف المذكور ثم ظهر دينه على  
 الوقف يسترد ذلك منه الموقوف لهم ام لا لان الناصر ليس

في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القائل  
 فكان للناصر يسترد في خلاف مسئلتنا لانه متعدد لكونه امر عليهم  
 مع عمله بالحاجة الى التوجيه كذا لا يرد ما اذا اذن القائل برفع الى  
 زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف فانه قال في القناعة  
 ان اضمن المرأة وان اضمن الدافع ويرجع هو على المرأة  
 ام لا لانه غير متعدد وقت الدفع وانما لم يخطأ في الاذن فانما دفع  
 بناء على صحة اذن القائل فكان له الرجوع عليها لانه وان ملكه القائل  
 باضمانه فليس يبرع وفي النوازل سيمل الوكيل بوجوب وقف دار  
 عام مسجد على انما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة <sup>المسجد</sup>  
 لاجتياج الغلة للمعمارة هل يصر في ذلك للفقراء قال لا يصر  
 الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحد للمسجد  
 والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل الفقيه ابو جعفر عن غلة  
 فاجاب هكذا ولكن الاختيار عند راد ان العلم انه قد اجتمع الغلة  
 مقدار ما لو احتاج المسجد والدار الى اتمامه <sup>في البناء</sup>  
 منها من الزيادة الى الفقراء على سبيل الوقف <sup>في سنة</sup>

ملاحظ  
 ما هو في الغلة وقف على  
 للدار والدار



انا الواقع اذ شرط تقديم العالة ثم الفاضل منها للتخفيف كما  
 الواقع في اوقاف المصريين بالقاهرة فانه يجب على الناظر ان يلاحظ  
 يحتاج اليه العالة في المستقبل وان كان الا ان الاحتياج الموقوف  
 الى العالة في كل سنة والسكرت عند فانه مع السكرت تقدم العالة  
 عند الحاجة اليها لا بد من خراجها عند عدم الحاجة ومع شرط تقدم عند  
 الحاجة ويدفع لها عند الحاجة في الفرق الباقية لان الواقع انما جعل  
 عنها القبول اذ شرط الواقع تدبيرها عند الحاجة اليها لا بد من  
 عند الاستغناء وحل هذا فيدفع الناظر في كل سنة قدر العالة ولا  
 انه لا حاجة اليه لاننا نقول قد علة في النوازل بخوار اذ لا بد من المسجد  
 حدث والد ارحال لا تغل وحاصلها جازوا الى مسجد وبعض الموقوف  
 لا غلة له فيصرف الى الفقراء غير اذ خال ليس للتغير الى حرب  
 العين المروط تغيرها ولا وصي الواقع ناظر على اوقافه كما  
 تصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كما  
 وصيا لا ناظر كما في العتابة في الوقف ثم ينصرف وجهه فان  
 ما نأوه في الوصايا ان يكونا وصيين بحيث لم يعزل الاول

على القبول ككتاب الفقيد  
 وعلى هذا في الوقف  
 تقديم العالة في كل سنة

فكوتان

فيكونا ناظرين على ما ملو لراحمه **كتاب البيوع**  
 احكام الجواز ذكرنا هنا المناسبات انه لا يجوز بيعه هو تابع لملكه  
 الحق والتدبير المطلق لا المقيد كما في التمير والامتناع  
 والكتابة والحرية الاصلية وحق التبراد بالبيع القاسد  
 وفي الدين فيباع مع امه للدين وحق الاصلية والرهن  
 هذه اشياء غير متصلة وما في زاد على ما في المتونة جامع  
 ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة تساهل ولها رهنا  
 معها بخلاف المشابوه والكفيلة والموصن بخدمتها فانه لا  
 كما في الرهن الذي يلو ولم ار الا الحكم اذا باع جارية وملكها  
 مملوكا او يملكها او دابة كقولنا نانا علكنا قولهم بفاو ابيع  
 لوباع جارية الا لما يكون مجهولا المستثناه من معلوم فصار الكمل  
 مجهولا نقول بفاو ابيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول  
 لكن لم اره من محاور في فتح القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيعه  
 الام ويجوز بيعها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في البسوط  
 وما ار حكم ما اذا حملت امه كافرة ثم كافرا مسلم هل يدر ما ملكها

هذا  
 من كتاب  
 البيوع



ببيعها بصيرة المحل لما به السلام اييه والحال ان البيعة  
ولم ار الا ان حكم الاجارة له ويستحق الصحة لاننا يجوز للمعدوم  
فالمحل اولى ويستحق ان يصح الوقف عليه وفي الوصية بل اولى لان  
بين كونه الجنتين تبعاً لان من بين ادم والحيوان انك تأولها  
لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كراية البرازية ولا يشترط  
امه في الجنيات ملاذع مها الى وليها وكذا لا يتبها في الجهة  
ولا في حق القواتي الامة والتي وجوب العقاص على الام ولا  
وجوب عليها فلا تقبل ولا تأخذ الا بعد منعها ولا يزكي الجيني بذكاة  
امه فلا يتبها في تت سائر ولا يؤخذ حكم ما دام متصلاً فلا تأخذ  
ولا تؤهب الا في سائر احد عشر مسألة فرونها في الاقتضا فلا تؤهب  
والوصية به وله الاقرار به وله بالسر طالمذكور في المتون في الوصية  
والاقرار ببنت نفسه وتجب نفقة لامه ويؤثر فانما يجب فيه  
من الغرة يكون مورد وتأبين ورثته ويصح الخلع على ما في بطني جارتها  
ويكون الولاء اذا اولدت لا قل جسته للمهر ولا يشترط امه في بني الإمام  
بعد الوصية الا في مسألة من ما ذا استحققت الام ببينة فانه يتبها و

لعدم الولد  
 خير الابوي دينا صرد

وبالاقرار

وبالاقرار لا كما في الكثر ويكن اه يقال ثانيه وللبرية يتبع  
امه في البيع انه كان معهما وقته على القول الحقيقي رد البيع بقضاء  
فصح في حق الحكم الا في مسئله احد الحال البايع بالثمن  
ثم رد البيع بعين غير قضاء لم يتطل احواله الثانية لوبياعه بعد  
الرد بعين غير المستوى وكان منقولاً لم يجر ولو كان في حق  
لجارتها قال الفقيه ابو جعفر كان الظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المنزلة  
من جزءه لكونه في حق الكفيل بما يبيع بعد الاقالة حتى  
لا ينافض لعدم عدم جواز قبل القبض مطلقاً انه في بيع  
الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للإلحاق من جوابه في مواضع فمنها  
الكفالة فمن سقط براة الا اصيل حواله وهي سقط عدم براة  
كفالة ولو قال نعتي ان سيت أول أبي او زيدان في الثالثة  
ايام اداء كافة بيعا بغير المعنى والا بطل التعليق وتؤثر بجمله  
ولو وهب الديار من عليه كان براء فلا يتوقف على القبول على الصحيح  
ولو قال اعتق عبدك عني بالف كافة بيعا للمعنى لكنه ضمن اقتضا  
فلا تؤثر شرطه وانما تؤثر شرطه المقتضى فلا يبرأ ان يكون الامر اهلاً



مطلوبه  
عبد مكاثر

للاعتاق ولا يبدل بالف وطره عز و لو راجعها بلفظ النكاح  
 تحت للمعنى ولو نكحها الرجعة مع للمعنى ايضا فلو قال لعبد ان  
 ادبت الى الغافاة ترحا كان اذنا له بالتحارة وتعلق عتقه بالاداء  
 نظرا للمعنى ولا كتابة فله ولو وقف على ما لا يحصى كمن فلاة فله نظرا  
 للمعنى وهو بيان اجماع كالفداء لا اللفظ فيكون تليكا جمل لا يتوقف  
 البيع بقوله خذ هذا بكذا افعال اخذت وينفقد بلفظ العتبه مع  
 البذل بلفظ الاعطاء والافتراس والادخال والرد والاقالة على قول  
 وقد بيناه مفصلا معروا في سره الكثر ونعتقد الاجارة بلفظ  
 والتعليك كما في الخانية و بلفظ الصلح والمنافع و بلفظ العارية و  
 النكاح ما يدل على ملك العبد للحال كالبيع والسر أو الهبة والتعليك  
 ينفقد السلم بلفظ البيع كعكس ولو قال لعبد بعث نفسك منك  
 بالن كان اعتقا على ما نظر للمعنى ولو شرط رب المال للمصارف  
 كل الزمان كان المال قرضا ولو شرط لرب المال كاه بصناعة وتوقع الطلاق  
 بالفاظ العتق ولو صالحه الف على نصفه قالوا انه لفظا لكنا فمقتضا  
 عدم شرط العتق كالابر او كونه عقد صالح يقتضى العتق لان الصلح

ركنه

ركنه الاجابة والقبول ولو وجه المستر في البيع في البايع قبل قبضه  
 فقبل كانت اقاله وخرج من هذا الاصل ما يلزمها لا ينفقد بلفظ  
 البيع بلا ثمن ولا العارية بالاجارة بلا اجرة ولا البيع بلفظ  
 النكاح والتزويج ولا يقع العتق بلفظ الطلاق وان نذر والطلاق  
 والعتاق يدان فيهما الالفاظ لا المعنى فلو قال لعبد ادبت  
 الي كذا اني كبر ابي من ناداها في كبر لم يعتق ولو وكله بطلاق  
 زوجته بمنزلة افعلة على كائن ما نطق من الهبة بشرط العوض  
 الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة والى جانب المعنى فكانت بيعا  
 فثبت احكامه في اجازته ووجوب الشفعة مع الاتق لا يجوز  
 الا لمن يزعم انه عبد ولو لم الصغير كان الخانية لا الضمير الوكيل  
 الخالق ولا اجارة المتول اجير اللوق بدرهم ودانق بدينار  
 عليهم الوصي كالمستولى وقيل يقع الاجارة للينيم وبطلان الزيادة  
 كما في القينة الا في مسلة الامير والفقهاء اذا استأجر اجرا بكم اجرة  
 المستأجر الزيادة باطله ولا تقع الاجارة له كما في سيرة الخانية الذرع و  
 للمزروع الا في مسلة المصور والسرما دة كذا في دعوى البرازية المقتضى

السر اذا اوجدها في المطالب المكثر فله نظرا في السر المقتضى في الراجح



على سبب السر المضمون لا المقصود على سبب السر كما في الذخيرة  
تكرر الاجاب مبطل الاول الا في العنق عما ذكرنا في بيع الذخيرة  
العقود معتد صحتها الغايه فالايقل لم يصح فلا يصح بيع درهم  
بدرهم مستويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا يصح اجارة تالاب  
اليه كسني دار واذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل الاو  
لا يملكه في بيع العار كما في الاصول الثانية لو اشترى الابن مال لابنه  
الصغير او باعه له كذا قل لا يملكه بالقبض حتى يستوفى كذا في الحيط  
الثاني لو كان مقبوضا في يد المشتري فانه لا يملكه به المشتري او قبض  
المبيع المذموم اذا باعه ملكه وبقيت احكام الملك كلها الا في مسائل  
لا يحل له اكله ولا لبس ولا وطئها لو جارية ولو وطئها فمعتقها ولا  
تفقه لحاجه الخامسة لا يجوز ان يزوجه البايع من المشتري كما ذكرنا  
السر اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فاقول مذهب  
كان في البرازية وفي الصحة والنسب فاقول مذهب الصحة وكذا في الثانية  
والثالثة في الا في مسله في اماله فحق العذر لو اشترى منه بايع المبيع  
من البايع بانقره الثقل قبل النقد او البايع الامانة فاقول لا يملكه

مطلوب  
في بيان بيع المتكامل

مد

مدخره العقد ولو كان على القلب كما في اذا سمي شيئا وشار  
الخالق جنسه كما اذا سمي باقوتنا وشار الى زجاج فالباع باطل كونه  
بيع المعدوم واختلفوا فيما اذا سمي هرويا وشار الى مروى قيل  
باطل ولا يملكه بالقبض وقيل كذا في الثانية كلعقد عبيد فانه انما يملك  
قاله بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنهايه بعد الفها كذا كما  
الغنيه والحواله بعد الحواله باطله كما في التقيح الا في مسائل الاول السر  
بعد السر اصحح اطلقه في جامع الفصولين وقيد في الغنيه بان يكون  
الكره غناؤه الاول او اقل او بجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة  
صححة الزيادة التعريف بغير الحواله فانما تقرر فلا ينعقد ان كان التقيح  
واما الاجارة بعد الاجارة في المتاجر الاول والثانية فصح الاول  
كما في البرازية التخليه تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع  
النقد بل اذا بايع ثم خلى بينه وبين البايع لا يكون رد الا الثانية  
في البيع التمسك على ما صححه الحواويج صحيح فاجابنا انها تسلم  
في الهبة العارضة اتفاقا الرابعة في الهبة الجائزة في رواية خيار  
بيعت في ثمانية في البيع والاجارة والعتمة والصلح غناؤه الثانية

مطلوب  
في بيان خيار الرضا



والرهن للرهن والخلع لها والاعتاق على مال للقدن لا للبيد ولا للزوجة  
 هكذا في فصول العاود موزنا الى الاستروشي مغللا في بعضهم ويتبين  
 جامع الفصولين وزدت عليها في الرهن سبعة افر فصار خمسة عشر  
 الكفالة والحوالة كما في النزاية والابراغ الذين كان في اصول فخر الاسلام  
 من حيث النزول تسليم البعثة بعد الطلبين كما ذكره ايضا في الوقف  
 على قول ابن يوسف والمراعاة والمعاملة المحاق لها بالاجارة ولا يدخل اختيار  
 في سبعة النكاح والطلاق ولا الخلع واليمين والعتق والاراء بقصد  
 والعرق والسلم بشرط المقابضة قبل الافراق في الصرف فان تقاربا  
 قبل بطل العقد الا فيما اذا استرسل رجل بدل الصرف قبل القبض واختار  
 المشتري ابتاع الجان وتزوق العاقدان قبل قبض القيمة من التلف فان  
 لا يعقد عند عاظراف الجان كما في الجمع لا بطل بالشرط في اثنين وثلاثين  
 شرط رهن وكيفية وحالة معلومين ولهما دوخيار ونقد في الاثلاث  
 ايام وتأجيل التمن معلوم ومراة في العيوب وقطع الثمار المبيحة  
 على الغنل بعد اركانها على الحق به ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع  
 حتى يسلم الشئ ورده بعيبه وجد وكون الطريق لغير المشتري وعدم خلع

ويجوز ان يرد

لا يثبت كماله

لا يثبت كماله

المع

المبيع في ملكه في غير الآتي وطعام المشتري الا اذا عين ما يبيع  
 الآتي وجعل الجارية وكونها مغيبة وكونها حلوبا وكونها غرسا  
 وكون الجارية ماولدت وابنا الشئ في بلد آخر والمثل الى منزل المشتري فيما له  
 حمل بالعارية وغرز النخل وخر الخن وجعل رقة على النوب في خيلها  
 وكون النوب سدا سبا وكون السوق ملتوقا بالسمن وكون النوب  
 متخذة كزاجرة في الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلانا وجعلها  
 ذني غل في شرط ان يجعلها المسلم مسجد او يرضى ايجان اذا عينهم  
 في بيع الاراء الحرم الخائنة المجودة في الاموال الربوية هذا الا في بيع  
 ما يلقي مال المدين تقبضه المثل وفي مال اليتيم في الوقف وفي الوقف  
 وفي قلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمة ذهبها ويكون رهنها كما ذكره  
 في الرهن ما جاز ايراد العقد عليه بانفاده مع استناده الا في القيمة  
 بالحزمة يصح افرادها دون استنادهام بشرط ما لم يره وقت العقد  
 وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا اراد ان يبيع الى المشتري  
 فلا يرد اذا رآه الا اذا اعاده على البائع ببيع النقص في رقة الآفة  
 ثلاث مرات فاطلا في شرطه بخلافه

مطل

مطل

مطل



باع لنفسه وبيع في البدائع وفيما اذا باع عرضا غائبا عرض آخر  
 للمالك به وبيع في فتح القدير بيع الراوية التي يكتبها الديوان على العمل  
 لا تصح فأورد ان الله بخار يجوز وبيع خطوط الامة لفرق بينهما بان  
 مال الوقف قائم لله ولا يملكه هناك في القيمة مع المردوم بالملل الا في  
 الانسان في البقال اذا حصله على ثمنها بعد سقها كما قاله  
 حتى انما كان في القيمة من باع او اشترى او اجر ملك الاقالة التي  
 لم يشرى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمة ثمنه لم يشرى  
 الاقالة لم يشرى المأذون غلاما بالثمن وقيمة ثلاثة لم تصح ولا يملكه  
 الردعيب وملكه بخار الرط او روية والمتولى على الوقف لو اجر  
 الوقف ولا مصلحة للوقف لم يجرى على الوقف والكيل بالرد لا تصح  
 اقالته بخلاف البيع وبيع وبيع والكيل بالثمن على خلاف ثمن اقالته  
 الوارث والوصي دون الموصى له وللوارث الرد بالعيب دون الكيل  
 لا تصح الاجارة بعد هلاك العيس الا في القطة وفي اجارة الوفا  
 بيع المديون بعد هلاك الثمن الموقوف بطلت عتق الموقوف على الجارة  
 ولا يقوم الوارث مقامه الا في القيمة كما في قسمه الولو الجية لا يجوز تزويق

محله  
 في الاقالة

الصفقة

الصفقة على البايح المألفي الصفقة ولها صورتان في الصفقة الولو الجية  
 الموقوف عليه العقد اقا اجانه نفذ ولا رجوع عليه الا في مسلمة وقسمه  
 الولو الجية اذا اجاز العزيم قسمه الوارث فان لم يرجع الرجوع الحق  
 لا يجوز الاعتراض عنها حتى الصفقة مخلو صالح عنه فان بطلت ورجع به  
 ولو صالح الجيرة مال التختان بطل ولا يبي لها ولو صالح احد زوجتيه مال  
 لم ترك نوبتها لم يلزم ولا يبي لها هكذا ذكره في الصفقة وعلى هذا لا يجوز  
 الاعتراض عن الوظاين بالاوقاف وفرض عنها حق القصاص وملك  
 النكاح وصق الرق فانه يجوز الاعتراض منها كما ذكره الزيلعي في الصفقة  
 والكفيل بنفسه اذا صالح المكفول له لم يصح ولم يجبه ثم بطل انهار ايتان  
 وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع السرب والمعتد الانفا  
 العقد المثل اذا اطلق به حق عبد لازم وارفعه الف اذا في سائر  
 آخره انا جوا المستاجر صحيحا فلاول نفقها والمزى في الكره  
 لوباع صحيحا فلكم نفقته وكذا اذا تزوج الفس حرام الا في  
 احديهما في الولو الجية لم يشرى الا في المسلم من هذا وجوب دفع الثمن  
 دراهم زوفا او عرضا معش حاشا لانه كان من اوان كانا

مطلب  
 في بيان الصفقة

مطلب  
 في بيان الصفقة



السيد عبد المجيد الثاني بجزء اعطى الزبوف والناقص في بحايته  
 للبايع حتى حبس المسيح للثمن الا في ما يلزم في البرازيه كونه يترى  
 العبد نفسه في قوله ولو امر عبد المشتري نفسه في قوله فاشترى للامر  
 ولو باعه دارا هو كنهها اذا قبض المشتري المسيح بلا اذا البايع قبل  
 نقد الثمن ثم تصرف فليبدع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتاق والاستيلاء  
 وله ابطال الكتابة كما في البرازيه سر الام لابنها الصغير لا يحتاج  
 نافذ عليه الا اذا اشترى في ابيه او امه ومن اجبتي كما في قوله في قوله  
 الاقالة صحيحة الا في التسم لو كان المسلم فيه ديناً سقط وان سقط  
 لا يعود كما ذكره الزيلعي في كتابه المتخالف للمتمام يسع مدبره وكتابته  
 دون اتمهول ومن باع مالا غائبين بطل بيعه لا الا بالاحتياج كذا في  
 نفقات البرازيه يعقوب على سوم الشرايعون عند بيان الثمن  
 وعلى وجه الظن ليس بمفوض مثلاً كما بيناه في سرهم اكثر ايجلهم  
 رجوع المشتري على بايعه بالثمن عند تحقق البيع اذ يترأ المشتري انه  
 باعه في ما يبيع قبل ذلك فلو رجع عليه لرجوع عليه كذا في البرازيه خبر  
 في البيع واخر في الحكم لا على البايع فلا يبطل الا في بيع الفضول او المشتري

يظن  
 تصرف في البيع

لما

للمالك فانه يبطله كما في فروق الكبريس في دعوى البرازيه الموافق  
 عند الامام الثاني المتألف والحق والطريق والحيل وفي ظاهر الرواية  
 هي الحقوق امد البيع لا يبطل بغيره البايع الا في الاستصناع يبطل  
 الصانع اختلغا في اصله انما قيل ما تقول لتأنيده الا في التسم وان  
 في نقضه فلا تخالف الا في رأس التسم بعد الاقالة كونه قبلها ولا يجوز  
 التصرف فيه بعدها قبلها الا في مسئلتين لا تخالف اذا اختلغا في  
 تخلقا في قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الاقراق في قبلها  
 التصرف كرأس الحال فلا بد من القبض قبل الاقراق فيها ولا يجوز  
 التصرف فيها قبل القبض الا في مسئلة لا بد من قبضه قبل الاقراق فيها  
 بعد الاقالة كقبضها بغير رأس الحال والتصرف في سرهم في شرط قيام  
 البيع عند الاختلاف المتخالف الا اذا استملكه في يد البايع في المشتري  
 كان الهداية الربا حرام الا في ما يلزم من سلع وحوثي في وبين  
 مسلمين للممانعة ولم يخرجوا البنا وبين المولى وعبد وبيده المتعارفين  
 وسريكي العنان كما في ايضا الكرماني **كتاب العقالة في الحوالة**  
 براءة الاصل موجبة لبراءة الكفيل اذا اذ ائتمن له الا في التسم على خلاف

مطا  
 206 الفرق في ضمن

مطا  
 وهو الربا

مطا  
 العقالة



فبرهن فلان انه قضاه قبل ضمان الكفيل فان الاصيل براد  
 الكفيل كذا في الخيانة التاجر في الاصيل تاجر الكفيل اذا اصيل  
 المكاتب في قتل العمد قال لم كلفه ان يجمع المكاتب تأخرت  
 مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في  
 ولو كان الدين مؤجلا فكيف به فوات الكفيل حل بونه عليه فقط  
 فللمطالب اخذ من وارث الكفيل والارجوع للوارث ان كانت  
 الكفالة بالامر حتى حل الاصل عندنا في الجمع اذا الكفيل يوجب  
 ما للمطالب الا اذا احواله الكفيل على مدونه وسرطانه فخاصة  
 كما في الهداية النور لا يوجب الرجوع فلو قال لشك هذا الطوق  
 فانه ابنه فلكه فاحذره القصص او كل هذا الطعام فانه ليس هو  
 فاحذره فوات الاضمان وكذا الواجزة رجل انفا حرة فترجوها فافصح  
 فلو كره فلا رجوع بقيمة الولد على الخبز الا في ثلاث مسائل الاولى  
 اذا كان النور بالشرط كالنور وجه المرأة على انفا حرة ثم استحققت  
 يرجع على الخبز باخره للمتحق في قيمة الولد الثانية ان يكونا من  
 عقد معاوضة فيرجع المشتري على البايح بقيمة الولد اذا استحققت بعد

ورج

ويرجع بغيره البناء لو بين المشتري ثم استحققت الدار بعد ان  
 البناء له واذا قال لا اهل السوق بايعوا النبي هذا فقد اذنت  
 في التجارة فله ان يبرأ من بيعه رجوعا عليه للغرور وكذا لو قال يا  
 عبدني هذا انت له فبايعوه فله ان يبرأ من بيعه عبد الغرور  
 عليه ان كان الكسب حراما لا بعد العتق وكذا اذا ظهر حراما او مدمرا  
 او مكاتبا ولا يد في الرجوع من اخافة اليه والامر بمبايعته كذا  
 في ما دون الشراء الوهاب الثالثة ان يكون في عقد يوجب  
 الحال الواقع كالوديعة والاجارة حتى يهلك الوديعة او يفسد  
 الشئ او يفسد ثم استحققت فحين المودع والمشتاخر فانما يرجع على  
 الواقع ما ضمنه وكذا ان كان غفنا حرا وفي العارية والبيع لا رجوع  
 لان العتق كاذب لنفسه ونماه في الخيانة في فصل الغرور والبيع  
 وقد ذكر في القيمة مسائل هذه النوع منها لو جعل المالك نفسه  
 ولا لا يبرأه بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد في قيمته وقد اتفق المشتري  
 بعهده فانه يبرأ من المثل ما اتفق ويرجع بالثمن ومنها ما اذا اتم البايح  
 المشتري وقال له قيمة ما اشترى بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد

مطلق  
 ما كان مع الغير المقتضى







ولا ساقية الصود  
على خورق اذا كان في  
الصود او في احد الاربع  
١٢٢

لا اله الا الله



لا يلحق تملك بالرجوع وكذا اذا اذلت النار الى الخبز وقول ما فيها فهو  
على كونه يصح ولو لم يكن من ابيه لا يصح للجهالة امره عليه حتى اذا  
امتنع عن قضائه فانه لا يضرب وكذا قالوا الا المودع لا يضرب في المجلس  
ولا يعيد ولا يغفل قلت الا في ملكه او امتنع عن الاتفاق على قريب كاذب  
في التفات واذا لم يقسم بين شأيه وعظ فلم يرجع كان الشرع  
من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرة كما صرح به في باب  
والعلة الجامعة ان الحق يغتفر بالتأخير فيما لان القسم لا يقضي وكذا  
نقطة التوب تقطع عن الزمان وحققا في جماع يغتفر بالتأخير  
لا الى خلف لا يحلف انما على حق مجهول فلو ادهر على بكه خاتمة مهمته  
لم يحلف الا في ما لا ادري اذا اتهم الحق وصي النبيه الثانية اذا  
اتهم منوى الوقف فانه يحلف ما لا ينظر للتبسيم والوقف كما في دعوى  
الخانية الثالثة او المودع على المودع خيانة مطلقا فانه  
يحلف كما في الغينة الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى الغصب  
السادسة في دعوى التزوير وهي الثلاث التي تسمح فيها الاعاوي  
بمجهول فصار سنة القضا يقتصر على المقضى عليه ولا يتعد

الى

الخيرة الا في خمسة فني اربعة يتعد الى كافة الناس فلا تسمع دعوى  
احدية بعده في الحرية الاصلية والنسب ولا العتاقة والنكاح  
كما في القنا والصور والقضا بالوقف يقتصر لا يتعد الى كافة  
الدعوى بالملك المحكوم به كما في الخيانة وجامع الفصول وفي واجبة  
يتعد الى من يتلقى المقضى عليه فلو استحق المبيع من الشراء بالنية  
والقضا كان قضا عليه وعلم من تلقى الملك منه ولو برهن البائع  
على الملك لم يقبل وكذا استحققت عين من يد وارث بقضائية ذكرت  
انه ورثها كان قضا على سائر الورثة والميت فلا تسمع بينة وكره  
كما في الزاري وفي سورة الدور والنور للاخر وفي بدل الاتفاقات والحكم  
بالحرية حكم على كافة حتى لا تسمع دعوى المالك من احد وكذا العتق  
وفروعه واما الحكم في الملك المورث فعلى كافة من التارخ لا قبله  
يعني اذا مال زيد لبيك ابيك عبد ملكك منذ خمسة اعوام معال العبد  
ان كنت عبد من ملكك منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه  
الدفع دعوى زيد ثم اذا مال عمرو لبيك ابيك عبد ملكك منذ سبعة  
وانت ملكي الان وبرهن عليه يقبل ويغني الحكم بحرية ويحصل ملكا

يقتصر القضا على المشتري  
والبائع اذا استحق المبيع



لعمرو ويدر عبدان قاضيا قال في اول البيوع في سر الزيادة  
 سأل الباب على قمين احدى ما عتق في الملك المطلق وهو من حره  
 والقضاء به قضاء على كافة الناس والى القضاء بالعتق في الملك المورث ولا  
 قضاء على كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا على  
 ذكر منك فان الكتب المروية خالية عن هذه الغاية **الغاية** هذا فان  
 حتى انه لا فرق في كونها الكتابة بين ان يكون بينه او يولد انا وادام  
 منه اقرار بالرق كما مر في الجليل البرهان في ما ينفذ ولا ينفذ  
 لقضاء ومعنى الان سائر الاولى في الوقف يعنى باقها كما في شهادة  
 القدير موزا الى الخصم الثانية في المرافاة اختلاف في مقدار العتق بالاقل  
 كان الزاوية الثالثة يشهد احد هما بالله والاخر بالحقية **تقبل الزاوية**  
 شهد احد هما بالله والاخر بالتزويج وعان سر الزيادة في  
 اة له عليه الناد الا فانه ان كان قبل كافي العدة السبعة شهد انه  
 اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح يقول فيها  
 وهي ان ابو وجمعوا انما لا تقبل في القذف كما في العربية وذكر في  
 ستة عشر اخر فالتشديد وعرونة زات في الخفاف في البيوع

هذا  
 ما هو فوق ملك المطلق  
 والمورث

هذا  
 ولا ينفذ قطيع الشهادة  
 الدعوى لفظا ومعنى الا  
 في ما قبل  
 من قبل  
 ٤٢

بالكاد

بالوكالة سأل تزداد عليها فلتراجع وقد ذكرت في العرف ان المشتري  
 اثنان واربعون مسلة وبينهما مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء  
 ويوم القتل يدخل كرا في الزاوية والى الوالدين الفصول عليها فروع  
 مسلة في الوالدين فان يوم القتل لا يدخل في مسلة الزوجة التي معها  
 ولما فانه تقبل بينهما بتارخ من اقصى لما قضى الكافي يوم القتل  
 مبيع الدفع في الدعوى ذكر مسلة الفصول فيها ان يوم الموت يدخل تحت  
 القضاء فارجع اليها ان تذكرت سأل في فرائد الاكل في الدعوى  
 في ترجمة الموت فليراجع وقد سبغنا الكلام عليها في الزاوية مبيع الدعوى  
 ارجعنا شاهد الحجة او اخر شهادة بغير عقيد لا تقبل لفساد كافي  
 الغنية بالاحد المالكين بالعارضة مع شريكه ولا جبر عليه الا في جدار شيئين  
 لها وصيانا وخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضررا فاما لا يفي في التزويج  
 بغير كافي الثانية وينبغي ان يكون في الوقف كذا الشهادة في الجملة  
 الا في ثلاث سأل اولها انه كفل بنفسه فلا ولا يعرف او كلفه  
 برهن لا يعرفه او بغيره يجهل كافي قضا الثانية الشهادة برهن يجهل  
 صحاحه الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في الغنية للقاضي

هذا  
 وهو يوم الموت  
 وعدم وفاء

هذا  
 في الشهادة فاسق  
 بالتأخير

هذا  
 الشهادة المجهولة  
 غير صحيحة الا في ما قبل







بالشكر كذا في شهادة القديسة القنينة على عدم العمل على كذا في زماننا  
 كما في جامع الفصولين على قولنا يوسف فيما يتعلق بالقضا كما في القينة  
 والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالغير في كلام الناس في ظاهر المذهب كالاداء  
 وما ذكره محمد في السير الكبر في جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب  
 كما في الدور في القديسة وما من مفهوم الرواية في كفاية غايه البيان  
 الحق لا يصدق بتقاوم الزمان قد فادوا قصاصا او حقا بعد كذا في لعان  
 بجمعة اذ اسئل المصنف عن كفاية غايه بالحقية فلا على الكمال وهو  
 وجود الترابط كذا في صلح البرازية المصنف انما يقنع بما يفي عند المصلحة  
 كذا في البرازية ويتبع الاقوال بالوقوف بالانفة كما في سراج المصنف والمطارد  
 القديس يقبل قول الواحد العبد في احد عشر موضعاً كما في المنظومة لابن  
 وهبان في تعويم السلف وفي البحر والتقدير والمترجم وفي صورة جود  
 المسلم فيه ورداته وفي الاخبار بالتعليق بعد معنى الملق وفي رسول الله  
 الى المزكي وفي ثواب العيب وبرؤية هلال رمضان عند الاعتدال  
 وفي اخبار ابي هدهد بالوقوف وفي تقدير ارش السلف وزد كذا في  
 يقبل قولنا من كذا اذا اجزء برهانة سهو وعلمين قد ذكر في

مظهر  
 لا يصدق بتقاوم  
 الزمان

حضور هام

كما

كما في دعوى القينة بخلاف ما اذا بعته لتخلف الحذرة فقال فيها  
 لم يقبل الا بانه قد صدق كما في الصفرة النسخ احوار بلا بيا الا ان  
 الشهادة والقصاص واحد وهو والدية اذا اخطأ العا كما في خطاؤه  
 على المقتضى له وانه قد كان عليه كذا في سير الخابنه وتامه في قضا الخطا  
 لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام نحو لاقى في قبله الاضمار الور  
 فانه لا يرد على خلاف الشفعة فانما نقط به بخلاف ما لو قال لاقى في  
 قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حاصرت بعد الامر او التوقي  
 جامع الفصولين وقد ذكرنا بعد هذا ان الابراء اعز الربا لا يسمع  
 فتسمع الدعوى وتقبل البيعة وفي التتمه لو قال لاقى في هذه  
 البيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده وفيه اضمار المتأخرين  
 وفي التتمه ايضا ما لم يرد ثمة فاقسموا التركة بينهم وابدأوا واحد منهم  
 صاحبها في جميع الدعاوى ثم ان احد الورثة ادعى ديناً على الميت او على  
 تركه الميت لسمع احد وفي قسمة القينة قسما ارضاً مسخرة واقتر كل  
 واحد منهما ما لا لا يحول له على صاحبه وزرع بغيره ثم اراد احد المقتضى  
 بالعين فله ذلك او كان العين فاحصاً عند بعض المسانجيد او اجاز

مكتسب  
 خطاؤه القاض

وما اذا اراد الوارث الوصي اراد  
 عاماً ما ان اقترانه قبضت تركته والله  
 ولم يسمع له حق منها الا استوفاه في  
 ادعى في يد الوصي شيئاً من تركته اليه  
 وبه من يقبل وكذا اذا اقترال وارث  
 انه جميع ما على التمسك من تركته اليه  
 ثم ادعى على جمل دينه لسمع كذا في الحاشية  
 الحاشية

حطمت  
 لا يصدق بتقسية الارض المشتركة  
 بعد الاراء الا بغير التمسك



البرازية ان الابرار العام انما ينعى اذ لم يقر بان العيش للبدن فان اقر  
 بعده ان العبد المدعى فان اقر بعده ان العيش للبدن لم ينعى  
 الابرار وفي دعوى القينة ان الابرار العام لا ينعى دعوى الوكالة وفي  
 الرابع عشر من دعوى البرازية ابراهم الوكاو ثم اقر بوكالة او حيايته  
 بغير مال الابرار الوارث الوكي ابراهما بان اقرانه بقص تركه والده  
 فلم يبق له حق فيها الا استوقاه ثم اقر في يد الوصي شيئا تركه ابيه  
 بقتل وكذا اذا الوارث ان بقص جميع ما على الشخص تركه ابيه ثم اقر  
 على رجل ديننا ستم كذا في الخاتمة زعمت فيها التوكيد بخارده ابر  
 وطبان الرابع صالح احد الورثة و ابراهما ثم اقر في تركه لم يكن  
 وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية الخامسة  
 الابرار العام في ضمن عقد ماله لا ينعى الدعوى كذا في دعوى البرازية ثم اعلم  
 ان قولهم لا ينعى الدعوى بعد الابرار العام الا بحد حاد بعده  
 جواب حادثة اقرانا في ذمته لعلنا كذا و ابراهما عاملا ثم اقر بعدها  
 انه اقر بعدها ان لا ينعى له في ذمته فانه ينعى دعواه وبقيل بينة  
 ولا ينعى الابرار العام لانه انا او عا بطل بعده لا قبله وقولنا

خلاصة  
 2 سان الصلح احد الورثة  
 ثم اقر شيئا تركه لاكمور  
 ابراهما

في الصلح انه لو برهن بعد على اقراره قبله بانه لا حق له لم يقبل  
 ولو برهن بعده على اقراره بعد انه لا حق له وان منطوقه في  
 دعواه يقبل ابراهما على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرار  
 العام بطل ولكن في جراح العوض وليس في التناقض كقولنا بان  
 لم يبرهن عليه فبرهن الكيف على اقراره المكفول له ومن بعد اقرارها  
 عا رادتنا على لا يقبل ولو اقر بها الطالب عند القبول او اقرارنا  
 لا يقبل البينة على الاقرار لانه لا يسمع على دعوى الدعوى وقد بطلت  
 هذا التناقض لان كفاية اقراره بصلحها انما ينظر ما يقاها في المواقف  
 في مسئلة دعوى الابرار ابراهما في الجاح بر اعلان التناقض  
 في الاصل معقونة حيث قال وبقيل له لطلب خصم في قصه ابراهما  
 بدون الدعوى في احد الخالص الوقت وعشق الامة وحريتها الاصل  
 وفيما يخص له كما ذكره في الطلاق والايلاء والظهار  
 وعامة في سائر ابراهما وصالا دفع الدعوى في دعوى وكذا دفع الدعوى  
 وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع بطل اقامة البينة يصح  
 بقولها ونما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في مسئلة لا ينعى لاكمور

خلاصة  
 2 سان الصلح احد الورثة  
 ثم اقر شيئا تركه لاكمور  
 ابراهما



أو كما يصح عند الحاكم الأول يصح عند غيره وكما يصح قبل  
 الاستعمال يصح بعده والأختار اللا في ثلاث الأولى أو قال  
 دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت إليه الثانية لم يبينه لكن قال  
 يستثنى به عن البلد غايته لم يقبل الثالثة لو بين دفعاً مطلقاً  
 ولو كان الدفع صحيحاً وقال يستثنى حاضرة في المحضر كله  
 إلى المجلس كما ذكرنا في جامع الفصولين والآمال المفني  
 بما في البرازيه وعلى هذا لو اقتربا لرب واحد أو إيفاء أو الإبراء  
 فالنكاح ينتفي في المحضر لا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه  
 الدفع بعد الحكم صحيح اللا في المسئلة الخمسة كما ذكرنا  
 في الشرح اقتربا لرب بعد الدعوى ثم إيفاء لم يقبل  
 إلا إذا أو إيفاء بعد الإقرار به والتفريق في المجلس كذا في  
 جامع الفصولين الدفع منه غير المدعى عليه لا يصح إلا إذا  
 كان أصل الورثة لا ينتصب خصماً مع أحد قصد الغير  
 وكالة ونيابة وولاية اللا في مسئلتنا أحد الورثة ينتصب  
 خصماً مع الباقيين كذا في الأصول إياها وهنا في القيد لا يجوز

أما بعد

الثالثة أحد الكوفه في علم  
 لا تقبل حق من الباقيين

للتأخير الحكم بعد وجود سرائطه اللا في ثلاث الأولى إياها  
 الصلح بينه الاقارب الثانية أو استعمل المدعى الثالثة إذا  
 عنده رغبة الابقاء المعلم الابتداء اللا في مسئلة أو افق  
الضمان ينفعل وإذا أولى فلسفا يصح وهو قول البعض في جواب  
في النهاية والمدعى الثانية الاذن للأبق صحيح وإذا أبق المأذون  
 صار مجبوراً عليه ذكره الذي لحق العقائد على أمر المرأه قبل بينه ومن لا  
فلما أول أو أرثا أو نفقة أو حضانة فلما أول أو بأنه أخوه أو جدة أو ابن  
ابنه وبين لا يقبل كل الأبوة والبنوة والزوجية والأبوة أبويه  
 وكذا اعتق أبيه وهو مولى أبيه وعلمه في باب دعوى النسب إجماع  
 لا تقبل شهادة كافر على علم الانجاء أو ضروري فالأول إثبات توكيل  
 كافر كافر بكافرين بكل حق موله بالكوفة عاصم كافر فمنعه أن يضم  
 مسلم آخر وكذا شهادة مسلم على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادة  
 على وكبير كافر موكلة مسلم وهذا المكفر العلقي المسلمين لكونهما شاهداً  
على المسلم قصداً ويتمسك ضمناً والأب مسئلتنا في الأبصار هذا  
 كافر أن على كافر أنه أو صلى كافر وأحضر مسلماً عليه حق الميت عند

مطلق  
 لا يجوز حق ما حكم  
 بعد دعوى سرائطه

لا تقبل شهادة كافر على مسلم



وفي التمسك لهذا النضر في ابن الميت فلو علم مسلم بحق  
 وعامة في شهادات الجاه لا يقضي التمسك لنفسه ولا لمن لا يجوز  
 شهادته له الا في الوصية لو كان التمسك غريم ميت فثبت ان ملائكة  
 وصية صح وبرا بالرفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل القضاء  
 امتنع القضاء فخلان الوكالة في غائب فانه لا يجوز القضاء بها  
 اذا كان التمسك مديونا الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده تمام  
 في قضاء الجاه امين التمسك كالتمسك لا عهد عليه خلو الوصية  
 فانه لحقه العهد ولو كان وصي التمسك بنين وصي التمسك امينة  
 فرق هذه ومأخو وهي اذ التمسك ممنوع في التمسك في مال  
 اليتيم مع وجود وصي له ولو منصوص التمسك بخلافه مع وجود يقول  
 التمسك جعلت امينا في بيع هذا العبد واصلوا فيما اذا قال  
 بيع هذا العبد ولم يزدوا الاصح انه امينة ولا يلحقه عهد وقد  
 اوضحناه في سورة الكهز وصحح البنزاز في الوكالة ان يلحقه العهد  
 فليراجع ينصب التمسك وصيا في مواضعه او اكان على الميت دين  
 اوله او تنفذه وصية وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى

مطلق  
 لا يقضي التمسك لنفسه  
 ولا لمن لا يجوز شهادته

مطلق  
 امين

محررة شيئا واراد رده بعيب بعد موته وفيما اذا كان  
 ابوا الصغير مرس فاميزا فينصبه للحفظ وذكر في قسمة الاولاد الجاه  
 موضعها آخر ينصب فيه فليراجع وطريق نصبه الا بشهد واعتد  
 اذ فلا تامة ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم طرد للميت وصي  
 فالوصي وصي الميت ولا يلى النصب الا قاضي القضاة والمأخو  
 بذلك لا يقبل التمسك لهداية الامر تقرب محرم او محرم بعادة  
 قبل القضاة بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لها وزدت في موضعين  
 من تقييد التمسك القلا شرف السلطان والى البلد وجهه ظاهر  
 فان منعها المأخو في الخوف من مراعاة الاجلها وهو ان راى  
 او ناسيه لم يراع الاجلها اذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة و  
 التمسك ان فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليتيم كافي الزكاة والحق  
 مال الوقف وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء التمسك  
 لمن لا يقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا يقبل  
 شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في التراج الوصايا للقسمة  
 الا يفرق بين الشهود الا في شهادة النساء في الملقط اعني

مطلق  
 نصب قاضي القضاة



انما بر شهادت عند الحاكم فقال فترتوا بينهما فقلت ليس كذلك  
 قال له تعالى ان تقرا احديهما فقد كرا احدهما الا في فسكت الحاكم  
 شاهد الزور اذا تاب تقبل توبته الا اذا كان عدلا عند الله لم تقبل  
 كراهة الملقط مضاف الا ميرجايز الا ان يكون القاصي مولى من الخليفة  
 كراهة الملقط الحاكم كراهة الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح  
 الكنز وفيه ان حكمه لا يتقدر الا في مثلية وذكر المحقق في  
 الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف ان هدي من خلق الحاكم  
 فيها القاصي كل موضع يجرى الوكالة فيه فان الوكيل ينصب خصما  
 عن الصغير فيه وبالا فلا فانه ينصب عنه في التوقيع بسبب اختيار  
 البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه في القوة بالاباء وعن  
 الاسلام واللعان كراهة المحيط لا تسمع البينة على موالاتي وارث  
 مقرب له على الميت فتقام البينة للتقدي وفي مدعا عليه اقرباؤه  
 من نفس الوص في مدعا عليه اقرباؤه بالوكالة فيبشها الوكيل ومضافا  
 للفرق في جامع الغصون في هذا يدل على جواز اقامته في الارز  
 في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلا

سئل  
 في بيان القاصي الزور  
 يكون مولى في غير ذلك

ورايت

ثم رايت رايعا بنبته في شرح الكنز في شرح الكنز  
 الاحتجاج بنبه البينة به مع اقوال المحقق عليه السلام في (الرجوع)  
 على بايعه ولا تسمع على ساكت الا في مسألة ذكرناها في شرح الكنز  
 ثم رايت خامسا في القينة مضافا الى جامع البرغوثي لخصم  
 الابن حتى في القينة فاقتر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة  
 عليه مع اقواله في الوص والوصي القاصي اذا اقرضه في الخصومة  
 ثم رايت سادسا في القينة لمواقرة الوارث للوصي له انما تسمع  
 البينة مع اقواله ثم رايت سادسا في اجارة مبنية المفق آية  
 بعينها في رجل ثم من آخر فاقام الاول البينة فانه كانا الا في حاضره  
 تقبل عليه البينة وان كانا مع انما يدعيه هذا المدعى فانه لا يبا  
 لا تقبل له كمال البينة كبره وقبحه القاض بعد الطلب  
 سأل ان يكون عاجزا عن الذهاب وفيما اذا اقام الحق بعينه  
 ان يكون ~~سريع قبلا~~ وان يكون الحاكم عاجزا عن حمله  
 عدلان على سقط شهادته وان يكون معتقدا في كل خلاف  
 معتقدا ان يدوان يعلم ان القاصي لا يقبل القاصي او ان



يقبل شهادة الا محدود في القذف والمخوف بالكذب وسأله  
 الزور اذا كان عدلا عما في المنظومة وفي الخاتمة المقتول لا يقبل  
 شهادة الفروع لا اصله الا اذا شهد على ابيه لانه او شهد على ابيه  
 بطلاق صرة امة والام في نكاحه اذا تعارضت بينه الطوع  
 بينه الاكره فيمنه الاكره اولى في البيع والابانة والصلح  
 والافرار وعند عدم البيان فانقول ملا الطوع كما اذا  
 في صحه بيع وفاسد فانقول للعدو الصحة او اختلف الشبان  
 تخالفنا الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا خلقا لم يفتقه  
 على صدق دعواه فلا يخالف ولا ينسج ويلزم البيع والايقوت  
 واليمين على المولى كما في الوافقات القضا يجوز تخصيصه  
 بالزمان والمكان ولا يشترط بعض الخصومات كما في الاصل على  
 هذا الوامر السلطاني بعدم سماع المولى بعد خمسة عشر سنة  
 لا يسمع ويجب عليه عدم سماعها الراي الى ابي الحسن سائل  
 في السؤال في الدين للعدو ولكن لا يبر على بيانه وفي طلب الحليمة  
 بين المدعي والمدعى عليه فان امتنع لا يبر وهما في الخاتمة وفي

طبع  
 سنة الف سنة اول  
 و انتقد كذا  
 الرطل

طبع  
 سنة الف سنة  
 بالاد بعد خمسة عشر سنة

السوق

وفي التفريق بين الموهوب وفي السؤال عن المكان والزمان  
 وفي تخليف ان هذا ان راه جاز كما في الصيرفة وفيما اذا باع  
 الاب او الوصي عقار الصيرفة الراي الى القضا نفقه كما في يوح  
 وثامد حبس المديون وفي تقييد المحسوس اذا خيف قهره  
 كذا في جامع الفصولين وفي سؤال ان هدر النكاح  
 اذا اتمه وفيما اذا تصرف الناظر لا يجوز كبيع الوقف ولا هدر  
 فالراي للعاملان من اعزله وان اضم اليه آثره فله خلاف  
 العاخر فانه يضم اليه كما في القنية في بيع نفقة لم يجهته  
 فبيعه حرره وعليه الا في صفين سألني عبدا وقبضته او  
 ان البايع باع قبله فلا لا الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل  
 وذهب جارية وابتوه بها للموهوب له ثم اوصى الواهب انه  
 كان دبرها وبتولها وبرهن يقبل ويرد لها والعوض كذا  
 في يوح الخلاصة والبرازية وفي فقه القوم فقل الى ابي الحسن  
 لا يضر في الحريم وفروطها الموهوب ان البايع او اوصى  
 الله ببر او لا يضره وتسمع في كلام النعمان وسألوني







سما  
النفقة ضارة

لغايبا على الصبي لا حافرا او بصره كما في مزية ابيه او ابنة  
عندنا يوسف او بصره كما في ام مزيته او بنتها او بنتها الملقية  
او سقوط المهر بالتقادم او بعد تأجيل العتقين او بعد  
صحة الرجعة بلا رضاها او بعد وقوع الثلاث على الجلي  
او بعد وقوعها قبل الرضول او بعد وقوعها على الحيض  
او بعد وقوعها ما زاد على الواحدة او بعد وقوع الثلاث بكلمة  
او بعد وقوعها على الموطوءة عقبه او بنصف الجماع انما  
قبل الوطئ بعد المدة او التخيير او بغيره بخلاف ما في قامة  
بقول او بالتفريق بين الزوجين بغير الامرضعة او قتل الولد  
او وقوع اليه حكم بحد او عتدا او كفر او الحكم بحد بغيره او بصره  
بغيره ان كانت في قامة او بصره احداهما او ببيع مكره التسمية  
اعدا او ببيع ام الولد على الظاهر وقيل ينفذ على الاصح او بطلان  
عفو المرأة عن القود او بصره ضملا او بطلان اهرامه او بطلان  
في معلوم الامام او تاق المسجد او حلا المطلقة ثلاثا او عقد  
او بعد ملك الكافر الملم باحراره بدراج او ببيع ورعي

مطل  
ابطال اقرار  
حقه بحد الاطلاق

مطل  
مطل  
مطل

يد ابيه او بصره صلاة المحدث او بصره على اهرامه  
تلف مال او بحد فذ في بالتقادم او بالقرعة في مقتضى البصير  
او بعد تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها او بغيره في الكفر  
هذا ما حوته من الزاوية والهادية والغيرية والتاخرية انما  
ان اردت شهادة لعله لم زال ان العدة فلهذا في تلك الاحكام  
الا اربعة العبد الكافر على الحليم والاعم والبصير او الكلدان  
لم زال مانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وشاهدوا عند  
او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما ان القنية للحكم ان يضمن  
في ان تاهدين بثلاثة انهما عدا او محرومان او بكافة  
في المهر به كذا في الخلاصة القضا الضمني لا يتردد له التور  
والمقصود ما في المدة على حقيقته حتى وفرا له ولم ابيه وجده  
ونفي بذلك الحق كانه قضا نسبة ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب  
وقد ذكر العاقر في فصوله فوعين مختلفين حكما وذكرا احوها  
على الاخر ورفق بينهما في جامع الفصولين فليست وهرم منها  
ساير الوقفا على هذا التور ابا فلانة تزوج فلانا وكلفت

لم ينفذ حكم الحاكم في هذه المذكورات

مطل  
مطل  
مطل

مطل  
مطل  
مطل

مطل  
مطل  
مطل

مطل  
مطل  
مطل



زوجه نلانا في كذا على حضم منكم ومضى بنوكيلها كان نصا  
 بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتور وظهوره ما في الخطا  
 في طريق الحكم بنوت الرضاية انا يعلق رطل وكاله فلا انا  
 بدخول رمضان ودية الحق على آخر ويتنازعان في دخول الفتور  
 البينة وتقدم على رؤيا فيثبت رمضان ضمنا بنوت التوكيل  
 واصل القضاء ما ذكره اصحاب الفتور انه لو اظهر كفاية على رجل بال  
 بادية فاقربها وانكر التوكيل فبقا على الكيل بالدين وقضى عليه  
 كما لا قضاء الاصيل عليه مقصدا وعلى الاصيل الغائب ضمنا ولو دفع  
 وتناصلا ذكرناها في الرزق قال في خزانة الفتاوى او امانة الفتاوى  
 لم ينزل خلفاؤه ولو مات واحد من العولاء انزل خلفاؤه ولو مات خليفة  
 لا ينزل ولا يورث قضاة الدين في الخلافة وهداية السالكين  
 الفتاوى انزل خلفاؤه وكذا موت امر التاجية بجل موت الفتاوى  
 وفي المحيط او انزل السلطان الفتاوى انزل نائبه محلا ما اذا مات  
 التاجية لا ينزل نائبه هكذا قيل ويورثه لا ينزل النائب  
 التاجية لانه نائب السلطان او نائب العامة لا يرثه لا ينزل عولاء

حطه  
 2 سال اصل الفتاوى

لم ينزل سم

من  
 رتبة  
 رتبة  
 رتبة  
 رتبة  
 رتبة

وعليه

خلاف موت  
 خليفة السلطان  
 اذا عزل  
 القاضي  
 انزل  
 النائب  
 خلاف  
 موت  
 القاضي

وعليه انما الخليفة الذي في البرازية مات الخليفة وله امر  
 عمال لما كمل على ولايته وفي المحيط كانت الفتاوى خلفاؤه  
 امر التاجية بجل موت الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه  
 واذا مات لا والفتور على انه لا ينزل بجل الفتاوى لانه نائب السلطان  
 او العامة وينزل نائب الفتاوى لا ينزل الفتاوى في العامة  
 وجامع الفصولي كما في الخلاصة وفي فتاوى خاها وافتا  
 كانت الخليفة لا ينزل قضاة وعلمه وكذا لو كان الفتاوى ما دونها  
 بالاستخلاف واختلاف غيره فمات الفتاوى لا ينزل خليفة  
 فتخرج ولما اختلفت المسألة في ان انزل النائب بجل الفتاوى  
 فتقرر من ذلك انه لا ينزل بجل الفتاوى بجل عباد  
 وموت وقول البرازي الفتور على انه لا ينزل بجل الفتاوى بجل عباد  
 الفتور على انه لا ينزل بجل بالاولى لكنه على نائب السلطان  
 ينزل على التوكيل الا ان يفرغون بجل الفتاوى وموت لانهم توكيل  
 الفتاوى كل وجه فهو كوكيل مع الموكل ولا يغنيهم احد انه نائب  
 السلطان ولهذا انما العلامة ابن الفرس نائب الفتاوى زمانا ينزل  
 بعزله وموت فانه نائبه في كل وجه الذي هو كوكيل مع الموكل

انما

القاضي المأذون بالاستخلاف



جطر في الموانع كونه كوكيل فاض القضاة فذهب الحق واحدا عندنا  
 انما هو نائب الملك وان اتا راضية انما هو رسول الملك ان  
 في نصب الشوب الهدي في وقف القينة لو ملك القضاة او غيرهم  
 بالنصب على حاله ثم يبق فيها ان في التندب وفي زمانا لا تقدر  
 التسمية لفلة الفسق اختار القضاة لاختلاف النوع كما اختار  
 ان يلى لحصول غلبة الظن التندب في مناقب الكدر في باب ان يوفى  
 اعلا الشك في التندب والى هذا امر منسوخ باطل والى العمل بالنبوة  
 حرام وقد ذكر في فتور القادر وقرانه الحقتين اذ الملك  
 اذا امر قضاة بتجليف الرهن يجب على العلماء ان يتصالحوا  
 ويقولوا لا نكلف قضاة امر اذ انا اطاعوك بلزم منه سخط  
 الخالق وان يصور بلزم منه سخط الخالق ما فيها لا يصح رجوع  
 القضاة في قضايه فلو قال رجعت في قضاي او وقعت في قضاة  
 او ابلت حكمي لم يقع والنقض ما بين كان الخاتمة وقيدة في الخلا  
 ما اذا كان مع سراط الصفة وان الكثر ما اذا كان بعد حور  
 صفيحة وشهادة مستقيمة انما في مايل الاولى اذا ما

ان القضاة

طلبه  
 اختاره في القضاة للتمسك  
 لما تقدر التسمية لفلة  
 الفسق في زمانا

لا يجرى رجوع القضاة  
 في قضايه  
 او يجرى  
 في غير

مطلق  
 لا يجرى رجوع القضاة  
 في قضايه  
 او يجرى  
 في غير

القضاة يعلمه فله الرجوع عنه كما ذكره ابا وهابة شيئا ما  
 في تقييد الخلاصة بالبنية الثانية او اظهر لخطاوه وجبت عليه  
 خلف ما اذا ابتدأ رأى المجتهد ان القضاة اذا قضى في مجتهد  
 خلف له فله نقضه خلف ما اذا ابتدأ رأى المجتهد  
 غيره كما في سره المنقوصه امر القضاة حكم بقوله سلم الحروف الى  
 الدعوى والامر بدفع الدين والامر بحبس الآ في مسئلة في العا  
 والبرازة وقف على الفقر فاحتاج بعض قضاة الواقف فامر  
 القضاة بالان يرف يبي من الوقف اليه كان غنم القضاة حتى لو اراد  
 ان يبرق الى غير او خرج فخر القضاة حكم منه فليس له الاندفع  
 اليه التي لا ولى يهاجم فيه ولا من ابنة ولا من لا يقبل شهادة  
 واما اذا اشترى القضاة مال اليتيم لنفسه او من وصى فقامه فكون  
 في جامع الفصولين يجب فصل نفق الوصي والقضاة في مال اليتيم  
 فقال لم يرجع القضاة مال اليتيم وقيل وصيته فانه يجوز لوق  
 في جهة القضاة وروايع القضاة ما وقف امرضا في مرضه موت  
 بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لم يبطل البيع بشي بالضم

في

مطلق  
 اورد في على القضاة  
 ما شافى الى التزاد بعينه  
 او لا يري

مطلق  
 في مال اليتيم  
 التي لا ولى



أرض توفق تحرق الوارث إذا باع الشيء بغير علم الباطن  
 فإنه يشترى بغيره الشئ أرض توفق لأن فعل الفاعل حكمه بخلاف  
 غيره كما في الطهارة في الوقف إلا في مسألة ما إذا أعطى فقيراً من وقف  
 الفقراً فإنه ليس حكمه حتى كان له أن يعطى غيره كما في جامع الفصول  
 وفيما إذا أذن الوالي للفقير في تزويج الصغيرة فزوجها الفقير  
 رجلها وكبراً فلا يكون فعله حكماً حتى لو رفع حكمه إلى المحاكم  
 كما في القاسمية المستثنى من قولهم أن فعله حكمه يدل على أن  
 الدعوى غاطية شرط في الحكم القوي ووجه الفعل فليست له وقد ذكرنا  
 في السرة إذا قال المهر لسماعه أو أن لا تشهد على سماعه أو لا  
 عليه كما في الخلاصة إذا قال له المهر لا تشهد عليه ما أقر به لا  
 كما في جيل التارخانية من جيل المدائين ثم قال واختلفوا فيما  
 إذا رجع المهر وقال أنا ففيتك تعذر وطلبوا منه الهادة  
 قبل يسهل وقبل لا يحلف القاضي الميث بان الدين واجب على  
 وما أبرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار الميراث في ماله مائة كذا  
 في التارخانية من قبل جيل الناجوز إقامة البينة على المسح إذا

انبات التوبيل  
 بما خصم تيز

لم يعلم الله بانه سحر وان علم به فلا اثبات التوكيد عند  
 بلا خصم جائز ان كانا الفاعل والمؤثر بل هو وسبه لا ينزل الله  
 بالردة والعنف ولا ينزل ولا في الحق بالعلم بالبول حتى يعدم  
 الله واختلف الحاشي في الله الا ان يكون في المشور اذا  
 كتابي فقد عز لك ولا ينزل الا به طلب الله كذا في حج الاب  
 في غيبة خصم لم يكتب له عذرا يوسا خلافا للمجدد وهو عا  
 يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق قال القاضي ففيت  
 بكراً بينة او اقرار يقبل الله الله الحاذرة للدعوى البين  
 على البين في الدعوى ولو كانا جاوراً الا حضرة القاضي  
 ويحلف العبد ولو جاوراً او يقضي بنكوله ويؤاخذ به بعد العتق  
 انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل لا يقبل قول المدين  
 ان حلف الحاذرة الا بحد من القضاء يخصص بالمكان  
 والزمان فافواه قاضياً كما لا يكون قاضياً في غيره في  
 الملتقط وقضاه في غير مكان ولا يثبت ولا يصح واختلفوا فيما  
 اذا كان الفقار لاني ولاية فاختارني الكفر عدم صحة قضاء

بينا  
 ما يشبه  
 ما يشبه



وصحح في الخلاصة الصحة وانتصرنا في بيان عليه والخلاف انما هو اتفاق  
 لافي العين والدين كما في النزازية وفي القينة قضى في ولايته لم  
 شهد على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد اهر ولا يقبل  
 شهادة من قال لا ادري او من انا ام لا للشك وكذا امامية  
 كذا في شهادة الولو الخية تقبل الشهادة حجة بلا عور في هلال  
 المرأة وعق الامم والوقف وهلال رمضان وغيره الا  
 هلال الفطر والاخي واحد والاحد القذف والفرقة في خلعها  
 في قبولها بلا عور في النسب في الظهير في النسب في قولهم  
 ابنا وطهبا وفي تربية الامم وحرمة المصاهرة والخلع الا بطل  
 والظهار ولا يقبل في عتق العبد بدونا ودخوله عند خلافها  
 لها واختلغوا في قوله في الحوية الاصلية والمعتمد لا والكال  
 ثبت بدونا الدخول كالطلاق لا انا حيل الوفا والحرمة فيه  
 حق الله تعالى بخلاف بنوته في غير عور كذا في فروق الكرايم في  
 المسووع عليه بيئته اذ كان حاضرا كفت الشارة اليه وان كان  
 غائبا فلا بد من تعريفه بهم وهم ابيه وحده ولا تكون النسبة الى

مطهر  
 لا يصح ما ورد  
 قال لا ادرى او من  
 الامم

مطهر  
 كذا في ما ورد في  
 عور

الحمد

الى الخلد ولا الى الحرف ولا يكون الاقتصار على الاسم الا ان يكون  
 مسمورا او يكون النسبة الى الزوج لا في المقصود الاعلام ولا بد  
 من بيان حليتها ويكون في العبد لهم ومولاه وابو مولاه ولا بد من النقل  
 الى وجهها في التعريف والفقير على قولهما انه لا يسترط في الحر  
 للشاهد بلمه ونسبه اكثر من عدلين لانه ايش والقائم الذي  
 ينظر الى وجه المرأة وليت حلها لا الشاهد الكفر النزازية  
 الاعتبار بان هذا الواحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب للشاهد  
 الى آخره فانه يكتب كما في النزازية وذكر في القينة من باب ما يطرده  
 المذوق قال سمعت شيخ الاسلام القائل ان الذي يزوج المروزي يقول  
 يقع عندنا كذا اذ الرجل يقر على نفسه ما في صكوكه ويشهد عليه ثم يدعى  
 اذ بعض هذا المال قرص ومعه ربا عليه وكذا نقض انه اذا قام على  
 ذلك بينة تقبل وانه كما في من اقصا لا نافع ان مضطر الى هذا القول  
 انه قال في كتاب المداينات قال استاذنا ومعه واقعة في  
 رفايتنا ان رجلا كان يشتري الذهب الرومي فاما الذي يشارحه  
 دواته في بيته فلا يحل منهم فابروا عما بين لهم عليه حال كونه ذلك



ستملكا فكتب انا ويزي انه يبرأ وكتب ركن الدين الرضا  
 الابرار لا يبول في الربا الا رده لحق الزرع وقال به اجاب  
 نجم الدين احمدي معللا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته  
 ظهير الدين المرغيناني قال من قرب من ظني ان الجواب  
 كذلك مع تردد فكتبت اطلب الغفور لا نحو احوالي عنده  
 فغضبت هذه المسئلة على علاء الائمة الجيايل فاجاب الله  
 ببرأ اذا كان الابرار بعد الهلاك وعصبت به جواب غير انه  
 لا يبرأ فازداد ظني بصحة جوابي ولم اجد على صحة  
 ما ذكره البردوي في غناه الفقهاء من جملة صور البيع الكاذب  
 جملة العقود الربوية تلك العوض فيها ما يقبض فاولا ستملك  
 على ملكه ممن مثله فلو لم يصح الابرار التودم مثله فيكونا  
 رد ضمانا لا يستهلك لا رد عين لا يستهلك ويرد ضمانا  
 يستهلك لا يرتفع العقد ان ابن طينقر رقيق المالك في  
 فضل الربا بان لا يكون في رده فائقة فهو عقد الربا يجب  
 ذلك حال المروع وانما الذي يجب حال المروع رد عين  
 الربا ان كان كافيا لا رد ضمانا انه وقد اقيمت اخذا

من الاول بالاسم اذ استندوا ان العرض لا حقيقة له  
 وانما فعل موافقة وحيلة تقبل لا يجوز اطلاق المحبوس الا  
 برضى خصمه الا اذا ثبت اعسار او اضطرار الدين للثاني فغيبته  
 خصمه تصدق القاضي الا وفاق مبني على المصلحة فما خرج عنها  
 منه باطلا وقد ذكرنا في القواعد ومبادئ عليه  
 لو عزل ابن الواقف في النظر المشرط له وولي غيره ببلدية  
 لم يصح كافي فصول العاشر من الوقف وصاحب العنقوس من القضاء  
 ولو عيى للنظر جعلوا وعزل نظر القاضي ان كان ما عينه له بقدر  
 المثل او دونه اجزأه للثاني عليه والاجعله اجر المثل وحده الربا  
 كافي القينة وغيرها ومنها حرة احدى تقرير فريش المسجد  
 شرط الواقف كافي الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في العقود  
 الخامسة ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشيء لم يخرج  
 عن العقد ونقلنا هناك في غامته قنار الوالوي والاعراض  
 كافي القينة ظانين القيم الشرايحي ان يوضو في مال المسجد  
 للامام فابي فامره القاضي فاقضه ثم ملك الامام فقلت

لا يخرج لا يسقط القينة  
 الا بواحد من هذين



لا يضمن القيمة المهر لانه لا يضمن في الاقراض باذن الوكيل  
 ولاية الاقراض من مال المسجد وفيها في ذمتها ذمت الاصح  
 ان الكفا اذا علم ان الخصم مسخر لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز  
 اثبات الوكالة والوصاية بلا حضم حاضر لا يقبل شهادة الغفيل  
 ويقبل اقراره كافي ولو اجمعه شهدا على انه مات وهي امراته  
 وآخر ان انه طلقها فالاولى اولى تنازعا في ولاه رجل بعد  
 موته فبرهن كل انه اعتمقه وهو ملكه فاليرك بينهما كما لو برهننا  
 على نسب ولد كان بينهما واتي بينة سمعتة قضى بهام تقبل  
 الاقرار سبيل التماس بالبيع في الغنم فقالوا لا تعلم لم تقبل  
 وفي النكاح غنمهم فقالوا لا تعلم تقبل كما في الصيرفة الاصح انه  
 لا يفتي بجواز تحريم الشهادة على المتنفية والتمسوا انه لا يتحملها  
 منه ورا جدار كذا في المجتبى وفي البرازيه شهدا بطلاق او عتق  
 وقال لا ندر كان في صحة او مرض فاعلى المرض ولو قال  
 الوارث كان في صحة او مرض فاعلى المرض ولو قال ان الوارث  
 يهدى ويصدق حتى يشهد وانه مباح العقل وفي الخزانة قالوا

هو زوج الكبرى لكن لا ندرى الكبرى تكلف اقامة البينة ان الكبرى  
 هن شهدا انها زوجت نفسها ولا تعلم حتى في الحال امراته اولاد  
 انه باع منه هذا العين ولا ندرى انه هلك ملكه في الحال ام لا يقضي  
 بالنكاح والملك في محله بالاستصحاب وان شهد في العقد شاهد  
 في الحال اشهر وفي البرازيه موزيا الى الجامع مع ان شهدا بانه  
 يتبع دابة وترتفع له ان يهدى بالملك والشايع امر لا يخلو المدعى  
 اذا حلف المدعى عليه الا في مسئلة ذكرناها في الدعوى من المهر في المحيط  
 وقال فيه انها من خواص هذا الكعب وغرايه فيجب حفظها اللعن بالشرع  
 لا يقطع العدالة الا بواحد من نفس القمار عليه وكثرة الحلف عليه واخراجه  
 الصلوة في وقتها بسببه واللعب به على الطريق وذكره في الفقه عليه  
 كما بيناه في سره الكنز الدعوى على غزوى اليد لا تسمع الا في دعوى  
 الغصب في المنقول واما في الادور والعقار فلا فرق كما في البينة  
 الزوج على زوجة مقبولة الا بزمانها وتذفها كما في حد القذف فيما  
 اذ شهد على اقرارها باقامة رجل برعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج  
 اعطاها المهر والمهر يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة الخاتنة

الشرط في لا يقطع العدالة  
 الا بواحد من نفس



تقبل شهادة الزور على مثله الا في ما يبرهنه اذا شهد نصراني على نصراني  
انه قد سلم حيا كان او ميتا فلا يصح عليه تحلف ما اذا كانت نصرانية  
كافي الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل الا  
ويصلي عليه بقول وليه كافي الخاينة وفيما اذا شهد اعيان نصراني يتبعون  
وهو مديون مسلم وفيما اذا شهد عليه بعض شراعي مسلم وفيما اذا  
شهد اربعة نصاري على نصراني انه زني مسلم الا اذا ما كوا  
فيحد الرجل وحده كافي الخاينة وفيما اذا اراد مسلم عبداني يد كافر فشهد  
كافرا انه عبد قضى به فلا انكاح المسلم له كافي البدائع لا تقبل شهادته  
الا ان لنفسه الا في مسلمة الغافل اذا شهد بعفو في المقتول وصورة  
في شهادته الخاينة ثلاثة قتلوا رجلا عددا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي  
قد عفى قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول ثلثان منهم عفو عنا  
وهذا الواحد من هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال  
الحسن تقبل في حق الكل **كتاب الوكالة** الامران الوكيل اذا  
عاه وكيلا فانه كان مفيدا اعتبر مطلقا والا لوان كان نافعاه وجه  
من وجه فانه اكن بالنسب اعتبر الا لا عليه فروع منها جع بخيار فباعه

بيعه لم ينفذ ولا انه مفيد ببيع من فلا ان فباعه من غيره كذا وهما  
في المحيد ومن هذا النوع جع مني بكيل جع برهن جع بنقد فباعه  
نسبة بخلاف جع نسبة له ببعه نقد او لا تبعه الا في سوق كذا فباعه  
في غيره نقد الا تبعه الا في سوق كذا ولا ينظر جع برهن ودولا تتبعا  
الابرهوس فلا يخالف مع النهي الا في قوله لا تبعه الا بالنسبة وفي قوله  
لا تسلم حتى يقبض الثمن كافي الصغير فله الخاينة تحلف لا تبعه حتى  
تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النسي  
الوكيل يملك الموقوف كالنافل ولا بينهما وتامة في تمام الجاه الوكيل  
يصدق في برائة دونه رجوعه فلو دفع اليه الفاقاره ان يشرى بها  
عبدا ويبيد من عنده الى خمماية فاشترى وافر الزيادة وكذب الامر  
تخافا ويقسم الثمن الثلثا للعتد تحلف شرا المعينة حال قيامها  
وتامة في الجاه لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل  
بشر ائني بغير عينة او ببيع ماله ذكره في صاها الهداية قلت وكذا  
الوكيل بالطلاق والطلاق فاعصر في الوكيل بشر ائني معين  
واخصومة لا يجبر الوكيل افا امتنع غ فاعل ما وكل فيه لكونه متبرعا



الا في سائر اذ اوكله في دفع عين لم عاب لكن لا يجزى عليه  
 والمقصود والا مانه سوا وفيما اذا اوكله ببيع الرهن سواء كانت  
 سر وطة فيه او بعهده وفيما اذا كان وكيله بالخصوص بطلب المثل في غيب  
 الله تعالى عليه وفي مروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاتفاق والتدبير  
 والكتابة والهيبة من فلان والبيع منه وطلاق فلان وقضاء دين  
 فلان اذا غاب الموكل ولا يجزى الوكيل على غير اجر على تقاضي الشئ وانما  
 الموكل ولا يجزى الوكيل بدين موكله ولو كانت وكأنه عامة الا ان يمتنع  
 لا بؤكل الوكيل الا بانه او تعميم فتوصف الا الوكيل يقبض الدين لم  
 ان يؤكله في عياله بدونها في المديونية بالرفع اليه والوكيل يدفع الزكاة  
 واذا اوكله غيره لم يؤم دفعه الا في جاز ولا يتوقف كفا في اخيصة الجانية  
 الوكيل بالسر اذا دفع الشئ من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما  
 او اوعى الدفع وهدية الموكل وكذا في ابيع فلا رجوع كما في كفالة  
 الخانية وكيل الاب في مال ابنه كاب الآتي مسليتين من بيع الوكيل  
 اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب او باع من ابنه وفيما اذا  
 باع احد الابنين من الآخ غير مخرقا وكيله المأمور بالسر او اخاف

في الجنب فقد عليه مثله في بيع الوكيل الكسيرة المسلم في ذلك  
 اذا امر ان انا بان يستريه بالقرع وصرع فخالق في الجنب فانه  
 يرجع عليه بالانفاق الوكيل او استلم الموكل الشئ كالمسري بالكنة فقد  
 على الوكيل الا الوكيل بالسر الا لغير فانه او الهنري بالكنة لزم الامر  
 كما في اواقعات الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التمسك فاذا قال  
 لرجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسك الا اذا قال ان شئت فيقتصر وكذا  
 مطلقها ان شئت كما في الخانية الوكيل عامل لغيره متى كان عاملا لنفسه  
 بطلت ولذا قال في الكفر وبطلت وكيل الكفيل قال الآتي مسئلة ما اذا  
 وكل المديون بامر نفسه فانه صحيح مخرقا ما اذا وكله يقبض الدين  
 نفسه او من بعده لم يصح كما في البرازيه وان كان عاملا لنفسه وهذا  
 لا يتقيد بالمجلس ويصح عزله الوكيل او امسك مالا الموكل ودفع مال  
 نفسه فانه يكون متعديا فلما مسك دينار الموكل وباع ديناره لم يصح  
 كما في الخلاصة الآتي سائر الا في الوكيل بالاتفاق على حكمه وسئل  
 الكفر اقامة الوكيل بالاتفاق على بناء داره كما في الخلاصة الثالثة  
 الوكيل بالسر اذا امسك المدفوع وتعلقه مال نفسه الرابعة الوكيل



مسألة  
في قبض المهر

بقبض الزوج كذا في وهما في الملاءمة ايضا وقيد الثالثة في طاعة الزوج  
المال فاما لم يقبض الثمن الى نفسه الختمه الوكيل باعطاء الزكاة اذا  
وتصدق ثمنه ناويا الرجوع اجزا كما في القينة ان كانت ابرا الوكيل  
بالبيع المسمى في الثمن قبل قبضه وهبته صحته عندنا ابرا وانما  
هذا المهر عن فقر صحيح عندنا اما المهر كذا في جبر اذا اخرجته وما  
ظن في قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد التوكيل لنفسه الوصي فان كان  
يشترى مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله  
لغيره كما في بيع البرازية الامرا فاقيد العنصر فان كان بيع هذا  
او اعتقد عندنا ففعله بالمأثور بعد جاز كذا في حج الخائنة  
العرف في يمينه في بعضه فلو وكله في بيعه فباع نصفه عند الامام  
ويوقف عندها او في شرع عبد بن معينين ولم يسم ثمنه في بيعه  
يقع او في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا رضخ انه لا يقبض الا الكسر  
معا كما في البرازية واذا وكله بشرع عبد المسمى نصفه لو وقف ما لم يشتر  
الباقي كما في الكسر الوكيل او وكله بغير اذنه او قويم واجاز ما فعله وكيله  
نقد الا الطلاق والعاق لتوكيل بالتوكيل صحيح ما رواه وكذا ان وكل

ملا

فلا نأخذ في شرا كذا ففعله وشترى الوكيل رجه بالثمن على المأثور  
على الامر ولا يرجع الوكيل على الامر كما في فروق الكرايس الوكيل  
اذا كانت وكانت عامة ملك كل يمين الا الطلاق والعاق ووقف  
البيت وقد كتبت فيها رسالة المأثور بالدفع الى فلاذ ان اوقاه وكذا  
فلان فاقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا او مديونا كان  
ابن وصبان بعث المديون المال على يد رسول ففعله فان كان رسول  
الرايين هلك وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الرايين بعث بها  
مع ملا تيس رسالة له منه فافعله هلك على المديون بخلاف قوله  
ادفعها الى فلاذ فانه ارسل فافعله هلك على الرايين ومباينة في  
المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لا سقاط عدم الرضى بالتوكيل كما  
في مسالر شتى في كتب القضاء ثم سرى الكسر في التوكيل المجهول قول  
الرايين لمديونه من جائن جعلامة كذا او من اخذ اصبعه او قال كذا  
فادفعه مالي عليك ايده لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبر بالرفع كما  
القينة الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الرايين اذا  
اوعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه فانه لا يقبل



قوله الابنية كما في فتاوى الولوالجية الوكالة وقد ذكرناه في المداينات  
وفيما اذا او بعد موت الموكل انه يستمر لنفسه وكما قالنا منقوذا  
وفيما اذا اقال بعد عزله بعتة امس وكرب الموكل وفيما اذا اقال بعد  
الموكل بعتة من فلاة بالحق درهم وقبضتها وهلك وكرب الورثة  
في البيع فانه لا يصدق اولا كما في المبيع ثانيا بعتة بخلاف ما اذا كان  
مستملكا الكلام الولوالجية الفصل الرابع في اختلاف الوكيل  
الموكل في جامع الفضولي كما ذكرناه في الاولى فان طلقا كنت قبضته  
في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اجزه عالم بملكه ان  
وكانا متما وتحدث بانه يبيع ان يكون الوكيل بقبض الوكيل  
ولم يبينه لا فرق به الولوالجية بانه الوكيل بقبض الوكيل ببيع  
الضمان في البيت اذا لم يوجه بقبضها بخلاف الوكيل بقبض الوكيل  
يريد من الضمان بقبضه لو كنت في سره الكفر في بيع التوكيل بالقبض  
والقبض سند لا يقبل فيها قول الوكيل بقبضه بقبضه في الواقع  
الحائنه الوكيل بقبض الوقف اذ قال قبضته وصدقة الموصى وكرب  
الموكل فان قول الموكل اذ اتم الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع

وما كانا

وقا كما في يوحى البرازيه اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح  
حتى انما الا في الصرف كذا في منية المفتي الوكيل اذا اخاف فعل  
الفضولي او وكلا بلا اذن وتعميم وحضر فانه ينفذ على الموكل  
المقصود حضور رأيه الا في الوكيل بالطلاق والطلاق لا المقصود  
عبادته واخلاقه والكتابة كالبيع كما في منية المفتي اليه المفتي  
الى اثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والنا  
ضيين في حكمين والمودعين والمترد لها الاستدلال او الادخال  
او الاخراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظره والاستدلال في  
فلاة فان التواقف الافراد دون فلاة كما في الحائنه الوقف الوكيل  
لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة علم السري بالوكالة ولم يعلم  
الوكيل ابايع بكونه وكيل كما في البرازيه وفي مسئلة ما اذا امر المودع  
بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيل او هي في الحائنه بخلاف  
ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها له  
فان المال لا يخرج في نصيب ايهما واذا هلكت وهي في الحائنه  
ايضا **كتاب الاقرار** الموقر اذا كذب المقر بطل اقراره الا

الاقرار



بالحرية والنسب وولاء العاقبة كما في سره الكثر معللا بأنه لا يحمل  
 النقص ويبدأ الوقف فانا المقر له اذا رده ثم صدقه مع كافي  
 والطلاق والنسب والرق كما في البرازيه الاقرار بالبيع البينة  
 لاننا لا تقام الى على منكر الا في اربع في التوكاة والتوصاية وفي اثبات  
 دين على الميت وفي استحقاق العين في المشتري كذا في وكالة الخاتمة  
 الاقرار بالمجهول بالطل لا في سلة ما اذا او رد المبيع في غير هذه  
 على اقران انه باعها من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كذا في بيع  
 الذخيرة الاستحجار اقرار بعدم الملك له على احد القولي الا اذا استأجر  
 المولى عبده نفسه ولم يكن اقرارا بحرية كذا في القينة اذا اقر بئس  
 ثم او اخطأ لم يقبل كما في الخاتمة الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما  
 المقتضى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقينة  
 اقرار المكره بالطل الا اذا اقرات رقبه كرها فقد افتى بعض المتأخرين  
 بصحة كذا في سرفته الظهيرية الاقرار اخبار لا انشا فلا يلزم له  
 لو كان كاذبا الا في مسلمين فانما يرد بالرد ولا يلزم في الزوايد  
 المستملكة ولو اقرتم انكر بخله على انه ما اقر بنا على انه ان ملكا

اقرار المكره وسادق

كله

فيطلب

تخليفه على اصل المال من ملكي الا ان الاجنار كما لو قسم الوكيل  
 والراجح والوكيل بالبيع وانه الجار وتفاير بيعه في ايمان اجماع  
 قلت في السر في الا في سلة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك  
 الا ان ابيها دون الاجنار بها المقر له اذا ردا الاقرار ثم عاد  
 الى التصديق فلا يثبت له الا في الوقف كافي الا معان في الاقرار  
 بالوقف الاختلاف في الموقوف ببيع الصحة وفي سية لا اقر له ببيع  
 مضاربه او دعيمة او امانة فقال ليس له وديعه لكن على عياله الى  
 من ثمن مبيع او قرض فلا يثبت له الا ان يعود الى التصديق وهو لو قال  
 اقرضتكم لم خذها فلما خذها لا تقامها على ملكه الا اذا صدقته خلافا  
 لا يورس ولو اقرانها غصب فله مثلها للرد في حق العيين كذا في اجماع  
 الكبر المقر اذا صار ملكا سريعا بطل اقراره فلو اقر المشتري الشراء  
 بالفي والبايع بالنفس واقام البينة فانا الشفع يأخذوها بالنفس  
 لان الشفع كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بانا المبيع  
 للبايع ثم استحق في يد المشتري بالبينة بالتضام الرجوع بالشئ على  
 بايعه واذا اقرانه للبايع كذا في قضا الخلاصة ومثلها في اجماع

في سية لم اقر له



كفا له معينة تأمر فله هذه المدى وقضى على الكفيل كان له الرجوع  
على الديون اذا كان بأمره وضم هذه الاصل سليمان في قضا  
المخلاف بمعهما ان القاضي اذا قضى بمستحق الحال لا يكون تلك بأله  
الاولى لوا قوا المشتري بالباع اعتق العبد قبل البيع وكونه الباع  
يعقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره باعتق حتى يعتق عليه الثانية  
اذا اقر المدين بالدين او بالدين او بالدين على رب الدين فجد وعلق قضى  
بالدين لم يص النوم مكنا حتى توجد بينة تقبل وزدت سأله الاول  
اقر المشتري بالمالك للباع مكنا لم يبطل اقراره فلو عاد اليه  
يوما م الرصف فانه يؤمر بالسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب  
وقطر بعد الدف وفرض القضا له النفقة ولها بينة لم حضر الاب ونفاه  
لا ع وقطع النسب لها اختا في تخصيص بما ع في الطاهر وعلى هذا اقر  
بحرية عبد لم الشر عق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفة دار لم  
الشر هما كما لا حرف ومثله الوقف مذكور في الصحاح قال الواقف ان  
في يد انها وقف ثم الشر ها او ورثها صا وقفا مؤقتة لم يذ عليها  
وذكر في البرازية في الوكالة طرفة سأله المقرا اذا ها مكنا بشرعا

بينة ورجوع بالثمن لم يبطل

سرع او قد ذكر في خواتم الاكل مسلة في الوصية في المدى وحي  
رجل كانت على ثلاثة اعبد وله ابن فقط فا رجل ان الميت وصى  
بعبد قال له سالم فانكر الا ابن واقربانه وصى له بعبد قال له ببيع  
صح فبصر المدى قضى له بالم ولا يبطل اقرار للوارث بببيع نلو  
الشر الوارث ببيع صح وغرم قيمة للموصى لم لم ذكر بعدها  
مسلة تخالفها فلما اجبه قبل قوله وكذا الا امراة قاهرة على الموت ولا  
يتعد الى غيره فلما اقر الموجر ان الوارث ليغره لا تفخ الاجارة الا  
سأله لوا اقرت الزوجة بدين فلما اقر بها وان تقرر الرفع  
ولو اقر الموجر بدين لا وقاله الا من عن العبد فله بها القضا ها وانا  
تضر المشاجرة وتوافرت بجمله النسب بها بنت اب زوجها او  
صدقتها الاب انفخ النكاح بينها بجلا ما اذا اقرت بالترق فلو  
للقها شنتين بعد الاقرار بالترق لا يملك الرجعة واقفا او ولا لا  
المبيعة ولما ان بنت بها وتعد الى حومان الا في البر لكن  
للان وكذا المكاتب اذا اقر بها نسب ولدت حر في حياة اجنه صحت  
وميراثه لوالده دون اجنه كما في الحا مع باع المبيع ثم اقر ان المبيع



مصدق  
تجنية

كان تلجئة صدقة المستر في الرد على بايعه بالعيب كما في الجاحية الاقرار  
بحال باطل كما لو اقر له بارش وكده وبيده التي قطعها فمأية درهم  
ويدها صحاحنا لم يلزمه شيء كما في التنازع خاينه من كتاب جيل وعلى  
هذا افتت بطلانا اقرارا انا بقدر من الهام ثوارث وهو اقرار  
من الفريضة الشرعية لكونه محالا شرعا مثلا لو ملك عبد ابنا وبنت فاقتر  
الابن ابنا التركة بينهما نصفان بالنسبة فالأقرار باطل كما ذكرنا وكما  
لا بد من كونه محالا في كل وجه والافقد ذكر في التنازع خاينه من كتاب جيل  
لو اقرنا لهذا الصغير على الف درهم فرفضه اقرضه او من ثمن بيع  
باعتنه مع الاقرار مع انا الصبي ليس من اهل البيع والقرض لا يقبل  
ان يكون منه لكنه انما يقع باعتبار انا هذا الترتيب جيل لبنت الترتيب  
للصغير عليه بالجمل انما نظر الى قولهم ان الاقرار بالجمل صحيح ان يبي  
سياسا الى كالميراث والتوصية وانه بين ما لا يصح كالبيع والقرض  
بطل كونه مما لا يملك الاقرار من لا يملك الاث فلما اراد احد المداينين  
تأجيل حصته في الدين المستر والبي لا فله لم يجز ولو اقر له الدين  
وجز وجب مؤجلا صحا اقراره ولا يملك المذوق العفو عن التعاقب

باب  
تأجيل حصته المستر

ولو

ولو قال المذوق كنت مبطلا في دعوى سقط احد كذا ان جيل  
خاينه من جيل المدانيات وقرعت على هذا الواقع له المشروط الرابع  
انه يستحق فلا لا بد منه صح ولو جعل غيره لم يقع وكذا المشروط  
النظر على هذا وعلى هذا الوقال المريض من مرض الموت لا حتى لي على  
فلان الوارث لم يسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهي جيل في ابر  
المريض واثرة في مرض موته بخلاف ما اذا قال البرائة فانه يتوقف كما في  
جيل محاور القدسي وعلى هذا الواقع المريض بذلك لا جيل لم يسمع  
عليه شيء من الوارث وكذا اذا اقر لبعض ورثته كما في الزاوية وعلى  
هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقربا بالامتنعة الغلانية  
ملكها ايها الاحق لها فيها وقد اجبت مرارا بالصحة ولا تمنع من زوجه  
فيها مستندا لما في التنازع خاينه من باب المريض مغزيا الى الصبي  
او على رجل لا او ابنته وابراه لا يجوز براءة اذ كان عليه دين وكذا  
لو ابر الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين ولو انه قال لم يكن لي  
على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز اقراره في اقتضاء امره في الزاوية  
مغزيا الى جيل الحذف فان فيه ليس على ذوقه من اوقافه



لم يكن لي على فلاح شي براء عندنا خلافاً لشي الذي فيها قد  
وابرأ الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته  
ان يدعو عليه شيئاً في القضا وفي الزيادة لا يجوز هذا الاقرار  
وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شيء من تركته أصح  
مخبر ما لو أبرأه او وهبه وكذا الواقف يقبض حاله فيه فهذا صريح فيها  
قلت ولا ينافيه ما في البرازيه مغزياً الى الزخيرة قولها فيه لا يبرأ  
عليه الا لا شيء لي عليه او لم يكن لي عليه من قبل لا يصح وقيل يصح <sup>والصحيح</sup>  
لا يصح لانه في هذا في خصوص حاله لغيره وان عليه عالياً ولا ينافي  
في غير ذلك ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البرازيه ايضا بعدد أو غير  
مالا ودبرناه ودية فصاح مع المطلب على شيء من اقراره <sup>ب</sup>  
في الصلاة انه لم يكن له على المدة عليه شيء وكان ذلك في مرضه <sup>ك</sup>  
ثم لم يكن لورثته ان يدعو على المدة عليه شيء وانما برهنوا  
على انه كان لمورثنا عليه لئلا يكتفى بقصد هذا الاقرار <sup>م</sup>  
لا تسمع وان كان له على المدة عليه وارث المدة وجوب ما ذكرنا في <sup>بقية</sup>  
الورثة على ان ابانا قصد ما تناب هذا الاقرار ان كان اموالا <sup>ب</sup>

لكون

لكونه منهما في هذا الاقرار لتقدم الدعوة عليه والصحيح <sup>عليه</sup>  
يسير والكلام عند عدم قربته على التهمة ولا ينافيه ايضا ما في البرازيه  
اقر فيه بعبد لامرأته ثم اعتقه فان صدقة الورثة فيه فالعق <sup>بالقول</sup>  
وان كثر به فالعق في الثلث لانه لا كلامنا فيما اذا اتاه من أصله <sup>بقوله</sup>  
لم يكن لي ولا حق لي وما تجوز القول للوارث موقوف على الإجماع  
سواء كان بعين او دين او قبض دين منه او أبرأ الا في <sup>الارث</sup>  
لواقف باتلاف ودعيته المعروفة او اقر قبض مالاً فان عتقه <sup>و</sup>  
او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدبونه ودية كذا في الخيف  
اجماع وينبغي ان يلحق بالشائبة اقراره بالامانات كلها ولو كان <sup>الشرك</sup>  
او العارية والمعنى في الكلام انه ليس فيه ايثار البعق فاعتنم هذا  
التحير لانه من فوائد هذا الكتاب وقد ظن كثير من الاجرة لا ينقل  
كلامهم وانهم ان النسخ قبل الاقرار للوارث وهو خطأ <sup>سمعت</sup>  
وقد ظهر لي ان الاقرار فيها بان الشيء الفلاني ملك لي وامرني <sup>انه</sup>  
كأن عند عابدية بمثله قولها لاحق لي فيه فيصح وليس قبل الاقرار  
بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الفلاني فله وسلم وبرأجه المنقول



ثم في الجنايات البرازية ذكر الشهاد الجوهرة انما لان لم يجرح وماله جرح  
منه اذا كان جرحه موقفا عند الحكم والناس لم يسمع شهادته وان لم يكن  
موقفا عند الحكم والناس يسمع شهادته لاحتمال الصدق وان كان  
الوارث في هذه الصورة انما لان كان جرحه وماله منه لا يقبل الا  
العقاص حتى البت الى آه ثم قال ونظيره ما اذا قال المذنب لم يقذف  
فلانا ان لم يكن مقتد فلا موقفا يسمع اقراره والا لا يراد  
في المرض احط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة سند التاثير  
النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحى في الصحة كما في التهمة  
وميزها وفي كفاي الحكم برب الاقرار في المضاربة لو اقر المضاف  
بشرح الحق موضح في المال ثم قال غلطت انها فحماية لم يصدق وعمر  
ضام لما اقرب به باختلاف في كونه الاقرار للوارث في الصحة او في المرض  
فالقول لمن اقر في المرض وفي كونه في الصحة او البلوغ فالتقول لم يجر  
الصحة كذا في اقرار البرازية وكذا الوطلي او اعني ثم قال كنت صغيرا فقال  
واذا سند الى مال المجنونة فانه كان موقفا قبل والا فلا كانت الموقلة  
فبهذه وارتد على الاقرار ولم يثبت له اية الموقلة صدق المقر او كذب

يقبل كما في الغيبة اقر في مرضه بشئ ثم قال كنت فعلته في الصحة ثم  
الاقرار في المرض غير سند الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر  
في المرض الزمان فيه انه باع هذا العبد فالا في صحة وقبض الثمن  
واوعد ذلك المستر فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا  
بقدر الثلث وفي العجوبة لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد  
قد مات قبل مرضه امه وتامه في سنة ابن وصبا بن جعفر النسب اذا اقر  
بالرق لانسان وصدق المولى مع وصار عبدا ان كانا قبل تملك حرية  
بالقضاء اما بعد القضاء عليه تحكما او بالقصاص في الاطراف لا يبيع  
اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فالحاكم بعده الجنايات  
والحدود والحكام العبيد وتامه في سنة المتقوم وفي النفق يصدق  
الا في غيبة زوجته ومكانته ومديره وامه وولده ومولاة اعتقه اقراره  
ثم اقر بحرية لا يقبل الا ببرهانه ان البرازية وطاير كاسم ان القاص  
لو قضى يكون محكوما ثم برهن على انه حر فانه لا يقبل الا بالقضاء بالملك  
يقبل النقصا عدم تقديمه كافي البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسبة فانه لا يسم  
وعمر احد فيه غير المحكوم له ولا برهانه كافي البرازية لما قرنا ان العقصا







منه من ظاهر قلهم ان يشهدوا الله كان مريضاً عملاً  
 بالحق لكن لو قال لهم انا صبيج هل يهدوا بصحة  
 لو يحكموا قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحة كيدوا  
 بها والاحكام قوله وانه قد لم ما يدل على صحة فان  
 اجروا به لم يهدوا باختياره انه صبيج والاحكام  
 حادثة للظهور وفي هذا ما يدل على انهم لا يعلمون  
 ربه انهم لم يهدوا به بل كانت حجة لانهم لا يعلمون  
 لهم به وكذا لا يسترط في الحايض المأبذ ان يقولوا ما لم  
 يستعملوا لان اضافة الاحكام الى التبيين الظاهر انهم  
 لا الى سبب تنوع الا ترى انه لا يجب التسمية في ثبت  
 على رتبة حجة بل تنويه انهم يقتل شهادة العتيق  
 لعقبة الا في مسلمة ما اذا شهدا بالثمن عندا حلالهما  
 كما في الخلاصة يقتل عيسى الا في مسلمة فكريها في الشريعة  
 قال في بسط الانوار ان افعيم كرهت التقضا بالغة وذكر

كله  
 اذا لم يكن للنكاح شيء  
 منه بيتا فقال فله احد عشر

جماعة من اصحابنا (ع) واتي 2 اذا لم يكن له بيت  
 فله اخذ عشر ما يتولى من اموال التبرار والاوقاف ثم بالغ في  
 ادمم ارض هذا الاصل باننا نذكر في الحاشية ذكر العشر المتولي في  
 الماحونة لا تختلف مع البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح  
 دعوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع وهو الاق لا يختلف  
 بل اطلب المدعى الا في اربع على قولنا يوسع ما ذكره في الخلاصة يقتل  
 الشهادة حجة بلا ظهور في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن  
 في الوقت وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها ودية الامه وتدريبها  
 وهلال رمضان والتسديد زدت غنة في الاطلاق ايضا حد الزنا وحده  
 القرب والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمرء بالوقف الشهادة  
 باصله واما بريرة فلا وعلى هذا لا تتبع الظهور في غير ذلك  
 لها في الدعوى حجة لا يجوز والشهادة حجة بلا ظهور جائزة في  
 هذه المواضع فلتحفظ ثم زدت سادسة من القينة فصارت اربعة  
 موضعاً وهي الشهادة على دعوى مولاه ونسبه ولم اراه ميراثاً  
 ان احد حجة في غير سؤال العاقل واعلم ان هذه الحجة اذا شهدا

الشهادة التي تقتل بها دعوى



بلا غر وبق ولا تقبل شهادته نضوا عليه في الحدود ووطا في الزوا  
وعشق الامه وظاهرها في القينة انه في الكلا وهي في الظهيره والتت  
وقد انت فيها رسالة قلنا باب احد صبه وليس لنا مدح حبه الا في  
وعور الموقف عليها اصل الموقف فانها تسمع عند البعض والفتوى  
على انها لا تسمع الدعور الام المتولى كما في البرازيه الموقف فاما كما في  
الموقف عليه لا تسمع دعواه الاجنب بالاولى وظاهر كلامهم انها  
لا تسمع دعور الموقف عليه اتفاقا وهل تقبل بجرم من اشد حبه  
الظاهر نعم لكونه حفاقة نكاح الاحمال بين المولى وعنده قبل تنو  
عنه الا في نكاح مذكورة في مينة المفتى ولا يحال بين المعقول والمكر عليه  
الا في موضعين فيها ايضا الا يلزم المدعي بيان السبب ويصح بدونه  
الا في المثليات ودعور المرأة الذي عاينته زوجهها والثانية في  
جامع الفضول والاولى في السر في الدعور الشهادة حرة بعد  
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في عكسها الا في اذا شهدوا  
بحرية الاصل وامة حية تقبل لا بعد موتها الثانية تشهد بانها  
او صليها باعتقاده تقبل وان ابدع العبد وعما في آخر العادة والاولى

شهادة المحبة  
وبما انزاعه  
والتدوير

سجلات  
بجانب الاصل وعدمه بلا دعور

مطلوب  
الاصح دعور العبد من  
بشهادة القضاة

مفرقة على الضيف فانه الصالح عند اشتراط دعواه في العار  
والاصيلة كما قدمناه ولا تسمع دعور الاعتاق من غير العبد الا في  
من باب التخيال من المحيط باع عبداً ام هو على المشرق الزا والاعتاق  
فكان في يد البائع تسمع دعواه واقامها في يد المشتري تسمع في المراء  
فقط ولا يشترط صحة الدعور بحرية الاصيلة ذكر لهم ام ولا لهم ام  
لجواز ان يكون هو الاصل وامر رقيقة مرقمة في احوالها وجميع  
العضولين وكذلك الشهادة بحرية الاصل كما في دعور القينة بعد صدوره  
صحيحاً لا يبطل باطل احدا الا اذا افتقر المقتضى له يبطل ان فانه يبطل  
الا في المقتضى بحريته وفيما اذا اظهر السوء عبداً او حراً ودينه في  
تدفع بالبينة فانه يبطل القضاء لكن لكونه غير صحيح بملك المالك الا في احد  
ونكاحين مسئلة ببناءها في سرية الكثرة اذا ادعى رجل ان طر منها عاين  
اليد استحقاق ما في يد فاقول احد هو وانكر الاصل لم يستحق المالك  
الا في ثلاثة دعور الغصب والايدي والاعاق فانه يستحق المالك  
بعد اقراره لاحد هاتين في الحائنه مفصلاً في الخلاصة كل من كان له اقرار  
يلزمه فاما انكره سخط الا في ثلاثة وذكرها والتصويب الا في اربع

عدم استحقاق المالك  
عدو كسيلة



مطلوب  
جواز قضاء الامير  
وعدم جوازه

وثلاثين وقد ذكرنا في السري بجواز قضاء الامير الذي تولى القضاء وكذا  
كتابه الى القاضي الا ان يكون الوجه الخلفه مفضي الامير لا يجوز كذا  
في الملتقط وقد اقيمت بان تولى باننا صرنا ضابط الحكم في قضيتهم  
فانها المولى في السطاة باللائحة لم يفر من اليه ذلكا ذكر الصدر  
في سري ادب القاضي ان المولى لا يكون قاضيا قبل وصوله الى مقر ولايته  
فتقتضاه قبول جواز الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استنابته  
بارسال نائب له في محل قضائه وعمل القضاة الا ان على ارجل نائب حين  
التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان وحسب الكلام فيه  
حادثه او انه غرس اقل في ارض حدوده بكذا من مدة ثمانية عشر سنة  
على ان الارض انما ظهر لها ملكا دفع اجرها وانا المدة عليه بنوعه عليه  
يفرض وقالبه بذلك فاجاب المدة عليه بان الاثر المذكور غير من القدة  
الذكورة واداد احدهما بانه واضع اليد عليه في حكمه بالملك للمدة  
يطلب البينة المدة عليه فكتبت في الحكم المذكور فاجبت بانه غير صحيح  
لان المدة لم تبين فيها ان خارج او فريد وعلم لا يطابقه في المذكور  
والرئاسة والحاصل ان القاضي استأنف المدة فانه ذكر المدة ان المدة عليه

المدة والامير  
الحكم الفرس

مطلوب  
وتو بدخايج الامانة  
البينة في العقار انه  
في يده

واضح

واضح اليد وانه خارج وصدره المدة عليه على وضع اليد او من  
عليه ثم برهن على ان المدة عليه على طبق الدعوى عليه المدة عليه  
فانه ان برهن على ما ادعى قدم برهانه الخارج لان العوض مما ينكر  
فليس كالتنازع وانما ذكر المدة وانه واضع اليد وانا انما المدة عليه  
وبرهن فبرهن النائم على غير من المتنازع قدم برهانه النائم لكونه ظاهرا  
وهو الترجيح بينه النائم لكونه ثابتا في النائم في الاول بينه غصبا  
قلت لا ترجيح بذلك ثم سكت لو ارخا في العوض فاجبت بتقديم بينه  
الاذا سبق تاريخ ذي اليد فيقدم لان العوض مما ينكر وقال الذي يلو الله  
بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رأيت في غصب القينة لو غرس المسم في ارض  
مسيطة كانت سبيل المدة فتقتضاه ان يكون الاثر وقفا اذا كانت الارض  
وقفا على ابنا السبل وظهر ان الاسحاق انه لو غرس في الوقف او لم  
كانت ملكا له لا وقفا وذكره في قرانه المقتنين من الوقف حكم ما اذا  
ارضاه بين فيها او غرس لا تخالف اذا اختلف في الاصل الا في اجل  
السلم دعوى وقع العوض مسبوحة على المقتني به كذا وعوض الزاوية  
وغيره فطرح النزاع لا كافي فتاوت في الهدايا اختلف في ان الهدايا

مطلوب  
عدم جواز استنابته

اختلاف بين ما في  
الا في احد وثلاثين



مانع الآتي احد وثلاثين سلة ذكرناها في الترتيب اذا اخرجنا كسبي  
 حال قضائه قبل منه الا اذا اخرجنا بقر او جمل بعد وتمامه في منزله او في  
 لا تسمع الدعوى بدو على ميت الا ما وارث او وصي او قضي ولا تسمع  
 مع غريم له كما في جامع الفضولين الا اذا اوجبت جميع ماله الاجنبى  
 فانها تسمع عليه لكونه ذابدا كما في خلافة الحقيين المدعى عليه اذا دفع  
 المدعى المثل من فلان بابل فلان او دعه اياه انما قضت الدعوى بلا بينة الا  
 مسئلتين الاولى اولا اقول الارض عنه لا تدفع بخلاف دعوى الترانة  
 الثانية اذا اقول الترانة منه وقال امر في القبض منه لم يتوقف الوقف  
 في فروق الكرايسى دعوى العتق والتهمة عليه من غير تسمية العتق  
 لا يصح الا في مسئلتين الاولى التهمة والوقف اى انا قاضيا بقضاء  
 المسئلة قضى بصحة صحت وهما في الخزانة ودعوى العتق غير بيان  
 لا تسمع الا في مسئلتين الاولى والثالثة التهمة بانه يترى من وصية  
 صحبه وانما يسمع الرابعة التهمة بانه الوكيل باع من غير بيان  
 من نصبه على النقيض انما تسمع شبه فعل الى وصي يتيم كذلك ولكن  
 الاخير يبين الى القضاء انما يجره تضا على الكافة في هذا التنازع فلا

ودعوى القضاى والتهمة  
 من غير تسمية العتق لا يصح الا  
 في مسئلتين

تسمع منه دعوى ملكا بعده وتسمع قبله كما ذكرنا في الترتيب  
 القول لمنكر الاجل الا في التسم فلديه الترانة دعوى الملك وكذا  
 الاستدعاء باللفظ وكذا اذا حان الغائب تلغى العيين فاشترها او  
 اخذها ودفعه ذكره الجاور في وقوله وفي جامع الفضولين كذا  
 ينفى التهماله في المنكوعة تمنع الصحة ومن المهر اذا كانت غاشية  
 والا فالتوسط كعبه ون السبع في المبيع والتمن يمين الصحة الا اذا  
 ادعى حقا في دار فاه الا في حقه حقا في دار اخر فقباعا الحقيين  
 المجهولين فانه حائز وفي الاجارة تمنع الصحة في العيين وفي الابوة  
 لهذا وهذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في القصب والرفقة وفي الشفعة  
 لانها لا ينفى في الرهن ولا يستحق منه الا في ضمن هذه الثلاثة  
 جنابة بمرئى على المودع وفي تخلف الوصى عند اتمام العمل وكذا المتوفى  
 وفي الاقرار لا يمنع الا في مسئلة ذكرها في باب وفي الوصية لا تمنعها الوصية  
 الى المعص او واردة وفي التنف لوقال اعطوا فلانا شيئا او حراجا  
 اعطوه مات او في الوكالة ما كان في الموكل فيه منفعة وتناقص منفعة  
 والا فلا وفي الوكيل تمنع وهذا وهذا في الاول والطلاق والعقار



لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كذا ان او هذا لا يجوز للعلما  
 عليه الاكار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب <sup>فان الباع</sup> <sup>الكار</sup>  
 ليقيم المسمى البينة عليه يتمكن من الرد على بايعه وفي الوقي اذا علم  
 بالدين ذكرها في بيع النوازل اذا اقام الخراج بينة على الشايع  
 في ملكه وروايد كذا قدمت بينة في كذا هكذا اطلق اصحاب الفتا  
 الى في مسكتين ذكرها في خزانة الاكاره وهو النسب كما كان النزاع في بعد  
 الخراج انه ولد في ملكي واعتقه وبرهنا وقال ذواليد ولد في ملكي  
 فقط بخلاف ما اذا كان الخراج ديرة او كانت ثمة فانه لا يقدم الشايع  
 لو قال الخراج ولد في ملكي في امي هذه وروايني قدم على ذواليد  
 برهنا الخراج وروايد على صبغ قدم ذواليد الا في مثلين  
 في خزانة الاولى برهن الخراج على انه ابنه في امراته هذه <sup>في خزانة</sup>  
 واما في ذواليد ابنه ولم ينسب اليه فهو الخراج الثانية لو كان ذواليد  
 ذميا والخراج مسلما برهنه الذن بسوءه الكافر الكفار قدم الخراج  
 سواء برهنه مسلمين او كافرا برهنه مسلمين قدم المسلم مطلقا لا <sup>يقيم</sup>  
 المسلم على الكافر ولا الكافر على المسلم في الدعوى <sup>النسب</sup> <sup>الا في دعوى</sup>

انما البينة على الشايع  
 وغيره

في خزانة الاكار اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان سبه  
 لا تقبل الا اذا شهدوا له بقرابة انه اخوه او عمه او ابن عمه لا بد ان  
 يبينوا انه لا يبيد وانه اولاديه الا في الابن والبنت ابن الابن  
 والام كما في الخزانة اجماع بينة عادله او اقرارا او كونه عيسى او عيسى  
 او فاسد او علم <sup>الفتا</sup> بعد توليته او قرينة قاطعة وقد وضعنا في <sup>الشرع</sup>  
 في الدعوى الا ان الفتوى على قول محمد الرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم الفتا  
 وفي جامع الفتوى عليه الفتوى عليه ما يخفى كما في البرازية  
 في المسائل المحنة في الدعوى القول قول الاب انما اتفق على ذلك الصغير  
 مع اليقين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء او بوضف الاب ولو كذبه  
 الام كما في نفقات الخاينة بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوج <sup>والا</sup>  
 وعلى هذا يمكن ان يقال المديون او الادوية لا يقبل قوله الا في  
 اذا تنازع رجلان في عين ذكرهما وانها على ستة وثلاثين وجها  
 ملك في امره انها على خمائة وانني عسوها التقديري اقرار  
 الا في الحدود كما في امره في دعوى الرجلين لا يقضي بالقرينة <sup>الام</sup>  
 ما لم يذكرها في امره من باب الخاف ما اذا حكم في بين كذا <sup>البحر</sup>

ان الفتوى على قول محمد  
 لانه لا اعتبار بغير علم الفتا

لا يقضي بالقرينة  
 الا في مسائل



بجعل كل واحد من حجة على حجة  
الاختلاف

بجعل كل واحد من حجة على حجة اذا كانت له وحسب السجلات لا يجعل  
كل واحد من حجة على حجة النسب والحكم بينهما القابلة وفيها النكاح بالعدن  
وفيها البيع بالاباق وتفتيق ان هذا كان الحائز في كل الحاضر  
والسجلات **كتاب الصلح** الصلح في اقرار بين  
مشتري في المستوفى الا في ما اذا اصاب في التوفيق على عبده وقبضه  
ليس له ان يبيع من اجمعه بل بيان الثانية لو تصادقا على ان لا يدين عليه  
بطل الصلح وفي السر بالبر لا امر ويزاد ما ان اجمعه لو صالحه عبادة  
على صوفها بخره بخره ابو يوسف ومنه محمد والمنع رواية وعلى صوفها  
يرفعها لا يجوز اتفاقا كما في الزمان مع ان بيع القف على ظهر الغنم لا يجوز  
الحق اذا اجمعه صاحبه فانه لا يلزم له الرجوع في ثلاث ما يلزم  
الزوال فيه اجرا للبيع المستر بعد الطلبين للاخذ صوفه الرجوع  
اجلت المرأة العتيق زوجها بعد احوال صحيح ولها الرجوع بتمهل المرأة  
وامهله المدعى صوفه الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع ولا يصح  
المودع بغير دعوى التملك او الانزاع ويصح بعد حلق المدعى عليه  
دفع النزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى على امره لم يقبل

الا

الا في الصلح الوصي عن مال اليتيم على اقرار اذا اصاب على بعضه ثم وجد  
البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلبت عليه لا تقبل  
كما في القينة او رد ينادى اقرب وادى الا بغاء او الا برأ فانك فصله  
برهن عليه يقبل الا في الصلح هنا ليس لا فتد اليمين كذا في الوصي  
في الفصل العاشر ولو برهن المدعى على صلح قبله بطل الا اذا اصاب بعد الصلح  
بالدخا في الهابة الصلح على اقرار بعد دعوى فاسقة فله كما في القينة  
ولكن في الهدية في ما يلزم من القضا انا الصلح على اقرار جائز  
دعوى فيلحقه وكذا على فاهما بسبب فتنه المدعى لا تكون شرط  
المدعى كما ذكره في القينة وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا والله اعلم  
صلح الوارث مع الموصى له بالشفعة صحيح لا يبيعه و صلح الوارث  
مع الموصى له بالشفعة صحيح و صلح الوارث مع الموصى له بغير الام  
صحيح وانا كانا لا يجوز بيعه و بيانه في حيل التنازخانية طلب الصلح  
والا برأ في الدعوى لا يكونه اقرار او طلب الصلح والابراء في المال  
يكون اقرار الصلح في النهار عايشي انا يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى  
الا اذا اصابا لخصم في كذا و ابرأنا عن البينة الصلح اذا كانا غمار



كان اجانة ولو كانا حزمة العبد المدعى الا اذا صالحه على غلته او غلة الارض فان غلته جازية كغلة النخل كما في الكلام اذا اخفق المصالح عليه رجع الى الرعي الا اذا كان مالا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة كلفه والعق والملك والخلع كما في المأجور الكبير الصالح جازية وهو المأجور الا وهو المأجور كما في المستحق لا يصح الصلح على احد ولا يقبل الا احد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخائنة صالح المحبوس ثم ادعى انه مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس الوالي لانه انما يقبل في ظلما في البرازية الصلح يقبل الا قاله والنقص الا اذا صالحه عن العزة في خمسة كما في القيمة او قاتل فضا حرم ثم بعد ان لا شيء عليه بطل الصلح كما في الجاد من العاشر **كتاب المضاربة** اذا قدت كان للمضارب ابو مثله انما عمل الا في الوقي يأخذ مال المضاربة فاسد فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا اوعى المضارب فاسدها فاقول لرب المثل او عكس فله المضارب فاقول لمدخر **القيمة** الا اذا مال رب المال شرطت لك الثلث وزيادته عشرة وقال المضارب الثلث فاقول للمضارب كما في الرخصة ثم يسوع

المضارب

للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنقض كما في البرازية والمضارب البيع بالتسليم الا الى اجل لا يبيع اليه التجار وعلى المبيع الفساد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا عليه سوق بخلاف التقييد بالبلد الا اذا قبل باجل بلد كاهل الكوفة فلا يتقيد بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فبطر بمضاربة تصرف فلا كما في الهداية يصح نفى رب المال مضاربة الا اذا صار المال عروضا اذا قال له اعمل برأيك ثم قال لا تقبل برأيي يصح نفية الا اذا كان بعد العمل الملققا ثم نفاه ثم انصرف فبطلت الا اذا كان بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة المتعول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا وهب الاب لولد الصغير كما في الذخيرة قبول الوهب انما الهبة صحيحة الا اذا وهب له مالا يقع له ويلحقه موه لا قبوله بالطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو هبت له ابها ما على ابه لها فالحق الصحة للتسليم ويتوقف على هذا الاصل لو قضى ديناً بعهده على ان يكون له لم يجر ولو كان وكيلاً بالبيع كما في الحق الوضوئها وليس منه ما اذا اقر الراي ان الدين لفلان وانما الهبة عارية



فهو صحيح لكونه اخبارا لا غليظا ويكون له لغيره ولا يرد قبضه كما  
 البرازيه الهبة تكون مجازا في الاقارن في البيع والاجارة كما في اجارة  
 الولوالجيه من الاجارة لا جبر على الصلوة الا في ما يلزمها نفقة  
 الزوجية والثانية العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى  
 بعد موت الموصى مع انها صلافة الثانية نفقة يجب على المشرى تسليم العقار  
 الى الشفع مع انها صلافة سرعية ولا اولى بها الشفع بطلت النفقة كذا  
 في سورة ادب القضاة للصدر السعيد النفقات قلت الرابعة يجب على الناظر  
 تسليم الوقف للموقوف عليه مع انه محقق ان لم يكن في مقابلة علمه  
 ففيه ما بينها **باب المدعي**  
 وفيه مسائل البراءة في الدين اذا قال الطالب المطلوب لا تعلق لي عليك  
 كما في ابرأ عما كونه الحق في قبله الا اذا طالب الدين الكيفر فقال له  
 طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في القنية  
 الا برأ يرد بالرد الا في مسائل الاولى اذا ابرأ المحتال لطلب عليه  
 فردده لم يرد كما ذكرنا في سورة الكنز اذا قال المدينون و ابرأ في ما يراه  
 لا يرد كما في البرازيه الثالثة اذا ابرأ الطالب الكيفر فردده لم يرد كما ذكره

في الكفالة وقبل يرد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرد كما ذكره الزيلعي  
 في مسائل في القضاة الا برأ الا يتوقف على القبول الا في الابرأ  
 عن بدل الصرق والسلم كما في البرايع الا برأ بعد قضا الدين صحيح الا  
 ان اعطى بالقضا المطالبة لا اصل الدين فيرجع المدينون بما اداه  
 اذا ابرأه براءة منقاط واذا ابرأه براءة من شفاء فلا رجوع وانما  
 فيما اذا اطلقا كذا في الزخيرة من السومح وصرح به ابن وهبان في  
 شرح المنظومة من الهبة على هذا الوعلق طلاقا بابدائها المهر  
 ثم ردها لا يبطل التعليق فاذا ابرأته براءة منقاط وقع ورجع عليها  
 وكل من اصرح في نحو خلافا في صحة ابرأ المحال المحيل بعد نحو الامانة  
 ابو يوسف بناء على انها نقل الدين وصحة محمد بناء على انها نقل المطالبة  
 فقط وفي مدانيات القنية يصرح بقضا دينه ان كان ابرأ الطالب  
 المطلوب على وجه اللقاط فلم يصرح ان يرجع بما تبرع به المدين  
 على ان الدين لا يقضى باسمائها ما يلزمها لو هلك الرهن بعد  
 الابرأ من الدين فانه يكون مضمونا بخلافه لا كما بعد الايفاء ذكره الزيلعي  
 ومنها التوكيد بقضا الدين او ابرأه بعد موت الموكل انه كان قبضه



حياته ودفن له فانه لا قوله الا بينة لان يريد ايجاب الضمان  
 على الميت **فان** الوكيل يقبض العين كما في وكالة الولو الجارية <sup>الدين</sup>  
 كالابرأ منه الا في ما لم منها لو وصي المحتال الربا في الحال <sup>عليه</sup> جمع  
 على الحيد ولو ابرأ لم يرجع ومنها الكفالة كذا ومنها توفيقها على  
 بخلاف الابرأ ومنها **لو** شهدا احدهما بالابرأ والاخر بالهبة <sup>ففيه</sup>  
 قوله لا قبل لا يقر ويأبى في العرايين من جامع الفصول بين الابرأ <sup>الدين</sup>  
 فيه معنى التولية ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصرى الرطب للآول  
 ان ادبت الى هذا كذا فانت بري من ابراء واذا امتى ويصح تعليقه بغير الرطب  
 الثاني في خبر قوله انت بري من كذا اعلم اننا نؤوي الى هذا كذا او تمام فمعه  
 في كتاب الصلح **في** الصلح الابرأ والاقلع يرد بالرد والاك لا ينفذ  
 على القبول ويصح الابرأ في المحل للشا وتقال الدين المدونة ابرأ  
 احد كالم بيع للشا حمره في نفع القدير بخار العبد ولو ابرأ الوارث <sup>فقد</sup>  
 موزع غير عالم عوت موزع بان ميتا فبا النظر الى انه غافل يصح وكذا  
 بالنظر الى كونه تليسا لانا الوارث لو باع عينا قبل العلم عوت المورث  
 ثم ظهر موته صح ما هو جوابه فها اولى ولو ذكر المدين بابل نفسه قالوا

صح التوكير نظر الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب  
 التملك ايصح كالود وكذا بالابيض **في** نفسه وتشكيل  
 بانه عالم بنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من غير <sup>غير</sup>  
 واجبا عنه في شدة الكثرة يجب تفريق الطلاق كل  
 وقتا **في** نفعها صرام فكره للمرتبة **في** سكنى الزوار لم يرد  
 بان الرأى من كذا في الظاهر **في** ما روي في الامام <sup>الدين</sup>  
 لا يفتن في طلاق جدار مديونة فكذا لم يثبت كذا في كبره  
 القول للملك **في** جهة التملك فلو كان عليه دين بالدين  
 جيش واحد فخرج شيئا فالتقيد بالدين فوالا اذا كان  
 من عييت **في** يقع نفعه **في** خلا فاحصله ولو كانا واحد  
 فاذ **في** سبوا قال هذا في نصفه فان كان **في** القيد <sup>مقتدا</sup>  
 كذا لا احد **في** حالا او برهن او غير ذلك **في** الا <sup>لا</sup> يصح الا  
 فلا ولو اقر المستر **في** المرفوع من القيد فقال **في** الال  
**في** الاجرة **في** القول **في** الميت **في** لو اقر **في** المرفوع  
**في** المرفوع **في** حدة **في** القول **في** الال **في** المرفوع **في** كذا



جابطه الفصولين كل دينا اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله  
 الا في سبعة الاول في الوقف الثانية الثمن عند الافاق  
 والثالثة الثمن بعد الاقاليم رها في القيمة الرابعة  
 اذا كانت المديونية المستقرضة فاجل الربوا الوارث  
 الخاتمة السبعة اذا اخذ الربوا السبعة وكان  
 الثمن حالا فاجله المسمى ان لا يستبدل الصنف  
 ان يبيع رئيس مال السلم اجر الربوا قضاء الاول  
 عليه الربوا فحق فباع فتمت بقرضه شيئا بالثمن فاجله  
 ان حلت في مرضه وعليه دين يقع المقاصة والعرض  
 لهوة الوفاء كونه اجماع الوقف لا يلزم تأجيله  
 في وصية كما ذكره في قول الربا وفيها اذا كان  
 محجورا فانه يلزم تأجيله كذا في صرف الظهيرية فيما اذا  
 حكم بالثمن بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما  
 ان احوال المقرض له على ان لا فاجله المستقرض  
 كذا في مدانيات القنية الوكيل بالبراء اذا ابرأه

ال

الى موكله لم يقع كذا في الخزانة الا براء العام بينه الدعوى  
 بحق قضا الادبانية ان لا تباحث لو علم غايم الحق لم يبرأ  
 كذا في سبعة الربوا الجية لكن في خزانة الفتاوى والقوانين  
 قضا وديانة وان لم يعلم به وقام أدبانات القنية احوال ان  
 على الزوج على ان يورث في المهر ثم وهبت المهر الزوج قال  
 وله ثلاث جمل احدها سر ائني ملغوف من زوجها بالمهر قبل البتة  
 والثانية صلح ان منعها في المهر من ملغوف قبل الهبة والثالثة  
 هبة المرأة المملوك لابن صغير لها قبل الهبة المروية لا يجوز ان تكون  
 في احكام الربوا في الجمع والزوج والربوا الموجب اذا قضاه قبل حلول  
 الاجل بجره الطالب لان الاجل حق الدين فله ان يسقطه هكذا ذكره  
 الريلوي في الكفالة وحسبنا في الحائنه ~~في~~ والنهاية فقد  
 وقعت حادثة عليه برمسودة تسليم في بولاق لمقتضى حكم الربوا  
 ان يجر على تسليم بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم والظاهر  
 انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم الموقوف بتلك البلدة وقد اقيمت به  
 في تلك الحادثة المذكورة لانه وانه لم يقطع عنه مائة الجمل الى بولاق فقد

الامراء العام يمنع الدعوى  
 قضا وديانة



لا يبيّن له في الصعيد اذا اقر باناديه علان صح وعمل على انه كما  
وكذا عند ولهذا كانا حق الحق في القبض للمفروبين الموقوفين بالرفع  
الحايتهما كما في الكلام والبرازيه الا في حمله صح ما اذا ماتت المرأة  
المدة الزمنية على زوال العلان او لو ادري فانه لا يصح كما في سرقة المتكتم  
والقبضه وهو ظاهر لعدم امكن حمل على انها في سبيل المالك كما لا يخفى  
والجمله في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأوه منه بعد اقراره من ذكر  
في حق الجمل منه وقا وكالة البرازيه للمرفوع عليها ديناً وطلب  
لا يقع المقامه بل من الثقة بل لا رضى الرفع في كل شيء سائر الروايات  
ديماً الثقة اضعف مضار كما خلا في الحسن فانه ما اذا كان احد  
الحقين جيداً والاخر ردياً لا يقع الفصل بل اقرض عند رديته  
والودع عليه ديناً من جنس الوديعة لم يصح قصاصاً بالدين حتى يجهت  
وبعد الاجتماع لا يصح قصاصاً ما لم يحدث فيها قبض او اذ في كل  
الاجتماع بلا تحديد قبض يقع المقامه وحكم المفسوب عنه قيامه  
يدري الدين كالوديعة اذ اذا اقرضت بينة الدين وبينة البراءة  
ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا اقرضت بينة الدين وبينة

البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط في باب عور الرجلين  
**كتاب الاجارة** وفي ايضاح الكرماني في باب الاجارة  
والاجارة عندنا تنوقف على الاجارة فانما جازها المالك قبل  
العقود عليه فالاجرة وان كان بعهده فلا ~~يجوز~~ وانما كان بعد  
عضي البعض فالكل للمالك عندنا يوفى وقار محمد بن الفضل للقبض  
والمتقبل للمالك اذ القبض سقط الاجرة في الكتاب الا اذا  
امكن اخراجه الغاصبة شفاعاً او حيايته كما في اقامات خاينه والغصبة  
التمكن من الاستماع بوجبه لا بوجبه الا في سائر الاول اذ كانت الاجارة  
فانته فلا تجب الا بحقيقة الشفاع كما في فصول العاشر وظاهر  
ما في الاصحاف اخراجه الوقف فيجب اجرة في القادر بالتمكن الثاني  
اذ اشتا جوداً لله للركوب بخارج المرفوع عنده ولم يبركها فلا  
اجرة كما في الخاينه خلا ما اذ اشتا جوداً للركوب في المرفوع  
ولم يبركها اذ اشتا جوداً فلو بطل يوم بدائق فامسكه سنين  
من غير لبس لم يجب اجراً بعد المدة لو لم يخرق كما في خلاصة  
وتوقع على الثاني انها لو اهلكت زماناً اما كما عنده بضمها لانه



لما لم يجب الاجر لم يكن ما ذكرنا في امساكها بخلاف ما ذكرنا في المتاجرة  
 في المصنف فقلت بعد امساكها كان فروقا للكم البسبب الزيادة في الاجرة  
 في المتاجرة غير اننا نزيد عليه احد فانه بعد معنى بعض الملة لم يصح في الخط  
 والزيادة في الملة جأيز وانما نزيد على المتاجرة فاننا ان الملة لم تقبل  
 مطلقا كما لو رخصت وهي شاملة لما لا يسم بعمومه وانما كانت العيون  
 وقفا فانه كانت الاجارة فاستدركها انظر بل اعرض على الاول اذ لا  
 قوله لكن الاصل وقوعها صحيح باجرة الملة فافاد او رخصتها  
 بعين فاض يرضى الى اهل البصر والامانة فافاد اجروا انها كركنت  
 فسحقها والواحد يكون عند حواظها كذا كان وصايا التي يذوق  
 الوسائل وقيل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة الملة  
 كما في النفع والرسائل والا فانا كانت اضرارا ونفعا لم تقبل وانما كانت  
 لزيادة اجور الملة فالحق ان قبولها ينفقها المتولى وخصه فان  
 امتنع المتولى نفعها التي كانت في النفع والرسائل لم يدر حرام  
 زاد فان كانت دارا او حائزا نفعها على المتاجرة فانه قبلها فهو  
 الاصح وكان عليه الزيادة في وقت قبولها لا يزال الملة وانما كركنت

مطلق  
 دعوى العيون

او

اجار المثل وادعوا اليها اضرارا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها  
 اجورها المتولى وانما كانت ارضا فان كانت فارغة غير المزروع فلا تدار  
 وانما كانت مشغولة لم يصح اجارتها كغير صاحب المزروع لكن انما تدار  
 في وقتها على المتاجرة وما الزيادة على المتاجرة بعد ما بقي او غير ذلك  
 كانا استأجر مشاهرة فانما تدار لغيره اذا فرغ المدة ان قبلها  
 والبناء يملكه المالك بقبضته مسبقا للقول او يصير حتى يتخلص بناؤه  
 وان كانت الملة باقية لم تدار لغيره وانما انضم عليه الزيادة كالزيادة  
 وبها زرع وما اذا زاد اجور المثل في نفسه غير ان يزداد احد المتولين  
 فسحقا وعليه الفتوى وانما ينفق كان على المتاجرة المسمى كما في الصغير  
 هذا ما حوته في هذه المقالة من كلام صاحبنا اذا فسخ العقد بعد  
 تعجيل البدل صحى كما في الققد او فاد المثل بعد جسر المبدل حتى  
 يستوفي مال البدل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصرحا بان المتاجرة  
 جسر العين حتى يستوفي ما عجزه ولا يخالفه ما في اخراج ارات الو  
 لو ايجبه لانه فيما اذا كانت العين في يد الموجه ما ذكره الزيلعي  
 انما هو فيما اذا كانت في يد المتاجرة قد مر في في الاجارة الفاسدة



في جامع النصولين الاجارة عقد الارض لا يفتح بغير عذر الا اذا  
 وقعت على استهلاك عين كالاستهلاك بالنار لعلها حبال ورق فسخها بلا  
 عذر واصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون الاعمال اعذارها  
 المجونة لفسخها الدين على المجر ولا وقال الامم ثمها فله فسخها  
 بيها الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستجار  
 فلم يعين للمفسر كسر الميت وحله ودفعه والاحواز صحته  
 فلم يبين الاجرة والمدة اجر الغائب ثم ملك فقدت استجار  
 ارضا لوضع شبكة الصيد صح وكذا سبتي طريق للوراثين  
 المدة استجار مستغولا ومارغا صفي في الفارغ فقط اوجها المستاجر  
 من المجر لم يقع استجاره في ملكا للخدمة لم يجر وغيره جاز  
 كالاستجار لكتابة الغني او لبناء بقة او كنية استجاره لم يصبه  
 او لم يخطب جاز اذ وفق استجاره روجها فهو راجع اليه  
 شاة لا ارضاع وله اوجدته ما يجر استجاره الى ما يتي سنة له  
 اضافة الاجارة الى منافع الدار جاز دفع داره الى غيره  
 ولا اجر عليه فخر المستاجر فاسد اذا اجر صحيا جاز وقطلا

تلق

استجاره در اجماع يعلف فيها كل امر بكذا فاسدة ولا اجر  
 ونقصها ولو لم يكن بها جازت ان وقت ولا يجوز اجارة  
 والكرم يجر على ان يجر المزرعة كذا البان الفسخ صونها ولو  
 الشجر مطلقا قال الامام ضواهورا في ايراد ان يقول بالجواز  
 الى شراء البساتين عليها والارابة وبعده لان المنفعة المقصودة  
 منها المدة دفع غزلا الى حايك لينجى بالنصف قد استجار  
 الكنان للفرز مطلقا يفدها الراد كالمطعام العبد وعلف  
 الدابة وتطيب الدار وموتها وتغلق الباب واذا جدد فيها  
 على المستاجر لا يجوز الاستجار لا استيفاء الحدود والقصاص  
 برجر في التوق لبيع ساعه يطلب منه اجر انا العبرة بعادتهم  
 لو اذخر جلا في حانوته ليعمل له استجاره شيئا يستفيع خارج  
 المصرفا تستفع به في المصرفا فان كان وجب الاجرة وان كانت لا ساقتا  
 ولم يركبها فعليه الاجر الا العذر بها الاجر التايب اذا اخطا في  
 البعض فان كل ورقة خير اناس اخوه واعطاه جملته وان  
 تركه عليه واخذ منه القبة وان كان في البعض فقط اعطاه حسابا

على ان يكون  
مستجرا

مطلق  
 في سنة الباب على ما



دفع الموجه للمقايح فلم يقدر على الفتح لصيانته انا امكنه الفتح  
 بلا كلفة وجب الاجر والا فلا اجرت داره ثم زوجهم اشكنا  
 فيها فلا اجور على كذا انه كذا فهو باطل ولا اجور لمن دله وان دللت  
 على كذا فلا كذا انه كذا فلا اجور للمشي لا جله وفي التبر الكبير قال امير  
 السريه من دلنا على موضع كذا فلا كذا يصح ونعيب الاجر بالذلة  
 فتجب كذا في البرازيه وظاهره وجوب التمسى والظاهر وجوب اجور  
 المثل اذا اعتد اجارة هذا وهذا يخصه الدلالة على العموم  
 لكونه بين موضع اجارة الماوراء والسمسا والجام نحوها جائزة  
 للحاجة السكون في الاجارة رضى وقبول قال الرازي الا رضى بالتمس  
 وانا ارضى بكذا فقلت المالك فذكره من كذا الوقت قلت كذا  
 بكذا والا فانتقل فكن لزمه ما سلم الاجرة للارض كالتجارة على المصداق  
 فاذا اشتاجوا لها للزراعة ناصطلم الزرع آفة وجبت لما قبله  
 او سقط ما بعده لا يلزم الحارر الذهب معها والارض على اعلان  
 وانما يجب الاجور بتجديدها اشتاجه لخصه حوض عشرة في عشرة وبها  
 الحق فخره في خمسة كان له ربع الاجرة لانه عشرة في عشرة

ما

مائة والخمسة في الخمسة عشرة وكان ربع العمل اشتاجه لخصه  
 فخره فخره في خمسة عشر مائة اشتاجه فلا اجور له يبيع كذا اقباح له  
 اجور المثل متى وجب اجور المثل وجب الوسيط منه الترافع ما يتكاد  
 الناس ان تفاوتوا لم تصح والا صح دار لك هبة واجارة هبة  
 من اجارة اجورتك بغير شيء مثل لا عارية اجور القصار امين  
 الا بالتعدد والقصار على الاختلاف في المترك ومحل عند عدم  
 شرط الطمان عليه اما موهب فبعض اتفاقا اشتاجه اذ ابنى فيها  
 بل اذن فان لم يبع لم رفعه وان تراه فلا ضمانا على الحارر في  
 الايمان بضمانه المودع فقد اجارة الحال الطعام معية بتسليم  
 الملف وكذا بشرط الورق على الكاينة بشرط الحال ان اجور في  
 مخطوط عنه صي لا ان يحط كذا او تفقد بشرط كولا مؤنة الرد على  
 المشتاج وبشرط اذ اجها او عرها على المشتاج وبشرط ما يكون  
 اجرة حال حصة الوصية علمه اشتاجه الا اذا اشتاجه الوصية  
 باذنا المستوصف امتنع الاجور في العمل في اليوم الثاني اجور في  
 الخلاء لا يجب على الموجه وكذا بمراس كذا للغير وكذا اصلاح الميراث

ما لا ينفك عن  
 اشتاجه  
 او اجارة



ونظير السطح ونحوها لان المال لا يجزى على املاك ملكه واخر  
 تواب المشايرة عليه وتناستد ورعاده لا تفرغ ابدا لعمد  
 المشايرة على المجر واجب في الامكان الاجابة الاولى اذا  
 انفتحت الثانية الاجابة في المشايرة او مشايرة للمجر لا  
 ولا تنقص الاولى النقصان عن اجر المجر في الوقف اذا كان  
 يسيرا جازا جرحا في احوالهم غير فالتاثير موقوف على اجابة  
 الاولى فان ردها بطلت وان اجارها فالاجرة له المشايرة  
 سنة ومن يصفها بلا عمل فلا تنفع في الاجابة ثلث المجر  
 العائد لنفسه الاضروته كونه في طريق مكة ولا في الطريق  
 وسيلطان فيتم الى مكة فيرفع الامر للملك ليفعل الاصل للبيت  
 والورثة فيجوزها له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان ردها  
 المشايرة على قبض الاجرة الا ودعته حصة في القمار تقبل  
 البينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من من يده واذ اتفق  
 الاجير في اثناء المدة بجران فسخها فله المولى او ما مضى وان اجابته  
 فالاجرة كله للمولى ولو بلغ اليتم في اثناء المدة لم يكن له في اجابة

مطر لا دمه  
 نسخ الاجارة

العم

الوقف الا اذا اجر اليتم فله فسخها اجر العبد نفسه بلا اذن  
 ثم اتفق فقدت وما عمل في رقة ولم يلا وفتنه لم ولو ملك  
 في خدمته قبل عتقه ضمنه مرفعا العبد او اباقة وسرقته عذر للمشايرة  
 وفي فسخها وكذا اذا كانا على عهد الا علم حذقه او  
 تازلا الحالا وداخل الحمام وساكن المعد لا يستغلا ان يوصي  
 يصدق والاجر واجب اخلف صاحب الطعام والملا في مقدار  
 فالقول لصاحبه ياخذ الاجر بحسابه الا اذا يكوه الاجر كماله  
 اختلاف في كونه مشغولا او فارغ تحكم الى اذا اختلاف في  
 صحتها وفي ادائها فالقول لمدة الصقة قال الفضلي الا اذا اوج  
 المجر بانها كانت مشغولة بالزرع وادوا المشايرة انها كانت  
 فارغة فالقول للمجر كما ان اخراجت البرازية اجر المشايرة  
 باكر مما يشاير لا يطيب له الزيادة ويصدق بها الا في حيلتين  
 ان يوجرها بخلاف جنس المشايرة وان يعمل بها عملا كبناء  
 كما في البرازية اختلاف في الخشب والاجر والغلق والميزان  
 فالقول لصاحب الدار الا في الدنيا الموضوع والبيت والاجر

او عن تازل الى ان وداخل  
 الحمام الغضب



والجزم والجذع الموصوفان للميت **كتاب الامانات**  
 الامانات تنقلب مضمونة بالموت **عنه** مجهول **الاف** <sup>لناظر</sup>  
 اذا مات مجهلا غلات الوقف **عنه** اذا كان مجهلا اموال  
 ايتار عنده او دعها والسطا اذا اودع بوقفا الغنية <sup>عنده</sup>  
 الفاضل **عنه** مات ولم يبين عنده او دعها هكذا ان قتله <sup>فان</sup>  
 فان في الوقف او الخلاصة الوصية ذكرها للولاء <sup>وذكر</sup>  
**عنه** ثلاثة احوال المتناوضين اذا مات ولم يبين حال المال <sup>الز</sup>  
 في بينه ولم يذكر **عنه** فصار المشتري بالنصف اربعة فزدت  
 عليها ما سأل الاولي الوصي **اف** امانة مجهلا فلا ضما عليه  
 كان جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال <sup>ذكر</sup>  
 بها ايضا الثانية اذا مات الوارث مجهلا ما اودع عند مورثه  
 الرابعة اذا مات مجهلا لما القته الروح في بيته **اف** امانة  
 مجهلا ما وضعه مالك في بيته **يعر** علم **ال** امانة **اف** امانة **اف** امانة  
 مجهلا ما اودع عنده **عنه** حجار او هذه الثلاثة في تلخيص الجائع  
 للخلاص فصار المشتري **عنه** وقيدوا **عنه** الفدية **الان** <sup>الان</sup>

موت المودع  
 وعينه

امانة

اذا مات مجهلا مال لا يبدل فانه يضمه كما في الخاينة **عنه**  
 موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكما لا يعلم ان وارثه  
 يعلمها فانه فيها وقال في حياته ردتها فلا تجهيل **ان** <sup>بها</sup>  
 الوارث **عنه** مقالته سوالا لم يقبل قوله **وان** كان يعلم **ان** وارثه  
 يعلمها فلا تجهيل وكذا مالها **ان** الزانية **عنه** المودع **ان** <sup>بها</sup>  
 اذا لم يعرف الوارث الوصية اما اذا عرف **عنه** المودع **يعلم** <sup>ان</sup>  
 يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث **ان** علمتها **ان**  
 الطالب **ان** فترها وقال **عنه** كذا وكذا او هلك صدق **ان** <sup>بها</sup>  
 ميرور **عنه** دينا في تركته ولو **ان** الطالب **ان** <sup>بها</sup>  
 كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة **عنه** هلكت قال قول الطالب <sup>بها</sup>  
 كذا في الزانية **عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة  
 ووضعها **عنه** باع الميرور **عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة  
 لا بد من شرط ذلك وفننا البيع كذا في القنية **اف** امانة **اف** امانة  
**عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة  
**عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة **عنه** امانة



او مفاضة والمودع وسبق الرهن وفي القول الاجرة فانها  
 في المبوط الوديعة لا تودع ولا تغار ولا تخرج ولا ترهن <sup>المستاجر</sup>  
 بوجوه وبغير ولا برهن والعارية قار ولا تخرج فيل يودع المستاجر  
 والعارية اقراص عار قار ومثل في الوديعة وقيل لا ان الامانة  
 الى غير عياله وانما جازت الاعارة لا ذن المير والمودع للاطلاق وفي  
 الاشناع وهو مودع في الوديعة فان قيل اذا عار فقد اودع قلت  
 معنى لا قصد والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يجر واما  
 الوصية فيلزم الوديعة والاعارة دون الاعارة فان وصايا الخلا  
 وكذا المتولي على الوفاق والكبير يقبض الربا بعد مودع ولا يملك الثلاثة  
 كما في جامع النصولي في التعامل بغيره امانة لا اجرة الا الوصي وانما  
 فيستحق في قدر اجرة المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر  
 شيئا ولا يستحق الا بالعمل فلو كان الواقف طاحونة واقف  
 عليه يستقلها فلا اجرة للناظر كما ان الكاتب ومنه يصيب علم انه لا اجرة  
 للكبير الا بالشرط كما في جامع النصولي في الكبير يقبض الوديعة اذا  
 سمي اجره باجره جاز بخلافه الكبير يقبض الدين لا يبيع ليجاز الا اذا

وقت

وقت له وقتا وفي الزاوية ولو جعل للكبير اجر المير يقبض وذكر الربا  
 ان الوديعة باجر مضومة وفي الصغير فيه في احكام الوديعة اذا <sup>استاجر</sup>  
 المودع صح بخلاف الرهن اذا استاجر المير من كل امين اذا اودع ايصا  
 الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا اودع الرد والكبير والقائم  
 اذا اودع المير الى الواقف عليهم سواء كان في حياة مستحقها او بعد  
 موته الا ان الكبير يقبض الدين اذا اودع بعد موت المودع <sup>قبضه</sup>  
 ورفع في حسنة لم يقبل الا بينة بخلافه الكبير يقبض الدين في  
 في التولية القول لا بينة مع البينة الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل  
 قول الوصي في نفقة زوجه خالفت الظاهر وكذا الكفو الامين <sup>اذا ظن</sup>  
 بعض اموال الناس ببعض او الامانة تعالى فانه ضام فالمودع اذا  
 خلطها بما له بحيث لا يتميز ضمنها ولو اتفق بعضها بزره وخلطها  
 ضمنها والعام اذا مال الفقر شيئا وخلط الاموال ثم وقعها  
 ضمنه لا رابطة ولا يجره من الزكاة الا ان يأمره الفقهاء او لا بالاحد  
 والمتولي اذا خلط اموال الناس وانما ما باعه ضمنه الا ان مضى  
 العامة بالاذن بالخلط والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا ان يسأل

القول لا بينة ووصي  
 وغيرهما مع البينة  
 او انهم يخالف الظاهر

طاهر



لا يضمن الامين بالخلط الغائب اذا خلط ماله بماله غيره او بالرجل بالآخر  
 والمتولى اذا خلط ماله بالوقوف مال نفسه قبل يضمن ولو اطلق المتولى  
 مال الوقف لم يضمن مثله لم يبرأ ولا يجلت في برأته انفاقة في التغير او ان  
 يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي باخذ منه فيبرأ ثم يرد ما عليه الامين  
 اذا هلكت الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليه فلهلك <sup>سقط</sup>  
 في الولو الجيد وفي البرازبه الرقيق اذا اكتسب ولترى شيئا من كونه  
 وهلك عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان العبد <sup>باعتقده</sup>  
 حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذ المادونه في شيء كاذبه  
 امانة وضمانا ورجوعا ودم رجوع وخرج عنه مسئلة المودع  
 اذا اذات الاتان في وقته الوبيعة المودع فندفعها له ثم استحقته  
 بنية بعد الهلاك فلا ضمان على المودع ولا يتحقق تضمين الراجح كما في  
 جامع الفصولين <sup>الثانية</sup> حمام مشترك بين اثنين اوجر كل واحد منهما  
 حصته لرجل ثم افون احداهما مشاجره بالعمارة فمور الرجوع للمشاجره  
 على الربك ان كنت ولو عمر احد الربكين حمام بلدا فمور الرجوع فانه  
 يرجع على من يملك حصته كذا في الولو الجيد لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب لان

سائر

سائر لو كانت سيفا فطلبه ليضرب ظمها ولو كانت كتابا فيه اقدار  
 مال غيره كما في الخاينه المودع اذا زال التعذر زال الضمان الا  
 اذا كانه الا بداع موقتا فتعذر بعده ما زال له لم يزل الضمان كما في جامع  
 الفصولين المودع اذا جحد طاعتها الا اذا هلكت قبل النقل كما في <sup>الامين</sup>  
 الوبيعة امانة الا اذا كانت باجر فمضمونة ذكر الزيلوع وتقدمت  
 للمعير ان يسرد العارية متى شاء الا في سائر الامور كالعارية لا رضاء  
 وله وصار لا يأخذ الا ان يباع له الرجوع <sup>النظام</sup> (الرد فله الرجوع المثل اليه)  
 ولو رجع في فرس الغار قبل المدان في مكانه لا يقدر على الرجوع او الكراء  
 فله الرجوع المثل او حاق الخاينه وفيما اذا استعار ارضا للزراعة ورعا  
 لم يؤخذ منه حتى يؤخذ الزرع ولو لم يؤخذ ونزل باجر المضمونة  
 رد العارية على المستعير الا في عارية الرضا كما في المبوط تحليف  
 الامين عنه <sup>الضمان</sup> رد الملاك قبل نفي التهمة وقيل لا كانه الضمان  
 ولا يثبت الرد بينه حتى لو اودع الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي  
 كذا في ربيعة المبوط لو رد الوبيعة الى عبده لم يبرأ لو كان  
 يقوم عليها ولا هو الصحيح واختلقت الاتفاقية اذا اردت الى بيت مالها

الامانة مضمونة اذا كانت  
 باجر



او الى من عياله ولو دفع المودع الى الوارث بلا اذن المالك  
 مستغفرة بالدين ولم يكن موتنا والا فلا الا اذا دفع لبعضهم  
 المودع لهادي المودع منها على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت  
 الوارث الى الوارث وعلى الميت دين المودع دفعه الى ماذون ماله  
 وكذا به فالقول له في برأته لا وجوب الصلح عليه الماذون بالدفع  
 اذا اوعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كان مضموفا كالقسط  
 لا كان فتاوى قارر الهداية ومن التا اذا اذن المودع للمشتاوي بالتعمير  
 فلا يدم البيان وهو في احكام العارية من فصول العادى يستاجر  
 الى ملكه فهو على انما يبيع ولا يجي ولو استعاره غير اذن عليه ما كذا في  
 وفي وكالة انما يبيع المستبضع لا يملك الا بضع والابراع والابضاع  
 المطلقة كالوكالة المقررة بالمسئولية حتى لو دفع اليه ثوبا وقال له  
 ثوبا صحت كما اذا قال لشترى به ابي ثوب سبت وكذا لو دفع اليه بضع  
 وامره ان يشرى له به ثوبا صحت والبضاعة كالمضاربة الا ان المصائب  
 يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصد ما يعلم انه قصد الاتجار  
 او قصد عاذه امر العارية كالاجارة تنفع بغير احد مما كان في

العقل

القول للمودع كما في دعوى الوديعة الرد والهلاك الا اذا قل  
 اخرتني بدفعها الى فلان قد فسختها اليه وكذا في الامر بالقول  
 لرجلها والمودع ضام عند اصحابنا خلا ما لا يبرأ من تسليمه الى  
 الوديعة في الاصل لمحمد المودع اذا قال لا ادري ايكم التودع من رعاها  
 رجلا او انا ان تحلف لهما ولا بينة يعطيهما لهما نصفهما  
 بينهما الا تلف ما التودع حمله مات رجل وعليه دين وعند  
 بغير عينا فجميع ماله بين الزوجاء وصاحب الوديعة باخص في الاصل  
**كتاب الحو والماذون** المحجور عليه بالسف على قولهما في  
 كالصغير في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والولاية  
 والله يبرر وجوب الزكاة واجب العبادات وزوال ولاية ابيه  
 وجن وقصحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه  
 بالتقرب من الثلث فهو كالبايع في صفته وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكون  
 الا بالصوم حتى لو اعتق في كفارة ظهار صحى المصطفى فلا يجزيه عنها  
 ويصوم لها وتامه في سره اباؤه واهلها واما اقراره قولها تاخاينه  
 انه صحى عندنا لا عندهم المهر يعني بناء على انما بالسف



المحور عليه يؤخذ بافعاله ينضم ما تلفه المال واذا قلنا قد يديه  
على عاقلة الا في سائر لوانلف ما اقترضه وما اودع عنقه الا اذا  
وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن **ويستثنى** من ايداعها  
اذا اودع صبر محو مثله ومن سلك غيرها فلما كان تضمين التاجر  
او الاخذ قال في جامع الفصولين وهي من ممتلكات ايراع الصبي  
قلت لا شك لان افعالهم الصبية بعدم التسليم من الكفا  
وهناك يوجد كما لا يخفى الا اذا في الاجارة اذن في التجارة وكفى  
التراجيه لا يصح الاذن لابن والمفصوب المحو وهو لا يثبت ولا يضمن  
محور ايعا الصبي يح اذ لا عبده ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا مال  
بايعوا عبدا فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو يعلم  
تحرر ما اذا قال بايعوا ابن اذ قال له اجرت بكذا ولم يعلم فلا  
اوبع تؤمن ولم يعلم فلا كما اذا انا بالتجارة كما في الخائبة  
والامر باسرا كذا كان الولي الجيم فلو مال بشرى ثوبا ولم يعلم  
من فلا ولا ليس كما اذا تاوهي حادثة القصور فلحق الاذن  
بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضيا في نوع

واحد

واحد فان للعبد في المضاربة فانه يكون ما دون ما في ذلك النوع  
خاصة وقال الرخسي الاصح عند التعميم كما في الظهير اذا اراد  
المولى عبده بيع ويشترى فكت كانا ما دوننا الا اذا كان المولى  
قاضيا كما في الظهيرية السنية اذا ازوجت نفسها كمنوع فان  
قهرت من شرطها كان للمولى الاعتراض ولو اختلعت من زوجها  
على مال ونوع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفيه ولا الاشهدا عليه  
ولو دفع الوصي المال الى السقيم بعد بلوغه سفيها منه ولو لم يحج عليه  
ولو حج القاض على سفيه فاطلقه اخر جاز اطلاقه لان المحرر ليس بقضاء المحرر  
لنا انه تنفذ المحرر الاول طرانا لخصاف ووقف المحور بالسف بالمر  
فيما اذا وقف باذن القاضى صحح البدي وبطله ابو القاسم ولا يصير السفيه  
محورا عليه بالسف عند السأ ولا بد من جرح المحور لا بد من جرح المحور  
ولا بد من اطلاق القاضى لا يستلزم جرحه لصحة الجرح عليه كما في خائبة  
المفتين ووقف حادثة جرح القاضى عليه في امر الرد ولا  
خصم يقاه على السف وبرضا ندم ارضا نقل اصرهما وينبغي  
تقديم بنية البقاء على السف كما في المحيط في الجرح الطاهر وال







مذہبِ حق  
ہمیں سے ہے

۱۰. رضا امامی کابل  
بیمارستان غفران علی قرا  
از عووضی علی قرا  
نویسند و در سبزی که مفوضند

[illegible]



في ظهور الوصل **كتاب الاكراه** بيع المكره بخلاف البيع القابل  
 في اربع يجوز بالايجاب عند القاسد ويقض تصرف المشتري منه  
 وتقر القيمة وقت الاعتاق وهو القبض والتعا والتمتع امانة في يده  
 المكره مضمون في عجزه كذا في المحجب امر السلطان كراه وان لم يتوعد العجز  
 لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم تمثل امره بتمتد او يقطع بل ان يضمن  
 من ياتحاف على نفسه او تلف عضوه كان مضمون المقتضى اجماع الكفر على ان  
 بوعيد حبس او قيد كغيره بانته امراته اكره بالقتل على القتل لم يكره  
 الحرام على قتل صيد فاني حتى قتل كاه مأمورا اكره على العقوبة يوم العيد  
 لم يضمن المكره اكره على الاعتاق فلا تضمن المكره الا اذا اكره على شيء اذ يضمن  
 عليه بالبيع او بالتزوية اذا تصرف المشتري في المكره فانه يفسخ تصرفه  
 واجابة الا التذبير والاستيلاء والاعتاق اكره على التلاد وقيل الا اذا اكره  
 على التوكليه فوكل اكره على الظاهر باكرته من المثل فوجب قوله وبطلب الزيادة  
 والارجوع على المكره بشئ **كتاب الغصب** المفوض منه فخره  
 تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المفوض  
 اغصب وقيمة الكروك انما على في الاول فان المتولي انما يضمن المثل

مطلوع  
 2 من الاكراه

في وقت الخباينة اذا انصرف في ملك عجزه ثم اموال كانه باذنه قالوا  
 للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فماتت وادوية كانه باذنها  
 وانما يوارث قالوا للزوج كذا في القيمة في عدم حياطة  
 عجزه فانه يضمن نقصا لها ولا يؤمر بمعا رتها الا في حياطة  
 المسجد كما في كراهية الخباينة الاجابة لا يضمن الا في نيل  
 مال عجزه نفديا فقال المالك اجرت او رضيت لم يضر ان الضمان  
 كذا في عجز الزانية الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول  
 اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كانا يبيعان المأمور الثالثة  
 اذا كان المأمور عيدا لغير كاه عيدا لغيره بالابق او  
 بقدر نفسه قايلا الامر يضمن لذا العجز باذنه قال سيد  
 فلا ضمان على الامر عجزا ما لغير سيد فان الضمان الزمان  
 يعجزه اقلون من يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المأمور  
 ضمينا كما اذا امر ضمينا بالتلاف مال الغير فلتلفه ضمن  
 الضمين ويرجع به على الامر الخامسة اذا امر بحفر  
 حياطة الغير ففعل الضمان على الكافر ويرجع به على

ضمان الكافر وعدمه  
 وسائر احواله



الأكبر وقامته في جامع الفضولين لا يجوز التصرف  
 في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في ملكه في السر  
 يجوز للولد والوالد والسر من مال الميراث ما يحتاج  
 اليه بغير اذنه والثانية اذا اتفق المودع على ائتماره  
 المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع  
 راي القاطن لم يضمن الخ انا الثالثة كانت بعض الرقة  
 في السفر فباعوا قبله وعدته وجهه بتمه  
 وردوا البيعة الى الورثة او اخرج عليه فاعتقوا عليه  
 فتم ما لم يضمن الخ انا روي واقعه اصبى بمحمد  
 الزيلوة آخر النفقات صحت هذه الفروع المسماة بالاحتساب  
 في بيع شاة فقتل سرها لم يضمن ذبح افعية غيره  
 بل اذنه في اياها لم يضمن اطلقه في الاصل وقيل بعض  
 ما اذا اخرجها للذبح وكذا الوضوء قدرا على كانه  
 فيه لم يضمن الخطب فاقدي غيره وطبخه وكذا الوطن  
 يراجه في زورق وربط الخمار فاسد وكذا الوجه

مات بعض الرقعة في  
 موضع لا يمكن استطلاع راي  
 القاطن فباعوا بتركه

الاول

الساقط في الطريق فتلف وكذا الواعاه في رفع بحجة فاق  
 تكسرت وكذا الوقف فوهة الطريق فاقا حيا سدا صاحبها  
 ومنها احوام رفيقة لا غما به وسق ارضه بعد بذل الاربع وكبد منها  
 الخ شاة بعد تليفها للتفاوت والكل في كتاب الميراث من جامع  
 المبائر ضام وان لم يتعد والتسبب الا اذا كان متعمدا فلو سر ما ملكه  
 فاصاب ان انا منه ولو ضرب في ملكه فوقع فيها انا لم يضمنه  
 غير ملكه يضمنه ولو ارضعت البكرة الصغيرة الا ان يتعد الفاد  
 تعلم بالكلح والاب يكون الارضاع نفسه الا وان تكونا بغير حاجة  
 والجمل عندنا معتبر لرفع الفاد كان رمتاع الهداية العقار  
 الا في سائر اذنه المودع واذا باع القاصب وكذا ارجح  
 السادة بعد القضاء كما في جامع الفضولين منافع الفصيص الا  
 في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد  
 مضمونة الا اذا سكن بنا ويل ملكه وعقد كبيت سكنه احد الشركيين  
 في الملك اما في الوقف اذا سكنه احد هما بالقبلة بدو اذن الا  
 كاهه موقوف للكنى او للاستغلال فانه يجب الا بتر وتشت في مال اليتيم



سكتامه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا  
 في وصايا القينة لا يصير الدار مودة له باجارتها **انما** تغير مودة اربابها  
 كذلك اذا اشتراها له وابعه واباع لا يصير مودة في حق المشتري **انما** يصيب  
 اذا اجر ما منافع مضمونة من مال وقف او يمين او مود فعل **المستاجر** التي  
 لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل مما يرد ما قبضه من السكن **بما** يرب  
 عند سكر المتهن او المستاجر سنة باجر معلوم فكما سينا ورفع  
 اجرتها ليس له الا ان ترد او التخرج على الاصول **منقضاء** ان لم ذلك او  
 لم تكن مودة لكونه دفع ما ليس بواجب فيسترد الا اذا وقع عاقبا  
 الهبة واستهلكه المورج **والنفقة** في داره موقوفة وقبض الا جرحه  
 المستاجر في العهدة ان كان ذلك اجر المثل وترده الى الوقف **انما** الغاصب  
 ورد اجرتها الى المالك **يطلب** له الا اخذه الاجرة اجابة **الدم** فيقول  
 الغاصب **معي** فان هلك قبل التقية منتهى ان يبعه لا اجر قبيل وكذا  
 الفخ امره ان ينظر الى خاينة فنظر اليها قال **الدم** فيها فافقه **منتهى** لا  
 اخذ الخنزير **انما** الغاصب ناس لا يملكه ولو كسر كما لو صوبه **لم** يقطع  
 الرجوع عن رزق اناء وصفه في الطريق **ضمنه** الا اذا وصفه **غير** موزونة

الامر

الامر لا ضمان عليه بالامر الا في ثلاثة ما اذا كان الامر مسلما **انا** و  
 للموراد وكانا الموردين **عبد** امره بالتلاق بالقيمة فالتلف فان الضمان  
 على العبد وبوجه به على امره كما في جامع العنقولين وزدت رابعا ما اذا  
 امر الاب ابنه كما في القينة لا دخول بيت ان كان الاب اذنه الا في الغزو  
 كما في ميتة المفتي وفيما اذا اسقد ثوبه في بيت غيره وخاف لو علم اخذ  
 كما في التوديع حفر قبره فدفن فيه آخر ميتا فليس على ثلاثة اوجه فان كان  
 في ارض مملوكة **الحافر** فللمالك **النبت** عليه واخراج له السوية والزرع  
 فوقها وان كان في ارض مباحة **منها** الحافر فية حفره **م** دفن فيه **ان** كان  
 في ارض موقوفة **لا يكره** ان كان في الارض **سعة** لا الحافر لا يدرى **بابي**  
 ارض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الوافات الى امية من الوقف  
 وسواء ان يكون الوقف قبل المباح فيضمن فية **الحفر** وعلى كونه في الضمان  
 في صورة الوقف عليه **فمن** صورته ان في ارض مملوكة فللمالك الخيار **في**  
 مباحة **فله** تغير فية **الحفر** **كتاب الصيد والذبائح**  
**الاصطياد** **الصيد** مباح **الا** للفعل او حرمة كذا في البراري وعلى هذا انما  
 حرمة كصيد السمك حرام **وليس** بملك ثلاثة بيت الملك في اصله **وهو** الا يملك







لما فيه من الخيانة والتجسس القتل جوارم فلا يجوز اعطاء  
 الزينوف للدين ولا بيع العروص المغسولة بآريان  
 الما في سائر الاسيرة من عار الحرب والثانية في اعطاء  
 الجمل يجوز له اعطاء الزينوف والسوقة وهما في واقعة  
 الحان من سائر الاسيرة يقتل في حق الجاهل بمنزلة  
 الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضا الخاتمة الحرة متعدد  
 في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث قال بالموث  
 حلال له وان علم بحرامته منه في الخيانة وقبلة في الظهيرة  
 بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدعيه فسق الا اذا  
 كاذبا علم وسرق كذا في منكرات الظهيرة ويدخل  
 السلطان العاقل والامير تحت ذر السرق يكره معاصره  
 من لا يصلي ولو كانت زوجه الا اذا كانت الزوجة لا يصلي  
 لم يكره للمرأة معاصرتة كذا في عفاف الظهيرة الخلق والوعد  
 حرام كذا في اضية الذخيرة وفي القنية وعده انما ياتيه  
 فلم ياتيه لا ياتى ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كالمكالة

كلامه

الرارة

البرازية وفي بيع الوفا كما ذكره الزينوف استخدام اليتيم بلا اوجام  
 ولولا فيه وسيله الا لاله وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار سرية  
 كما في القنية لبس الحرير الى المصراع على الرجل الدرع فلا اوجام  
 كما في احواد من غاية البهاة ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما يحرم  
 البالغ فعده حرم عليه فعده لولد الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمر الا  
 ان يلبس حريرا او لا ان يخضب يده بحناء او رجله ولا اجلاس الصغيرة  
 لبول او غايه مستقبل او مستدير الخلق بالاجنبية جوارم الامارات  
 مدونه تهريب ودخل خربة وفيما اذا كانت عجوزا سوها وفيما  
 اذا كان بينهما حائل في بيت الخلق بالحرم سباحه الا الاختام الرضا  
 والصرة السابعة من ملك على الكواكب لعنه الا والدي النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
 اذ الله كما احيا حاله حتى امنابه كذا في مناقب الكرد في اجتماع  
 القراءة اثوب ثم قرأت كذا في منظومة ابا وهبان **كتاب الرهن**  
 ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع الماع جابز لا رهنه بيع  
 المسفول جابز لا رهنه بيع المتصل بغيره جابز لا رهنه بيع المعلق  
 عتقه شرط قبل وجوبه في غير الدين جابز لا رهنه كذا في سراج المصنف



لا يجوز رهن البناء وما الارض فاذا اجرها المرتهن لا يطيب له  
 الاجازة ان الرهن للمرتهن في الاجارة فاجوز خروج الرهن ولا يجوز  
 الاجازة ان الرهن العبد عند المتاجر عباد بن له مع انفسه لا يجوز  
 واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له الاجرة رهنه على دينه موقوف  
 البعض واشنع لاجر لا يسع التمسك الرهن بغية المرتهن المقبوض  
 سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمقبوض في الاصح الاجل في الرهن  
 غفله الوارث اذا عوف الرهن الا الرهن لا يكون لفظه بل يحفظ الى ظهور  
 المالك لشكره وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به اخلافا للرهن  
 فيما باع به العبد للرهن فالقول للمرتهن وان صدق العبد الرهن  
 كما لو اخلافا في قيمة الرهن بمثل الدين فباع العبد وان الرهن ائنه  
 باق من قيمته وكثرته الرهن فالقول للرهن بالنسبة الى الرهن لا العبد  
 ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا ان بدل المبيع يجوز الكفالة المعلقة  
 يجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط ووالرهن ذكرهما في ايضا  
**كتاب الجنائيات** العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا  
 عن بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقي ينقلب الى وحملة العاقلة

كان

كما في ربه اجمع على الاوباد وعطوهم انفا نزل سقط حقهم  
 في القصاص والدية لان حق المقتول كذا في المينة الواجب لا  
 يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمانا لو شري قطع  
 النقص الى النفس وكذا اذا ملك المغير وكذا اذا سرى النفس الى النفس  
 ولم يجاوز المعتاد بوجوبه بالعقد ولو قطع المقتوع <sup>قائمة</sup> به يد  
 خست منها الدية لانه مباح تقيد وصن لو غرر زوجته فانت  
 ومنه المرد في الطريق معيدتها ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا  
 او الام القوي ومنه الاول من الامام والوصي والمعلم باذن الا  
 تعلما فاشلا ضمانا وضرب التاديب مقيد اكونه مباحا وضرب التعليم  
 لا يكون واجباً وحده في الضرب المعتاد اما غيره فوجب للضمان في  
 الكل وضرب في الاصل كما ما اذا وطئ زوجته فاقضاها وما  
 عليه مع كونه مباحا لكونه الوطئ احد موجه وهو الا فليجب له  
 آخر وتامة في التفسير من الزيلو الجنائيات على شخص واحد النفس  
 وفيما دونها لا يتراخا الا اذا انا خطا ولم تجللهما برنتجية  
 واحدة ذكره الزيلو القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث ولو



قتل العبد مولاه وله ابنا فاعول حدها سقط القصاص ولا يغير  
القصاص عند الامام مع عفو الجرح وتقتضى ديوته منه ولو انقلب مال  
وهو موروث يثبت على فريضة التزويج كالاحوال <sup>الاغيار</sup>  
في مغان النفس بعد الجناية لا تعد الجنايات وعليه فروع الولي  
في الاجارة لو امره ان يضرب عبده عشرة هوام فغضب احد <sup>اوقات</sup>  
رفع عنه لم تقضت العرة وصحت ما نقضه الاخير فيضمنه مفرقا  
لهوام ونصف قيمة دية القتل خطا او ليه عدا على العاقلة الا اذا  
بنت باقراره او كانا القتل في دار الحرب الاسلام في وار الحرب لا يوجب  
عقبة الدم فلا قصاص ولا دية على قاتله هبة القصاص لغير القاتل  
لا تجوز لانه لا يحرفه التملك كذا في اجارة الزواني لا يجزى على الكره  
دية للكره عام شرعا حاشا في العرف والامر بالسكوت عنه يضمن  
البائس وان لم يكن متعديا فيضمن الحد اذا طرقت الحدبة ففقا عينا  
والقصاص اذ ادق في حانوته فانهم حانوت جارة لا اعتبار <sup>برص</sup>  
اهل المحلة في الركة النافذة حفر بئر في قرية في غير مراكب لم يضمن  
ما وقع فيها قطع الحجام الحامية وكذا غير حادق فثبت فعليه نصف الدية

فذهب الاصوليين ان الامام شرط لستيفاء القصاص بالحدود <sup>هيب</sup>  
القصاص الفرق القصاص بالحدود والا في هبة ذكرناها في قاعدة  
ان الحدود تدور بالشبهات عفو الولي في القاتل افضل من القصاص  
وكذا عفو الجرح وعفو الولي يوجب براءة القاتل في الدنيا والآخرة  
في قتل الوارث اذا ابى المديون براء ولا يبرأه ظلم المورث وماله  
اذا قاتل الجرح قتلن فلا نامة مات لم يقبل قوله في حق فلا ولا يثبت  
الوارث اما قلنا ان فرقته بخلاف ما اذا قاتل جرح حتى فلا نامة مات فبرهن  
ابنه اما ابنا يخرج من قبله كان في سرية المتظومة يصح الجرح والوارث  
قبل موته لا انعقاد السب بهما كما في البرازيه الحدود تدور بالشبهات  
ولا يثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود اذ فيها شبهة كافي  
شرح ادب القضا **كتاب الوصايا** لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم  
عند المتقدمين ومنه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره الزيلعي  
اذا بيع بضعف قيمته وفيما لا احتاج اليتيم الى النفقة ولا ماله  
سواه وفيما اذا كان على الميت دين ولا وفاق له الا من وردت سبعة  
فصار السبعة سبعة بثلاثة ثم النظر فيه فيما اذا كانت في الركة <sup>و</sup>



مسألة الانتداب الآمنه وفيها اذا كانت غلظة لا تزيد على ثلثه  
ومنها اذا كانا حائوتا ودارا يحسن عليه التقصان <sup>والرابعة</sup>  
في بيع الخانية فيما اذا كانا العقار في يد متقلب وخاف الوصي  
فله بيعه اهر وفي الجمع ويضم المال الى العاخر من بيعه فان لم يكن له ذلك  
لا يجبه حتى يتحقق فان ظهر عجزه استبد له وان لم يكن منه الورثة  
لا يعزل حتى يظهر له خيانتة اهر وفيه وبيع الوصي من اليتيم <sup>او</sup>  
لنفسه وفيه تنوع للصبي جائز اهر واختلغوا في تقسيم البيع قليل  
تقصان التقصن في البيع والثراد بزيادة نصف القيمة وفيه رد حقه  
في العدة وزيادة وتما في وصايا الخانية قسمة الوصي <sup>الا</sup>  
مستركا بينه وبين اليتيم يجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام  
خلافا لغيره كذا في قسمة القينة وفي بيع القينة ولو باء الوصي <sup>الميت</sup>  
ليأخذ الزكاة بمن لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك المنة التقية ولو  
استأدها لنفسه الوصي الذي يرضيه البيت جاز ويقبل قول الوصي  
فيما يرضيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلاث في واحد اتفاقا وصحي  
فيما اذا فرض الوصي نفقة فور الرجم الحرم على اليتيم فاعاد الوصي <sup>الرفع</sup>

كذا

كذا في نسخ الجمع معللا بان هذا ليس من حواجج اليتيم وانما  
يقبل قوله فيما كان من حواججه اهر فنبين ان لا يكون نفقة زوجته  
كذا لانها من حواججه ولا يشك عليه قبول قولها فانما يرضيه <sup>الوصي</sup>  
على المتحققين بلا بينة لان هذا جملة عمدة في الوقف وفي شئ اختلا  
لوقال ادب خواجه ارضه وجعل عبد الله قال ابو يوسف (ايضا عليه قال  
محمد عليا البهاه كافي الجمع وفي جامع الفصولين وفيه دينا في اهر  
فلا كبر اليتيم نكر دينا على ابيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد بينه اذ اقر  
سب الضمان وهو الوقف للاجتنس فلو لم يكن الغريم الاول بينة  
على الذي يصدق الوصي كلما دفعه لوقوعه بغير حجة وهي ادى دينا فانكر  
الورثة تقبل بينة ولو لم يكن له بينة فتخلف الورثة اهر فقد علم ان الوصي  
لا يقبل قوله في قضاء ديون على الميت سواء كانت المنازع له اليتيم <sup>بعد</sup>  
بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذ دفعه بلا بينة كما في  
خزانة المفتين ونيل في جامع الفصولين على قول ابو جعفر عا في  
الملتقط اتفاق الوصي على الوصي في حياته وهر معتقل الله لا يضمن  
ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو اوتى الوصي بعد بلوغ اليتيم ان كان باع

فقط في اهر او يرضى اهر بختيا لا يرضى اهر بختيا



عبد واتفق ثمنه صدق ان كان هاتما والا لا كذا في مخرج خزانة  
 الاكل والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في ما يرد الاولي  
 اذا امر قضاء دين الميت الثانية او انما اليتيم اهلك مال آخر  
 مخرج صمانه الثالثة او امر انه او خرج ارضه في وقت لا يصلح  
 للزراعة الرابع او امر ان يجرى جعل عبد الا في غير اجازة الحيا  
 او امر الاتفاق على محرم اليتيم ان تآكله او امر ان يبيع في بيع  
 وانه ركب ديونا فقضاها عنه ان بقية او الاتفاق عليه مال  
 نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع الثامنة او الاتفاق على دفعه  
 الذين ماتوا التسعة اجتمع او امر ان كان مضاربا العشرة او  
 لئلا عبد الجاني الحاو امر او قضاء دين الميت ماله  
 بعد بيع الزكوة قبل قبض ثمنها الثانية او امر ان يزوج اليتيم اذ  
 وقع مدهام ماله وهي حنيه الكفر في فتاوى القاضى في الوصايا وذكر  
 ضابطا ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا  
 الا في حصر الميت الا في ما يرد الاولي ان الوصي لميت ان يبيع نفسه  
 ويبيز لنفسه او لا فانه يبيع ظاهر عندنا خلافا لما في الاما

فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح الحج  
 من الوصايا الثانية انا بخصه كما يخص الا في وصي الميت الثالثة اذا  
 باع من قبله شئ ما لم يبيع خلا من الميت وصي الميت في البيع  
 الجامع لتواترها في رواية في الاولي الرابعة توصي الميت ان يزوج الصغير  
 لمصلحة الزهبي وسائر الاعمال بخلاف وصي القادر في القيمة الخامسة  
 ليس للميت ان يزوج وصي الميت اعدن كما في قوله عز وجل وصي القادر  
 كما في القيمة بخلاف ما في القيمة السادسة ان تآكله او امر ان يبيع في بيع  
 الا باذن مبتدأه كما بعد الايضاح خلا من الميت كذا في الخلا  
 في المحاضر والسماعات ان بقية يوزن في بيعه بعض التوفيق ولا  
 يوزن الميت كان الزاوية وهو راجعة الى قبول الخفيص <sup>الضامن</sup>  
 وصي القادر اذا جعل وصيا عند عدمه لا يصير وصيا خلا من وصي  
 الميت كذا في القيمة وفي الخزانة وصي القادر وصي القادر من الوصية  
 عام اهل وبه يحصل التوفيق بترع المريض في مرضه موت انا  
 يتقدم الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه وفي المانع فانه  
 نافذ في جميع المال كذا في وصايا القادر والصغير وظاهره ان تلخيص



الجامع الكبير من الوصل بالخالفه وصورة الزيلوع كتاب الغصب بان  
 المرفوض اعارجه اجبر والمنصوص عليه انه اذا جبر باقلع اجبر المثل  
 فانه ينفذ في الجمع وقال المروسي انها خالفه القواعد وليس كذلك فان  
 الاعاقه والاعاقه بطلان بموته فلا امر ارعى الورثة بعد موته <sup>للانف</sup>  
 وفي حياته لا ملكا لهم فانهم اذا ابرأ الموصى نال اليتيم <sup>بقوله</sup> واجب  
 لم يصح في الاصح وصنف الا في مسئلة لو كانت الوصية بعد اليتيم ثم  
 ابرأه من البدل لم يصح كان الخايرة والمتولى على الوقف كالوصي كان  
 جامع القصول ليس الاثارة من الناطق باطله في وصية وغيرها الا  
 في الافتاء والادار بالنسب واللام والكفر كذا في التفتيح واختلعا  
 في وصية معتقل الله وليس للمعتقل ان الوصية العدل الكافي فانه  
 عزله كانه جائز انما كما في الحجة واختلعا في وصية عزله والاكبر  
 على الصحة كما ذكره ابن الشحنة كونه كجبا لاقتا بعدم صحة كافي جامع  
 القصولين واما عزل الخايرة فواجب واما العاجز فيضم اليه  
 كما قد مناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه ثبانا  
 احدها ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء ان كان

يدور دينا على الميت لغيره القوي فوجه كذا في الاول والجميع  
 وفي الخايرة القوي اذا اتم الوصى لا يخرج على قولين وانما  
 يضم اليه آخر وقال ابو يوسف يخرج وعليه القتل المقتل  
 في ضمن الموت كالمكاتب في زمة سعاية فلو عتق عبده فيه  
 لكونه وصيه ولا وصية للقائد واخر وعي الا في قيمته في  
 دية المقتول لجنائته كالمكاتب او اجني خطأ ولو شهد في  
 السعاية لم يقتل كان شهادته الصغرى والمدر بعد موت مولاه <sup>كالمعتق</sup>  
 وصرة في الكافي فيقتل القامة بان المدبر في زمة سعاية كالمكاتب  
 عنده وحرمد يو لا عندها وكذا الوفاة وترك مدبر الامال له غيره  
 فقتل هذا المدبر رجلا خطأ فعليه ان يسوفي قيمته لولي القتل <sup>عنده</sup>  
 كالمكاتب وعندها عليه الدية والرد على هذا ليس للخدمة ان تزوج  
 رزق ساعيتها لانا المكاتب لا تزوج نفسها رزق ساعيتها وعندها <sup>لها</sup>  
 ذلك لا نأخره وقد افيت به فلو قتل في زمة سعاية خطأ كان عليه  
 الا نزل وعندها الدية على عاقلة في جنائبات الجميع ايضا القاتل  
 وصي الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهر خيانتة او عرف ما لا يجوز عالمًا



بختاراً او او دينا على الميت ومجراً اثباته ولكن من هن تقول له  
اما اذا تبرئ الميت او عزلتك ولا ينصب وصياً مع وجود الالا  
اذا غاب غيبة منقطعة او اقل مدة الدنيا كما في الخزانة لا يملك الالا  
بيع شيئ باقل من ثمن المثل الا في سئله ما اذا اوصى ببيع عبده  
فتملان فلم ير من الوصي له ثمن المثل المثل الخطا وارث اذا  
تصدق بالثلث الوصي به للفقر او هناك وصي لم يجر وياخذ  
الوصي الثلث مرة اخرى ويتصدق به كما في القنية الوصي بها الالا  
سواء كان وصي الميت ووصي المتوفى او ان كان الوصي اذا ابرأ  
عما وجب بعقده مع الالا ابرأه كاتبة عن يد الكتابة وكذا الوكيل  
والاب كافي الخائنة الوصي اذا اخطأ مال الصغير مال لم يضمن  
ايضاً للوصي الملاق غريم اليتيم اذ كان مفسراً الالا  
كما هو سراً لا يملك الالا ان تصرف في مال اليتيم مع وجوب الوصي  
منصوبة كما في بيع القنية لا يضمن الوصي ما انفق على ربة ختان  
اليتيم اذا كان متعارفا لا شرف فيه ومن شرط اذنه انما وقيل  
بعضها مطلقاً كذا في غيب اليتيم انما اذا اقام فيما يجزى عنه في

الاسول

لا يفرل الوصي وان اقامه مقام الالا في الغزل كذا في قسمة الولاء  
اذ مات احد الوصيين اقام الوصي الحي وصياً وصم اليه اخذ الالا  
تبطر الا اذا اوصى لهما بالتصدق بالثلث بضمه حيث يشاء كذا  
في الخزانة الفلام اذا لم يكن ابو حايكا فليس له حقوق حجة  
الحياكة لانه يعجزها وللام ولاية اجابة ابنها ولو كان في حجر عمه  
قال انما جعلت وكيلاً في تركه فلا بد بالحفظ لا يزول واد تشرى  
وتبيع كاد وكيلاً فيما ووقا ل جعلت وصياً في تركه فلا بد ان  
وصياً في الكلا فامات الوصي خرج الوصي به عن ملكه ولم يدخل في ملكه  
احد حتى يقبل الوصي له فيدخل في ملكه الورثة كذا في التذيب  
اوصى الى رجل الى آخر فما سر بياها في اجملة كذا في التهنيد  
قضى الوصي الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى بامر الوصي  
اتفق الوصي على اليتيم في مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الالا  
**كتاب الفرائض** الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب  
سبكة للصيدين مات فيعقل الصيدين فيها بعد الموت فانه يملك  
ويورث عنه ذكره الذليعة المكاتب الوفا لا يورث كذا في صلح



البرازيه ذكر الريلو ذآ ف كتاب الولاء ان بنت المفق نرت  
 المفق ن زما تناو كذا اما فضل بعد فرض احد الزوجين يرد عليه  
 وكذا المال يكون للبنت رضا عاوم الى آه الى التمام  
 بناء على انه ليس في زمانها ميت مال لانهم يضعونه موضع كل  
 يورث ويورث الاثلاثة الانبياء دم لا يرثون لولا يورثون واول  
 انهم ورث خديجة رض لم يصح وانما وهبت مالها لصلواتهم  
 في صحتها وللمرث لا يرث ويرث ورثته الحامين والحين يرثوا  
 يورث كذا في آخر التيمية وفي الثالث نظر بعلم بما قلناه في السبع  
 واختلفوا في وقت الارث فقال ما يخبر به ~~في الواقع~~ في الواقع  
 جزم في اجزاء حياة المورث وقال ما يخبر بلخ عند الموت وفا  
 الخلاف فيما اذا قال الوارث لجارية موروثة ان مات مولاك  
 حرة فعلى الاول تحقق لا على الثاني كذا في التيمية الارث بحسب  
 الاعيان واما الحقوق فينفها ما لا يجوز فيه كحق النفقة وخيار  
 الرط وحد القذف والتماع لا يورث وحسب بيع وارتها يورث  
 عا وكالات والعوار لا تورث واختلفوا في خيار العيب فنفهم

مما

من مال يورث ومنهم من اثبت للوارث ابتداء والدية تورث  
 اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من  
 جعله للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنده فلا مالها اخذ  
 من مسئلة لو برهن احد الورثة على القصاص والتابع فلا يورث  
 اعادته اذا حضر واعنده فلا مالها كذا في آخر التيمية وخيار  
 النقيين فانفقوا ان يثبت للوارث ابتداء الحد كالأب الا في  
 عن مسئلة فحد من الزوايا وست في غيرها اما الخن فالاولى  
 الجدة ام الاب لا ارث لها مع الاب ولا نجب بالجد الثانية  
 الاخوة للابوين والاب سقطوا بالاب ولا يقطون بالجد  
 على قولهما وسقطوا به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى والحالة  
 على قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما بق مع احد الزوجين  
 والاب ولو كان مكان الاب الجدة للام يثبت جميع المال عنده  
 ومحمد خا لما لان يوسف الرابعة لو مات المفق فزاد معتقه وابن  
 معتقه فكلاب الرس والتابع لابن في رواية ولو كان مكان  
 الاب جد فكلاب لابن في الرواية كلها على قول الامام الخاصة



لو ترك جد معتقه واقاه قال ابو جهم يخص الجدة بالولاء والاولاد  
 بينهما ولو كانت مكانا الجدة اب فاليراث كله له اتفاقا واما ما قيل  
 الست فاربعة في الكتب المشهورة لو اوصى لاقربا فلان لا يورث  
 الاب ويرث الجدة في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر الولد على ابيه  
 الغنى دونه جده ولو اعتق الاب جردا وله ابي موليه دون  
 الجدة ويعير الصغير مئمة بسلام ابيه دون جده الخمسة لو كانت  
 وترك اولاد اصغار وما لا فالولاية للاب فهو كوصي الميت في  
 الجدة اتم له في ولاية الاكلان لو كان الصغير انا وجد فله  
 قول ابن يونس يشتركان وعلى قول الامام يخص الجدة ولو كان مكانا  
 ابا اختص اتفاقا ثم ردت اخروا رواية اوافيت ابو صابر  
 ولا يقوم الجدة مقام الاب لازالة سهم عليه في اشتاعة مسألة  
 ثم رايته افرق في نفقات الخيانة لو مات وترك اولاد اصغار اولاد  
 مال له وام ام وجد اب الاب فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث على  
 الام والثلثان على الجدة ام لو كانت كالاب كانت كل ما عليها  
 لا يشاركه الام في نفقتهم فهو للام عدا الجدة الفاسدة في الام

وسيكالاب

وسيكالاب فلا يلي الاكلان مع العصبان ولا يملك التصرف في مال الصغير  
 ولو اوصى بسبب لوجارية ابنة بنته فلا تصديق وفي الميراث في فروع  
 الارحام الا في مثله اذا قتل ولم ينفقه فانه لا يقتل به كالاب كما ذكره  
 الزيلعي والحداد ورجح الجنايت وهو الميت كالاب الا في ما يورث  
 اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية بشرط ان  
 لنفسه سير الخير للتييم وللاب ذلك بشرط ان لا يضر ائمة للاب  
 يقضى عنه ذمال وله خلاف في الوصى الرجعة للاب الا كونه مال له  
 عند الحاجة وللوصى بقدر عمله الخمسة للاب ان يرضى مال له  
 على دينه بخلاف الوصى ان لم يرض لا تقوم عبادة مقام عبادتين  
 فاذا باع او اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الجدة  
 بخلاف الاب السابعة لا يورث ماله صدقة فطرة بخلاف الاب  
 لا يستخدمه بخلاف الاب الحار ورجح الاحضانه في الجدة الاب الميت  
 لا يرث الا في مثله ما اذا ضرب بطي امراته فالقمة ميتة فان الترية  
 يرضها الجنيح لتورث عنه كما في جنايت الميسرة ولا يملك الميت  
 الا في مثله ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مثله ما اذا خفي



فوقع بفانانا بعد موته كانت الدنيا على عاقلة ولو حفر عبد  
 نبأ تعدياً فاعتقه مولاه لم يكف العبد فوقع ان لا يفكنا الآية على  
 عاقلة المولى كما في اجماع لو مات المستأجر في دار زانية بالزور  
 في دار الحرب وقف ماله حتى يعثر موافاذا قدموا فلا بد من بيعة ولو اكل  
 ذمة ولا بد ان يقولوا لا اعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كقولهم لا يقبل  
 كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتاب كذا ان مسأحة تتع القدير قال الشيخ  
 عبد القادر في الطبقات في باب الهزق اهدنا الى اجماع الفقيه الخ  
 قال ابو الحسن الناطق رأيت بخط بعض ما يخاف في رجل جعل احد  
 بنية دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موته الاب ميراثا جازا فتن  
 الفقيه ابو جعفر محمد بن ابيمانا احد اصحاب محمد بن سراج البجلي  
 وكل ذلك اجماعا انا الحارث وابو عمر الطبري الى

س	اسم الرمز
الحمد لله على ما انعم والهم وتحيه دقايق الحقائق وتوحيه صلوات الله	
وبعد فهذا هو الغف الثالث من التبيين والتطهير وهو فوائدهم	
والوقوف وينتهي فيه على احكام يكثر دورها في البيان والعبيد	

والاحكام الخمسة  
 والاحكام الخمسة  
 والاحكام الخمسة

المقدمة  
 المحقق بن النجاشي

والاحكام الخمسة الاحكام الخمسة الاحكام الخمسة الاحكام الخمسة  
 البسع والاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والاحكام  
 وحكم النقود تامين في مالا يتعين وبيان حومان احدها مكان الاخر  
 حكم ان قتل اهل يهود ادم لا يخرج على ذلك وبيان ان النايب يملكه  
 ما لا يملكه الاصيل وبيان ان الزنوف كالحياء في بعض دون بعض احكام  
 النائم واحكام الجنون والمعتوه وبيان ما يعترفه المعنى دوة اللفظ  
 وعكس واحكام الانثى واحكام الجنين واحكام الذوق واحكام الحرام  
 واحكام غيبوبة الحنفية واحكام العقود واحكام الفروع والقول  
 في الملك والقول في الرهن واحكامه والقول في ثمن المملوكة  
 المملوكة والمملو والقول في الشرط والتعليق والقول في القرض  
 احكام المسجد واحكام يوم الجمعة واحكام النكاح وحد النسيان  
 في التي يبرأه عدم تذكر التي وقت حاجته اليه واختلافها في  
 الفرق بين التمسك والنسيان والمعتد انما مترادفا وانفق العلم  
 على انه مطلق لا ثم مطلق الحديث الحسن انما له تعالى في معنى ابني  
 الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه قال الاصوليون انه لم يترك

القول لمن يكون ولمن لم يكن  
 ٢٥٣

احكام النكاح



الحقيقة بدلالة محلا الكلام لان عين الخطا واخوته غير مرفوع فالمراد  
 حكمهما وهو نوعان اذوى وهو المأثم ودينون وهو الفادى والحكام  
 مختلفا فصار الاسم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يقع اما عندنا <sup>المشرك</sup> <sup>العلم</sup>  
 لا عموم له فاذا اثبت الاذوى اجماعا لم يثبت الاخر كذا في التفتيح  
 في شرحنا على المنار واما الحكم الربوى فانه واقع في ترك ما مور  
 لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب المترتب عليه وان فعل <sup>منه</sup>  
 فاذ اوجب عقوبة كانه سميته في سقاطها فمن سعى لآلة او زكاة  
 او كفارة او نذر او جب عليه قضاؤه بلا خلاف وكذا وقف بغير عرفة  
 غلط يجب القضاء اتفاقا وفيها مصلح على نية ما نية نيلها او نيلها <sup>ركنا</sup>  
 ثم اركان الصلوة او سحر الخطا في الاجتهاد وفي المأثور وقت  
 الصلوة والصوم او نية الصوم او تكلم في الصلوة <sup>فيما</sup>  
 يسقط حكم النسيان لو اكل او شرب كليا في الصوم او جامع <sup>الصلوة</sup>  
 يبطل او كمل نيلها في الصلوة او جامع لم يبطل او كمل نيلها في <sup>الصلوة</sup>  
 او جامع لم يبطل او كمل نيلها في الصلوة ولو لم يلبس نيلها في الصلوة  
 الرباعية على ركنين او ثلثا والحمد لله رب العالمين وسوء كذا في <sup>الطلاق</sup>

وعندنا من غير خلاف  
 لا عموم له نسخ

او صوما او حيا

لومال

لو قال زوجتي طالق نيلها ان له زوجة وكذا في العتاق وكذا  
 في محظورات الاحرام وقد جعل له اصلا في التحريم فقال ان كان  
 مع مذكر ولاه اخر له كما <sup>المشرك</sup> <sup>العلم</sup> لم يسقط لتقصيره خلافا  
 في القعدة او لانه مع دافع كالمصائم سقطت اولها ولا يولي  
 كترك الزاح التسمية امر ومن ما يلا النسيان لو نسي <sup>المشرك</sup>  
 الربوا حتى مات فان كان ثمة مبيع او قرض لم يواخذ به وان  
 كالا غصبا يواخذ به كذا في الحائنه ومنها لو علم <sup>المشرك</sup>  
 امرى بوضا بالكنه نسي مقدارها وحكمه في وصايا خزانة الغنيين  
 واما <sup>المشرك</sup> <sup>العلم</sup> فحقيقته عدم العلم عامر بان فان قارن اعتقاد النقيض  
 فركب وهو المراد بالتقوى لا يبيح على خلاف ما هو به يسقط <sup>المشرك</sup>  
 بعدم العتور واقامه على ما ذكره الاصوليون كما في المنار اربعة <sup>المشرك</sup>  
 باطل لا يصح عزرا في <sup>المشرك</sup> <sup>العلم</sup> كجهلها فوصفات امرها والحكم  
 الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباعر حتى يصح مال العادل  
 اذا تلفه وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالمفتري <sup>المشرك</sup>  
 ايمان الاولاد والامهال في موضع الاجتهاد التي يجر او في موضع <sup>المشرك</sup>

المشرك

الابصار بيان



البهله وان يصلح عذراً او شبهته كالحجيم اذا افرغ على ظهرها  
 فطرية وكن زلف بجارية ابيه او زوجة على ثمن انها تحل له  
 والثالث الجمل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وان يكون عذراً او حق  
 جهل النفع وجهل الامة بالاعتاق وجهل الكبر بكمال الوقي  
 وجهل **الوكير** والمأذونه بالاطلاق وضله امر ومافروا  
 به العلم واجهل لوقال انه لم اقترب فلا نكح او هو ميت ان علم به  
 حنت والا لا كذا في الكفر وقالوا لم يعلم الامة بان لها خيار العتق  
 لا يطلركو تها وتعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطر وقالوا اذا  
 الخلع ثم اوتت الثلاث قبله تنع فاذا ابرهنت استردت البرل **للجمل**  
 في خلع ولو قبل الكفيل به وادى البرل ثم اؤتت الاعتاق قبله تنع **تسترد**  
 اذا ابرهن وقالوا اذا باع الوصي او الاب ثم اؤتت الوصية او غرة فبطلت  
 وقال لم اعلم يتبر وقالوا في باب الرضاع ولا يضر المتناوض في الحرية  
 والنسب الطلاق كما او صفناه في اليوم بباب المتفرقات انا الجمل  
 عندنا لرفع الفسار **ملا** ضمانا على الكبيرة لوجهلته ان الارضاع  
 كما في الهداية وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاحلاً قال بعض الحكماء

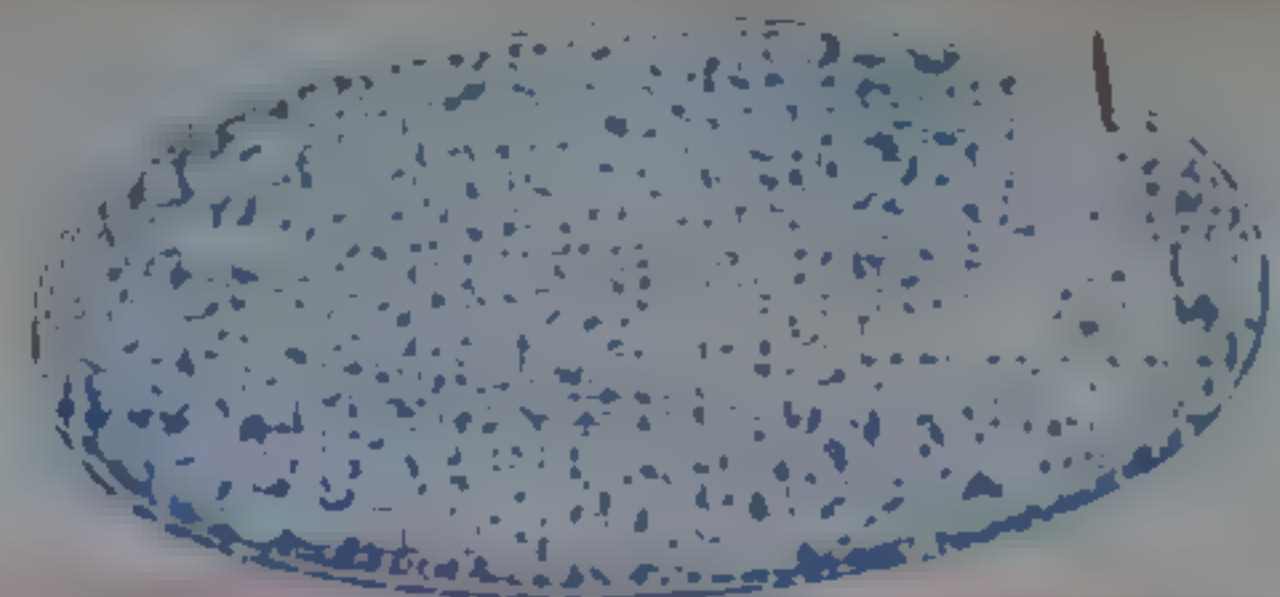
لو استأجر جارية متنتقة او ثوبا  
 ملقود فافظرت ان ملكه بعد  
 قبل بعد اذا ادعاه الجاهل  
 في موضع الخفاء وقيل لا  
 والمصدق الاول وقالوا بعد  
 الوارث والوصي والمقتضى  
 بالتباضع للجمل وقالوا لا

وعامهم على انه يكون اسرو في اخر البيعة طعن بجهله ان ما فعله  
 المخطورات حلالة فانه كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم  
 كفو والا لا وقالوا ان يب خيار الروية لو بشرى ما رآه ولم يتغير  
 فلا خيار له الا اذا ما كان يعلم انه **محرمة** لغير الرضى به كذا ان الجهل  
 وقالوا في كتاب الفصب ان الجهل بكونه مال الغير يرفع الائم **الضم**  
 وفي اقرار اليتيم شيل في ابداء جمل في رجل اقر ان لفلان عليه حقة  
 لم يعلم عقده بينهما ثم انه بعد ذلك سأل اليقضا **عن** العقد فقالوا هو  
 فلا يجب على شيء والمقر معروف بالجهل فليؤخذ باقراره فقالوا لا  
 الحق بدعوى الجهل اسرو وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن  
 صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطؤه بافتاء الاهل لم يقع **ربانة**  
 ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع  
 ولو باع الوصي قبل العلم بالا بصاً جاز ولو باع ملك ابنه ولم يعلم  
 بموته لم يعلم جاز وكذا الوبايع الجد مال ابنه ولم يعلم بموته **نقد** على  
 ومقتضى بيع الوارث انه لو زوج امته ابيه ثم بان ميتاً نقد ولو باع  
 على انه ابن فبأنه راجعاً ينبغي ان ينقد ومما فرقوا فيه بين العلم



والجهر ما في وكالة الخاينة الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد  
ما وهب الدين في المدونة قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع  
الى الطالب بعد روية قالوا ان علم الوكيل بطريق التفتيح ان الدفع الى الطالب  
بعد روية لا يجوز ضمن ما دفعه والا لا ولو دفع بعد ما دفع الوكيل ضمن  
يوسف الفرق بين العلم والجهر والمذهب الضمان مطلقا كالمسافر  
اذا اذن كل منهما لصاحبه بدار الزكاة فادار احدهما عي نقض عي صاحبه  
ثم امر الكاشف نفسه وصاحبه بضم مطلقا والامور بقضاء الموكل قالوا  
هذا على قولها اما على قوله فيضمن على كل حال ولو اجاز الزكاة الوصية  
ولم يعلموا ما وصي به لم يصح اجازته كذا في وصايا الخاينة وفي وكالة  
المنية امر رجلا ببيع غلامه غاية دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم  
بما باعه فقال لما امرت بالغلام فقال جئت جازا ببيع وكذا في الخصال  
وان قال اجرت ما امرتك به لم يجز امره وفي وكالة الوكيل الجيد اذا غن  
بعض الورثة عاقتا عمدا ثم قتل الباقي ان علم ان غنوا البعض يقطع  
التصاص فتنص منه والا لا لان هذا مما يكمل على الناس امره وفي جامع  
وكذا يتخذ دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فله في يد من يضمن ولا دفع

نما الدين اذا ادركه الآخر بنفسه  
ثم قضى الامور فانه لا يضمن  
اذا لم يعمل بقضاء الموكل



نضمن الوكيل ولو وكله ببيع عقد فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن  
وهلك في يده ولم يضمن ولا ضمانا على الموكل **احكام الاكراه** من يكون  
في آخر المنازعة هي مشورة في الفروع تركناها قصد **احكام الصبيان** هو  
جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل ذكر فصبي ونسب رجلا كما في آية  
الموارثا الى البلوغ فلام الى تسع عشرة فاب الى اربع وثلاثين فكله  
الى احدى وخمسين بلخ الى اربعة وعشرين في اللغة وفي الشرع يسمى غلاما  
الى البلوغ وبعده شابا ونفي الى ثلاثين فكله الى خمسين فشيخ ونسب الى اربع  
فلا تكليف عليه بشيء من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا شيء من الشهادة  
فلا احد عليه لو فعل شيئا بها ولا قصاص عليه وعمله خطأ واما الاما  
بالدعوى في الحر واستثنى في الاسلام من العبادات الاعان فاشتبه اصل  
وجوبه في الصبي بسببه وهو حر وشاعرا لا الاداء فاداهم عاقل ارفع  
فرضا فلا يجب تجديده بالغا لتغير الزكاة بعد السب وقناه فمن الائمة  
لعدم حكم ولوا داه وقع فرضا لا لعدم الوجوب كافي لعدم حكم فاذا  
وجدوا الاول او جاسر واختلف في وجوب صدقة الفطر في مال  
والعقد الوجوب في ثوبه بالثوب وبذبحه ولا يصدق بغيره في مال

احكام الاكراه  
احكام الصبيان



منه ويتبع له بالباقي ما سبق عينه وانفقوا على وجوب نفقة زوجته وعياله  
وقرأية كالبائع وعلى بطلان عبادته بفعله ما يفيد هادم خولام في العلوق  
والمر في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لا ادم عليه في فحش  
احرامه ولا ينقص طهارته بالعققة في صلاته وان ابطت الصلاة  
وتنقض عبادته وان لم يجب عليه فاختلوا في نواحيها والمقدّم الله  
والعلم ثواب التعليم وكذا ابيح حسنة ولا تنقض امامته واختلفوا  
صحتها في التراويح والمعتد عداها وجب سجدة التلاوة على سماعها  
من صبيته وقبل الاداء من عقله وحصل ففيلته الهاء بصلاته مع واحد  
في الجمعة فلا تنقض بثلاثة هو منهم وليس هو من الهاء الولايات فلا يلي  
الاخراج ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذا التلاوة  
وصلى بالغ جاز ونقص سلطته ظاهر اما في الزاوية ملك التلاوة  
وانقضت الرعية على السلطنة اذ لا يصغر له من غير ان يعوض امور التقليد على  
وال ويعد هذا الولي نفسه تبعاً لابي السلطان لسرفته في الرسم  
هو الابناء في الحقيقة هو الولي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة من الولاية  
ويصلح وصيا وناظر او نعيم الكمانه بالغالى بلوغه كان متقدراً

في الوصايا وفي الاحاق وفي الملقط ولا يصح خصومة الصبي  
الا ان يكون ما ذونا في الخصومة وهو كالبائع في فواقض الوصوء  
الا بالعققة ويصح اذانه مع الكراهة كما في المجمع كذا في الرابع  
ان لا الكراهة في اذان الصبي العاقل في نظام الرواية وان كانا البائع  
وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان وما يقام في صلوة التوبة  
قظام كلامهم انه لا بد منه للحاكم صحتها وان كانت اركانها وشرائطها  
لا توصف بالوجوب في حقها واما فرض الكفاية ففعل يقط بفعله  
ويقبل روايته وتقع الاجابة له ويقبل قوله في الهداية والاذان يمنع  
منه المصحف ومنع القبية المطلقة او المتوفى عنها زوجها المترقية  
الى انقضاء العقد ولا يقول بوجوده على المقدور صح امانته والبراهين  
الا باذن وليه وثقب اذن البنت الطفل مكره فبسا ولا بأس به  
كان في الملقط واذ اهد للصبي شيء وعلم انه لم يفسد للوالدين الاكل  
منه في حاجة كما في الملقط ويصح توكيله اذ كانه يفعل العقد  
ولو محجراً ولا يرجع الحق اليه في نحو بيع بل لمصلحة وكذا في  
دفع الزكاة ولا اعتبار بنية الموكر ويعمل بقول المتميز في المعاملات

يقطه



ونحوها في الملتقط ولا يقع الخصومة من الصبي الا ان يكون ماذونا  
 اذ لا يحصل بوطيه التحليل المطلقة ثلاثا اذ كان مراعا بنحو  
 الله ويشترى النساء ملكا المال بلا بيع ولا على المباح كالمبايع كالمبايع  
 كالنقاط البالغ وتجب رد سلامه وبيع سلامه وردته ولا يقتل  
 لو اراد بعد سلامه صغيرا او تبعا وتوكل ذبيحة بشرط ان يعقد النسبة  
 ويضبطها بان يعلم ان الحلال يحصل الا بها كذا في الكان وتوكل الصبي  
 برميها اذا سمى ليس كالبالغ في النظر الى الاجنية والحلوة بها فيجوز  
 الدخول على النساء الى فته عرسية كما في الملتقط ولا يقع طلاقه وختمه الا  
 حكما في ما يذكرنا في النوع الثاني في التوايد في الطلاق والحج عليه  
 كلها الا في الافعال فيضمن ما اتلفه الا في ما يذكرنا في التوايد في الحج  
 وبنت حرمه المصاهرة بوطيه اذ كانا من يشترى النساء والا فلا  
 ايضا بوطي الصبي المشترا ومع بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي  
 في النكاح والعاقلة وان وجد قبل ان يداري فالرثة على عاقلة كما لو  
 في الصور والاجزى ولا يبوخذ مبيانا اهل الزمة بالتميز مبيانا  
 المسلمين كما في سبي ولا يبي على مبيانا بنى تغلب لا يقتل ولا

اولم

سلبه  
 لا يجوز السلب الا اذا قابل  
 ولا يدخل الصبي تحت  
 قوله ثم من قتل قتيلا  
 فله عليه قاتل وصح

اذا لم يتاخر ولو قتل مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله  
 فاذا قتل الصبي لم يقتل بلسه مقتوله لقوله الزينو بدخلفه كذا  
 الغنم كما اورثها السروج في الكثر الصبي من يوضعه له اذا قاتل ولو  
 قال السلطان لصبي اذ ادركه فضل بالثمن بالجمعة جاز وفي البرازية  
 السلطان او الوالي اذ كانا غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد  
 ولا تفقد يمينه ولو كانا ماذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا  
 حتى يدرك كما في العدة ولو اراد على صبي فجد ولا يمينه له لا يحضره  
 الا لانه لو حلف ففكر لا يعنى عليه كذا في العهد ويقام التعزير عليه  
 تأديبا ويتوقف عقوده المترددة في المنع والضرر على اجابة  
 وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف في اقواله ما لم يخص ضررا وشدة  
 واستقرضه لو محجورا لا لو كانا ماذونا وكفالة باطلة ولو عصى اباه  
 وصحته وعنه مطلقا وقد صح العاوة في فصول احكام المبيانا  
 اراد الاطلاع على كزرة فروعها وحس تفرعها واستغنى بها وعلى  
 نعم الله تعالى علينا فيما يعرضه في جميع المتفرق فليست ماذون العاوة  
 ذكر العاوة ما يكونا به بالفار ما يتعلق به تركناه قصد النقص فيهم

الحج



وكنا بهذا ان ادعوا كتاب المفردات المتلفات والعبي  
التي لا تشترى بحوزها غير محرم ولا ينفذ الصبي <sup>فله</sup> <sup>بالنفس</sup>  
صبياً ومات عنه لم يضمن مثلاً اذا نقله الى ارض مبيعة او  
الوباء او الحمى وقد سئلت عن اخذ ابن ان ناصير او اوجه  
البلد هل يلزم احضاره الى ابيه فاجبت عاوا الحائز <sup>بالنفس</sup>  
صبياً امر د اغتصاب الصبي عن يده فانا الغاصب كس حتى يح  
بالصبي او يعلم انه مات امر لو خدعه حتى اخبره برضا <sup>النفق</sup>  
كذا في الحائز لانه ما خصه لانه الغصب هو الاخذ <sup>المنقط</sup>  
من النكاح وعنه محمد بن خديع بنت رجل وامرأته واخرجها من  
قال اجسه ابدًا حتى ياتي بها او يعلم موتها امر ولو قطع  
طرف صبي لم تعلم صحته فيه حكمة عدل لادته ولو وقع كينا  
الى صبي فقتلها نفسه لم يضمن الدافع وان قتلها غيره <sup>بالنفس</sup>  
على عاقلة الصبي ويرجع <sup>بالنفس</sup> الدافع وكذا لو امر صبي بقتل  
ان نأفقتله ولو امر صبي بالوقوع في شجرة فوقع <sup>بالنفس</sup>  
ولو ارسله في حاجة فغلب منه وكذا لو امره بصعود شجرة

ماركا

فما رطاله فوقع وكذا لو امره بكسر الحطب كذا في الحائز وفيها ايضا  
صبي ابا تبيع سببا سقط من سطح او غرق في ماء قال بعض <sup>بالنفس</sup>  
على الوالد بالانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل او كان اصغر  
قالوا يكون على الوالد بما او على ما كان الصبي في حجره الكفاية <sup>بالنفس</sup>  
وقال بعضهم ليس على الوالد <sup>بالنفس</sup> الا الاستغفار وهو الصبي <sup>بالنفس</sup>  
يقطع يديه فغيلة الكفاية ولو حمل صبياً على اية مطلقاً <sup>بالنفس</sup>  
الرابعة فوطيت ان نأفقتله فالدية على عاقلة الصبي <sup>بالنفس</sup>  
لا يترك عليها فهدر ولو كان الرجل اكباً حمل ميتاً فقتل <sup>بالنفس</sup>  
ان نأفقتله كان الصبي لا يترك على الدابة فالدية على عاقلة الرجل  
قطع والا فغيلة عاقلة <sup>بالنفس</sup> ولو لملا صبي كوزاً من حوض ثم صبه فيه  
<sup>بالنفس</sup> لا يجوز لولي البهائم <sup>بالنفس</sup> لا حدان بشر بسمه ولا يجوز لولي البهائم <sup>بالنفس</sup>  
والذهب والا لا يقيه <sup>بالنفس</sup> او لا انا كجسه للبول والغاي <sup>بالنفس</sup>  
او مستدبر او لا ان خضبه <sup>بالنفس</sup> او رجله بالخنا وفي المنقط <sup>بالنفس</sup>  
مزدجر وذبح ولا يد <sup>بالنفس</sup> لا يجوز فوجها على الطيب <sup>بالنفس</sup>  
وهو مكلف لقوله لا تعربوا الصلوة وانتم سكارى <sup>بالنفس</sup>

وغيره من  
النفق



حال كرههم قال كراه الكرم محرم فان كراه منه هو المكلف وان كان  
 من مباح فلا فهو كالمفعل عليه لا يقع طلاقه واختلف النسخ في بيان اذا كان  
 او مضطرا فطلق وقد مناهي الفوائد انه من محرم كالصالح الا ان  
 الردة والافرار بالحد والحالصة والتهام على الشهادة وزدت على الثالثة  
 تزويج الصغيرة والصغير باقرانه من المزاويكرهانه لا ينفذ الثانية  
 بالطلاق صاحبها اذا كره فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع كوكرباع  
 لم ينفذ على موكله الرابعة غضب من مباح وورده عليه وهو كراه وطى  
 فضول النجا وهو كالصالح الا في نسخ واختلف النسخ في بيان اذا كان  
 من الاستربة المتخذة في الجواب او العسل والقصور على انه مكروه محرم  
 فيقع طلاقه وعناقه ولو زال عقله بالبيع لم يقع مع الامام اذا كان  
 يعلم انه ينجح من شرب يقع والاملا وصرحوا بكونه اهتداء ان الكراه  
 والاحتياط اعادة ويمنون ان لا يقع اذانه كالمجنون والماصوم في رضا  
 فلا اشكال انه اذا صحت قبل خروجه وقت النية انه يصح منه اذا فو لا  
 لا شرط البتة فيها واذا فو منها قبل خروجه اثم وقصر ولا يبطر الا عند  
 بكرة ويصح وقوفه بعرضات كالمفعل عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلف

في حد الكراهة فيقول لا يعرف الارض من السماء والوجه من المرأة  
 وبه قال الامام الاعظم وقيل في كلامه اختلاط وهديان وقوله  
 وبه اخذ اكرام المباح والمعتبر في القبح المكروه حق المحرم ما قاله  
 احتياطاً في الحرمة والحرمان في الحد والقصور على قولهما في انتقاض  
 وفي يمينه ان لا يكره كما بيناه في سر الكفر تنبيه قولهم ان الكراهة  
 كالاغواء يستثنى من سقوط القضاء انه لا يقطع عنه وان كان كره  
 يوم وليلة لانه بنفسه كذا في المحيط احكام العبد لا جمعة عليه ولا  
 ولا اذانه ولا اقامته ولا حج وعورته كالتحرر وتزاد البطا والظهور  
 تظهر محرم الى عورتها فقط وما عداها ان تشرى ولا يجوز كونه لها  
 ولا تزكيا علانية ولا عاسراً ولا قاسماً ولا مقوماً ولا كاتب حكم  
 ولا اميناً لحاكم ولا اماماً اعظم ولا قاضياً ولا ولياً في نكاح او قود  
 ولا يلي امرأه ما لا يباينة عن الامام الاعظم فله نصيب الثمانية عشر  
 ولو حكم عليه بنفيه لم يصح ولو اذن لعبد بالقبض انقضت بعد عتقه جاز  
 بلا تجديد اذ لا وصيا الا اذا كان عبد المومن والورثة من غير  
 الاعظم ولا يملكه وان ملكه سيده ولا زكاة عليه ولا فطرة ولا تكبير

مطلق  
 احكام العبد

على علم مولاه ان كان  
 الخدم ولا ينفذ ولا يولى  
 عليه ولا يملكه



الاباء الصوم ولا يصوم غيرهن الاباء السيد ولا اقرض وجبا  
 وكذا الاعقاب والحق والنفقة ولا تنفذ اقراره بالماذونا او مكاتبنا  
 الاباء مولاه الا اذا اقر الماذونة بما في يده ولو بعد حرمه وكذا اقراره  
 بجناية موجبة للدفع او الفداء غير صحيحة <sup>بغير اقراره</sup> بخلاف اقراره بغيره ولا ينفذ  
 بغيره بغيره ويجوز عليه ويجعل صداقا ويكون نذر او هبة  
 ولا يبرئ ولا يوزر ولا يقع كفالته حالة الاباء السيد ولا ولاية  
 في قتله وقيمة فائمة مقامها كالا وبعضها ولا ينفذها ولا عاقلة له ولا هو  
 منهم وحده النصف والا اجماعا له وجبايته متعلقة برقبته كبرية  
 ولا لهم من العينة وانما يوضع له ان قاتل وباع في ربه ويدفع في جنايته  
 ان لم يغدر سبه وينكح اشنتى ولا اقرار له مطلقا وطلاقها ثنتان وعدتها  
 حيث ثنتان ونصف المقدر واللعان بقدرها وينكح حرة ولا يصح عقد في  
 الكفارات ولا يحد قاذف ولا يوزر قسمتها على النصف م قسم الحرة  
 كغيرها ولا يلحقها ولد مولاه الا بدعوة ولو اقر بوطيها وابلا الامة  
 الحكوة شهران ولا خام لها ولا ولو جلد ولا يحجب نفسها الا بالتوبة  
 ولا توطأ الا بعد الاستبراء ولا حرم بعد السراية ولا يجوز لهم

ولا سهم  
 قيمهم وحده  
 على النصف

لا يحد م بها ولد جليل

لم يكن دون

يمكن دونه الرض ولا اظهار ولا ابلاء ذم امة ولا مطالبة لها اذا  
 مولاه عينا ولا حضانة لا قاربه بل السيد ولا قصاص بينه وبين  
 في الاطراف بخلاف النفس وجب حكمة بخلق الجنة ودواه مريضا  
 على مولاه عزان الحول ولو رجمه واذا لم يقدر على الوضوء الا بيمين  
 على السيد ان يرضيه بخلاف الحول لا يزوج الاباء مولاه وانه مستقل  
 برقبته كالدين وباع في نفقة زوجته ولا يجيب عليه نفقة ولده ولا تنكح  
 الدعور والمادة عليه الا بحضور سيده ولا يجيب دينه ولا الكفا  
 بالاستيلاء ولا يقع نفاذ العبد والامة على النكاح الا في السبيل  
 القسة بخلاف الخرب كانا التارخا بينه واعتاقه باطلا ولو مطلقا  
 بما يملكه بعد العتق وكذا وصيته وهبته وصدقته وبترعه الا اهدا  
 البيرة الماذون والمجايلة البيرة منه والاذن في القول الى مولاه  
 وهو المطلب لزوجها العينة والمجيب بالتزويق وليس مضمنا للصد  
 الواجبة الا اذا كان مولاه مضمرا الا اذا كان مكاتبنا ولا ينكح مولاه  
 عنه الادم الا حضارته احوام ماذون فيه ولا يرجع الحق اليه  
 ولو كيدا مجورا ولا حريم عليه ولا يدخل في القامة ودل

لا نفقة لها الا بالسوية

لا يجيب



والا اولى في اوتامه كمال كافي الاسعاف الاحكام الاربعة قال

احد الامتين بيان للعق المبرم وامر عبد بالطلاق بين وجهين  
وامر عبد بغير بطلان بالغير مولاه يوجب الصيانة على الامر مطلقا  
الحرة الا اذا كان سلطانا ويعني الغصب <sup>في</sup> الحرة ولو صغيرا لا يصح  
وقفه وعنده موقف على اجازة مولاه وتحت الامنة في العدة وحل  
سفرها بغير محرم ولا حق له في بيت المال ويؤخذ بالتفسير هنا لو كان  
عبد ذق ولا يصح الوقف على عبد نفسه او امته عند محمد الا في الدبر  
وام الولد ولم ار حكم النكاح وسيلابه على المباح وبين في الكتاب ان  
ملكه مولاه اخذ ان قولهم نورد ابنا وبورره مولاه على الصحيح  
ولا يجده عندنا نعم امرنا مع عبد يسيّر جمعها من حالها ولم ار  
بحجوة ولا حول ولا قوة الا بالله **احكام الاعس هو كالنصب**  
الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا حقة ولا جماعة ولا حج وان وجد قاتل  
ولا يصلح للشهادة مطلقا على الجحد والقضاء والامانة العظمى والآية  
في عينه وانما الواجب الحكومة ونكره امامته الا ان يكون اعلم القوم  
ولا يصح عقده كعارف واما حضائنه فان اكد حفظه <sup>في</sup> الحفظ  
لانه اهلا والافلا ويصلح ناظر ارميا واقابنه في مشهورة <sup>في</sup> مشهورة

فعل الامر

خضائنه  
ولم ار حكم ذبي وصيه وخضائنه  
ورويته لا نكحة الا بالوصف  
وينبغي ان يكون ذبحا مباحا

والاول

والا اولى في اوتامه كمال كافي الاسعاف الاحكام الاربعة قال  
في المستحق ثبت بطر قد رجة الاقتصار كما اذا انشا الطلاق  
والعاق ولم يطاير حده والاقلاق وهو انقلاب ما ليس بعله عليه كما  
اذا علق الطلاق او العاق بالسر لا فعند وجود الرضا ينقلب اليه بعله  
والاستناد ينقلب وهو ان ثبت في الحال <sup>في</sup> يستند وهو ان يبين النبي والاقتضار وفل  
كالنصب <sup>في</sup> عند ادائها استند الى وقت وجوبه <sup>في</sup> التبرك  
فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت روية المأمستند  
الى وقت الحد وهذا قد لا يجوز المسح لها والبيس وهو ان يظهر  
في اي حكم كان ثابتا في قبل من ان يقول في اليوم ان كانا زيه  
في الدار فانت طالق وتبين في العدة وجوده في يقع الطلاق في اليوم  
ويجوز ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأة اذا حضرت فانت طالق  
فراقت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق في حين حاضته والوقوع في  
لا يمكن وفي تبيين كيفية الاطلاع عليه سبق البطلان فيعلم الله  
في الرحم ولا اشترط الحلية في الاستناد <sup>في</sup> المتلاشي وانما التبين <sup>في</sup> التبين  
فيما نلو قال انت طالق قبل ان يموت فلا بد من ان يطق حتى يموت

التي منه والميت ينقض  
عقد خروج الوقت وروية الملو  
ان يطلق عليه  
في ان يستأنس  
في ان يستأنس  
في ان يستأنس  
في ان يستأنس



فلان بعد البينة بغير فأن مات تمام الزهر طلق مستنداً إلى أول الزهر  
 فيعتبر العدة أوله ولو لم تكن في الزهر صار مرجحاً لو كان الطلاق جدياً  
 وغرم العقر لو كان بائناً وبرد الزوج بدل الخلع إلى المال والاعمال  
 خلاه ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع أول  
 نجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحرور لهذا البين  
 أنه فيما بطريق الاستناد لا بطريق البين وهو القبيح وتوالت  
 طالق قبل قدوم فلان بغير منع منصرفاً على القدوم لا مستنداً إلى الزهر  
 بينهما في المستصوف قد فرع الكرايس في الفروع على الاستناد في مسائل  
 فلنرجع فيها **احكام** النقذ ما يتعين فيه وما لا يتعين لا يتعين في  
 المعلومات وفي يقينه في العقد المكدروا بينا وزج بعضهم تفصيل  
 بان ما خدم أصله يتعين فيه لا فيما انقضت بعد صحته والتمسح بقينه  
 في الصرف بعد فاده وبعد هلاك المبيع وفي الدين المترك فيؤثر  
 نصف ما قبض على سركه وفيما اذا تبين بطلان العقد فلو ادم على  
 أخوه لا وأخوه ثم اقرانه لم يكن له على خصمه حتى فعل المزدور عين ما قبض  
 مادام قائماً ولا يتعين في المزدور بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نفسه

النقود

ذكر

وكذا الزهر مازكاة لو نصبا بأحوالها عند طلاق لا يتعين في النذر والوكالة  
 قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذا ويتعين في الامانات والعدة  
 والصدقة والركبة والمصارفة والغصب وتامة في حضور العاوي  
 في بيع الزهر جوباً بالدرهم بجوى الزنا بغير ثمانية وثم وكذا البينة  
 اعلم أن عدم تقيس الدرهم والونان في حق الاختفاق لا غير فانها  
 يتعينان جنباً وقد راو وضعا بالاتفاق وبه صرح الامام في الفتاوى  
 في سائر الجاه الصغير ما قبل **الاحتياط في الحقوق** لا لا يقبل وبينا ان  
 لا يعود ولو قال وارث تركت حق لم يطرأ حقه اذا الملك لا يطرأ بالركبة  
 والحق يطرأ به حتى لو انا احد الغالين قال قبل القصة تركت حتى يطرأ  
 حقه كذا لو قال المرتها تركت حتى في حبس الزهر بطل كذا جامع  
 الفصولي وظاهره ان كل حق يقطع بالاحتياط وهو ايضا ظاهر ما في  
 الخاتمة من الترتيب ولقطهار جل له اميل ما في ذائره فباع صاحب  
 الزاد ان مع اميل ورضي به صاحب المسيل كان صاحب المسيل  
 ان يضر بذلك في الثمن وان كان له حق الجأ لما دون الرقبة لا يضر  
 من الثمن ولا يضر له على المسيل بعد ذلك كذا في اوصى له خبر كنى

بيان حكم الاحتياط  
 يعود ام لا

الرقبة



انما الموصى وباع الوارث الارررض الموصى له جاز البيوع بطل  
 سكتاه ولو لم يبيع صاحب الارررض ولكنه تال صاحب الميراث بطلت حق  
 في الميراث ما كان له حق اجمالا وذا الرقبة بطلت حق قياسا على حق  
 وان كان له رقبة الميراث لا يطل بطل بالابطال وذكر في الكفر اذا اوصى  
 لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له ثم الثلث على  
 جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه رام ان حق الموصى له  
 الوارث قبل القسمة غير ثابت كذا في سقوط بالابطال الميراث فقد علم  
 حق الغام قبل القسمة وحق جيل الرضا وحق الميراث المحرور وحق الموصى له  
 بالكن وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة  
 على قول خواجه رام بطل بالابطال وصحوا بان حق الشفعة بطل  
 في الرجوع في الجهة لم يقد كما في جهة النزاع ولما الحق في الوقف  
 فقد قال ما كان في فتاوانه الشهادة والظاهر بوقف المدرس  
 من كانه في غير ان امسب المدرس يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا بطل  
 بالابطال فانه لو قال بطلت حق كانه لا يطلب ويأخذ بعد ذلك كالمع  
 وقد كتبنا في شرح الكفر من الشهادة ما فيها الطر سوسى من عبارة فضيان

سقوط الحق قبل  
 القسمة

سقط بالابطال وقالوا  
 اوصى الرجوع في الجهة  
 لا يسقط به حتى لو قال  
 الواهب ع

وماور

وماور عليه ابن وهبلا وما حزنه فيها وقد بق حقوق منها  
 خيار الشرط قالوا لا يسقط به ومنها خيار الرؤية قالوا لا يطل  
 الرؤية بالقول لا بطل وبالفعل بطل وبعد ما بطل بها ومنها خيار  
 العيب بطل ومنها الذي لا يسقط بالابرار ومنها حق القصاص  
 بالعنف ومنها حق القسم للزوجة يسقط بالعلمها وان كان لها  
 الرجوع في القبول واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الا بطلان العقد  
 لعون المذوف وبيع عام وطلب حد كذا لا قيام بعد عفو لفقده الطلب  
 واما ما ليس بالازم من العقوبة فلا يتصف بالابطال كالكفالة والعتاة  
 والوديعة واملحق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة وقد  
 اشتهاه في مسائل وكذا التوال عنها ولم اجد فيها نقلا من صحاح  
 الفقهاء ومنها ان بعها النذرية المشرط لهم الربع او السقط حق  
 لعنه من استحقاقه ومنها المشرط له النظر اذا سقط لعنه بان فسخ له  
 عنه الا انما بالاشتمه وغيرها المشرط له النظر اذا فسخه غيره فان كان  
 التقويض على وجه العموم صح تقويضه والا فان كان في صحة لم يحز  
 وان كانا عند موته جاز بناء على ان الموصى لا يوصي الى غيره (القبض)

سقطت الحقوق قبل  
 الاصل



اذا عزل الناصر المروط له النظر نفسه لا ينقل الا يخرج الواقف  
 القادر ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطاً في اصل الوقف  
 الاطار والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فانقطعت  
 في هذا الشرط ينبغي ان يقال بالتعقيد في الكل لا في الاصل فمن لم يقط  
 في هذا الشرط كما علم سابقاً مكرراً جامع الفصولين لهما الا اذا  
 سقط المروط لم الربع حقه الا لا يقط كما في المروط في  
 خلاف ما اذا سقط حقه لغيره وفيما اذا سقط الواقف حقه  
 في المروط لنفسه او لغيره فان قلت اذا اقر المروط له الربع او بعضه ان  
 لاحق لم فيه وان سقط فلا انما سقط حقه قلت نعم ولو كان مكفياً  
 بخلافه كما ذكره المحقق في باب مستحق واما في المطالبة برفع جذوع  
 الغير الموصوع على حائط فربما لا يقط بالبراد ولا بالتصدي ولا بالبيع  
 ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره في البراز في فصول الاختلاف فاعلم  
 هذا التخيير فانه من موقوفات هذا التأليف ان ادركه ملكه لا حول ولا قوة  
 الا بالله العظيم وفي ايضاح الكرام من باب العلم بقطب حق التليم  
 في ذلك المكان او البلد لم يقط له وقد وقعت حادثة سبقت على

(الواصل)

الواقف بمرطاً او خال او اخوانه وغيرهما وحكم الوقف يتقيد  
 المروط حكم خنوق رجع الواقف على شرطه لنفسه في المروط فان  
 بعدم صحة رجوعه لا ان الواقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم  
 وهو اصل المروط فلزم منه كذا صرح به المروط من المروط  
 في المروط لم في الربع لا اخذ فانه قال بعدم السقوط وعلمت ان  
 صادر لا زما كذا روم الوقف فكذا ان المروط له لا يملك لقطا على المروط  
~~فان لم يملك المروط له لا يملك لقطا على المروط~~ فكذا ان اوطو يد عليه  
 ايضا ما نقلناه في ايضاح الكرام في المروط رب العلم حقه على المروط  
 في تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان المروط اذا كان في صفى الم  
 فانه يلزم له لا يقبل الا لقطا بيان ان لقطا لا يعود لقطا يعود الترتيب  
 بعد سقوطه بقلة الغنائم بخلافه اذا سقط بالنسبة فانه يعود  
 بالتذكير لا في النسيان كما انما في المروط فانه يعود لقطا يعود الترتيب  
 ولا تعود النسيان بعد الحكم بمرطاً فلزم في الجدل بالتشخيص  
 وفكر الرب في المروط وجفت الارض بالنسبة لم اصابعها لا تعود  
 في الاصح وكذا البراقا غار ماؤها عام ومنه عدم صحة الاقاله في الم

بيان اساقط لا يعود  
 فلا يعود والقريب بقوله



لا بد من ساقط فلا يعود واما عود النقة بعد سقوطها بالشو<sup>ح</sup>  
 فهو بغير رضاء المانع لان بيب عود الساقط وعلى هذا اختلف المتأخرون  
 في بعض مسائل الاختيار في البسوع فمنهم من قال يعود الخيار  
 نظر الى ان مانع زال فعمل المقتضى منهم ثم قال لا يعود ذلك الى ان  
 ساقط لا يعود وقد ذكرناه في الرأى والاصل ان المقتضى الحكم<sup>الكلمة</sup>  
 موجودا واحكام معدوم فهو بيب المانع وان عدم المقتضى فيكون  
 ان فلا وقد وقعت حادثة القصور ابراه عاملا في اقرار المال المبرأ منه  
 فقل يعود بعد سقوطه فاجبت بانه لا يعود الى اجماع النصوص<sup>لما يبرهن</sup>  
 ابن ابراهيم في هذه الدعوى<sup>او هو المدعى</sup> ثانيا انه اقر في باب العبد  
 ابراهيم فلو قال المدعى عليه ابراهيم وقبلت الابراء او قال صدقته لا يصح  
 هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد  
 والابراء يرد بالرد بنق المال عليه<sup>او في التام</sup> ثانيا في رد الاقرار  
 لو قال لا حق لي عليك فانه يردني عليك بالبن ورجح فنار نعم لا حق له  
 على انه شهد ان له عليه الوارث ورجح والارث يسموه ذلك كله فهذا بالمل  
 لا يلزمه شيء ولا يصح السهو ان يشهد واعلما<sup>او في التام</sup>

(الاول)

الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي بردها ثم ان اهد  
 مع وجود الاهلية لم ينفى اول مرة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك  
 الحالة<sup>في بيان</sup> ان الرابع<sup>التوفيق</sup> كالجيا وناما<sup>ميرزا</sup> ذكرها  
 في ربه<sup>الكلمة</sup> البسوع بيا<sup>الان</sup> ان النام<sup>كالمستفاد</sup> في بعض المسائل  
 قال ان لو الجيا في آخر فتاواه النام<sup>كالمستفاد</sup> في نفس<sup>مستفاد</sup>  
 الاولى اذا نام الصايغ على التقاونه مفتوحة ففقط<sup>مستفاد</sup>  
 خماء المظفر في فيه قد صومه وكذا لو اقر احد قطرة من الماء في  
 فيه وبلغ ذلك في جوفه الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة  
 في قد صومها الثالثة لو كانت محرمه فجامعها وهي نائمة فعليها  
 الكفارة الرابعة الحرم اذا نام بخارج حل في ربه وجب الجلاء  
 عليه الخامسة الحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه  
 الجلاء<sup>ان</sup> ستة اذا نام الحرم على يبرود دخل غرقت فاورك  
 بجم<sup>الجنة</sup> الصيد المرم بالبرم اذا وقع عند نائم فمات ثم تلك  
 الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند اليقظان وهو قاور على دكانه  
 الثامنة اذا انقلب النائم على مشاع وكسره بحجر<sup>الضمان</sup> التمسك<sup>الاول</sup>

طمس  
 النائم كالمستفاد







الصف وحكم ميراثه وخاتنه وذكر مولانا في احكامه في الاصل  
المفقود وانا اذكر ما ذكر هناك باختصار ينتم اذا كانت زوجة  
ولا يدر منه الا محرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا او عليا في حياته  
واذا قبده رجل بمهره حرم عليه اصوله ومزوجه فان زوجه ابوه رجلا  
فصل الى جاز والا فلا علم لي بذلك اذا امرأة فبلغ فصل الى جاز  
والا اجزى كالعنق ويلبس لبس المرأة في الاحرام ولا يصلح الا <sup>تقناع</sup>  
ويقوم امام الناس خلف الرجال وانا وقف في صف النساء اعادها  
واذا وقف في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها <sup>بما</sup> في صف النساء <sup>بما</sup> في صف الرجال  
ويوضع الجنان خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في  
القبور ودفن الضرورة مع حاجته من ماء القعيد والاحد على تافه  
ولا عليه بقدره من الجنوة وتقطع يده للسرقة ويقطع ساقه بال  
ويقطع في صلته كالمراة ولا تقصص على قاطع يده ولو عمد افلوكا  
اقطع امرأه ولا تقطع يده اذا قطع يده عمره على عاتقه <sup>بما</sup>  
ولا يجلو به رجل والمرأة ولا يخلوا برجل والمرأة ولا يباشر  
لثامه ايام الاحرام واذا اوصى رجل لاني بطي امرأة بانك <sup>بما</sup>

علانا

علانا ما ونحسها ما كانا انتي فولدت خنثى <sup>بما</sup> فالتوبة <sup>بما</sup> قوت  
في النجاسة الزينة الى ان يستبين امره ولو قال لا ارادته ان كانا  
اول ولدته يذ غلام فانت طالق او قال كذلك لا متفانت حرة  
فولدت خنثى <sup>بما</sup> لم تطلق ولم تعق ولهم له مع المقاتلة <sup>بما</sup>  
يرضخ له ولا يقتل ولو <sup>بما</sup> او مرتد بعد الاسلام ولا حوا <sup>بما</sup>  
لو كانا ذميا ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد في حرا او كل امرأه  
في حرة الا اذا لهما فبعق ولو قال الزوج ان ملكك عبدا  
فانت طالق <sup>بما</sup> خنثى لم تطلق وكذا لو قال ان ملكك امدة  
ولو قال لهما معا طلق ولو قال لشكر انا ذكر او انتي لم يقبل قوله واذا  
قتل خطا او جيت دية المرأة وتوقفت البيا الى البينين وكذا <sup>بما</sup>  
النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج <sup>بما</sup> لم يحز <sup>بما</sup>  
حتى يستبين فلا يتوارثان بالموت ولو شهد <sup>بما</sup> ذكر <sup>بما</sup>  
اش فاه كان يطلب ميراثا قضيت بها <sup>بما</sup> ولد <sup>بما</sup> غلام <sup>بما</sup>  
الاخر وانا كانا رجل يد <sup>بما</sup> امرأه تزوج <sup>بما</sup> او قعت  
الامر الى ان يستبين فان لم يطلب <sup>بما</sup> لا يطلب منه <sup>بما</sup> الاقل



واحدتهما حتى يبين وأما ميراثه والميراث منه فقال فان كان  
 ابوه فله ميراث انتم منه وتماه فيه وحاصل انه لا انتم في بيع <sup>الحكام</sup>  
 الا في ما يلا يلبس حرم اولادها ولا فضة ولا بزوج من رجل  
 ولا يقف في صف النساء ولا احد يقذفه ولا يخلوا بامرأة ولا يقف  
 ولا طلاق عينا ولادتها انتم به ولا يبرح تحت قول لما احكام  
الا انتم يخالف الرجل في الاالة في عانتها التنف ولا ين  
 ختانها وانما هي مكرمة ومن حلق لحيتها ولو نبتت وتنفه من خلق  
 ركبها وميتها لا يطره بالفرك على قول وتزيد في سبب البلوغ  
 بالحيف والحلا ويكره اوانها واناسها وبديها ملة عورة الا وجهها  
 وكنها وقد مسها على المعقود وزراعتها على المروج وصونها عورة  
 في قول ويكره لها دخول الحمام في قول الا ان تكون مريضة او تقا  
 والمعتد ان لا كراهة مطلقا ولا ترفع يديها حذا اذ ينهوا ولا تجزأ  
 وتتنم في ركوعها وسجودها ولا ترفع اصابعها في الركوع وادانها  
 بها يبي في القيلولة صفت ولا تسبح ويكره جامعتهن ونقف الاما  
 وسلمهن والاصحاب اما للرجال ويكره حضورها الجماعة وصلاتها

مضمون  
 في  
 مضمون

في التمسك على كتمانها  
 صاحبها كتمانها على كتمانها

في بيتهما افضل وتضع يمينها على ستمها تحت يديها وتضع يديها في  
التمسك ببيع رؤسها اصابعها ركبها على وركبها ولا تكلف ركبها  
 وتترك ولا تحفه عليها لكن تنقذ بها ولا عند ولا تكبر تنقذ ولا  
 الا بزوج او محرم ولا يجب الحج عليها الا باحد عا ولا تلبس جهورا ولا  
 شرع المحبط ولا تكلف ركبها ولا تسبي بين الميلى الا حضيرة ولا  
 تخلق وانما تنقص ولا ترمو والتباعد في طوافها في البيت افضل ولا تخطب  
 مطلقا وتقف في طائفة الموقف لا عند منقوشة وتكون قاعة  
 ركب وتلبس في احرامها الحقينة وتترك طوافي الصدر بعد الحصى  
 وتكفها في فحة الثوب ولا تؤتم في الجماعة وتوضو طواف الزيارة  
 بعد الحصى وتوفعت سقط الوضو بصلاتها ولا تحمل الحيازة والا  
 كالا لميت انتم ويندب لها خرافة في التابوت ولا حملها وانما يرخ لها  
 اذا قاتلت ولا تقبل المرتدة والمركبة ولا تقبل سها دتها في الحرم  
 والعصا صرة تقتلف في بيتهما ويباح لها خضب يديها وجليها بخلا  
 الرجل الا لفروته والسجدة بالذكر افضل منها وهي على النصف الرجل  
 في الارب والحادثة والا في ثقلها وبعضا ونفقة القريب ولا يسوان  
 نفقها وبعضها



تولى القضاء وان صح منها غير كدور والعقاص وبعضها مقابل  
 بالمدونة الرجل ويجزى الامة على الفلاح دون العبد في رواية والمعتد  
 عدم الفرق بينهما في الجور ونحو الامة اذا اعتقت خللا العبد ولو كان  
 زوجا حوا ولبنها حرم في الوضاع دونه وتقدم على الرجل في الحضانة  
 والنفقة على الولد الصغير والنزاع في ذلقة الى من وفي الانفراق  
 في الصلوة ونحو في جماعة الرجال والموقف في اجماع الخبايز عند  
 الامام فيحمل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في الحدود <sup>الدية</sup> <sup>تجدي</sup>  
 يقطع ثوبا او حكمة خللا ثم الرجل فان فيه الحكمة ولا قصاص <sup>يقطع</sup>  
 طرفها خللا ولا قامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلهن عليها  
 في الدية لو قتلت حتى خللا الرجل فانها القاتل كاحدم وكفولها  
 في الزم ان ثبت زنا ما بالينة وتجدر جالس الرجل قائما ولا تقرب  
 سبلته وتنفعا كما بعد الجدر سبله لاحد او لا تكن الحضور <sup>للدخول</sup>  
 اذا كانت مخدرة ولا للبين بل يحضر اليها العا او يفت الهمانانية  
 تحلفها بحفرة شاهدة وتقبل ثوبها بلا رضى الحلف اذا كانت مخدرة  
 اتفاقا ولا بد السابعة بسلام ونفوية ولا حجاب ولا شتم ونحو

الاح

بالاجنية ويكره الكلام معها واختلعا في جواز كونها بينة  
 واختارنا المسيرة انا كونها بينة لارسولة لان الراس لم يثبت  
 على الشهادتين ومبني حالهن على ان تخرج النبوة والقيام فيها  
 ولا تدخل النساء في العوامات السلامية كما في الولو الجيد البعثة  
**الحكام الذمي** حكم حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادات ولا يصح  
 منه ولا يصح يمينه ويصح وضوءه ونحوه فلو سلم جازت صلواته <sup>ولا</sup>  
 يأثم على ترك العبادات على قول ريانم على ترك اعتقادها اجماعا  
 ولا يمنع من دخول المسجد جنباء خللا المسلم ولا يتوقف جواز دخول  
 على اذن مسلم عند ما ولو كانا المسجد حرام ولا يصح نذره ولا سب  
 في الغيبة ويرضخ له ان قاتل او دل على الطريق ولا يجدر بسب الجور  
 ولا يرد عليه بل يرد عليه اذا غضبت منه ويضمن متلفها له  
 الا ان يظهر سبها بين المسلمين فلا ضمان في اراقها او يكون المتلف  
 اما ما يرد ذلك خللا تلون في المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان  
 المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهار سبها كاظهار سبها ولم  
 ارض الا انه ولا يمنع من لبس الحر والذهب ولا يقرض لهم لو تاكلوا



فاسد او تباهي واد في الكفر ويقتل قول الكافر في الحرام **تتميم**  
 الزيلعي بان سئل ولا يقبل قولهم وجوابه انه يقبل منها **تتميم**  
 لا مقصودا او هو مراد ما انصح به في الكافي وتوخذا لزم بالتمييز  
 عناني المركب والملبس فركوبه بالاكف ولا يلبسه الطيار والاربية  
 ولا ثياب اهل العلم والرق ويجعل عا وورع علامه ولا يجد ثوبه  
 ولا كيفه في الحصر واختلف الروايات في مكانهم بين الملبس  
 الحمر والمعتد الجوار في محله خاصة واختلف المتأخرين في غيرهم  
 بجميع العلامات او يلتق بواحد والمعتد انهم لا يركبوه مطلقا  
 ولا يلبسوه العمام وان ركب الحمار لفرضه نزل في الجماعه وضيق  
 عليه في المرور ولا يركب ولا يجلد والحاصل تمام اعمد وكلما عليه  
 الاخذ سلب الحزم ولا يبدؤ الذين سلام الاحاجه ولا يزداد في الحزم  
 على عيسى وذكره مصاحفه ويحكم تعظيم بكرة الله ان يوجوه  
 كافر لعصر العنب وفي الملتقى كل سبب امتنع منه المسلم امتنع  
 التزوير الا بالجر والخبر ولا يكره عيادة جاره الذوق لا يمانته  
 ولا بعت الكفاة بين اهل الزمة الا اذا كانت بنت مطلقا

حاجا

حايك او كناس فيفرق لتكبير القننة كذا في البرازيم **تتميم**  
 الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى وحقوق الاردميين  
 كالقصاص وضمان الاحوال الا في ما يلزم واجب الكافر ثم  
 لم يسقط وفيها لوزني ثم العلم وكان زناه ثابتا بينه مسلمين  
 لم يسقط الحد بسلامه والاسقط **تتميم** آخره من كل اليهود  
 والنصارى وضع الجزية وصل المناكحة والذبايح والدية  
 وشركتهم المجوس في الجزية والدية وروا الاخيرين ويتولى  
 اهل الزمة فيما ذكر وقتل المسلم ودية الكافر والمسلم سواء ولا  
 يقتل المسلم والذوق شامة **تتميم** آخره انوار سبب العلم  
 والكافر ويحرم الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر  
 عندنا كلمة واحدة بسط اتحاد الارب والكفار يتعاقلون  
 فيما بينهم وانا اختلفت ملهم ووجه المرتد فانه يتركب  
 اسلامه ورثته المملوكة مع عدم الاتحاد **احكام الحجاب** قلح  
 نعرف لها وقد الف فيها خا صا بالتمسك بدرا الدين السبكي كتابه  
 اكام المرحبان في احكام الحجاب لكن لم اطلع عليه الى الان وانما نقلته

احكام الحجاب



عنه انما هو بواسطه نظر الابطول ولا خلاف في انهم مكلفون بمؤمنهم  
 في الجنة وكافهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائعين في  
 البرازية من غير ان لا يجنوا الامام ليس للجنة ثواب وثواب النار  
 نوقف الامام في ثواب الجنة لانه جاق التوابع فيهم يغفر لكم ذنوبكم  
 والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه سر ومنه المغفرة للبغية  
 والاثابة بالوعد فضل وفان المعزلة او عد ظالم فيستحق الثواب  
 صالحهم قال الله تعالى فاما الخطوة فكانوا الجنة خطا فقلنا الثواب  
 فضل الله تعالى بالاستحقاق قيل قوله تعالى انما لكم فيها  
 بعد عده نعم الجنة خطا بالثقلين برد ما ذكرت قلنا ذكرنا ان المراد  
 بالتوقف التوقف في الحكم والمساب والمال لا الدخول فيه كدخول  
 الملائكة للسلام والزياره والخدمة والملائكة يدخلون عليهم  
 كما ينزل عليهم السلام الآية الله فقلنا الخطا قال في الترجيح الا  
 لا تجوز المناكحة بين بني آدم والجن وان نالوا الاختلاف  
 الجن والانس في مينة الحق والعتق والعتق والعتق  
 البصري في التزويج بجنينة قال يجوز بل هو رقم آخر لا يجوز

ثم رقم

ثم رقم الاخر بصيغة ان يلحقه الهاء في بيعة الزهري في  
 قتاد واهل البصرة على هذا التزويج باذنه عليه السلام في قوله  
 بصنع هذا ان يلحقه جملته قلت وهذا لا يدل على حجة  
 الا يلزم ان لا يصور الا ترى ان ابا ابيس ذكر في قتاد ان  
 لو تزاوي في الاثابة لم يكن فقال يسئل ذلك البصر ولا يصور ذلك  
 بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصور كذا هذا او سئل عن ابي حماد  
 فقال لا يجوز له وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى  
 في سورة النحل والله جعل لكم انفسكم ارجاء من جنسكم ومنكم  
 وعلى خلقكم كما نال الله تعالى فقلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتمكم ايهم الاديبين له  
 وبعضهم ما رواه عن ابي بكر في ما سئل عن ابي حماد فقال قد نكح  
 بغير الطيفة حدثنا بريد بن ابي عاصم عن ابي حماد عن ابي حماد  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نكاح الجن وهو لا يفسد اعتقده بقول العلماء  
 فزور المنية في الحسن البصري وقطاد والطائفة ابي حماد في قوله  
 وعقبة الا صم فاذا انقرض المنع في نكاح الانس بجنينة قال في نكاح الجن  
 الا نسية اولى ويدل عليه قوله في الترجيح لا يجوز المناكحة هو

ذلك ان قوله بغير  
 ما لا يوجب في قوله  
 بهذا السائل الى ص



لها كذا دور ابو عثمان سعيد ابن العباس الرازي في كتابه  
 والوسوسة فقال جد ثنا مقاتل بن سعيد ابن داود الزمخشري قال سمعت  
 ابا الحسن الى مالك بن النوفلي عن ابي الحسن وقالوا له انما جلدنا  
 ابنا جارية يزعم انه يريد الخلافة فقال ما اراد في الدنيا ولكن اكره  
 اذا وجد امرأة حامله قبلت زوجه قال قلت له انما في الدنيا  
 بذلك امر ومنها لو وطئ الرجل نسبه فله عيب عليها العذر انما في الدنيا  
 امراته قالت من جئت يا بنيتي في النوم مرارا او اجد في نفسي ما اجد  
 زوجه ولا غسل لها امر وقيد الكمال ما لم تنزل ما اذا انزلت وجبت  
 احتلام ومنها انفقاد الجماعة بالجحيم ذكره الامام في صاحبها كما لم يجر  
 في اصحابنا مستدلا بحديث احمد بن محمد في قصة الحسن وفيه ما قام  
 يصلي اذ ركع شخصان منهم فقالا يا رسول الله اننا نجعل في صلاة  
 قال نضو ما خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي في  
 تحصل باللائكة وروى عن الصادق في قضا باوان واثامة منفردا ثم  
 صلى بالجماعة لم يحنث ومنها صمى الصلوة خلق الحسن ذكره في كالم المرحان  
 ومنها اذا اراد الحنفى يمد يد المصلى في ثيابه فياخذ الحسن ومنها لا يجوز قتل  
 الحنفى

فقال يا رسول الله ان  
 نحب ان نقوم ما كنا  
 في صلواتنا فصفوا  
 عن صلواتنا

نوع

بنو حنيفة كالا نسى قال الزبيري قالوا ليعقوب ان لا يقتل الحنفية ايضا  
 التي نكس ستوبه لانهم اهل الجاهل فلو دم اقتلوا اذا الطفتين والابر  
 واما كمال الحنفية ايضا فانما اهل الجاهل وقال الحنفية لا يقتل الحنفية  
 دم عاهد الجاهل الا لا يدخلوا بيت امته ولا يظهروا الغنم فانما الحنفية  
 فقد تقصوا العهد فلا حرمه لهم والاولى هو الا لا تداروا الاعذار فيقال  
 ارجو ان اذن الله تعالى وعلى طريق المسلمين فانما ابنت قتلها ولا تدارها فيكون  
 خارج الصلوة المردود في ردها انما الدنيا ان عاينه راسي بمرحبة  
 فامرت بقتلها فقتلت فانتيت في تلك الليلة فقتلها فانما النوازل  
 يستمعون الولد في البرم فامرست الى النوازل في الجاهل فامرست في  
 رضاه عنها رواه ابن ابي سعيد في مصنفه وفيه فلما اصبحت امرت يا بنيتي  
 عرس القادر مع ففرقت على الكبر ومنها فقتل رواية الحسن ذكره  
 الامام المرحان وذكر الامام طائفة لا تسلي في صوارز واثمهم في الانس  
 فاستمعوه سوا علم الا نسى لهم ام لا اذا اجاز اليهم في صفر دخل الحنفية  
 كما في نظيره في الانس في رواية الا نسى لهم فانما امر منها العزم  
 الثقة بعد الهم ومنها لا يجوز الاستنجاء بزيادة الجاهل في الغنم كالثبت



ومنها ان ذبيحة لا تحل مال في المنطق وعنه رسول الله صلى الله عليه وآله  
وقد ذكر الامام الكركري في مناقبه في مقابلة الامام شيخنا احكام الجاه  
والاولو الشيطان وبان القول والامام على ما علم من كلام فوايد الاولى  
الجمهور على انه لم يكن من الجنة بني واما قولنا يا معشر الجن والانس اني انزل  
رسلكم انهم رسل الله صلى الله عليه وآله وسلم فلو انهم كانوا رسل الله  
وذكرهم الضحاك وابراهم الى انه كلمناهم بني تكلموا به وكان  
الذين بعث الى قومه خاصة قال ليس الجاه قومه ولا شك قال انهم  
انزلوا فيه انهم جاءهم انبياءهم الثانية قال ابغضوا قريظة لانه الاحق  
وفيه دليل على انه كان مبسوطينا الى الانس والجن واختلق العلماء في حكم  
مومني الجاه فقال قوم لا يؤب لهم الا بغاة في النار واليه ذهب ابو جهم  
وعنه الليث بن وهب انهم انما جاءوا في النار لم يقولوا انهم كانوا رسل الله  
وعنه ابي الزناد كثرنا وقال آرون بن مينا بولاي كما يقولون بانهم قالوا انهم  
ابن بلي وعنه الضحاك انهم لم يهملوا التسمية والذكر فيصوبون انه لانه ما  
بنوا قوم من نعيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان مومني الجن حول الجنة  
ربضها ليسوا فيها امر الثالثة ذهب الحارث المحمدي ابا الحسن الرضي

يدخلون

يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا يروننا عس كما قال  
في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة يرون  
قال لان الله تعالى لا يذكره الابصار وقد استثنى منه مومني البشر  
فبقى على عمومهم في الملائكة قال في احكام الرجال ومقتضى هذا ان الجن  
لا يرونه لانا الآية باقية على العموم فهم ايضا اهل الجنة لم يبق في  
وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظرنا لاننا لا نرى  
رؤية المؤمنين اصلا فلما استثنى قال تعالى ايضا ولا تذكر المحيط به  
واستدل المحقق على امتناع الرؤية وهو ضعيف او ليس الاوراك  
ينطلق على الرؤية ولا تنفي الآية عاما في الاوقات فلو لم يخصها  
الحالات ولا في الأشخاص فانه في قوة قولنا كل بصير يرى مع النفس  
لا يوجب الامتناع **احكام المحارم** المحارم المحرم عندنا  
نكاحه على التأييد بنسب او مصاهرة او رضاع ولو يوطئ من المحرم  
بالاول ولد العموم والحوالة وبالكراهة الزوجية وعندها خالفنا  
ام المزن بنها واما الزاني وابنه واحكامه تحريم النكاح وحواله  
في الخلوة والمسافة الا الحرم الرضاع فان الخلوة بها مكروه وكذا

احكام المحارم



بالصرقة <sup>الملك</sup> واللبس وحرمة الكفا على التأييد لا مشاركة للحرم فيها فانما  
 تدارك الغيب نفسه وظهره على اهلية الشهادة والجموعية تحل بالاسلام  
 بتهودها او تنفردا او الملققة فلا تبايد خول الكفا وانقضا عدة وملكه  
 الغير بطلاقها وانقضا عدة وحقها الغير بانقضا لها وكره الا مشاركة  
 للحرم في جواز انقضا وخلوة والسوا ما بعدها فكلما اجنبية <sup>المعتمد</sup>  
 للكره في مشاركتهم في هذه الثلاثة والتا الشفقات لا يقدر مقام  
 الحرم والفرق في السور <sup>المنع</sup> تخفف النسب باحكام منها عتقه على قربة <sup>ملكه</sup>  
 ولا يخفف الاصل والنوع <sup>الغني</sup> ومنها وجوب نفقة الغير العاجز على قربة  
 فلا بد من كون رعا محرم جهة القرابة نافي العم والاف في الرضاء لا يفتق  
 ولا يجب نفقة وبغسل الحرم قربة <sup>منها</sup> انه لا يجوز التفرق بين صغير وحرم  
 يسبح اذ جهة الافاعر ما يلزم ذكرنا طاعة رزاق الكثرة فان فرق بين البس  
<sup>منها</sup> ان الحمية مانعة من الرجوع في الجهة وتخفف الاصول والنوع  
 من غير سائر الحرام باحكام <sup>منها</sup> انه لا يقطع احدها بمرقة مال الاخر  
<sup>منها</sup> لا يقضي ولا يثبت احدها للآخر <sup>منها</sup> تحريم موطوءة كل منهما  
 على الآخر ولو بزنا <sup>منها</sup> تحريم منكوبة كل منهما على الآخر <sup>منها</sup> والعقد <sup>منها</sup>

لا بد حلون

لا بد حلون في الوصية للاقارب وتخفف الاصول باحكام <sup>منها</sup>  
 لا يجوز قتل اهل الكفر الحربي الادفعاء بنفسه وان خاف رجوعه <sup>صديق</sup>  
 عليه واجاهه ليقطعه جزه ولم يفر من الحربي ومحمدا لا يقتل الا <sup>صلى</sup>  
 يفرغه ويقتل النوع باصله ومنها لا يجد الاصل بقذف ذمة ويجزى <sup>الفرع</sup>  
 بقذف اصله ومنها لا يجوز مسافة الفرع الا باذن اصله دون <sup>عنه</sup>  
 ومنها لو ادعى الاصل ولوجارية ابنة ثبتت نسبه واجد باب الاب <sup>عند</sup>  
 عدمه ولو حكما بعدم الاهلية <sup>الاصيلة</sup> تحل النوع او اذ <sup>منها</sup> ولوجارية اصله  
 لم يقع الا بتصديق الاصل ومنها لا يجوز الجماع الا باذنهم <sup>منها</sup>  
 لا يتوقف جماعهم على اذن النوع ومنها لا يجوز الحافرة الا باذنهم  
 اذ كان الطريق مخوفان لم يكن ملجأ فذكر في الافلا ومنها اذا <sup>عاه</sup>  
 احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم <sup>حكم</sup>  
 الاجداد والجدات وينزل الاخاق ومنها كراهية بدو اذن <sup>منها</sup>  
 من ابويه انا احتاج الى خدمته ومنها جواز تأديب الاصل <sup>منها</sup>  
 عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات كذا ولم <sup>منها</sup>  
 الا ان ومنها بتقية النوع الاصل في الاسلام وكنيا ما يلزم <sup>منها</sup>



مقام الاب فيه في الغوايد ومنها لا يجسودا بدنيا النوع <sup>الاجل</sup>  
 والجلدات كذلك واخصا الاصول المذكور بوجوب الاعتكاف واختص  
 والمجدلاب باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير <sup>الاغنياء</sup>  
 الحققة <sup>والاغنياء</sup> واما مال الابد منه للصغير ومنا تولى طرفي العقد فلو باع الاب  
 ذم ابنه او اشترى وليس فيه عيب فاحصل العقد بسلام واحد <sup>عدم</sup>  
 خيار البلوغ في تزويج الاب والجدة فقط واما ولاية الام <sup>بالحام</sup>  
 تختص بما فشت كلوا في سوادها عصبه <sup>بالحام</sup> من فوق العلم  
 وكذا الصلوة في الجملة لا تختص بها وفي المتقدم النكاح <sup>المعلم</sup>  
 الولد باقون الاب فلهذا لم يغرم الا بالاضرب ضرب بالاضرب من له ولومن  
 باقون الام غرم الدين اذا هلك والجدة لا يرغم فقه الا في اشياء  
 منه ذكرناها في الغوايد من كتب التواقيف وذكرنا ما خالف فيه اجد  
 الصحيح القائل فائدة يترتب على النكاح شئ عا حكم اوزير المال  
 والاولاد وخدم صحة الوصية عند المراجعة ويلحق بها الاوار بالدين  
 في مرض الموت ونحو الدين وولاية التزويج <sup>عليه</sup> وغسل الميت والصلوة  
 وولاية الخزانة وطلب الحد وسقوط الفاسد <sup>الحققة</sup> احكام <sup>غير</sup> غيبوبة

يترتب

يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلوة والسجود والخطبة  
 والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف وسره وكتابه ودخول  
 المسجد وكراهة الاكل والشرب قبل الغسل وجوب تزويج  
 والكفارة وجوبا او ذبا في اول كحضر بدنيا واحة ينقص  
 دينار وفاد الصوم وجوب قضائه والتعزير والكفارة  
 وعدم انقاره الى طلوع الفجر غائلا وقطع تنابع المروءة  
 وفي الاعتكاف وفاد الاعتكاف وجوب قبل الوقوف والوقوف قبل  
 طواف الاكر <sup>المنقذ</sup> وجوب الحفر في كل عام وقضائها وجوب الز  
 وطلان خيار الرط لم له وسقوط الرد يعيب اذا فعله المشرع <sup>الاطلاق</sup>  
 عليه مطلقا وقبلة او كانت بكرة وانضاهها وجوب مد <sup>المشترط</sup>  
 بالوطى ببنية او بنجاح كالد وشوت الرجعة به وبيع العبد في  
 مهرها او النكاح باذن سيده وتحريم الرينة وتحريم اصل الموطوءة  
 وفرعها عليه وتحريم اصله وفرعه عليه او حلق الزوج الاول  
 بغيرها الذر طلقها ثلثا قبل ملكها وتحريم وطى اختها اذا  
 كانت امة وزوال العنة وابطال خيار الحقيقة وابطال خيار <sup>البلوغ</sup>



اذا كانت بكر او كان المستحق وجوب ماله للمفوضة وتعلق  
 حبها نكاحا لا يتنافى مع حبها على قولها ووقع الطلاق  
 المعلق به وثبتت السنة والبدعة في لاقها وتكون نفيسا في  
 المنهم وثبتت النفق في الابداء وجوب كفارة البكر لو كان  
 بالثقة **وجوب العدة** ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول  
 محمد المقتضى به وجوب النفقة والسكنى للمطلقة بعد وجوب  
 اكلها لو كان زنا او لو اطلقت على قولها ودفع البرية للمفوض بها  
 ثم حرقتها وجوب التقرير ان كان في مينة او مشتركة او موقوفة  
 لنفقتها او حرمت مملوكة له او لو اطلقت بزوجته او بثوب  
 وثبتت النيب ووقع العتق المعلق به واستحقاق العزل  
 في القضاء والولاية والوصاية ورد الشهادة لو كان زنا **قواعد**  
**الاولى** لا فرق في الابداء بين ان يكون بحال او لا لكن بشرط  
 ان يقبل الحرام معه هكذا ذكره في التحليل ويجوز في سائر الابواب  
**الثانية** المحقة في الاحكام ثبتت لغيرها ان يثبت قدرها وان  
 لم يثبت من قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى قول كونها

كله

كلية ولم اره **الثالث** الوطى بغير كالوطى في القبل فيجب الفرج **الحرم**  
 ما يحرم بالوطى في القبل ويغدر الصوم اتفاقا واختلفوا في وجوب  
 الكفارة والاصح وجوبها ويغدر الحج به قبل الوقوف على قولها  
 واختلفت الروايات على قوله والاصح خاص به كما في تنقيح القدر **يغدر**  
 الاعتكاف وثبت به الرجوع على المفتى به كما في التيسر الا في سائر  
 لا يثبت حرمة المصاهرة ولا يجب احده عند الامام الا اذا تكرر **يغدر**  
 على المفتى به ولا يثبت به الاحصاء ولا التحليل للزوجة **الاولى** ولا **الثاني**  
 ولا يخرج به عن العدة ولا يخرج به عن كونها بكر فيلحق بكونها  
 ولا تحل بحال الوطى في القبل حلان في الزوجة والامة عند عدم  
 مانع وينبغي ان يقطعه خیار الرط والحب كقولهم يقطع بالقبول  
 والمسهرق فهذا اولى دلالة على الرضى وفي جامع النصوص **حاشا**  
 في دبرها ينزل ماله لا يجب المداومة اهر فعلى هذا لو وطئ في الدبر  
 لا يجب كمال المداومة في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لو طلقا بعده  
 من غير خلوة **الرابعة** الوطى بنكاح ماله كالوطى بنكاح صحيح الا ان  
**الاولى** وجوب ماله لا يتراد على الحسم وفي الصحيحين يجب المستمس



الثانية الحجة الثالثة عدم الحمل للاول والرابعة عدم الاحصاء  
 الخاتمة الوطى ملك اليمين **احكام الوطى** بنكاحا يوجب غريمها  
 على اصولها وفروعها وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب <sup>اصولها وفروعها</sup>  
 وحرمة منم اختها ابنا وجان الوطى بالنكاح في سائر الاثبات  
 التحليل والاحصاء <sup>الاول</sup> كحكم تعلق بالوطى لا يعتبر فيه <sup>الافعال</sup>  
 لكونه شيئا <sup>الاجزاء</sup> لا يصح الوطى بغير ملك <sup>او حد</sup> الا في سائر  
 الاولى الزميمة <sup>اليمين</sup> وانكحت بغير مهر <sup>اليمين</sup> لما وكافوا يدينون ان لا مهر  
 فلا مرد الثانية نكح مبن بالغة حقة بغير اذن وليه ووطئها ما يقع  
 فلا احد ولا مرد الثانية زوج امته <sup>الاربع</sup> من عبده فلا يقع انه لا مرد  
 ووطى العبد سيدة بئرته فلا مرد اخذ ان قوله في الثانية ان الموالي  
 لا يستوجب على عبده ديناً الى طلبة لو وطئ حرية فلا مرد له  
 الا ان اسلم الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينفق في الامر  
 ولم اره ان ابعة ابائهم اذا وطئ الجارية قبل التملك <sup>الاربع</sup>  
 وهي في حفظ منقوله كنه لا ثمانية اذ ان الرأى للمرتفع في الوطى  
 فوطئها ما حمل وينفد الامر لها ولم اره الا ان ذنوبه يرحم على الرجل

مطلوب  
الحكم الوطى

مطلوب  
في نوازم مهر ويزنه

القائمة ووطى

وطئ زوجته مع بقاء النكاح الحيض والنفس والصوم الواجب  
 وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام والآلاء والظهار  
 قبل التكفير وعرق ووطئ البهنة واذا مارت مفضاة اختلط  
 ودبرها فانه لا يحل له ايتانها غير متحقق حتى يتحقق وقوعه في قبلها  
 او فيما اذا نت لا تحمله لصغر او مرض او سمة وعند امتناعها القنفذ  
 مجلدها لم يحل كرها وفي بعض كتب الفقه انه يرحم ووطئ من حيث عليها  
 فقام من ليس بها جمل ظاهر ليل لا يحدث مجلدينه من حيثها وما وجب عليها  
 التاسعة اذا حرم الوطى حرمت دواعيه الا في الحيض والنفس والصوم  
 لمن امره فيحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبرأ <sup>العاشرة</sup>  
 اذا احتلق الزوجان في الوطى فالقول لنا فيه الا في سائر اذا ارعى  
 العنصر الاصابة وانكرت وقلبت ثبت فالقول مع يمينه لا اذ كان  
 بكر او لا فرق في ذلك الا يكون قبلنا جلا او بعد الثانية المولى  
 لو ادعى الوطى اليها قبل مضى المدة قبل قوله مع يمينه <sup>الثانية</sup> لا بعد  
 لو قالت طلقني بعد الدخول في كمال المدة وقال قبل ولكن نصفه <sup>بالقول</sup>  
 لها العيوب المودة عليها وله في المهر والنفقة وسكنى في العقد <sup>وفي حل</sup>



بنها وأربع سواها وانتهى الحال بلوجات بولد بزمه بختلشت  
نبيه ويوجه الى قولها في تكميل الملم فالألا عن بنيه عندنا الى  
نضدية هكذا فتمت كلامهم ولم يره إلا صريحاً الرابعة  
المطلقة ثلاثاً إذا كان دخلها فالقول لها حلها المطلق لا كمال الملم  
الخامسة لو علقه بعدم وطى اليوم فادعت عدمه وأوعاه فالقول له  
لأنكاره وجوب الرط قال في الكنز واه اختلاف في وجوب الرط  
فالقول له **أحكام العقود** هي أقسام لازم من الجانبين  
والعرف والسلم والتولية والمراحم والوصية والتشريع <sup>والصلح</sup>  
والحوالة الآ في مسئلتين ذكرناهما في الفوائد منها والإجارة الآ  
في مسألة ذكرناهما في الفوائد منها والهبه بعد القبض وجوبه  
مانع من الوانع البعده والصدائق وأخلع بعض والكاه الخالي  
في اختياره خياراً ببلوغ والعنف والاولى أن يقال في كمال البالغ  
العامل الحرة كذا وكذا وجانبين الركة والوكالة  
المضاربة والوصية والعارية والابداع والوفى والقضاء  
وسائر الولايات إلا إمامه العظمى وجانب من أحد الجانبين

مط

فقط الرهن من جانب المرفق ولازم من جانب المرفق بعد  
القبض والكتابة جائزة من جانب البعد لازم من جانب السيد <sup>والكفالة</sup>  
جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل وعقد الامان جائز  
من جانب المحرم لازم من جانب الملم **تنبيه** من الجانبين  
تولية القضاء فللملح أن غزله ولو بلا جنيحة كما في الخلاصة ولو غزل  
نفسه وإن الولاية على مال اليتيم بالوصاية فإن كان وصي لميت من  
لازمة بعد موت الموصى فلا يملك التنازل له إلا بجناية ظاهر  
أو حجة ظاهرو من جانب الوصى فلا يملك الوصى غزله <sup>الآ</sup>  
مسئلتين ذكرناهما في وما بالافوائد وإن كان وصي القابل  
لأن التنازل له في العتية وله غزل نفقة محضرة القاه وقد ذكرنا التولية  
على الإقاف في وقف الفوائد **تنبيه** في العقود البعده نافذة  
موقوف ولازم وفائدة وبالطل وصنط الموقوف في الخلاصة  
عشر وروى عليه ثمانية تكمل الباطل والقاهر عندنا في العبادات  
متراد فان وفي النكاح كذا لكن قالوا النكاح المحرم <sup>عندنا</sup>  
ولا حد وبالطل عند طهاني ومن جامع المفسولين نكاح المحرم



بيان بيع الفاسد  
والباطل وهل هو

فيل باطل وسقط الحد لبيته الاشتباه وقيل قاسد وسقط الحد لبيته  
العقد اهر واما في البيع فبنايان باطله مالا يكون مروجاً <sup>صلى</sup>  
وصفه ونسب ما كان مروجاً باطله دوناً وصفه وحكم الاول  
انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني ان يملك به واما في الاجارة فبنايان  
قالوا الاجرة في الباطل كما ان الاستأجر احد الشريكين لشريكه  
لمح طعام مشترك وتجب اجرة المثل في الفاسد واما الوصف فقال  
في جامع الفصولين ثلثه لا يتعلق به الصفاة وباطله لا يتعلق به  
الصفاة بالاجماع وملك الجبس للدين في ثلثه دون باطله  
الباطل لو رهن سلباً باجراً بجملة او منفعة واما في الصلح فقالوا  
ان الفلذ الصلح على انكار بعد <sup>عنه</sup> فله والصلح الباطل الصلح <sup>الكفالة</sup>  
والشفعة وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الرط وخيار البلوغ  
ففيها يبطل الصلح ويرجع الراجع عما وقع كذا في جامع الفصولين  
واما في الكفالة فقال في جامع الفصولين او اؤوز حكم كفالته <sup>باله</sup>  
رجع عما اؤوز والكفالة بالامانة باطله ولم ينضج النوق بين  
والباطل في الرهن والكفالة كما ذكرنا فليرجع الى الكتب المطولة

وعود

واما

واما الكتابه ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فثبت باذا العين  
في فاسد ما كان الكتابه على محض او خبير ولا يثبت في باطلها كالكتابة  
على ميتة او دم كما ذكره الزيلعي واما الشركة فظاهر كلامهم النوق بينهما  
فالشركة في البيع باطله وفي غيره اذا فقد شرط <sup>فان</sup> فالباطل  
والفاسد عند <sup>المراد</sup> فانا الا في الكتابة والخلع والعارية <sup>في الشركة</sup> والوكالة  
والشركة والراضى وفي العبادات في ايج ذكره <sup>المراد</sup> بسوط الحكم  
**الفروع** وحقيقتها حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم  
يتفرق اليه فسخه الا باحد شيئا خياط الرط وخيار عدم النقد  
الى ثلاثة وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار  
الغبين وخيار الكمية وخيار كسف المحل وخيار فوات الوصف  
المغوب فيه وهلاك المبيع قبل القبض وبالاتاة والتخلف وهلاك  
بعض المبيع قبل القبض وخيار التحويل الفعل كالنصبة على احد  
الروايتين وخيار الجناية في المراجعة والنوية وظهور المبيع  
مستأجر او رهوناً فانه ثمانية عسباً وكلها تحتها <sup>الفن</sup>  
ولا ينفخ فيها بفسه وقد منافق النكاح في قسم الفوائد <sup>بها</sup>

فانه لا ينقضه  
فان لا ينقضه



يجوز ما عد النكاح فتحله اذا ساعد صاحبه عليه واختلفوا  
 في جوده الموصى للوصية الفسخ هل يرفع العقد اصد او فيما  
 يستقبل قال شيخ الاسلام انه يجعل العقد كأن لم يكن ان لم يقبل  
 لا فيما مضى وما يثبته في احكام في روى الهداية وذكره الزيلعي  
 في خيار العيب **احكام الكتابة** يصح البيع بها قال في الهداية  
 والكتاب كالحطاب وكذا الارض حتى اعبر بحبل بلوغ الكتاب  
 واد الراسالة اورد في فني القدير وصورة الكلف ان يكتب اما بعد  
 فقد بعث عبد الله بكذا فلما بلغه رزق ما فيه قال قبلت <sup>الحبل</sup>  
 وما في المسودة من تصوير بقوله يعني بكذا فقال بعث بن فلان  
 الا الفرق بين البيع والنكاح في شروط الشهود وقيل ان الحاضر  
 والغائب فتعين في الحاضر ستيام وفي الغائب ايجام <sup>النكاح</sup>  
 بها قال في فني القدير وصورة ان يكتب اليها بخطها فان بلغها  
 الكلف احضرت الشهود وقرابة عليهم وقالت زوجت نفسي منه  
 او نقول ان فلا تكتب الي بخطبي فلهذا والى زوجت نفسي منه  
 اما لو لم تقل خضرت زوجت نفسي منه لا ينفك النكاح الا بالسمع

الشرط

الشرطين شرط وبما ساعد الكلف او التفسير من ان  
 الشرطين كذا ما اذا انقيا ومغنى الكتاب بالخطبة ان يكتب  
 الزوجين نفسي فان رغب في رغبته وحقه ولو جاز الزوج بالكتاب  
 الى الشهود مختوما فقال هذا كتابي الى فلانة فلهذا وعلى ذلك  
 لم يجر في قول الامام حتى يعلم الشهود ما فيه وجوز ابو يوسف في شرط  
 اعلام الشهود ما فيه واصله كتاب القاضى الى القاضى في المصنف هذا  
 اذا كان بلفظ التزويج اما اذا كان بلفظ الامر لقول زوج نفسي  
 متى لا يشرط اعلام الشهود كما في الكلف لا يخالفون في العقد  
 بحكم الوكالة ونفقة الامام وجوز ابو يوسف الراوى والقادوني  
 ان شاهد وجوز محمد الكلى ان يتقين به وان لم يذكروا فصح على  
 قال في الائمة الحلواني ينفرد يعني بقول محمد وهكذا في <sup>الحلواني</sup>  
 وفي اجازة البرازيه امر الصداق بكتابة الاجازة <sup>المحمدية</sup>  
 العقد لا ينفك عن ملك القرار والامر واختلفوا فيما  
 لو امر الزوج بكتب الصك بطلانها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل  
 توكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يعني وهو الصحيح في رفاة كما في <sup>القينة</sup>

من الكامل قال وقادة الخلف فها  
 اذا اجد الزوج الكتاب بعد ما  
 عليه من غير قراءة عليهم واعلام ما فيه  
 وقد قرأه المکتوب اليه الكتاب عليهم  
 وقيل العقد كخضرت فشهدوا  
 ان هذا الكتاب ولم يشهدوا فيه  
 لا يقبل من الشهود فها  
 ولا يقضى بالنكاح وعنده يقبل  
 ويقضى به اما الكتاب فصح  
 بلا تشهد وهذا الاشهاد فها  
 وهو ان يملك المرأة من شات  
 الكتاب عند حجب الزوج الكتاب  
 انشروا ما وقع الطلاق والعقد  
 فقال في البرازيه الكتابة من  
 الصحيح والا فليس على ثلثة اوجه  
 امرأته او عده كذا ان لا يحج واللائحة الهوى او الما ولم يقع شيء وان نوى وان كتب  
 امرأته كالحالة فها لعل اليها او لا لا المکتوب اذا وصل اليك فانت كذا اخلا لم يصل اليك  
 وان ندم ونجى من الكتاب كذا المصالح وترك ما سواه وبعث اليها كتابا اذا اراد قسلا







الكتاب عليهم او كتب الكتاب بغيره وقرأ عليهم بغيره  
 ويقول لهم الحمد واعلم ما فيه او يكتب هو بغيره الى الله  
 والشاهد يعلم ما فيه ويقول الحمد واعلم ما فيه وتامة فيها  
**احكام الاشياء** الاشياء في الاخرى معتبرة وقاية  
 مقام العبادة في كل شيء من سبع واجازة وهبة ورحمة وكفا  
 وطلاق وعقاق وبراء وقرار وقصاص الا في الحدود ولو  
 فزف وهذا ما خالف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان  
 القصاص ان يحدوها لا يثبت بالاشارة وتامة في الهداية وقد  
 اقتصرت الهداية وغيرها على استثناء الحدود ويزاد عليها الزيادة فلا  
 يغفل شهادة كافي التهذيب والامامية في الدعوى من الايمان في  
 خزائن النساء وتخليف الاخرى ان يقال عليك عهد الله وميثاقه  
 ان كان كذا فيشير به ليقيم ولو خلف بالله كانت اشارة اقرارا  
 بالله فادعوا اقتصار المأخوذ على استثناء الحدود فقط صحتها  
 ولم ار الآلة فيما نقلت من كتاب الاخرى كاشرة واختلاف في  
 عدم القدرة على الكتابة بشرط العمل بالكتابة اولاً والحمد لله

ذكره في الكتاب ولا بد في الشارة الاخرى ان يكون مضموناً  
 والام معتبرون في الفذيرم الطلاق والاحق ان المراد بالاشارة  
 التي يقع بها طلاق الاشياء المقرونة بتصوير منه لان العادة  
 منه ذلك وكما كانت بياناً لما عمله الاخرى **امامه** غير الاخرى  
 فان كان مقتضى اللسان فيقه اختلاف واقتضى على انه اذا  
 العقلية الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشارة عليه  
 ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن مقتضى  
 اللسان لم يعتبر بشارته مطلقاً الا في اربع الكفر والاسلام والنسب  
 والافتكا في تنقيح الامام المجبوي ويزاد واحداً من الامام  
 بالرسالة الشيخ في رواية الحديث واما ان الكافر اخذ  
 من النسب لانه يحتاط فيه بحقق الدم وكذا ايست بكتاب الامام  
 كما قد مناه لو اخذ من الكتاب بالطلاق اذا كان تفسير المبرم  
 كما لو قال طالق هكذا او طار بثلاث وقعت تحلل ما اذا انا انت  
 طالق وطار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم  
 ار الا ان حكم انت هكذا سيرا باصابعه ولم يقل طالق ويزاد



ايضا الاشارة في حرم الى صيد تعلقه بحج اجزاء على الميرة وهنا  
 قد وقع لم ارها الا ان الاول **بشارا** **افرس** **بالقراءة** وهو حيث يتبع  
 ان يحرم عليه اخذاه قولهم انا الا فرس يجب عليه تحريم لان  
 فحظوا التوبة في قراءة **الله** على الطلاق تسمية افرس ملكا  
 بالمثلية ويتبع الوقوع لوجوه **الشرط الثالث** لو علق تسمية رجل  
 ناطق بخمس مائة بالمثلية ويتبع الوقوع **قاصدا** فيما  
 اذا اجتمعت الاشارة والعبادة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت  
 الاشارة والتسمية يتعلق العقد بالمثلية واليه قايلا في الهداية  
 يجب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المأثريه يتعلق  
 العقد بالمأثريه لانه المسمى موجود في المأثريه اذا تألف الوصف  
 يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لانه المسمى مثل  
 المأثريه ليس يتابع له والتسمية ابلغ في التوفيق من حيث انها  
 تعرف الماهية والاشارة تعرف الزوات **الاشارة** انما هي  
 فصلا على انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينفق العقد لا ينفق  
 الجنس ولو لم يشر على انه ياقوت لم ينفق **مما** هو اخص العقد

سلك اجتماع الاشارة والعبادة

لا تحاو

لا تحاو جنس **قال** **الثاني** **احول** **انه** **هذا** **الاصلي** **متفق** **عليه**  
 التكاليف والبيع والاجارة وسائر العقود ولكن لا يوجب جعل الخمر  
 والخمر جنبا واحدا والعقد جنبا واحدا فتعلق بالمأثريه وجب  
 من المثل فيما تزوجها على هذا الدخا من الخمر والمأثريه على هذا  
 العقد والمأثريه الى حرم ولو سمي حرا او مأثريا الى حلال فلها الحلال  
 في الاصح ولو سمي في البيع شيئا او مأثريا الى خلافة فان كانا من خلافة  
 بطل البيع كما اذا سمي ياقوتا او مأثريا الى زجاج لكونه بيعا معدوما ولو  
 سمي ثوبا حرا او مأثريا الى مرو او خلعوا في بطلانه وفادته  
 في الخيانة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في التوبة دون النفس ونظير  
 النفس الذكر والانثى في بني آدم جنبا من خلافا ما ذهب اليه للجنس  
 فله الخيار اذا كانا الجنس متحد او الفايته الوصف وفي بطلان العقد  
 قالوا لو نزل الاقتداء بهذا الامام زيد فبان انه عرو لم يصح الاقتداء ولو نزل  
 بالامام القائم في الحاضر على من انه زيد فبان انه عرو يصح ولو نزل  
 الاقتداء بهذا الشايب فافا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو نزل  
 فافا هو شيخ لانه الشايب يدعي شيخا علمه فيسلكه الاول انه لو صلى







ودية القيد ملكها ولا تم تنقل الى الورثة ومنها الفوة ملكها  
 الجنب فتورث عنه والغائب اذا فعل بالمفوض شيئا ازال  
 او مطلقا ففقه ملكه واذا خلط المثل على كسب لا يتميز ملكه الثاني  
 لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الارث اتفاقا وكذا  
 الوصية في ملكه وعلى ان يموت الموصى له بعد الموت قبل قوله قال  
 وكذا اذا وصى للجنب يدخل في ملكه بغير قبول المتحمس انما العدم  
 عليه حتى يمتنع عنه اهـ وزدت ما وهب للعبد قبله بغير اذنه السيد  
 يملك السيد بلا اختياره وعلى الوقف ملكها الموقوف عليه وان لم يقبل  
 ونصف العداق بالطلاق قبل الدخول لكن مستحقة الرضا ان كان  
 القبض مطلقا وبعد لا يملكه الا بقضاء او رضا كما في فتح القدير  
 والمعيب اذا رد على البايع بملكه ان كان قبل القبض انفتح البيع مطلقا  
 وان كان بعد فلا بد من القضاء او الرضا كالموصوب اذا رجع الوارث  
 فيه وارث الجنايات والبيع اذا ملك بالشفعة دخل الثمن في ملك  
 المأخوذ منه جبر الكايسع اذا ملك في يد البايع فان الثمن يدخل  
 في ملك المشتري وكذا انما ملكه في الولد والنساء والمال التابع في ملكه

الدخول قبل القبض  
 ان فتح البيع مطلقا

وما

وما كان فانه انزال الارض الا انكلا واحشيش والصيد  
 الذر باض في ارضه الثانية المبيع يملكه المشتري بالايجاب والقبول  
 الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان للبايع لم يملكه اتفاقا وان كان  
 المشتري فذلك عند الامام خلافهما وفي التحقيق الامر قف  
 فالا تم كانا للمشتري فيكونه الزاوية له من حيثية وان فتح فهو  
 للبايع فالزاوية له وبقر من ملكه المرتد فانه يزول عنه  
 المار عن ان اسلم بئس انه لم يزل وان مات او قتل بان انه زال  
 من وقتها الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقبول الا في مسلمة  
 فلا يحتاج اليه فلا يشهدان شبهة بالهبة فلا بد من القبض وشبهة  
 ولا يتوقف على القبول للملك على القبض واذا وقع البيع بالقبول  
 اقرت ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم رد ما على  
 الورثة ان قبلوها انفتح ملكه والام بجره كما في التولويج  
 والمالك يقبله بسند الحديث موت الموصى بغير ما في التولويج  
 رجل اوصى بعبد لانيان والموصى له غائب فتفتت في مال الموصى  
 ما اذا حضر الغائب انا قبل رجوع عليه بالشفقة انا ففعل ذلك بامر القاضي



وان لم يقبل فهو ملك الورثة الحاشية لا يملك المورث الوجه  
بنفس العقد وانما يملكها بالاستيفاء او بالتكملة منه او بالتعجيل  
بشرط فلو كانت عبدا فاعتقه المورث قبل وجوب واحد مما ذكرنا  
لم ينفذ عتقه لعدم الملك على هذا لا يملك المتاجر المتافع <sup>بالعقد</sup>  
الا انما اخذت شيئا قتيما وكذا فارتق البيع فان البيع موجود  
فما لم يجرى من ملك المورث ولذا قلنا ان المتاجر لا تنفع اجاز  
من المورث ان <sup>بالقبض</sup> و است اختلفوا في القرض هل يملك المستقرض  
او بالتصرف وفائوته ما في الرأية باع المورث في المستقرض انكر المستقرض  
الزرفي يدا المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض  
وعندنا لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك <sup>المستقرض</sup> و بيع  
يجوز له ما فيه دليل على انه يملك بنفس الوضوء ان كان مما لا يتعين  
كالنقدين يجوز بيع ما في الزمة وان كان قابلا في يدا المستقرض ويجوز  
للمقرض التصرف في المثل المستقرض بعد القبض قبل الكيل كل البيع  
و يتأمل فمن طلب التقليد للملك ان بعد دية القتيل ثبت للمقتول  
ابتداء ثم تنتقل المورثة في رأس أمواله فيقتضي بمادونه وتنفذ

وصايا

وصايا به ولو اوصى بثلث ماله دخلت وعمرنا القصاص ولا  
عنها فتورث كسائر امواله وهذا الوا القلب بالا يقضي به ديونه  
وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي باب القصاص فيما دون القتل عن  
على ذلك ولم ارز فرقه لوقار قتلن فقتله وقلنا لا قصاص للتناق  
الرواية لبنو الامام فلادية ايضا لنا ثبت للمقتول وقد اذنا في  
قتله وهو احد الروايتين وينفذ جميعها لما ذكرنا ان رأيت في الرازية  
بأن الا اصح عدم وجوبها وظهر ما ارجحه تخام محمدا قتله لله الحق  
ولو جن المهرون على وارث اليد قتل الماله الا له ومقتضى شوتها  
للجن عليه ابتداء انا يكون الحكم في ثانها كما اذ جن على الواحد  
الثامنة في رقبة الوقف الصحيح عندنا انا الملك يزول  
عن المالك لا الى مالك وانه لا يدخل ملك الموقوف عليه لو كان  
معينا الثقة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل ان يجز  
من جزاء حياة المورث وقبل موته وقد ذكرنا مع نائب الاستاذ  
في الفرا البصائر الفوائد والدروس المستغرق للمزكة يمنع ملك الوارث  
قال في جامع الفصول ليس في الفصل الثامن والوارث كوا مستغرق فيها دنيا



لا يملكها بارت الا اذا ابرأ الميت غريمه او اداه وارثه بشرط <sup>التركة</sup> قبل  
وقت الاداء ما لو اداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط الترخيص او  
الرجوع يجب له دين على الميت فتصير مفعوله بين يدي فلا يملكه فلو ترك  
ابنا وقتاردينه مستوفى ما واه وارثه في اذنة القن في <sup>التيالة</sup>  
او كانه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة لم تنفذ  
بالدين وانما يبيعها <sup>القيمة</sup> والدين المستوفى يمنع جواز الصلح و<sup>القيمة</sup>  
نأن لم يستوفى لا ينفذ الا يصالحوا ما لم يتصنوا دينه ولو فعلوا جاز  
ولو اقسموها <sup>القيمة</sup> ظهر دينها بحيط او لا ردت القيمة وللوارث <sup>القيمة</sup>  
التركة لقضاء الدين ولو مستوفى او هنا مسئلة لو كانا الدين للوارث  
والمال مخمض فيه فهل يقضى الدين وما يا خذ من <sup>القيمة</sup> او لا يقضى  
دين تال في الزاوية المستوفى التركة بدين الوارث لكانا <sup>القيمة</sup>  
لا غير لا يمنع الاكثر <sup>القيمة</sup> اعلم ان ملك الوارث يهوى <sup>القيمة</sup>  
في الميت فهو تابع مقامه كانه حي فيرد البيع بعيب ويبرء عليه ويصير  
مفرورا بالجارية التي سترها الميت ويصح اثبات دين الميت  
عليه ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده واما ملكه

الملك

الموصى له فليس خلافة عنه بل يعقد <sup>القيمة</sup> ابتداء فانه قضت الاحكام  
المذكورة في حق كذا ذكر الصدر الشريف في راجع او بقبض <sup>القيمة</sup>  
وفكرة التخليص ما ذكرنا و زاد عليه انه يصح سراه ما باع الميت  
ما قبل ما باع الميت قبل نقد الثمن خلا <sup>القيمة</sup> الوارث <sup>القيمة</sup>  
بالعقد فالزوايد لها قبل القبض انما الكلام في تنصيف الزيادة  
مع الاصل في الطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تماميها في <sup>القيمة</sup>  
الكنز وقد منا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل  
الدخول قبل القبض مطلقا وبعد قبض او رضا وما يدر في الزوايد  
<sup>القيمة</sup> الحاوية <sup>القيمة</sup> استوار الملكا فيستوفى البيع الخالي <sup>القيمة</sup>  
ويستوفى <sup>القيمة</sup> الصداق بالدخول او الحلو او الموت او <sup>القيمة</sup>  
العقد عليها منه قبل النكاح كما او صنفاه في الزمان والاخر  
زياد ان اخذ اجماع كلامهم <sup>القيمة</sup> الاستوار في البيع الا <sup>القيمة</sup>  
في انقباضه بالهلاك وفي الصداق الآمن من تسببه <sup>القيمة</sup>  
سقوطه بالردن وتقبل بين الزوج قبل الدخول ولا يوقف <sup>القيمة</sup>  
على القبض لانه لو هلك لم ينفذ النكاح ولا فرق بين الدين والعين



وتجميع الربو فابعد لزمها مستقرة الا ان السلم بقوله الفسخ  
بالا لقطاع كذا من المبيع فانه لا يقبل بالا لقطاع لجواز الاعتراض  
عنه وان الملك في المفضوب المستهك يستند عندنا الى وقت  
والاستهلاك واذا غلب المفضوب وصفا فتمت ملكه عندنا مستنداً  
الى وقت الفصوب وفائوته تلك الاكبر وجوب الكف والنفقة  
المبيع ولا يكون الولد والتحقيق عندنا انا الملك ثبت للغاصب  
للقضاء بالقيمة لا حكماً ثابتاً بالفصوب مقصوداً وكره الا يملك الولد  
مكراً الزيادة المتصلة كذا في الكف من باب التفرقة في الهداية  
في النفقة لو اتفق المورع على ابور المورع بلا اذن <sup>النفقة</sup> <sup>النفقة</sup>  
ضمها او اضمن ليرجع عليها لانه لما ضمن ملكه بالضم فمطلوب  
كان متبرعاً وذكر الزيلعي انه كان بالضم ان يستند ملكه الى وقت  
فتبين انه متبرع ملكه وصار كما اذا قضى دينا المورع به الى  
وفي ر2 الزيادة ان نفقنا نأخذ اول كتاب الفصول الاوالة  
وذا المفضوب في ملك المالك عندنا اذا الضمان عندنا يستند الى  
الفصوب في حق المالك ~~والمستند الى وقت~~ والغاصب في حق

غيرها يقتصر على التضييق الا اذا انقلب بالاستناد حكم شرعي  
لمنعنا ان نجعل الزوال مقصوداً على المالك حتى يستند في حق  
المالك الزوال في حق المالك والغاصب يستند لا يكون الفصوب  
سبباً للملك وصفا حتى يستند في حق المالك بلا ضرورة وجوب  
م وقت الفصوب فليظهر ذلك ونحق غيرهما الا اذا انقلب بالاستناد  
حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق المالك فيظهر الاستناد  
في حق المالك ثم ذكر ضرورة عاكزة على هذا الاصل من الغاصب اذا  
ادوع العيس ثم هلك عند المورع ثم ضمن المالك الفصوب  
فلما رجوع له على المورع لانه ملكها بالضم فصار مودعاً عليه  
وفيه افرأ غضب جارية واودعها فابقت فضمنه المالك  
فيمتلكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها المورع  
فاعتقها لم يجر ولو كانت محرمة الغاصب لانا المورع وان  
جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب هو المورع لكونه  
عائلاً له فهو كوكيل السر ولو اختار المورع بعد تضمينه اخذها  
بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك



في يده بعد العود الا باق كانت امانته وله الرجوع على الغاصب  
 بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها ولم يودع جهاها الغاصب حتى  
 يعطيه ماضية المالك فان هلكت بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت  
 عينها بعد الحبس لم يضمنها الوكيل بالبر إلا ان العائت يضمن  
 لا يقابل له شيء ولكن يخرج الغاصب ان شاء اخذها وادوى القيمة  
 وان ترك كان الوكيل بالبر أو لو كان الغاصب أجراها أو هلكها  
 فتور الوو يقره سواء وانا أجازها أو هبها فان ضمن الغاصب  
 كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموصى له كان المالك له  
 لا يستوجب الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليها  
 وكان المالك لها ولو كانا مائة لم يضمن سلت الجارية له  
 وكذا غاصب الغاصب أو اضمن ملكها لأنه لا يرجع على الأول  
 فتعق عليه لو كانت محرمة وارا ضمن الأول ملكها فتعق  
 عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنبية فله الرجوع على مضمونها  
 على ان لا يملكها في غير النكاح صبا ملك الأول وكذا الوارث  
 المالك بعد التضمين أو وهبها له كان له الرجوع على ان كانا

ضمن

ضمن المالك الأول ولم يضمن الأول المالك حتى طرقت الجارية  
 كانت ملكا للأول فان قال ان ملكها الرأ وارجع عليه لم يكن له ذلك  
 لان الرأ قد رجع على رد العير فلا يجوز تضمينهم وان رجع الأول  
 على الرأ ~~فإن كان~~ لم يضمنه كانت للثاني تمام التوفيق  
 فيه **الثانية عشر** المالك أما العيس والمشفقة معا وهو الغاصب  
 أو العيس فقط أو المشفقة فقط كالعبد الموصى للمشفقة ~~بدا~~  
 رقبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعة الموصى له فاذا  
 مات الموصى لم عادت المنفعة الى المالك والدله والعلة والكسب  
 وليس للموصى له الا الاجارة وليس له اخراجه من بلد الموصى الا ان  
 يكون اهله في غير هاتين المدينتين **وخرج المبيع من الثلث**  
 ويصح البيع مع الموصى له على يدي وتبطل الوصية به مع الوارث الرقب  
 في الموصى له ولو جنى العبد فانفاد على المخدم فان مات رجع ورثته  
 بالانفاد على صاحب الرقبة فاذا اشترى العبد وان اشترى المخدم انفاد  
 انفاده المالك أو دفعه وبطلت الوصية وارتس الجناية عليه للمالك كالمو  
 وكسبه ان لم ينقص المخدمه فان نفقها اشترى بالارث خام بلغي



والأبيع الأول وصنع إلى الأرض وشترى به خاوم ولا قصاص  
على تملكه عدا ما لم يجتمع على قتله فانا اختلفا ضد القاتل قيمة  
يشترى بها آخر ولو اعتقه المالك نفذ وصحة قيمة يشترى بها  
خاوم هكذا في مصايا المحيط وأما نفقة فان كان صغيرا لم يبلغ  
الحكمة نفقته على المالك وإن بلغها فعلى المولى إلا أن تعرض  
مرضيا ينفقه من الحزمة فإن على المالك فانا يطاول المرحن باعه  
بأنه ان الذي ذكرنا وشترى بتمه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقة  
المحيط وأما صدقة فطره فعلى المالك كما في الظهير وما في الزيلعي  
من انه لا يجب صدقة فطره مسبقا لم كما في فتح القدير وتكون حمله على  
المراة لا يجب على المولى له بخلاف نفقة وأما بيعه من غير المولى فلا يجوز  
الأبصره فانا ما بيع برضاه لم ينقل حقه إلى الثمن إلا بالراضى ذكره  
في التراجيح الوهاب في الجوابات خلافا لما اذا اقتصر خطا وأخذت قيمة  
يشترى بها عبدا وينقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف أو الاستبدال  
اشترى الوقف إلى البدل ذكره في المختار في الوقف وكذا لم يوافقنا  
يشترى بتمه عبدا أو يكون مديرا غير تديره ذكره الزيلعي في الجوابات

ولم

ولم ارحكم كتابته من المالك وينبغي ان يكونه كاعتاقه لا يصح  
بالتراضى وحكم اعتاقه من الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عاوم  
المنفعة للمالك ولم ارحكم وطرا للمالك وينبغي ان لا يجوز لانه تابع للمالك  
الرقبة وقيد الرقبة بانه تكونه من لا تجوز الا فلا **الثالث عشر**  
ملك الهبة والصدقة بالقبض واستقر المالك في الهبة بوجود مانع  
مبينة معلومة في النفقة وإن الصدقة يتم ما ذكرناه في أصل  
الراية على انعقاد النفع بالاخذ بالراضى أو قضا القضا  
مقبولها للمالك له فلا يورث عنه لو مات وتبطل اذا باع ما يشع  
تبينه قد علمت انه المولى له وأنا ملك المنفعة لا يورث وينبغي ان  
الاعارة وأما المتاجر فيورث ويغير ما يختلف باختلاف المتجر  
والوقوف عليه السكنى لا يورث ويغيره (ممن جعلوا للملك أصلا  
وهو ان ملك المنفعة ملك الاعارة والاعارة ومن ملك الاستعارة  
ملك الاعارة لا الاعارة ويجعلون المستعير والمولى له بالمنفعة  
الاعارة لا الاستعارة لا الاعارة على قول الكوفي في ان الاعارة امانة  
المانع فيغيره من انما للملك المستعير الاعارة لانه ملك المنفعة فيغيره

فما طار الاعارة فملك المانع في  
لا يملك المانع في  
فما طار الاعارة فملك المانع في



فلا ملكا ان ملكها بعوض ولا لانه لو ملك الاجارة ملكا انما ملك  
 فانه ملك المنفعة بلا عوض فيملكها نظير ما ملك ولا لانه لو ملكها  
 للزوم احدا الامر بين العجز الجائز بين يلزم العارية او عدم لزوم  
 الاجارة وهذا ان تعليلها بشملان الموقف عليه والسيور  
 وما سواها الراجح فيملك الموقف عليه الكنى المنفعة كما سيور  
 وقيل انما ايج له الاستفاد او ضعيف بان له الاعارة وقامه في فتح  
 القيد في الموقف واما اجارة المقطع ما قطع الامام فافتن العلامة  
 قاسم بصحتها قال لا انزجار از اخوان الامام له في اثبات المدة كما  
 لا انزجار من موت المورث في اثباته ولا لكونه ملكا المنفعة لا في  
 مال من نظير المتاجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابله في تعداده  
 لما اعد له لا نظير المتغير لما قلنا واما ملك المورث او اخوة الامام  
 الارض في قطع منفعة الاجارة لانها ملك الى عزم المورث كما لو  
 اشغل الملك في النظام التي تمنع عليها اجارة الاقطاع وهو اجارة  
 المتاجر واجارة العبد النزر صريح على خدمته من معلومة  
 واجارة الموقف عليها غلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه

مقاطعات الامام

عهد الامام

عقد الاجارة من مال النجاة واجارة ام الولد او قد  
 اقلت رسالة في الاقطاعا واخر سببها التحفة المرسية في الارام  
 المصرية وفيما افق به العلامة الشيخ فتم النص في باب الامام ان  
 يخرج الاقطاع في المقطوع متى سؤ او لم يحول على اذا اقطع  
 عارة من بيت المال اذا اقطع مواتا فاحياه ليس له اخراج  
 عنه لانه صار ملكا للرقبة كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج **القول**  
**في الدين وعرضه في الحاور القدسي** انه عبارة عن مال حكمي في الزمة  
 يسير او استهلك او غيرهما وايضا انه ويستفاد به لا يكون الا بطريق  
 المقارضة عندنا في مسألة انما اشترى ثوبا بعمرة دراهم صار الثوب  
 ملكا وحده بالسر في مئة عمرة دراهم ملكا للبايع فافوا  
 دفع المتري عمرة للبايع وجب مثله في مئة البايع دينا وقد  
 وجب للبايع على المتري عمرة بدلا من الثوب وجب للمري  
 على البايع سلطه بدلا من الموضوعة اليه فالتفيا فصا انهم تفرغ  
 على المرفيق المقاصد اليه لو ابراه عنه بعد قضاءه صحيح **المديون**  
 على له ابراه مادفعه وقد ذكرناه في المداينات في قسم الغوايد والخص



الدين باحكام منها جواز الكفالة به او كفاها دينا صريحا  
 مما لا يسقط الا بالاداء او الابرار فلا يجوز الابدال الكتابية لانه  
 يسقط بدونها بالبيع ومنها جواز الرهن به ولا يجوز الكفالة <sup>الرهن</sup>  
 بها الايمان الا امانة والمضونة بغيرها كالبيع <sup>واما المضونة</sup>  
 بنفها فالمضونة وبديل الخلع والمهر وبديل المهر <sup>والمهر</sup> عزم العود  
 والمبيع الكسور والمقبوض من ماسوم الرافض الكفالة والرهن بها  
 لاننا ملحقه بالديون قال لا يحوط مغزيا لخالس في تكملة <sup>الكتاب</sup> شرح  
 فرع حدث في الاغصان الغريبة رفق كيت شرط الواقف ان لا  
 يقار الا برهن او لا يخرج عن مكان تجسيتها <sup>من المصنف</sup> الا بغيره ولا يخرج اصل  
 والذرا قول فاهذا ان الرهن لا يصح بها لا يغير مضونة في يد  
 الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل الاخذ لها لانه كان م  
 الوقف لا يحق الاشغاع ويد عليها امانة فشرط اخذ الرهن <sup>عليها</sup>  
 نكلا وان اعطاه كاهة وهنا نكلا ويكون في يد خازن الكتب امانة  
 لانه نكلا المقوم في الضمانا كهي <sup>فيها</sup> والرهن امانة هذا اذا  
 اريد الرهن الشرعي وان اريد مراد له لغة وان يكون تذكرا فيبيع <sup>المراد</sup>

مطلق  
 كيفية وقف الكتب ونحوه

لانه عرض صحيح واذا لم يعلم حرا او الواقف فيجوز ان يقال  
 باطلا لان في الشرط المذكور على المعنى الرهن وكما ان يقال  
 بالصحة فلا على القول وهو الاقرب فيجب انما المكنون <sup>للكتاب</sup>  
 لا يجوز اخراجها بدونه والا قلنا يبطل لانه <sup>اخر اجزاء</sup>  
 لنقدته ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الواقف واما الغاء  
 فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو كان ذلك لانه شرط فيه <sup>في بيع</sup>  
 لان اخراجها منه ضايعا بل يجب على ناظر الوقف ان يكتفي <sup>بوقف</sup>  
 الاشغاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقات يقول لا يخرج  
 الا بذكره وهذا الايش به فلا وجه لبطلانه وهو كما جملنا عليه قوله  
 الا برهن في المردول للقول فيهم ويكون المقصود ان يجوز <sup>الوقف</sup>  
 الاشغاع لما يخرج به شروط بان يضع في خزانه الوقف ما يتذكر  
 هو به اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبته <sup>بأن يبيع</sup>  
 هذا ومن اخذه على غير هذا الوجه الزر شرط الواقف تسخ ولا  
 يقول ان تلك التذكرة تنقلها لانه ياخذها قاضا <sup>اخرها</sup> لانه  
 الخازن يبره الكتاب ويجب ان يبرده ايضا <sup>بطلبه</sup> ولا يبعد ان يحل







لا يتعين الا قبض وكذا لو كان لهما دين بسبب واحد قبضاً حياً  
 نصيبه كان لهما ان يشاركه ويصير نصيبه على أن ما في الزمة لا  
 قسمه الثالثة الاجل لا يحل قبضه الا بموت المدين ولو حكماً  
 بالحق بدرا حوب مرتداً فقط ولا يحل بموت الراي او اياهما الحي  
 اذا استرق ولم يردوا مؤجل فنقول سقوط الدين بطلاق لا  
 الاجل فقط كما قال الشافعي وما يجوزون قطا كل ما يوجب  
 الحل لا مكان التحصيل بوليته الرابعة الحان قبض الناجل الا  
 قدمناه واجله في لزوم القرض سياه ان يحكم المالك لزومه بعد  
 ما ثبت عند اصل الدين او ان يحيل المستقر من صلب المال على رجل  
 الى سنة او سنتين يصح ويكون المال على الحال عليه الى ذلك الوقت  
 وعند ان فعية الحال لا يقبل بعد الزوم الا ان تدرنا لا يلزم به  
 الا بعد تروا ووصى بذلك شرط الشا جيل القبول ولا فلا يصح للمالك  
 حال و شرط ايضا ان لا يكونا محمولا جهالة متفاحاة فلا يصح الناجل  
 الى حب الربح ومجرى المهر ويصح الى الحصاد والوابس وان كان البيع  
 لا يجوز بغير مؤجل اليها كذا في الفقه **بنية** قال الراي للمدينون

قول الراي للمدينون

اوهر

اذهب واعطى كل واحد فليس يتاجيل لانه امر بالا على الحكم الرابع  
 لا يصح تعليقك في غير ذم هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكونا وكذا  
 فايضا للموكل في النقض مقتضاه صحة عزله من التسلط قبل القبض  
 وفي وكالة الواقفات الحامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي  
 على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها دناير جاز لانه صار الحق  
 الموهوب له فلما استبدال امره هو مقتض عدم صحة الرجوع  
 في التسلط وفي مينة المفتى في الزكاة لو تصدق بالدين الذر على فلان  
 على زيد بنية الزكاة وامره بقبضه اجراه وفي فية الزاوية وهبه له  
 دينا على رجل وامراه بقبضه جاز لهما ان يأمره لا ويبع  
 الدين لا يجوز ولو باعه من المدين او وهبه جاز والبنف لو  
 مرها خايبها او لا ينها التصغير هذا النزوح ان امره بالقبض  
 صحف والا لانه هبة الدين من غير ذم عليه الرضا له وفي هذا  
 القنية قضى دينا بغيره ليكون له ما على المطلوب من جاز في رقم  
 لا يخرج خلافه ولو اعطى بالبيع كذا امر المتيقن من ناله قضا في المشرق على  
 ان يكون له المتيقن له كانه القضا على هذا اناسد او يرجع الباي على الامر



بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله ان لم يمتد مال فيها ولو قال  
 المهر النزر على زوجي لو ادرى لا يجوز ان يقرها به ادرى قال نعم او في  
 عن ثلثي الربيع ليعز فهو عليه الحوالة فانها كذا لم يسمع صحتها كما ان  
 اليه الزيلومنها وضد ايضا الوصية به ليعز هو عليه فانها  
 جائزة كما في وصايا البرازيه فالتسعين بلانته وقرع الامام اعظم  
 على عدم صحة ثلثيكم غير من عليه انه لو وكله بامر عبد ما عليه ولم  
 يعين الجسوع والبايع لم يصح التوكيل وممن ان عين احدهما او شعوا  
 انه لو وكل مديونه بالا تصدق على عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل  
 المتاجر بالايام العياد الاجرة صح وقد وضعتاه في وكالة  
 ابو الحسن لا تجب الزكاة فيه او كمالا المديون لجا حدا ولو  
 بيته عليه فلو كان على مفروجهت الا اذا كان غلظا فاقبض  
 اربعين درهما ما اصله بل تجارة وجبت عليه ورع وقد نينا في  
 الزكاة من اكرز انواع الدواب يمنه الربوا وجوبه وما لا يمنه  
 الاول الا ان الطحانة تمنع الربوا وجوب سراط ليقول الزيلومنها  
 ياب التيسيم والمراد باليمن القاضل في حاجته والاشهره لذلك

من انواع الدواب  
 وسائر احواله

ما هو

فيما سبق ولم اره النذر الزكاة والمراد به فيها ما لم يطالب به العباد  
 فلا يمنه دينا التذرو الكفار است ودين الزكاة مانع والرابع  
 الكفاية واختلف في منعه وجوبها والصحاح انه يمنه بالمال  
 كما في سرحنا على المنار من جهة الامام الخامس صدقة الفطر والتفقوا  
 على منعه وجوبها **بنيته** دينا العبد لا يمنه وجوب صدقة فطره  
 ويمنه وجوب زكاة لو كان للتجارة كما بينه للتجارة فيه من ذلك  
 المحل ان لا يمنه اتفاقا ان يمنه القريبه ينو ان يمنه  
 لكن الغنور على عدم وجوبها الا بملك نصيب حر مالا الصدقة انما  
 ضمان سرية الاعتاق ولا يمنه لان الربوا لا يمنه دينا آخر  
 الدية لا تمنه وجوبها العكس الا صحت يمنها كصدقة الفطر **قائمة**  
 قدمناه انه لا يمنه ملكا الوارث للزكاة ان لم يكن مستقرا وكمنه ان كان  
 مستقرا ويمنه نفاذ الوصية والتبرع من الميراث ويمنه اخذ الزكاة  
 والرفع الى المديون افضل ما ثبت في زمنه المعسر وما لا يثبت اذا  
 هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا يتوفى ذمته ولو بعد التمكن  
 من دفعها وطلب ان لا يخلها ما ازالت ملكه وصدقة الفطر لا تسقط



بعد وجوبها بهلاك المال وكذا الحج كقولنا ما اذا كان معسر او وقت  
 الوجوب ثم ايسر بعده فانه كما لا يجب ان يخرج فيه بين الصوم <sup>منه</sup>  
 فلا فرق فيه بين الغنى والفقير كجزء القيد وفدية احقاق البلاء  
 والطيب بعذر وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطا بعتبار  
 كلفان الغفر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم الشئ  
 والتوازي فيفوق فيه بينهما فالاعتبار باعتباره وقت تكفير الصوم  
 وكذا الفرق في فدية السجدة كقوله لا وجوب على الفقير او العسر <sup>المفرق</sup>  
 الاحرار ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه اما حقوق الله تعالى كالحج  
 وصدقة الفطر فتسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد <sup>فان</sup>  
 وقت التزكية بالكل فلا كلام والافهم المتعلق بالعيان والمتعلق <sup>بالزكاة</sup>  
 فاذا ارضى حقوق الله تعالى قدمت الفرائض وانا اخوها كالحج والزكاة  
 والكفارات وانما استأثرت في القوة بمراتبها واولاها اجتماع  
 الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العتق والحج استأثرت <sup>باعتبار</sup>  
 بالتقدم والتأخر ما لم يضر عليه رتبه في وصايا الرب <sup>تذنيب</sup>  
 فيما تقدم عند الاجتماع ثم غير الرب لا لانه في السجدة وجائز

طلب  
 الوصية بحقوق الله تعالى

وميت ونحوه ما يكتفوا لادهم فان كان المالك لادهم <sup>اولي</sup>  
 وان كان له جميعا لا يعرف لادهم ويجوز التيمم للكل وان كان المالك  
 مباحا كان الجنب اولى بالاعتناء فريضته <sup>وغيره</sup> الميت والرجل  
 يصح امام المرأة فيقتل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان  
 المأبى الاب والابن فلا ب اولي به لانه حق تملك مال الاب ولو فر  
 قدر ما يكتفوا لادهم قالوا الرجل اولى لانه الميت ليس من اهل قبول <sup>الدية</sup>  
 والمرأة لا تصل لامامة الرجل قال مولا تاهذا الجواب انما يستقيم  
 على قول من يقول ان اهبة المساع فيما يجرى القصة لا تفيد الملك ولا  
 انقضاء القيد كراوية ماهر على الامور من قوله انفس الميت  
 انا وجوبه بها بخلاف غير الميت فانه في القرآن وينبغي ان يلحق بما اذا كان  
 مباحا ما اذا اوصى لاحد من الثلث ولا يكتفوا لادهم وامانه به  
 بخلافه وهو حديث ووجد ما يكتفوا لادهم فانه يجب صرفه الى <sup>التيمة</sup>  
 كما في قوله من لا يجلس وعلى هذا لو كان مع املا له ذوقه لم تقدم  
 عليهم ولم اره اجتمع جنازة سنة ووقته قدمت الجنازة  
 واما اذا اجتمع كوف وتعمه او فرض وقت لم اره وينبغي تقديم الوضوء

٨٧٢  
 مختار  
 او لا يجوز جنته



انا صفاق الوقت والا الكسوف لانهم يحسن فوائده بالاجل او  
 اجتمع عيود كسوف وجناتة سينتقد ايمانهم وكذا لو اجتمع  
 مع جمعة ورفض ولم يخف فزوه الوقت وينتقد ايضا تقديم  
 على الوتر الزاوي **واما احذرون** اذا اجتمعوا في المسجد  
 اذا اجتمع حدانا وقدر على ربه احد هاد رر وان كانت اجتمع  
 مختلفة باثنا اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب والقذف والفتنة  
 بدأ بالفتنة فاذا ابرى حد القذف ان بدأ بالقطع وان بدأ  
 بحد الزنا وحدث الشرب او فوالثبوت بالاجتهاد في المعنى واما  
 كالا محصنا ببدء بالفتنة بحد القذف لم بالترجم وكيف غيرها  
**ولو اجتمع التوبير والحدود** تقدم التوبير على الحدود في الاستغفار  
 لتخفيفه قبل العبد كذا في الظاهر ولم ار الا ما اذا اجتمع  
 الردة والزنا وبين تقديم القصاص على العبد ولما اذا  
 اجتمع فعل الزنا والردة وبين تقديم التوبير لانه يحصل مقصودهما  
 على ما اذا قدم قبل الردة فانه يموت التوبير واذا قدم قبل القصاص  
 وبرز القصاص بالبين حصل مقصود القصاص والردة وانما بالترجم

مطلق  
 صناع عدوه

اجتمع في التوبير  
 واحذرون  
 مزيه

بقرب هذه المسائل ما يلا اجتماع الفضيلة والقيمة فيها  
 الصلاة اول الوقت باليتم وآخوه بالوضوء فعدنا يجب  
 التاخير انا كان طبع في وجود الما آخوه والا فالقديم افضل ولم  
 ار الا ما بنا انه يسمع في اوله ويصل فافوا وجدا في وضوءه  
 ما بناه ولا يبعد القول بافضليته وقالت ان فيه انها النهاية  
 في تحصيل الفضيلة ومنها لو وصل منقرا وصل في الوقت المحجب  
 فان اخر عنه صلى مع الجماعة والا فضل التاخير ومنها لو كان سابع  
 الوضوء تفوت الجماعة ولو اقتصر على مرة يدركها ينفذ الفضل  
 لا در اكل ومنها غير الرجلين افضل من المص على الخدين المتي  
 جواره والا فهو افضل وكذا حضرة من لا يراه ومنها التوضي  
 من افضل من النهض حضرة من لا يراه والا لا ومنها لو خاف فوت  
 الركعة كومت الى الصف فوق التامة الا فضل ادراكه في الركوع  
 وقول النور في راء المذهب لم ارفيه لا ما بنا ولا الغير هم  
 تصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قايما ولو صلى  
 في المسجد لم يفدر عليه فوق الخلاصة يخرج الى المسجد ويصل فعدنا

ومنها الوضوء فعدنا



قد رعى سنن التواضع وانما صلى قايما لا يقعد وقراها ومنها الوضاق  
 من سنن الطهارة والصلوة تركها وجوبها ووضاق الوقت <sup>لا يقدر على</sup> <sup>المسح</sup>  
 في بيتها السنن رينفو تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المسجد منها  
 تقديم الدين المقر به في الصحة وما كان معلوم السبب الدين المقر به  
 في المرض ومنها سبب الامانة يقدم الا علم بها الاقر ثم الادور ثم  
 الاثن ثم الاصب وجها ثم الاصل خلقا ثم الاصل روضة ثم لم <sup>جاه</sup>  
 ثم الانطق ثوبا ثم القيم على المافر ثم الاصل على الحق ثم القيمة  
 على الحرك على الخيم على اجنابه وتماه في السوء وتقر بمهذه المسائل  
 بعض خصايقها بل البعض والعالم العجم كقول العرب ولو اشر في قبال  
 منها وكذا سرفه **خاتمة** لا يقدم احد في الزايم على الحق الا  
 يخرج ومنه سبق كالازدحام في الدعوى والافتاء والدرس فانما <sup>سواء</sup>  
 في الجي اقترح بينهم الا يخرج **القوانين في سنن المشروا وجوه المشرو**  
**ومر المشروا وتوابعها** اما من المشروا فذكر في مواضع منها  
 جبر التيمم قال في الذكر ولو لم يعط الاثن المشروا منه الاثن والاشيم  
 وقصره في العناية بذكر القيم في اقرب موضع يعرفه كما اوغبين

من سنن التواضع

من سنن الطهارة

الفرقة في التواضع

يسير وفرة الزيلو بالقيمة في وقتها المكان لكن لم يبين انه في وقت  
 عزته او في اغلب الاوقات والطاهر الاول فان الاعتبار للقيمة بحال  
 التقويم ويتعين ان لا يعتبر ثمن المملو عند الحاجة الى سد الرق  
 وحقوق الهلاك وزمانا نقل السيرة الى دناير فيجب سر اوها على القاور  
 باضعاف قيمتها احيا لنفسه منها جيلج ثمن المملو للرد والما  
 القدر الايق به وكذا الراحلة كما في في القدير ومفها على قولها  
 اختلف المتبايعان اذا تناوفا سخا وكان البيع هاتما فان البيع  
 ينفذ على قيمة الهالك وهو يعتبر قيمته يوم التلف او العتق او التلف  
 يتحقق على كذا اوجد بياض صحح البعاه ومنها اذا وجب  
 الرجوع بنقص العيب عند نقدر رده كيف يرجع به قال  
 في النجاشي وطريق معرفة النقصان ان يقوم صبي بالاعيب  
 ويقوم وبه العيب فان كان ذلك العيب ينقص من القيمة كان  
 النقصان عا الممن اسر ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض  
 وكذا لم يذكر الزيلو وايضا العمام وينو اعتبارها يوم البيع  
 ومنها المقبوض على يوم الشراء المصنوع بتسمية الممن اذا كان



قيما فالاعتبار لقيمتهم يوم القيامة او يوم التلق كذا وجد

صحيح

ومنها المفسوب القيس اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غضبه اتفاقا

ومنها المفسوب المسلي اذا انقطع قال ابو يعقوب قيمته يوم انقضت

وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع ومنها التلق

بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلق والاختلاف فيه ومنها المقيض

بعقد كذا يعتبر قيمته يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند محمد

يعتبر قيمته يوم التلق لانه به يقور عليه ذكره الزيلعي في البيع

ومنها العبد المجنس عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد اذا

فانقضت السيد غير عالم بها وقتلنا يضمن الاقل من قيمته ومن ارشده

وهذا يعتبر يوم الجناية او قيمته يوم اتيته بانه يوم التلق كذا وجد

صحيح ومنها الرهن اذا هلك

بالاقل من قيمته ومن ارشده يضمن الاقل من قيمته يوم الهلاك لقوله ان يبيع

برامانه فيه حتى كانت نفقته على الراهن وجنابته وكفته عليه اذا

كما ذكره الزيلعي ومنها لو اخذ من الارز والعنبر وكالجه ذكرا وقدر

دفع

دفع اليه دينار مثلا لينفق عليه ثم اختصا بعد ذلك في قيمة المأخوذ

هل تعتبر قيمته يوم الاختار ويوم الحضومة قال في اليتيم تعتبر قيمته

يوم الاختار قيل له لو لم يكن دفع اليه بل كالا يأخذ منه عما لا يدفع اليه

فلمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاختار لانه يوم حيث ذكر النعمان

انما قيمته عتق العبد امسرك كذا اذا اعتقه احدها وكان مورا

واختار ان اکت تضمينه فالمعتبر قيمته يوم الاعتاق كما اعتبر حاله

في العيار والاعرافه كما ذكره الزيلعي ومنها قيمة ولد المورور المورور

الملاصقة تعتبر قيمته يوم الحضومة واقتمر عليه وسجاءه في الزنا به

عن الكسبي انما يعتبر يوم القضا والظاير انه لا خلاف في يوم اعتبار

الحضومة ومن اعتبر يوم القضا فاما غيره بما عليم ان القضا لا يبرأ

عنه لهذا ذكره الزيلعي ولا انما الاعتبار يوم الحضومة وثانيها

اعتبار يوم القضا ولم اره اعتبر يوم وضعه ومنها ضماها جنيين

الامة قالوا لو كانا ذكرا وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كانا

وعشر قيمته لو كانا انثى كذا في الكنز وفي الخاينه وفي القدر

وظاهر كلامهم اعتبار يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم



أو الإحرام فنزول الكثر في الكفا بقولهم عيسى في مقتله أو أقرب مصلح  
 منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيهما يوم قتل كما في المثلث ومنها قيمة  
 اللقطة إذا تصدق بها أو اشفع بها بعد التوفيق ولم يجز ما لكها  
 فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم إذا سبب الضمان لقرعة في مانع يوم  
 أدته ولم أره مخرجاً منها قيمة جارية الابن إذا أجلبها الأب مادعاه وانذار  
 ثم علمهم أن الاعتبار بقتلها قبل العلوق لقولهم إذا ملك بيت شرطاً للطلاق  
 عندنا لا حكماً ومنها قيمة العتق إذا انصف بالطلاق قبل المسيس كان  
 ولم أره مخرجاً وبيّن أن يعتبر يوم الخصامة أو الرأى لا وقتها أنه لا يعود  
 إلى ملك الزوج انصف الأب أحدهما إذا كاله بغير العتق فمن شغل  
 موصفاً فاعتبها الكلام في **إجرة المثلث** في موانع أمور الإجابة  
 في صورتها الفاسدة ومنها لو كان له المخرج بعد انقضاء المدة أن فرغها  
 اليوم بغيره أو قبله كل شهر كذا أو قبله كذا المسمى ومنها لو كان من غير العتق  
 أو كذا كذا ولم يعلم بالاجرة ماذاعلم فانه يجب ومنها لو عمل كذا ولم  
 يستأجره وكان الصانع مودعاً بثلث الضعة وجب أجر المثلث على غيره  
 وبغيره ومنها في غصب الماشية إذا كان المفوض مالاً لغيره أو وقف

2 اجرة المثلث

أو بعد

إذا فسدت سائمة أو أضرارها لا تعلم إلا  
 بغيرها

أو بعد الاستغفار على المفتي به وليس منها ما إذا خالف المتأخر إلى  
 شرط فان عمل أكثره المشرط فانه لا يجبه ما زاد لأن الضمان لا  
 لا يجتمعان ومنه إذا انقضت مدة الإجازة وفي الأرض زرع فانه  
 يترك باجر المثلث إلى أن يستحصل ومنه إذا فسدت المضاربة بطل العمل  
 أجره إلا في مسألة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكاة يستحق  
 أجره على عمله بقدر ما يكفيه ويكلفه عوانه ونائبه أن المأخوذ أجره  
 لو لم يعمل بأن محل الأرباب الأموال أموالهم إلى الإمام فلا أجر له  
 الناظر على الوقف إذا لم يشرط له الوقف فله أجر مثل عمله حتى لو كان  
 طاحونه يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كان الخاين وهو إذا  
 عين المالك له إجازة لم يعينه له وسعيه سنة فلا أجر له كذا في القين  
 ثم ذكر بعده أنه يستحق وإن لم يشرط له الكفا ولا يجتمع له أجر النظر  
 لو عمل مع العمل ومنها الوصي إذا انصف المثلث وعين له أجره بقدر أجر  
 مثله جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح كان القين ومنه  
 لو لم يستأجر لمعين فانه يستحق أجر المثلث ومنها يستحق القاضي كتاب  
 المحاضر والسجلات أجره مثله **تبيين ما في الأول** فقام في الزرع بعد

700  
 700



مدة الاجابة بتركها بوجوه المثل معناه بالتحقق أو الرضا والامتنان  
 اوج كان القينة الساكنة اذ اوجب احوال المثل وكان هناك مسمى في عقد  
 قال لانا معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كانا محجولا وجب بالغا  
 ما بلغ اثنان يجب احوال المثل من جنس الرابع والزنا من الرابع أو احوال  
 احوال المثل وكان مستفاد منهم من يستقضى منهم من بيت اهل في الاثر يجب  
 الوسط حتى لو كان احوال المثل اثنان عند بعضهم وعند البعض  
 وعند البعض احدى وجب احدى عشر على التقويم حتى لا يختلف  
 المقوموه في مستهلك فلهذا اثنان اثنان عشرة عشرة اثنان اثنان  
 اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في يد الرقة المثل احوال المثل  
 في الاجابة الكفنة بطيب وان كان السب حراما والكفنة القينة وقربا  
 حكم زيادة احوال المثل في النوازل الكلام في مذهب المثل الاصل  
 حديث مروي عن بنت والسق وبنائه في زينة الكفنة ما هو بمنزلة  
 وانا الكلام هناك المواضع التي يجب فيها فنجي في الكلام الصحيح  
 عند عدم التسمية او تسمية ما لا يصلح من المثل والخبر هو كذا والنوازل  
 وخدمة الزوج كذا وكذا احوال المثل في النوازل المثل في الجنس والتسمية  
 المصنف في النوازل

المصنف في النوازل

التي على خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الرجوع في الكفر  
 او الموت واما اذا اطلقها قبله فالمنفعة ولا ينقص من النكاح انما  
 بعد الرجوع وفي الوطى بشبهة انه لم يقدر المثل سابقا كان ام لا  
 اذا اجب لها ولا امر عليه ما يتعد فيه المثل يتعد الوطى  
 وما لا يتعد امان النكاح الصحيح فبعد احوال مستقضى على عدد  
 الوطى لا تقدير او لا يتعد كما لا يتعد بوطى الاب جارية الاب  
 اذا لم تجل وكذا بوطى السيد مكاتبته ونكاح الكفنة يتعد بوطى  
 الابن جارية امه او الزوج جارية امراته وافق والصدق السيد  
 في جارية المستركة وتامة في رخصتها على الكفنة بنية يجب مائة  
 اذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو محال لها من المثل بالاول المستم  
 بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجت فانت طالق فزوجها  
 في يوم واحد ثلاث مائة ولو زاد باثنا عشر يوما فكل مرة فبلغ  
 خمسة مائة ونصف وبيان في مصادر ما كان القول في الشرط والتعلق  
 التعلق ربط حصول مفعولنا بحصول مفعولنا اخر وهو الشرط  
 في التلويح بانه تعلق حصول مفعولنا بحصول مفعولنا اخر وهو الشرط



صحة التعليق كون الرضا معدوما على خطر الوجوه والتعليق كما بين  
 بتجربة المستحيل باطل وجوه رابط حيث كانا الجرا مؤثرا ولا  
 ينجر وعدم فاصل اجنبتهم الرضا والجواز كذا اداة شرط وفعل  
 وجزا صالح فلما اقتصر على الاداة لا يتعلق واختلغوا ان تجزئه  
 لو قدم الجرا او الفتور على بطلانه كما بيناه في سره الكثر **ما يقتل**  
**التعليق وما لا يقتله** تعليق التبعات والتبعات بالرضا باطل  
 كالتبع والرضا والاجارة والانتجار والتهبة والصدقة والنعكاح  
 والاقرار والابرار والوكيل وجرا المأذون والرجعة والتكليم والتكاتب  
 والكفالة غير الملاحق والوقف في رواية **التهبة المتعارفة** وما جاز تعليق  
 بالرضا لم يطل بالرضا القاسد كطلاق وعقن وصيانة وكفالة وبطلان الرضا  
 ولا بطلان الرهن والاقالة بشرط الكند وتعليق البيع بكلمة اذا  
 باطل الا اذا مال بعث ان ارضى الميا ووقته كجاء الرضا بكلمة على  
 صيحه ان كانا ما يقتضيه العقد او لا يقال او جواز الوقف بالرضا  
 او كانا لا منفعة فيه لاحد طما وتذكرنا ان معاملة الميا في ما فوج  
 في قولهم لا يصح تعليق الا برضا بالرضا وفي البيوع ثلاثون مسئلة

سنة

تعليق فيها وجملة ما لا يصح تعليق وبطلان ثلثة عشر البيع  
 والقيمة والاجارة والرجعة والصالح غمار والابرار والنجس  
 والوكيل في رواية واجاب الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والادارة  
 والوقف في رواية وما لا يطل بالرضا القاسد كطلاق والجمع والرهن  
 والنوص والهبة والصدقة والوصاية والركبة والمضاربة والنفقة  
 والامانة والكفالة والاقالة والغصب وامانا القن وموتة الولد  
 في القصاص وجناية غضب وعقد ذمة ودية وعارية او هبتها  
 رجل ورضا فيها كالة احوالة وتعليق الرد بالعيب او بخيار شرط  
 وعزل قاض والتحكيم عند عهد وعقابه في جامع الفصولين والبرائة  
**قائمه** من ملك التبع ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق ملك التبع  
 ولا ملك التعليق ومن لا يملك التبع لا يملك التعليق **الا اذا**  
 ملكه او سببه الثانية العبد والمكاتب لو قال لا اكره لوكلي ملكه لو  
 حو جعد عشق صبح كلف الصبر وعقابه في جامع الفصولين في ملك  
 في ملك العبد والمكاتب **العقوبات في احكام** الرضا رخصه الفطر والعصر  
 والمسيح ثلاثه ايام وبنايها واما التنقل على الدابة فحكم خارج

المصر

بطله بطله

مستند

بطله بطله

مستند



لا السقوط منها سقوط الجمعة والعبدية والافحية وتكرار الترتيب ولما  
صححة الجمعة فمن احكام الصلوات احكام السجود منه على المرأة  
بغير رفع او تحم وتوكانا واجبا ومن كانا احدا <sup>واجبا</sup> سقطا <sup>واجبا</sup> لوجوب  
الحج عليهما واختلفوا في وجوب تقبلة عليهما او امتنع للحرم <sup>الآب</sup>  
والعهد الوجوب عليهما بناء على انه شرط وجوب الاداء بشتين من طهارة  
فزوجها الا باحد مما هو نفاذ واراد الحوب الى دار السلام ومن احكام  
منع الولد منه الا برضى ابويه الا ان الحج او التفتين <sup>والتحريم</sup>  
على المديونة الا باذن الدائيا الا اذا كان مؤجلا وتخص ركوب البحر  
باحكام منها سقوط الحج او اغلب الهلاك وتحريم السفر منه <sup>ضمانا</sup>  
الموعد لو سافر بها في البحر وكذا الوصي ويستويان في قيمة الاحكام  
ينما فيما اذا غرض في التوجه فترس فان رتبته لم تفسد كالحائض  
**العقول** في احكام الحرم لا بدخوله احد الاحرام وتكره  
المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع ولا يفلح خارج والنجاء وتحريم  
التعرض بصيده وتجب الحج بقتله ويحرم قطع شجره وحرقه  
الا الاخر ويسن الغل لدخوله وتضاعف فيه الصلاة وحسناته

الفصل

كسبان

كسبانه ويؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كاف وله الدخول  
ولا يمنع ولا قران ملكي وتختص الهدايا به ويكره اغارة حجارة <sup>وترا</sup>  
وهو مافر لغيره عندنا في اللقطة والدية على ان لا ينفذ خطا  
ولا حرم للدية عندنا فلا تشبه هذه الاحكام الاستئذان الغل  
لدخولها وكراهة المجاورة بها ايضا **العقول في احكام**  
**المسجد** هي كبره جدا وقد ذكرها اصحاب الفتاوى في كتب الصلاة  
في باب عا حده منها تحريم دخول عا الجنب والحائض والتقاء  
وتو على وجه العبود وادخال مجلسه فيه يخاف منها التلويح ومنع  
ادخال الميت فيه والصحاح ان الشيع لصلاة الجنائز وان لم يكن  
الميت فينا لا تعدرهم وكفه واختلف في علته فمنهم من علله بخوف  
التلويح فيه ومنهم من علله بانه لم يسهل لها وعلى الاول تحريمه  
وعلى الثاني تنزيهه وزج الاول العلالة فاهم ولم يعمل احدا منا  
بمجلسه الميت لا معاهم على طهارته بالغل حيث كان مكانا منها  
صححة الاعتكاف فيه ومنها حرة ادخال القبيح لانيه والمجانين  
حيث غلب تخيسهم ولا انكره ومنها منع القائل بعد قتلها فيه



ومنها تحريم البول فيه وتوفي آتاء وأما القصد فيه وإنما فلم اراه  
 وينبغي ان لا فرق ومنها منه اخذ شئ من اجزائه قالوا ان ترابه ان كان  
 مجتمعا جاز الاخذ منه ومسح الرجل عليه والا فلا ومنها حرمه البضا  
 فيه والتمس الخامة فوق الحجر في موضعها تحتها فان اضطر اليه فيه  
 وتركه المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون له موضع اعد له  
 لا يصل فيه او في آتاء ويكره مسح الرجل على الطين على عود والبضا  
 حيطانه ولا يحفر فيه بئر او تراب القدر ويكره غرس الشجر فيه الا المنفعة  
 لبقر النمل ولا يجوز انحاء طريق فيه للهمور والاعور وتركه الصلاة  
 فيه من خيالة وكتابة بآجر وتقليم صبيان باجوال بغيره الا خط المسجد  
 في رواية ويكره الجلوس فيه للمصيبة وسحب النجاسة لانه فان كان  
 ممن تكرر دخوله كمنه ركعتان كل يوم وسحب عقد النكاح فيه وحلوس  
 اهل فيه وتحريم الوطء فيه رفقة كالتحلل ويكره دخوله لمن اكل زايح  
 كبريته ومنه ذكره الكلحوف فيه ولو بلباسه يوم البس والبراء  
 وكل عقد غير المعتكى بعد حاجته ان لم يحضر الصلاة وانما الصلاة  
 والاحتجار والآحاد والنوم بغير غيب ومعتكى والكلام المباح في

من خياط وكتابة باجوري

دمي الدم

نتج القدير انه يأكل الحنك كما تأكل النار الخطير ورفع القوس  
 بالذكر الا لمنفعة واخره الوضوء فيه من الدم والكفوة وتن  
 كنهه وتنظيفه وتطيبه وفرسه وايقاه وتغذي اليه بالبار  
 عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتناه الطور فيه باغ  
 ويفق ويكره تخصيص مكان فيه للصلاة ولا يتعين باللائمة  
 يزعج بيزه لو سبقه اليه ولا اهل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين  
 والاولي ان يكون لكل طائفة موقفا ولهم جعل المسجد  
 واحد او لا يجوز اعانة اوداة مسجد آخر ولا يغفل احد  
 بالمتاع الا لحوق الفتنة **خاتمة** اعظم المساجد حرمه المسجد الحرام  
 ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم اجماع ثم مسجد  
 الحلال السوارع ثم ما جد البسوت **احكام يوم الجمعة**  
 اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها  
 ثلاثة سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها شرطاً وقراءة  
 السور المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه ولتئان  
 الغسل لها والهيبة لبس الا حسن وتقليم الاظفار وخلق السور

وطا  
ما احكام الجمعة



ولكن بعد ما فضل الجوز في المسجد والتكبير لها والاشتغال  
 بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يس الا برادها ويكره افراد  
 بالضم واقرا ليلة بالقيام وقراءة سورة الكهف فيه ونزل  
 النافلة وقت السنوء على قول يوسف الصالح المعتمد  
 أيام اليهود وبوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح  
 وتزار فيه القبور ويأثم الميت فيه من عذاب القبر ومات فيه  
 او في ليلة امه من فنة القبر وعذابه ولا تسجد فيه جهنم وفيه خلق  
 وفيه اخرون من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه تزور اهل الجنة  
 من امم سماوات وهذا اخو ما اوردها من من اجمع والنوق ما يكره  
 ويقبح بالغيه جهله ثم **الاشواق** حول الله وقوة في الجمع والفرق  
**ما افرق فيه الوضوء والغسل** يسجد بغير الوضوء عند  
 اختلاف المجلس ويكره تجديد الوضوء من غير اختلاف المجلس ويكره  
 تجديد الغسل مطلقا يسجد فيه الخن وفيه الغسل يسجد فيه الترتيب  
 بخلاف الغسل من المضمضة والاشفاق فيه بخلاف الغسل فيضمه  
 يسجد الرأس فيه بخلاف الغسل على قول **ما افرق فيه مسح** يسجد

ساعة جابة  
الدعاء

الجمع والفرق

**وغسل الرجل** يتاقت المسح بدونه ورأيت في بعض  
 كتبنا ان يسجد بجوز غسل الرجل المضمومة بلا خلاف ولا يجوز  
 مسح الخن المضمومة وقسوة الرجل المضمومة ان اشق  
 قطع رجلا فلا يكمل منها يس تثليث الغسل ودوا المسح  
 تغيم الرجل دون الخن لا يتقصه الجباة بخلاف المسح هو افضل  
 لمن راه **ما افرق فيه مسح الرأس** يسجد يسجد يسجد  
 دونه الخن لو نكس مسح الرأس لم يكره وان لم يندب ويكره تثليث الخن  
**ما افرق فيه الوضوء واليتم** كونه في الرجل واليد فقط  
 ولا يجوز الاغترغ ولا يسجد فيه الخن ويقتصر الى اليدين ولا يسجد  
 تجديده ولا تثليثه ويسجد فيه قيم النقص وتسويج اليد الاصغر  
 والاكر **ما افرق فيه مسح ابخرة** **والخن** لا يشترط مسحها  
 على وضوء ويشترط لبسه على حال الطهارة ويجمع مسح الغسل  
 مسح الخن فيجب بقيتها او اكرها بخلاف الخن ويصح الصلاة  
 بدونه في روايته وهو المعتمد بخلاف المسح على الخن ان يمسحها  
 ولا يغترغة بخلافه ولا يتقصه او سقطت عن غير ذلك لا يجب



اعادة بخلاف الحنف اذا سجد لا يرفع للجنبه بخلاف الحنف اذا كان  
 على عضو جبير نادى ففقط احدهما بل اعادة مسجدا  
 ما اذا نزع احد الخفين **ما افرق فيه الحنف والنكاس**  
 اقل الحنف محدود ولا حد لقل النكاس واكثره عشرة واكثر النكاس  
 اربعون ولا يكون فيه البلوغ والاعتبار دون النكاس والحنف لا يقطع  
 الشك في صوم الكفار بخلاف النكاس وتنقضا العقد به دون  
 النكاس وحصله الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النكاس  
 في سبعة فاقى النهاية في افرق اربعة فصول **ما افرق فيه**  
**الاذان والاقامة** يجوز تراخي الصلوة في الاذان بخلاف  
 الاقامة بسبب التمهيد فيه والاداء بها كره خاصة المحدث لا اذانه  
**ما افرق فيه سجود السجود والركعة** هو سجدة واحدة  
 وسواحدة في آخر الصلوة بعد السلام وهي فيها هو لا يتكرر بخلاف  
 لا يقوم له ويقوم لها يشهد له وبسبب خلافها الذكر المروي  
 في سجود التلاوة لا يشرع فيه **ما افرق فيه سجود التلاوة**  
**والشكر** سجود شكر لا يدخل الصلوة بخلافها وانفقوا على

سجد

سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عندنا  
 لا واجبة وهو معنى ما روي عنه انه ليست مفروضة ارجو باما  
**افرق فيسلا امام والمأموم** بين الايتام واجبة على المأموم  
 دون الامام الا لصحة صلاة التلاوة خلفه او لحصول التفضيل  
 ولا ينظر صلوة الامام اذا بطلت صلاة المأموم كركعته او عين  
 الامام واخطا لم يصح اقتداؤه بخلاف الامام اذا عين المأموم وخطا  
**ما افرق فيه الجمعة والعيد** الجمعة فرض والعيد واجب  
 ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى ذوالها ووسطها  
 الخطبة ركوتها قبلها بخلاف بينهما ولا يتعدد في مصر على قول جواز  
 بخلافه ويصح في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلاف  
**ما افرق فيه غسل الميت والحج** يجب البداهة بغسل وجه  
 الميت بخلاف الحج ولا يثرب غسل رجله بخلاف الحج اذ لا يثرب  
 الماء ولا يمسح رأسه فاصوات الغسل بخلاف الحج فداية **ما افرق**  
**فيه الزكاة وصدقة الفطر** يشترط بشرط في صدقة الزكاة  
 النعم ولو تضرع بخلافها ولا يجوز دفع الزكاة بخلافها ولا وقت لها

ما افرق فيه سجدة التلاوة والركعة

محل  
 ما افرق فيه الجمعة والعيد



ولقد قد العطر وقت محدوده بانها بالتأخير عن اليوم الاول الجوز  
 نجعلها قبل ملك النصف خلافا بعد وجوه الركن **ما فرق فيه**  
**التمتع والتواضع** تجلله العرق بعد التواضع منها انما بقى العذر  
 يحرم بالمرءة وحدها من الميقات ويأتى بافعال لم يحرم به جماع  
 خلافا لقارنا فانه يحرم بهما **ما فرق فيه القيمة والابر**  
 بسببها البتة خلافا له الرجوع بها عند عدم المانع **ما فرق فيه**  
**الاجارة والبيع** التافيت فيه ويصح في ملك  
 العوض فيها بالتعد وفيها الا بالواحد اربعة وينبغي بالاعداد  
 خلافا وينبغي لغير جاور خلافا وينبغي لموت احدها اذا عجز  
 لنفسه خلافا واداهلها الممن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا ملكك  
 الاجرة العين قبل التخي **ما فرق فيه الزوج والامه**  
 لاقسم للامه خلافا ولا حصص لعدد الاما بخلاف الزوجان ولا  
 تنقضا بخلاف الزوج فالناجب حالها ولا يقط النور خلافا  
 الزوج **ما فرق فيه نفقة الزوجة والغيب** نفقتها  
 مقدرة حالها ونفقة بالكفاية ونفقتها لا تقط لغير الزمان

بعد التخيير او الاصطلاح خلافا نفقة وسر نفقة عا  
 وزمانه يرا المنفق خلافا نفقتها **ما فرق فيه المرتد**  
**الاصلي** لا يتر المرتد ولو يجزيه ولا يبيع نكاحه ولا يخلو بجمته  
 ويهدد رده وفوته وتوقف ملكه ونقراة ولا يبي ولا يبا  
 ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر اهل مله ولا  
 يتبعه ولله فيها **ما فرق فيه العتق والطلاق** يقع الطلاق  
 بالفاظ العتق دون عكسه وهو بغض المباحة الى التهادوا  
 العتق ويكونا دعيا في بوفد الاحوال دون العتق **ما فرق**  
**فيه العتق والوقف** العتق يقبل التعليق خلافا الوقف لا يبرئ  
 بالوقف خلافا الوقف عامي **ما فرق فيه المرتد وام الولد**  
 ثلاثة عا كما في فروق الكرايس في بعض بالغصب والاعتاق  
 والبيع المثل لا يجوز التفاضل بينها خلافا ويعتق جميع المملوكين  
 في البلد ويقيمها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهو النصف في رواية  
 والثلاث في اخرى **ما فرق فيه** اذ في مملوك العدة او اعتقت او مات



السيد لا على المدبره ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبها  
 بالضمان بخلاف المذموم وينتسب ولها بالثبوت دون ولد المدبره  
 تسويد بن المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ولا يصح استيراد  
 المدبره ولا يملك الحق بيعها ولا يبيع ولو استولد جارية ولدته مع زوجها  
 ولو ولد به عبد لا ما افرق فيه البيع **المكسور والصالح** يصح  
 اعتناق البايع بعد قبض المسمى بتكرير لفظ الاعتناق في الصحيح ولو لم يرد  
 المسمى باعتناقه عنه ففقد عتق على البايع بخلافه في الصحيح ولو لم يرد  
 بذبح الشاة ففعل كانت البايع بخلافه في الصحيح ولو أبرأه عن  
 القيمة بعد فسخ المكسور يملك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا شيء  
 عليه ولا كفارة فيه بخلاف الصحيح ما افرق فيه **الامانة والنفقة**  
**والعتق** بشرط في الامام ان يكونه قدسيا بخلاف الكوا لا يجوز تعدد  
 في عصر واحد وجاز تعدد الكوا في عصور واحد ولا ينوب الامام بالنسبة  
 بخلاف الكوا على قوله ما افرق فيه **القضاء والدية** للمكسور الرجوع  
 فهو للمكسور فيما يتعلق بخمس او تطبيق او غش ولا يسمع له ولا يملك

ولو استولد ام ولد مشتركة  
 لا يملك نصيب صاحبها  
 بخلاف المدبره صح

ما افرق

ما افرق فيه **الشهادة والرواية** بشرط العدد بمادته  
 الرواية لا بشرط الزكوة في الرواية مطلقا وبشرط في الشهادة بالحدود  
 والقصاص والحرة فيما دونه الرواية لا يقبل الشهادة الاصله ونحوه  
 ورفيقة بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في  
 اتفاقا بخلاف القضا يعلم فيه اختلاف الاصح قبول الجرح في العالم  
 بخلافه في الشهادة لا يقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الاصل  
 الرواية اذا رويها ثلثة يرجع عنه لا بهلولة بخلاف الرجوع عن الشهادة  
 بعد الحكم لا يقبل شهادة الحدود في قذف بعد التوبة وتقبل رايه  
 ما افرق فيه **حبس الرهن والمبيع** لو كان المبيع غايبا لا يلزم  
 المسمى بتسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غايبا في المصالح  
 موبة في احصائه لم يلزمه احصائه قبل اخذ الرهن والرهن اذا  
 اعاد الرهن من الرهن لم يطر حقه في الجسد فله الرجوع المبيع اذا  
 اعاد البايع او اودعه المسمى سقط حقه فلا يرجع له  
 وحق الرجوع الراي الوهاب والبايع اذا قبض الثمن وسلم المبيع الى  
 المشتري ثم وجد فيه زبونا او سحره ورجعها ليس له الرجوع والمبيع



وقى الرهن بسترده ولوقبضه المشتري باذن البائع بعد  
الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم وجد البائع الثمن زبونا ليس له ابطال  
تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاستاذ في السبع على ما  
في الرهن ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبضه انما  
مع الابرار الاول والثمن وحطه وعقد ولا يصح في الثاني الاول  
قبول الحوالة لام الثاني مع الاول اخذ الرهن لام الثاني  
منها اخذ الوكيل مع صفان الوكيل بقبضه المديون فيه ولا يصح  
صفان الوكيل في البيع المشتري في الثمن وتقبضه الوكيل بقبض  
بالدين لا الوكيل بالبيع به والمشتري مطالب الوكيل بما دفعه له اذا  
سلمه للموكل بعد دفع البيع بخلاف الوكيل بقبضه للثمن ولا يصح  
الموكل المشتري في الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بقبض  
ما افرق فيه البيع والرجعة لا يصح الا بغيره  
لا يفرق فيها بخلافه لا يصح الا بمقتضى خلافه ما افرق فيه  
الوكيل والوصي على الوكيل عزل نفسه لا الوصي بقبول  
لا يشرط العتول في الوكالة ويشرط في الوصاية وتنفيذ الوكيل

بما

بما يقدر الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يثبت الوكيل اوجه على  
علمه بخلاف الوصي ولا تقيد الوكالة بعد الموت والوصاية تقيد  
الوصاية وان لم يعلم بها الموكل بخلاف الوكالة ويشرط في الوصي  
والتحرية والبلوغ والعقل ولا يشرط في الوكيل الا العقل واذا  
مان الوصي قبل تمام المقصود نصبه غيره غير ان موته الوكيل  
لا يقبضه الا من مفقود المحقق وفي الثاني لا يقبضه الا من  
لجائته او تامة خلاف الوكيل وفي الثاني الوصي اذا باع شيئا من الركن  
فانه من المشتري انه عيب ولا يثبت فانه لا يخلق على ابتناء بخلاف الوكيل  
فانه يخلق على نق العلم وهي في القنية ولو اوصى لنوا اهل بلخ فالا فاضل  
الوصي ان لا يجاوز بلخ فاما اعطى كونه او جاز على الامم ولو اوصى  
بالصدق على فقرا بلخ يجوز ان يتصدق على غيرهم في الفقراء ولو خص  
لفقرا هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزانة الخفيس من الخانية  
ولو قال الله على ان لا يتصدق على جنس فتصدق على غيره ولو فعل ذلك  
جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل الامر ذلك منها الامور ان هذا  
ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوكيل لتقيد الوصية



كانت وصية له بستر العروس في الثانية ولو شاءوا الموكلا الوكيل  
 فان كانت على علم معلوم صحت والا لا ويجتمعان في ان كلا منهما  
 امين مقبول مع اليمين ويصح ايروهاما واجب بقصد هما وصفا  
 وكذا يصح حملها او تأجيلها ولا يصح ذلك لهما فيما لم يجب عقدهما  
 واعلم ان الوصي والوارث بشر كان في الخلافة في الميت في التصرف  
 والوارث انور للملكة العبد فللوارث بقدر عبده فكل منهما اعتبارا  
 بنحو او عقليا وتدبير او كتابية ولا يملك الوصي الا التبخير وهو في  
 التخصيص ولا يملك الوارث بيع الزكاة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو  
 غيبة الوصي الا بامر الحاكم وفي الثانية وصي الثلث كوصي الميت  
 في احكام ذكرناه في وصايا الفوائد امين الثلث كوصيه ونحوه  
 في ان الامين لا يلحق بهذه كالكاتب ووصيه تلحقه كوصي الميت  
 هذا الفنا يؤول بعد سنين او بواب متوقفة ونائية لم تذكر فيما سبق **فائدة**  
 اذا اتي بالواجب ورأى عليه هل يقع الكل واجبا ام لا انال  
 امي بانو قرأ التواتر في الصلاة وقع فرضا ولو اطاق الركوع  
 والسجود بها وقع فرضا واختلفوا فيما اذا مسه شيء من ربه فقل

عليه بالجميع والافتراق  
 وابتداء فوائده

اذا اتي بالواجب وزاد  
 عليه يقع الكل واجبا  
 ام لا

مع

يقع الكل فرضا والمعتمد ونوع الزرع فرضا والباقي سنة واختلفوا  
 في تكرار العمل فقل يقع الكل فرضا والمعتمد ان اللغو فرضا <sup>الثانية</sup>  
 مع الثانية سنة فوكفه ولم ار الا ما اذا اخرجها بغير اعين <sup>الاول</sup>  
 هل يقع فرضا او سنة وما اذا نذر دج ساعة فذبح بدنه وهل فائدة  
 في الوجوب هل ينور في الكل الوجوب او لا وفي التوب هل ينوب  
 على الكل نوب الواجب او نوب النفل فيما زاد في مثله الزكاة لو ادى  
 الاسترداد العام هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم رأيتهم  
 قالوا في الاضحية كما ذكره ابن ادهبنا مغزيا الى الكلام الغنى  
 او اضحى شائتم وقت واحد فرضا والاخر تطوعا وقيل الاخر  
 لم اهر ولم ار حكم ما اذا وقف بمرات ازيد من القدر الواجب او زاد  
 على حالهما في نفقة الزوجة او كف عورته في الخلار ابداء القدر  
 المحتاج اليه هل ياتي على الجميع او لا **فائدة** تعلم العلم فرض عين  
 بقدر ما يحتاج اليه لديه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره  
 ومنه وباء وهو النحر في الفقه <sup>الفقه</sup> وعلم القلب وهو ما روي علم  
 والسجدة والتبخر والرمز وعلوم الطباعين والسرور والنفقة

التجربة بيان

حظ  
 ٢ ماه تعلم العلم ونحوه



المنطق في هذا القسم علم الحروف والموسيقى وكذا هو سائر العلوم  
 في الفنون والبطالة وسبأها كما شاعروا التي لا يتحقق فيها وكذا الشك  
 يدخل الاحكام الخمسة كما بيناه في ربه الكرم منه وكذا الظلم  
 وكذا القتل **فأين** ذكر الزلزلة في المناقب ٤ الامام البخاري  
 لا يصير محدثا كما جلا الا ان يكتب اربع اربع مثل اربع في اربع  
 عند اربع باربع على اربع لا اربع في اربع وهذه الرباعيات الستم  
 الا باربع مع اربع فافاعت له كلها هانت عليه اربع واتبى باربع  
 فاذا صبر كرمه الله كما شاعروا في التوسل والابوة باربع **اما**  
 فاجناد البهائم وسرايمه واجبار الصفاة وقاديرهم وانما  
 واحوالهم والعلو وتوارخهم رضى مع اربع سماء رجالهم وكنام  
 وامكنهم وازمتهم مثل اربع التمجيد والخطب والتمائم والنسب  
 والتسمية مع القوة والتكبر مع الصلوة مع اربع السقذات و  
 الملائكة والموتوفات والمقصودات في اربع في صفوه في اذكاره  
 في شبابه في كهولته عند اربع عند مشغله عند من رفته وغناه  
 باربع بالجبار بالبحر بالبلدان بالتورع على اربع على الجارة على الافراد

الرباعيات

بالبحر والعلوم

ناعم اربع

والجلود والاكفاف الى الوقت الذي يمكن نقلها للدوران **مع اربع**  
 عن هو فوقة وهو من ومثله في كتاب ابيه ان علم انه حقه **لارب**  
 ورغناه والعزبه ان وافق كرمه الله وينشر طابها ولاجيا  
 ذكره بعد موته لم لا يتم هذه الاطباء **الارب** مع اربع في كرم العبد وكرمه  
 الكتابة واللغة والقرآن والحق مع اربع في عطا الله تعالى الصلوة  
 والوصي الحفظ فافاعت له هذه كلها هانت عليه اربع الاهل  
 والولد والمال والوطن واتبى باربع سماءه الاعدا وملازمة الاصدقاء  
 وطعن الجمال وحسد العلماء فاذا صبر كرمه الله **باربع** في نور القناعة  
 النفس والعلم وحياة الابد والثبات في الآخرة باربع بالقناعة  
 لم لا راد في اخوانه ونظر الورع حيث لا اهل الاظلم والرب في الكون  
 وجوار البينين في اعلى عليين فان لم يطق احتمال هذه الخلق  
 بالفقه الزر يمكنه نقله وهو في بيته فارسانه لا يحتاج الى بعد لغار  
 وطرد يار وركوب كحار وروحه ذلك الحرة الحيش وليس يوب الفقه  
 وعزه اقله يوب الحذر وعزته **فأين** فان في المصنف اذا  
 سئلنا عن مذهبنا ومذهبنا في الدنيا في الدنيا يجب ان نأخذ بها

سئلنا عن مذهبنا  
 ومذهبنا في الدنيا

سئلنا ان يجيب



صواب كتمل الخطأ ومن ذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب لا نذكر  
 القول لما صح قولنا انه المجتهد غلط ويصيب واذا استلزم مقتضا  
 ومقتضد خصوصنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه  
 وبالاطمئنان عليه خصوصنا ههنا انقلبه الى ما كان عليه **فان** <sup>بشيء منه</sup> **الفرد المضاف**  
 المضاف الى معرفة المعلوم من جوابه في الاستدلال على ان الامر <sup>للمعروف</sup>  
 في قوله تعالى ولحزب الذين يخالفونه امره اي كل امرائه تعالى <sup>في</sup> **فان**  
 الفقيه لو اوصى بولد زينا ووقف على ولده وكان له اولاد ذكور واناث  
 كان لكل ذكره في فني التوزيع الوقف وقد فرغته على القاعد <sup>في</sup> **فان**  
 لو قال لامرأته اني اترك لك امانة طالق واحدة واه كان انق  
 متفقين فوالت ذكرا امانتي قالوا لا يطلق لان كل واحد لم يكن له كل  
 علما او جارية لم يوجد السر لا ذكره انزلوه به التعلق وهو موافق  
 للقاعدة وفرغته عليها ولو قلنا بعدم العموم للزم وقوع الثلاث في  
 في القاعدة لو قال زوجني طالق او عتق طالق او عتق واحدة وعتق  
 واحد والتعريض اليه ومقتضاها طلاق الكل وعتق الجميع وفي الزارة  
 من الايمان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان طلقت واحدة <sup>البيان</sup>

الامر للزوج

اليه وكأنه الخاف من هذا النوع في الاصل لكونه دينا اليه  
 المبينة على الوقف كما لا يخفى **فان** قال بعض الساجد المعلوم  
 ثلاثة علم بفتح وما حرق وهو علم النحو والاصول وعلم الفقه  
 ولا احرق وهو علم البيان والتفسير وعلم بفتح واحرق وهو  
 علم الفقه والحديث **فان** في الجوهرة قال محمد بن ابراهيم الزاه  
 استوفىها الجوزا جوس على باب الحمام والتلف في مرة الحمام  
**فان** في المستطرف ليس في الحيوان من يدخل الجنة الا في كلب  
 اصحاب الكلب وكبش سمير وم وناقصة صالح وعمار وغيرهم  
 السلام وبراق البقرة **فان** من المومن يقطع عنه ظلة الغلة  
 وغير ذلك ورجح الفتنه ودخان الحرام ونار الهوى **فان**  
 في الوعاير رفع الطاعة سبقت عنه في سنة سبع وستين وسبع  
 بالقاهرة فاجبت بان لم اره مضمنا ولكن في في الغاية  
 الشئني اليها بانه اذا نزل بالمدينة نازلة فقتل الامام في صلوة  
 الفجر وهو قول النور واحد وقان جمهور اهل الحديث القوت  
 عند التوازل للنار لم يمت لم ينسج وبه قال جماعة من اهل الحديث

في الجوهرة

حط  
 اف اجاء الطاعة  
 الرعا في الوقف  
 على الطاعة  
 على الطاعة  
 على الطاعة



وعملوا عليه حديثا اى جعفر الس مازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتى حتى  
 فارق الدنيا اى عند النوازل وما ذكرناه اجارا خلفا يفتى  
 تقتريره بفعلهم ذلك بعد عدم وقد فتى الصديق رضى الله عنه في محاربة  
 الصحابة سيما الكذاب وعند محاربة اهل الكذب وكذلك فتى عمرو  
 وكذلك على رضى الله عنه في محاربة معاوية ومطوية في محاربة اهل  
 عندنا في النوازل ثابت وهو الدعاء اى برفعها ولا يفتى ان الله هو  
 من هذا النوازل قال في المصباح النازل الحسية الشريعة تنزل  
 بالحق وذكر في الرأى الوهاج قال الكهاول لا يفتى في النوازل  
 من غير بلية فان وقعت بلية فلا يفتى بها كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه فتى  
 سررا يدعوا على رجل وذكوان ومن لجان ثم تركه كذا في المنقطة  
 فان قلت هذه صلاة قلت هو ما خوف لما في منية المفتى قيل منية  
 وفي الخوف والظلمة في النار واستداد الرجحان والمطهر والنجس والافراغ  
 وعموم الموضع يصلى وحدانا ولا ريب ان الطاعة فيه قبل عموم  
 فيستبين له ركنان فرائد وذكر ان يلو في خوف المراءاة يتفرع  
 كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والرياح والبرد والزلزال

معاوية

مطلوع طيرة لدفع  
 كثره من البلاء  
 الطم

والصوامع

والصوامع وانت والكواكب والنار الهائلة بالليل والنهار والافراغ  
 الدائمة وعموم الارضين والحق القابل من العدو وغزوكم  
 الاقراغ والاصوال لان كل ذلك تمام الايات المحفزة فاما تلك كل  
 الاجتماع للدعاء فمما يعقله الناس بالقاهرة ما يحل فتى  
 كخوف العدو وقارغ قرانه المغيث والصلوة في خوف العدو  
 يؤدى فرائد وكذا في الظلمة والرياح والبرق والظلمة بالليل  
 فرائد ويدعو ويقرعوه الى ان يزول ذلك تطاهره انهم  
 للدعاء والتقرب لانه اقرب للاجابة وكذا كانت الصلوة فرائد  
 وفي الجحيم في خوف العدو وقيل جماعة حائرة عندنا لكنها ليست  
 سنة ومن الرأى الوهاج يصلى كل واحد لنفسه في خوف العدو  
 وكذا في غير الخوف من الاقراغ كالرياح والبرق والظلمة الهائلة  
 من العدو والامطار الدائمة والافراغ الغالية وكلها حكم  
 المراءاة في الوجوه حاصلة ان العبد ينزل ان يفرغ عند كل حادثة  
 مقدما ثم اذا فرغ من الصلوة وذكر ليح السلام العينية ثم  
 الهداية الرجح الدنية والظلمة الهائلة بالنهار والرياح والامطار

مطلوع طيرة لدفع  
 كثره من البلاء  
 الطم



الدائمة والتواضع والزلزال وانتشار الكواكب والشمس والارض  
 وجميع الارضين وبرز ذلك التوازن والاهوال والافتراس اذ وقع  
 صلوا او حادوا ثانيا واثرا وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب العبد  
 وقد صرحوا بالاجتماع والاعاء يوم الارض وقد مر في سائر  
 البخار ومسلم والمتكلمة على الطاعة كما يؤيد بانها الواجب على  
 مرض عام وان كل طاعة وباء وليس كل وباء طاعة فبعض  
 اصحابنا والمرضى العام لم يزل يقرحهم بالوباء وقد علمت ذلك  
 الطاعة وبه علم جواز الاجتماع للقاء برفعه لكان يصلون في  
 ركعتين بنور حلي ربه الطاعة وقرح انما بان الاجتماع للقاء  
 برفعه بدعة واطار الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني في  
 البخار رشيده وحكمته في ذلك ومن اتاه من بلده صابرا  
 ومن خذله في بلده فبها ومن دخلها وبذلها علم ان اصحابها لم يملوا  
 الكلام على الطاعة وقد اوسع الكلام فيه الامام السبكي في  
 من تخفيفه كما في الاسلام بما في كتابه الحسن بنزل الطاعة وقواعد  
 فضل الطاعة وقد اشتهر في تلك السنة في لوم الى نحو وقد ذكر

مطالعة الوبا

طالعة الوبا

فيه ان المخرج عند ما خرج اخصا ان الطاعة اذ اظهر  
 انه خوف الى الاذن فيصير فانه في الله كما رخص عند المالكية  
 روايتا والمخرج عندهم ان حكم الصالح واما الخفي فلم  
 يفتوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم يقتضون ان يكون الحكم  
 كما هو الصالح عند المالكية هكذا قال في جماعة من علماءهم قلت انما  
 كانت قواعدهم في حكم الصالح لانهم قالوا في باب طلاق الرخص  
 لوطق الزوج الزوجة وهو خصوص او في معنى القابل لا يكون حكم  
 الرخص ولا ميراث (زوجته لان القابل سلامة حكمه في بارز جلا  
 او قد يفتل بقوله او رجم فانه في حكم الرخص لان القابل الهلاك  
 وغاية الارض الطاعة ان يكون من نزل يلدع كما في قوله في  
 القابل فلهذا قال جماعة من علماءنا كالباجي ان قواعدهم يقتضي  
 كما في الصالح يعني قبل نزوله بواجب اما اذا لمعه احد في موضع  
 وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يضمن من اهل البلد الذين  
 الطاعة وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية في قوله ان الله المستطاع ان ياتيه  
 يقتضيه من احد الاوجه في ذلك القول الى بل الطاعة وهو

قال النور الطاعون فروع يخرج  
 في بعض الاباط والاصابع وفي سائر  
 البدن يسود ما حولها او يخضر  
 او يحمر واما الوباء بالمد القصر قبل  
 هو الطاعون والصحيح في الرقالة الخفقان  
 انه من يكثر في الناس ويكون نوعا واحدا  
 فهو سيبه ومن مات في البطن كالامال  
 والاستنقاء وغيرها فهو سيبه ومن غرق



الى ابيلا ومن الادلة الدالة على مسروعية الدواعي الخوف في يوم  
 الوباء من امور ارضها حذاف الاطباء مثل اخراج الرطوبة الفضلية  
 وتقليل البغلة وترك الرياضة والملك في الحمام وملازمة  
 والدم وأنا لا يكره بهشتاق الهوى الذي يغضب ويخرج  
 ابو علي بسنا بان اول شيء يدايم في علاج الطاعون انه انفس  
 لافيه ولا يترك حتى يجد اقرباد سمية فان احتاج الى ضم حبة  
 فيفعل بلطف وقال ايضا علاج الطاعون بما يبيض ويرد ويبيض في كل  
 وماء اودهن ورد اودهن قناع اودهن اس وبعالج بالاسفنج  
 بالانفص ما يحمله الوقت او نحوه ما يخرج الخلة ثم يغسل  
 بالحنط والسقوية بالبرقان والمعدن ويجعل على الطيرة  
 اصحاب الحقائق الجابر قلت وقد اعقل الاطباء في عصرنا وابقوا هذا  
 فوق التوثيق الذي يدم قواهم على عدم التوضيح لصاحب  
 باخرايه الدم حتى ساع ذلك فيهم وواع بحيل صار عامتهم يفتقد  
 تخم ربه وهذا التفرغ في شمسهم بخالف ما اعتدوه واعقل افعه  
 كما تقدم انا الطعن في الدم الكاين فيهم في ان يكون متصل الى مكان

وهو في  
 سنة تسعين  
 في سنة

على  
 بالنفس  
 نون

ط ق أسا من زيد اذا سمعته الجاعون بارض فلا تدخلوها  
 واذا وقع ارض وانتم بها فله وجوه منها سارق

ان هذا من القوم انما صعد بقدومه وشدة الفاع  
 انما كانت بزاره لا فانه ان يصيبه من المقدور وقد  
 المنوع هو الخوف في القوم واما الخوف في النفس  
 وفي خلق البله سم آخر فلا يمس  
 حاجا في  
 رابة لا يجوزوا  
 فرار منه او مقل

مطالع  
 فرار الجملوة باجل وضول  
 الطاعون من غير

الطاعون وخبر اعدائكم في الجح  
 وهو كالحية قوله اتوخا اذ الطعن  
 بالرجع ونحوه لا يكونا فذا فغان وفوق  
 بالبحر صخرة

مطالع  
 اطار عمر الكسرا في قوله

الطاعون منها لا تمن ووخرا الله فيكم  
 في بحر غدة كغدة الابل في البحر والاباط  
 طاعون  
 في الاما دس

مطالع  
 الفسق لا يمين بالله الشجادة

منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل وكذلك تار ابا سينا لما ذكر  
 العلاج بالبرق او القصد انه واجبا من كلام في الامام وفي الزاوية  
 واذا اقرت الارض في قولك تجلب الفرار الى القبة اقول تعا ولا  
 يا بديك الى التملك وفيه الزوار وما لا يطاق من بين المسلمين  
 وهو يغيب جوار الزوار الطاعون اذا نزل ببلد والحيث في الصحا  
 بخلافه وروى العلا في فتاواه انه لم يزد يهد في ما لم يكره  
 المنسي فيقول انقرة قضا الله لما فقال دم فرار الى قضا الله تعالى  
**فان** نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت  
 ولو بغزو لا يجوز اعادة تادكره الا بوط في حسن المجاهرة في  
 مصر القاهرة قلت يستنبط ذلك انها واقعت ولو بغزو لا تقه  
 كما وقع ذلك في عصرنا بالاعرة في كنيسة بجارت روية قفلا في  
 ابن الياس في القضاة فلم يفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني  
 بفتحها فلم يفتحها على منجها ولاينا في ما نقله السبكي في الاجماع  
 قول اصحابنا ويعاوا المندم لان الكلام فيما هدم الامام لا بما هدم  
**فان** الفسق لا يمين اهلية الزهادة والقضاة الامارة والسلطنة



والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا يتحل  
 كالكسب في الرأى واذا فسق الغزول وانما يستحقه بعضه بحسب ما  
 كالات النصف فانه لا ولاية له في مال ولله كافي وصايا الخائنه <sup>فست</sup>  
 عليه النظر فلا نظر له في الوقف وانه كان ابا الواقف المستور <sup>لا تصرف</sup>  
 لا ينفذ فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤتمن على ماله ولا يراد الا بدفع <sup>اكثر</sup>  
 بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في حد نكاح يؤتمن على مال الوقف  
 في فتح القدير الصالح للتقدم لم يسل الولاية للوقف وليس فيه فسق  
 يوفى قال وصرح بانه مما يحويه به الظاهر اذا ظهر به فسق كسب بحر  
 وغزو: وانما ان يخرج منه بالاسم فاعلم يخرج منه <sup>الشيء</sup> لا لا ينزل  
 لا عرف في الكسب اعلم ان الله لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة <sup>بحر</sup>  
 السفيه البذر المضيع لانه سوا ما كان في الشرا باذات مع اهل البيت <sup>الشفقة</sup>  
 في اواره <sup>ويطعمهم</sup> ويغفرهم ويسرف في النفقة ويغني عن الجائزه  
 عليهم او في بحر بانا يصرف ماله في بناء المساجد وبنائها ذلكم بحر  
 انما صيانة لما لا يرد في الزيلو ان السفيه من عاونه <sup>البتدري</sup> وهو ارف  
 في النفقة وان يتصرف تصرفا لا يعرف او يعرف <sup>لا يبعد</sup> العقل <sup>لا يبعد</sup>  
 او يعرف

الرداء

في كلام الطائفة

الديانة عوضا عن دفع المال المفقون واللعاب وسر الكام  
 الطياره بمن حال والعين في التجارات من غير محدد <sup>المساجد</sup>  
 في التفرقات والترواحا <sup>لا يصح</sup> وسر وع <sup>والا</sup> في ماله كالا في  
 الطعام والشراب <sup>النفقة</sup> من سبب البحر عند ما ايضا والغافل  
 من ليس بمقصود ولا يقصد لكنه لا يهتد <sup>الى</sup> التفرقات <sup>الراية</sup> تيقن  
 في البيعات بسلامة قلبه ذكره الزيلو ايضا ولم احكم <sup>الشفقة</sup>  
 ولا شك انه مضيعا لانه في السرور <sup>ولا</sup> لا تقبل هادئة ولا  
 في البحر تقبل وانه كان مغفلا في بحر قال في الخائنه <sup>ومما</sup> اشتد عقلته  
 لا تقبل شهادته <sup>سوف</sup> في الملوب رجل مغفل على اسم المفقون <sup>النفقة</sup>  
 وهو الزر لا فطنة له <sup>سوف</sup> في المبيع العقل غيبة <sup>الشيء</sup> بال  
 وعدم تذكره له <sup>سوف</sup> الظاهر انا المغفل في بحر <sup>غيره</sup> في التهادده <sup>سوف</sup>  
 انه في بحر لم يهتد الى التصرف <sup>الراجح</sup> وفي التهادده من لا يتذكر ما رآه  
 او سمعه فلا ترق له على ضبط المسألة به <sup>فان</sup> لانكره الصلوة <sup>على</sup>  
 ميت معصوم على وكان ولا ينافي قولهم ان له حكم الامام <sup>سوف</sup>  
 بكرة انزادهم على ان كانا لانه معتل بالنسبة باهل الكتاب <sup>وغير</sup>

والغفلة من اسباب

لا تقبل شهادته لكن هل كان  
 بالغفلة في الشهادة المغفل  
 في بحر صحيح



الفقه من علم القضاء  
وفقہ القضاء

فاعر

سرطان

مصطفى  
أحمد  
أحمد



يقال ان السلطان اعلم اهلية فاذا لم تكن موجودا لم يقع تقريره  
 خصوصا ان كان المقر غير مدرس اهل فانا اهل لم يغفل وصريح  
 البراز في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير الحق فقد علم مرتبه  
 يمنع الحق واعطاه غير الحق وقد منعنا عن سالة الى يوسف الى  
 الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من احد الاجنح ثابت  
 موافق وغناور فاشي ان اقول السلطان انما يفقد اذا وافق  
 الشرع والا فلا يفقد وفي مفيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس  
 لم يجز له تناول العلوم ولا يتحق الفقهاء المنزليون معلوما لان  
 مدرستهم مياطرة غير مدرس اهل وهذا كله مع قطع النظر عن شرط  
 الواقع في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا به لم يقع  
 تقريره وان كان اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية  
 للتدريس لا تخفى على من له بصيرة والنظر في افعالهم منطوق  
 الكلام ومنه ومنه ونعرفه المفاهيم وان يكون له سابقة لتفقال  
 على المباح بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويدير على احد  
 المايل في الكتب وان يكون له قدره على ان يسأل ويجيب ان يسأل

عدم علم المدرس الاهل  
 بالغير

تفقد قول السلطان  
 وعدم نفوذه

ان كان  
 اهل للتدريس

وسوء

ويؤتى ذلك على سبيل اشتغال في العرف والحق بحيث صار  
 يعرف العلم من العقول لا غير ذلك واذا قرأ الابن واذ احضار  
 بحضرة رد عليه **فايد** ثلاثة لا يتجيب دعاءهم رجل له امرأة  
 سنية تخلق ولا يخلقها ورجل اعطى بالاسفها ورجل راي لم  
 يسد كرا في بحر المحيط **فايد** ما ليس يسد عنه العبد يوم القيمة  
 الا العلم فانه لا يسأل عنه لانه طلب من غيره ثم ان يطلب الزيادة  
 بقوله وقدر رقب رذن علما فكيف يسأل عنه في **الخصيص** **حاد**  
 سئل عن مدرسة بها صفة لا يصلح فيها احد ولا يدرس والحق جالس  
 فيها الحكم فلزم منه ثلاثة بها لحفظ المحاضر التجارات للفتح العام  
 ام لا فاجبت بالجواز اخذ من قولهم لوصاق الطريق على المارة والمسجد  
 وبيع فلهم ان يوسعوا الطريق في المسجد ومن قولهم لو وضعوا  
 بيته ومائة في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان **الحجوب**  
 ومن قولهم بان القضاء في اجماع اولى وقالوا لناظر ان يوجه فناء  
 للتجارة ليبحر والمصلحة المسجد ولم يضع الرتب بالايجاب في فناء  
 ولا في انا هذه الصفة من الفناء وحفظ المسجد **الشيخ** **العام**

مطلوب  
 اليمين في  
 الرجل ثلثة

الحاضر



ولم يجوزوا جعل بعض السجد طريقا لدفع الضرر العام وجوزوا اشتغال  
 بالحبوب والآثام والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل  
 على رقبته وصرحوا بان القضاء في الجماع اولى من القضاء في بيته وصرحوا  
 بان النكاح يفسخ طهارة غيبته او اجلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجدة  
 والحائض والنوايق يجوزوا اشتغال بعضهن ما نفاوا كرت وتقدر عليها  
 كل يوم من بيت الله الى الجامع دعت الضرورة **فان** معنى قولهم  
 الاية المنصوص رواية والراجح ذرية فيكون الفوت عليه كذا في  
 البرازية **فان** اذا بطل الرئي بطل ما في ضمنه ومعنى قولهم اذا بطل  
 بالكر بطل المتضمن بالفتح قالوا الوابراه او اقر له ضمن عقده **فان**  
 الوابراه كان البرازية وقالوا التعامل صحيح عقده **فان** لو بطل لا ينفذ  
 البيع كافي الخلاصة وقالوا لو كان معتكرا في يلقى ففعله وجب القضاء **فان**  
 فزانه المفق ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتل  
 لا قصاص بطلانه فبطل ما في ضمنه قالوا كما في الحرائر لو اوجرت  
 عليه ولم يكره ناظر لم تصح وان اذن للستأجر بالهانة فانفق لم يرجع  
 على احد **فان** كان مستوطعا **فقلت** لان الاجارة لما لم تصح ما في ضمنها

انه لا شبهة

وقالوا

وقالوا لو جدد النكاح لم تنكح به من لم يلزمه فقلت لان النكاح  
 لا يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القينة مسلمة  
 يلزم فيها لو جددته للزيادة للاحتياط ولو قال لها ابرأني من  
 امرك مهر اجد بدا فابرة بحدودها في هذه الصورة **وقوت** حادثة  
 لئلا يجامع اوقافه ورقفه وضمنه الى وقت آخر شرطه  
 فانقبت بطلان شرطه بطلان المتضمن وهو ان يجامع ورقفه بنظر  
 ما في ضمنه وقالوا لو اشترى بحسنة بماله لم يجر وكان له ان يستخلص  
 قلت لان الشراء باطل فبطل ما في ضمنه **فان** لم تكن  
 ان يفرغ عليه ما لو باع وطيفته في الوقف لم يصح ولا يقطر حقه  
 مما تخير بجا ما هن وخبره عما ذكر في البيوع لو باع النجار  
 واجره الاجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة **فقلت** ان  
 ان لا يطيب لبوت الاذن من الاجارة وما ذكره في الحائرة الوابراه  
 المولى ببول الكتابة فلم يقبل عتق وبق البول مع ان الابرأستين  
 للعتق وقد بطل المتضمن بالرد ولم يطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره  
 النسخة لو صالح السفيح بماله لم يصح ولكن كان منقضا للنفقة



مع ان المتضمن للامتنان صلح وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا  
لوبياع شفعة قال لم يصح ونقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن  
وقالوا لو قال العيين لا امرأة او الخمر لغيره اختار ترك الفسخ  
بالن فاخترت لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل الزام المال  
الا ما في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس منزلة الشفعة على الصيغة <sup>نحو</sup> **فان**  
المال وسقط **فان** يقرب من هذه القاعدة قوله الممن على <sup>المتضمن</sup>  
فان صدق يستثنى منها مسألة الدفع التعجيل للدعوى <sup>التي</sup> **فان**  
على المختار وقيل لا لاد البناء على الفاسد <sup>فان</sup> ذكره البرازيل <sup>في</sup> **فان**  
ونثبت في الرضا فائدة صحة بعد فاء هاء في المسئلة <sup>في</sup> **فان**  
اذا اجتمعوا الحقاه قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى <sup>في</sup> **فان**  
بأذنه الا فيما اذا <sup>في</sup> **فان** في ملكه صيد وجب امره حفاقة <sup>في</sup> **فان**  
ونهم <sup>في</sup> **فان** انه من باب الجمع بينهما للترجيح ولذا يرسل على وج  
لا يضيغ والدرسي <sup>في</sup> **فان** علم الفل <sup>في</sup> **فان** الله <sup>في</sup> **فان**  
الحمد لله اولاد اخوان الصلوة والسلام على من كلت بحسنه  
ظاهر او باطنا **وبعد** فهذا هو الغني الرابع <sup>في</sup> **فان** <sup>في</sup> **فان**

وهو في الاعان جمع لغز قال في الصحاح لغز في كلامه اذا غمز  
والاسم اللغز والجمع الاعان مثل رطب وارطاب واصل اللغز  
بحر البرزخ به القاصع والنافع يحفر منقعا الى الغلغلة  
بعدل غميمة وسما له غمينا بوضعها في غميمة مكانه بتلك الاعان <sup>في</sup> **فان**  
وقد طاعت قريبا جيرة الفقهاء والعدو فزأرتا منتملا <sup>في</sup> **فان**  
ثم رايت قريبا الزخاير الاشرقية في الاعان الحقيقة <sup>في</sup> **فان**  
عبد البر به السنة فانتجت منها احسنها باختصارا <sup>في</sup> **فان**  
على صنف او كان ظاهرا **كتاب الفهار** ما عظم المياه <sup>في</sup> **فان**  
ما منع م اصابعه وم <sup>في</sup> **فان** حوض صغير لا ينحس بوقوع النجاسة  
فيه فقل حوض الحمام او كان الوضوء منه متداركا <sup>في</sup> **فان**  
من البر حيا بمنزلة الجحيم <sup>في</sup> **فان** لا فقل الفارة اذا كانت عارية <sup>في</sup> **فان**  
ينزع كالماء والا لا اي <sup>في</sup> **فان** يجب نزع ولو واحد منها نقل <sup>في</sup> **فان**  
الاولو الاجرة <sup>في</sup> **فان** تجت ثلث ثخونة اي ماء كبر لا يجوز <sup>في</sup> **فان**  
وان نقه جاز فقل ماء حوض اعلاه ضيق <sup>في</sup> **فان** <sup>في</sup> **فان**  
طهور يجوز الوضوء به لا يجوز سربه فقل ما مات فيه صنف <sup>في</sup> **فان**



**كتاب الصلوة** اي تكبر لا يكون به سارعا فيها نقل تكبيرة <sup>تجرب</sup>  
دون ان تقم اي مكلف لا تجب عليه العشاء والوتر فقله كان في بلد  
اذا غابت الشمس فيها طلعت اي صلاته صلاة بقرأة القرآن نقل  
ام بسنة احد ثبوتها ان صلوة قرأة بعض السورة فيها افضل  
سورة نقل الزاوي لا تجب الاحتياط في صلاته ما وقرأ بعض سورة  
كان افضل من قرأة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها ايضا لان  
البعض اذا كان اكثر آيات كان افضل اي صلوة افدت فداها صلوة  
صححت من اقل رجل ترك صلوة صلى بعدها في اذكر اللغائية فدت  
الحسن فان صلى ان وسته قبلتها صححت الحسن ولي فيها كلام  
الكثر اي صلوة فدت اصلها الحديث نقل صلى الاربع او اقام الى المائدة  
قبل القعود قدر الشاهد موضع جبهة فاحد قبل الرفع ثلث ولورفع  
قبل الحديث قدر وصف الوضوء فيه قال ابو يوسف انه صلواته <sup>صلواته</sup>  
الحديث تجب ان تقول بعد اي فصل قال في ولم تنه صلوة فقله اعتاد  
في كلامه اي فصل متوضي ران المأفدت صلوة فقله المتقدم امامهم  
اذا رآه دون امامه اي كراهة نقل الامامة الرجال فقله اذا قرأت آية سجدة

وسما

وتبعها التامعون ان في سنة يجب ادائها وجرم تضاعفا نقل  
الحكمة اي رجل كراهة سجدة في مجلس واحد تكرار الوجوب عليه نقل  
اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها في اعادها في الصلوة **كتاب**  
**الزكاة** اي مال وجبت زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملك  
نقل الموهوب او ارجعه الواهب بینه بعد الحول ولا زكاة على  
الواهب ايضا ان نصاب حولي فارغ غايرها ولا زكاة فيه نقل  
المقبل القبض ومال الصفاة ان رجل يزكك يملك اخذها فقله  
نصب سائمة لات او ماني ورهم ان رجل ملك نصابا ثم <sup>انفق</sup>  
وحلت له نقله لم ديون لم يقبضها اي رجل ينسول اخا عا فرأها  
بعض دون بعض نقل المريض او اخاف من ذرته يخرجها  
عنهم ان رجل يستحب له اخفاؤها فقله الخائف في اللقمة ليل  
يعلموا كراهة ماله ان رجل عن عند الامام ولا يملكه فقير عند محمد  
فيحله فقله له دور استقلاله ولا يملك نصابا **كتاب الصوم**  
ان رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقله رآه وصره ورأه  
سكادته ولك ان تقول به كان في صحة صومه اخلاف ان رجل نوى



رمضان في وقت البينة ووقع فقل فقل بعد الطلوع ان صام  
 ابتغ ريق غزه وعلبه الكفارة فقل فقل ريق جسيم ان صام  
 افطر ولا فطر عليه فقل فقل فيه مضمون المكنى سرح بنية القضاء  
 فبين ان لا فطر عليه آل رجل نور الطلوع في وقت ولم يقع فقل  
 الكافر اذا سلم قبل الزوال ونواه **كتاب حج** ان قارن الاداء عليه  
 فقل فاحرم بها قبل وقت ثم اتى بها لهما في وقت اي فقل يلزمه  
 الحج فقل كما كان غنيا وحي عليه فقل فقل ان اتى جاور للبيات بلا  
 ولادم عليه فقل لم يقصد دخول مكة او من جاور اول الواقيت **كتاب**  
**النكاح** اي اب زوج بنته لم يكونا مقددا الا امام فقل الاب السكرا  
 اذا زوجها باقره فقل اي امرأة اخذت ثلاثة همود ثلاثة اذله  
 في يوم واحد فقل امرأة طلقت ثم وصفت نكاحا للمهر ثم تزوجت طلقت  
 قبل النكاح ثم تزوجت فان آل رجل مات مع الزوج واحد منهن  
 تطلب الميراث والميراث الثانية لامر لها ولا ميراث والثالثة لها الميراث  
 الميراث والاربع لها الميراث دون الميراث هو عبد زوج مولاه  
 امته ثم اعقر ثم تزوج حرة ونفراينة ال صغير نوقح النكاح باجازه

سر

فقل المأبوت الصغير اذا زوج مولاه اب زوج فلم ير من المولى طلق  
 فقل العبد ان جماع الا يوجب حرمة المصاهرة فقل جماع الصغيرة <sup>الميتة</sup>  
 اي مطلقة ثلاثا داخل بها النكاح ولم تحل فقل اذا كان العقد مفسدا اي  
 معتق استنعت برجعته ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت  
 لمعة بلا غسل **كتاب الطلاق** ان رجل طلق ولم يقع فقل اذا  
 قال عتيت الاخبار كاذبا ان رجل قال كذا امرأة اتزوجها حتى تقوم  
 الساعة فزوي طالق تزوج ولم يقع فقل اذا قصد نكاحا ثم هذا  
 اذا سكت ان رجل له امرأته انا ارضعت احداها صبياء حرمت الا  
 عليه وحرمتها فقل رجل زوج ابنة الصغيرة فاعقت فاختارت  
 نفسها فزوجت باخوة زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج  
 ضرته بلبن هذا الرجل حرمت ضرته على زوجها لانه ابنه من الضرع  
 مضار من تزوجا حليلة ابنه فلا **كتاب العتاق** اي عبد  
 عتق بلا عتاق وصار مولاه ملكا له فقل من دخل دارا عليه  
 بلا امان والعبد مسلم عتق واستولى على سيده ملكه وسال يوفى  
 آخر ان رجل صار مملوكا لعبد وصار العبد حرا ان زوجين مملوكا

رجل طلق امرأة رجعياء ميت وهي  
 في العدة ورئت كان الطلاق في الصحة  
 او في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة  
 ورثها زوجها واداة ابائها في الصحة  
 ثم مرض ومات وصحة العدة لم تترث  
 وان ابائها في المرض ان ابائها بسواها  
 لم تترث وصحة العدة ورئت وبعد انعقادها  
 لم تترث وصحة

مطلقة الثلاث افر ارادت ان تزوج  
 المحلل وتخاف ان لا يطلقها فاجله لها  
 في وقت او تقول زوجت نفسي منك على ان  
 امرى بوس اطلق نفسي كلما اريد او يقول  
 الزوج فيكون الامر بعد النكاح صحت  
 شاءت او يقول المحلل في صدق عالما  
 طالق بعد ما تزوجت المرأة ابام او على  
 انا امرك ببيك بعد ما تزوجت تطلق  
 نفسي كلما تريد فقول المرأة قبلت  
 بطلاق بعد عدة ابام وبغير الامر بها

في النكاح







ولما أورد جلاله على الخلق  
وأن هذا الرجل كغيره في  
التي لم يعلبه بآدمه لهذا  
وتقدم بها  
بقي على ذلك إلا أن  
الخاص وكيفية  
ذلك فضاء على الخلق في  
ولما أورد الله على الخلق  
الخلق وسمع وأنهم  
كفر في عند الله التي  
عليه ولم يتغير بآدمه ولكن  
المكرر عليه ذلك فانا المفضل  
البيئة على ما أورد فانا المفضل  
بقيت بالخلق على الخلق  
ولا يكون ذلك فضاء على  
الخاص بآدمه فانا المفضل  
كفنا لا خاصة ذلك فانا المفضل  
فانه لم يبق على الخلق  
وكيفية ذلك فضاء  
على الفاضل بآدمه  
أقول كذا فانا المفضل  
ولما يكرر الأمر على الخلق

ای شهید و اعلى شریکی فقبلت علی احد هما و  
 الآخر فقل شهید النصار علی ارضائی و مسلم یبق  
 عبد مترك ای شهید تقبل شهادتهم و لا یوفون  
 المشهور علیه فقل فی الشهادة علی الشهادة  
 ای شاهد جازله الکتمان فقل اذا کان الحق  
 یقوم بغيره او کان الفاضی فاسقا او کان یعلم  
 انه لا تقبل ای مسلمین لم تقبل شهادتهم بیئ  
 و شهید اثنان بضده فقبلت فقل ارضائی مکتله

۲۹۴۰



ابن اناسا مسلما وشهد ابنه انه مات نصرانيا ونفيا  
انه مات مسلما قبل النصر انيان والله تعالى اعلم

### كتاب الاقرار

اي اقرار لا بد من تكرار فقل الاقرار بالزنا والاقرار  
بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن السحنة  
والصحة اغرب ما يكون والظاهر ان لا وجوه لتلك

الرواية والله اعلم

### كتاب الصلح

اي صلح وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم  
البدل اليه فقل حق الصلح في الشفعة والله اعلم

### كتاب المضاربة

اي مضارب يعزم ما اتفق من عنده فقل اذا لم  
يبق في يد المولى من مالها الله اعلم

### كتاب الهبة

اي اب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان

الابن

الابن مملوكا لا جنتي اي هو هوب وجب دفع  
ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبهم رب  
السلم الى المسلم اليه وجب عليه رد ثمن المال

### كتاب الاجارة

خافوا المستاجر من فسخ الاجارة باقرار المورج  
يدين ما التحيلة فقل اي يجعل للنة الاولى  
قليلا من الاجرة ويجعل للاخرة الاكثر والله

اعلم والله اعلم

### كتاب الوديعة

اي رجل اقره وديعة فصدقه المدعى عليه  
ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل  
اذا اقر الوارث بان المتروك وديعة

وعلى الميت دين لم يفتح اقراره



ولو صدقة الفداء فيقضى الفدية دين الميت  
ويرجع المدعى على الفداء لتقدير قيمته وكذا  
في الاجارة والمضاربة والعارية  
والسائر

### كتاب العارية

اي مستعمل الممنوع بعد الطلب فقل  
اذا طلب السفينة في ليلة البحر والتمين  
ليقتل به ظليما او بالنظر بعد ما صار  
الصبي لا يأخذ الاثديها او فرس  
الغازي في واد الحرب او عارية  
الرهن من قبضاء الدين  
اي مودع مودع مخفي  
بالهلاك فقل او اظلمت مستحقة اي مودع لم يخاف ومخفي  
فقل اذا اره بدفعها الى بعض ورثته فقل فمعه اليه بعد موته

### كتاب المكاتب

اي كتابه تقضها من العاقدين فقل اذا كان المكاتب  
مديونا فلفر ما تقضها اي مكاتب ومدير جازي فقل  
اذا كانت مودعة في واد الحرب او دبره ثم اخرج الى  
وادي السلام او تحقابه ارا الحرب مرتدين فيا سر على الكون

### كتاب المأذون اي جدد لايت

اذنه بالسكوت او اراه مولا يبيع ويشترى فقل

### كتاب الفصيب

اي رجل استهلك شيئا منزله سليانا فقل اذا  
استهلك احد من آل البيت او زوج وصفي اي  
غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان المالك  
لا يعقل ان مودع يعقد بالاتقد فقل مودع  
الغاصب كذا الفقرة ان مودع سلم له البع  
ولم يطل فقل هو الوكيل بالاراء كذا القيمة ان سكران فيما يكن  
قسمه او اطلبوا العالم تقم فقل الكفة البوز الناقدة ليس له ان







حتى يهتد إلى المقصود وأصلها الواو وأصلها طلب الجيلة كذا في  
المصباح واختلاف ما أختار في التفسير غير ذلك فاختار كثير التفسير  
بكتاب <sup>الجيلة</sup> واختار كثير كتاب الخزانة واختار في الملتقط وقال  
أبو سليمان أنه بوا على محمد ليس له كتب الجبل وإنما هو الهرب في الحوام  
والنخل منه حسن قال انتهى وحزب يدرك صفنا فاصب به ولا  
تحت وذكر في الجبل أن رجلا هتتر صاعا ثم بصاعين فقال  
اللام أريت هذا بعد ترك ما كنت عليه ثم أبتعت بلسنتي ثم  
وهذا كله إذا لم يؤد إلى الفرار لا حادس وفيه فصول **الأول**  
**الصلوة** إذا صلى الظهر أربعاً فافتمت في المسجد فاجيلة أن لا يجلس  
على رأس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة فقل أو يصلي مع الإمام  
**الزكاة** الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رمضان  
فأزاد شعبان فقصه يوماً فاجيلة أن لا يفر من كفر فنبو <sup>صوم</sup>  
الأول من شهر رمضان عما التزم ولو حلف لا يصوم رمضان  
هكذا يفر ويظهر **الثالث في الزكاة** لم يصب أراد منع  
عنه فاجيلة أن يتصدق بدرع منه قبل التمام أو بهب النصاب

لا بد

لا بد الصبر قبل التمام يوم واختلوا في الكراهة وما أختار  
أخذوا يقول محمد فقال للفرع الفقراء أو لم على فريدس وأراد  
جعل زكاة العين فاجيلة أن يتصدق عليه ثم يأخذ منه  
عذبه وهو أفضل من غيره ولو المديون من دفعه له مديون يأخذ  
منه لكونه من جنس حقه فإن مانعه رفعه إلى القاضي فكلفه قضاء الدين  
أو يوكل المديون خادماً الذي يقبض الزكاة ثم يقبض دينه فيقبض  
الوكيل صار ملكاً للوكل ونظر فيه فإن كان عوله في دفعه وباتى ما  
ودفعه بآداب وكلمة ويعيب فلا تلم المال إلى الوكيل إلا في غيبة وإمام  
من أختار أن يقول كلما عرفت كنت وكيل ورغف فاة في صحة التوكيل  
اختلافاً فإن كان له اليد في الدين يخاف أن يتركه في  
المقبوض فاجيلة أن يتصدق الراي بالدين ويهب المديون ما قبضه  
للدائين ولا يتركه واجيلة في التكفير بها الصدق عما ففرم أو  
يكفر بكونه التوب لها وكذا في تقييد الجاد الرابع في القدية  
أراد القدية صوم أيام أو صلاة وهو يقر يعطى منون من  
فقراء أو يتوجههم ثم يعطيه هكذا إلى أن ينعم **الناس في الحج** إذا



اراد الا فاقى دخول مكة بغير حرام من الميتة قصد مكانا آخر  
 داخل المواقيت كبستان من عام اذا اراد ان يكون لبنته تحت الشجر  
 يزوجه من عبده يعلمها فقد **السكاح** في السكاح اذ عتامة  
 فكاحه فانكروا لبنته ولا يمس عند الامام عليه لا يملكها الزوج ولا يورث  
 بتطبيقها لانه يصير مفرقا بالطلاق فالجدة ان يامر الله ان يقول ان كنت  
 امرأتى فانت طالق ثلاثا ولو اده من نكاحها فانكرت فالجدة في دفع  
 عنها على قولها ان يزوجه باخر واختلف في صحة اقرارها بطلاق غائب  
 والجدة في صحة عتبه الاب شيئا من ميراثه للزوج انما كانت كبيرة <sup>فانه</sup>  
 يربطه كذا بانها على انها ان انكرت الا اذا ما اضافه فيصح <sup>وان كانت</sup>  
 صغيرة فالجدة ان يحيل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان <sup>ميتا</sup>  
 فيصح وبراء الزوج واذا اراد ان يزوج عبدا على ان يكون الامر <sup>لانه</sup>  
 يزوجه على ان يكون امرها بيد المولى يطلقها المولى كلما اراد واذا اخذت المرأة  
 الاقوان من بدها بزوج على مذكر اعلاني لا يخرجها نفاذا تزوجها ثم  
 اخذها كان لها تمام مهر مثلها او يورثها لانها اولادها بدين نفاذا اراد <sup>بذلك</sup>  
 منها سنها المودة فان نكحها لم يورثه ان يحلف الزوج ان له عليها كذا باعها

مطلب السكاح

مطلب هذه الاب شيئا من ميراثه للزوج

المال

المال شيئا فانما احلف لا ياتى والاولى ان يسري شيئا عن شق به  
 او يكفر له لكونه على قول اكثر فانما احلف فالاقرار اراد ان تزوجه  
 وخاف من اولياها نكحها اذ تزوجه من نفسه لم يقول بحرة <sup>الزوجه</sup>  
 تزوجت المرأة التي جعلت امرها الى بصرى كذا جوت الحضانة  
 ان كانا كفووا وذكر الحواشي ان الحضانة رجل كبير في العلم يفتح  
 الاقتداء به ولو اده عت عليه مهرها وكان قد دفعه الى ابيها وخاف  
 انكارها ينكر اصل النكاح وجاز له احلف انما تزوجه بها كذا  
 قاصد اليوم والا اعتبار لبنته حيث كان مطلقا مطلقا لا يزوجه  
 ولو حلف لا يزوجه ببنته فزوجها فضوتى واجاز الاب لم يحتج  
**البايع** في الطلاق كتب الى امرأته كذا امرأة الى غير ذلك طالق  
 ثم يحيى ذكر فلانة وبعث الكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه حيلة  
 جيلة والحيلة المطلقة ثلاثا ان يقول اطلق قبل العقد ان تزوجه  
 وجامعت فان طالق ثلاثا او باينة فيصح بالجماع مرة فان  
 من امساك الى جماع آخر يقول انا تزوجتك وامسكت فزوج  
 ثلاثة ايام ولم اجمعك فيما بين ذلك والاصل ان تزوجه

فان حيلة ان يزوج فضوتى ويكسر البطل  
 وكذا ان تزوجه بها  
 بنية تزوجه فضوتى فاجلته  
 بالاب لم يحتج



علا ان ارها بدها في الطلاق بستره بزايقا بذلك لم قبوله اما اذا  
برأ المحلل فقال تزوجني على ان اترك بيدك فقبلت لم تصير الاقرب  
الا اذا قال علا ان اترك بيدك بعدما تزوجت فقبلت واذا اخافت  
ظهور امرها في التحليل ترهب لم يثبت به مال يترى به مملوكا <sup>حقا</sup>  
يجامعها مثله ثم تزوجها منه فاذا دخل بها وجهه منها وتقبضه  
فنفخ في النكاح لم يثبت به الى بلد يباع فيها ونظر بها بان العبد  
يكفون ويكسها حله على رضى المولى او انما لاولى حلف بطلاقها اليوم  
فالحيلة ان يقول لها انت طالق ان الله او على اني فلم تقبل حلف  
لا يطلقها وخلعها اجبتى ورفع له بدله لم يجتث لقول كل امرأة  
ان تزوجها فترها طالق فتزوج فاذا حكمنا فقيها فحكم بطلاق  
البيس صح وتو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا <sup>فالحيلة</sup>  
ان يقول لها انت طالق على اني ورجع ولم تقبل يقع عليه الفسوخ  
انك لا اطلاقا فالحيلة ان يدخل بيتا ثم يقال له اكل امرأة في هذا البيت  
فيقول لا اقدم علمه فيقال له كل امرأة لك فيه فربما يؤمن فيجب بذلك  
فيظهر فيسجدون عليه ان لم يظن قدرها لفسخها حلال ونفسها حرام

ثم طالق فالحيلة ان تجعل المحرم في العذر ثم يظن البصر فيه حلف  
لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها في فيه لقمة فقال اذا اكلتها  
فان طالق واذا طرحها فترها طالق يا كل النصف ويظهر النصف او ياخذها  
من فيه ان لا يجز امره **السادس** في الخلع سئل ابو جعفر عن رجل  
قال لامرأة انت طالق ثلاثا ان سالتني الخلع ولم اخلع <sup>حلفت</sup>  
على بالعتق ان لم يسأل الخلع قبل البذر فقال ابو جعفر للمرأة سالتني  
فان الله فقال له قد خلعتك عما ان فقال لها قولي لا اقبل فقلت  
فقال قولي واذهب مع زوجي فقد برئ كل منكما وجبلة <sup>ان</sup>  
ان تسبع المرأة جميع ما ليكها من تنق به قبل مضي اليوم ثم تشرى بعد  
**التاسع** في الايمان لا تتزوج بالكونة عقد خارجها ولو في  
سوادها ما بنفسه او بوكيله لا يزوي بعبد من امته ثم اراده <sup>فالحيلة</sup>  
ان يسبعها من ثمة فيزوجها ثم يستردّها لا يطلقها بحار <sup>نكاح</sup>  
منها ثم يطلقها او بوكيله فيطلقها خارجها حلف لا يزوجها بعقد  
مربعين قال لا تزوجها وطرالق فتزوجها الاولى ان يطلقها  
نكاحا لغيره بقيس حلفته امرأة باة كل جارية بسترها فحررة



فقال نعم تاويا قرية بيعنا صحت نيتة وتكون بالجارية الفينة  
 صحت بينة وتو قال كل امرأة تزوجها عليك ناويا على رقبته  
 ومن عليه عزمه بمينا فقال نعم لا يكون ولا يصير حائفا وهو الصريح كذا  
 في اننا رايته فعلى هذا ما يقع في التعاليق من الحاشية ان ان حد  
 يقول للزوج تعلقا فيقول نعم لا يصح على الصريح ان تعلقت كذا  
 فعبر عن بيعه ثم يعقل ثم يشتره الحيلة في بيع مذهب يفتق  
 سيده انه يقول اذا امت وانت في ملكي فانت قد انتقضت بيع  
 باقاة او خيار ثم آو به فالحيلة ان يحلفا للزوج عليه ناويا مكانا  
 غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف لا يشتره بائنه او رعا  
 يشتره بائنه او رعا او غير ذلك من الراجح لا يبيع الثوب فلا  
 يمتن ابدأ فالحيلة بيع الثوب منه ومن آخر او بيعه منه بغيره  
 ببيع مضمون منه ويحجر البيع حلق لا يشتره يشتره بالحيار  
 نظروا يشتره مع آخر او يشتره بالاسماء ثم يشتره السهم  
 الصغير حلف عبده مرانا اخذد بينه متفرقا ياخذ له الاورع  
 حلف لياخذ من فلانا حقه او لم يقبضه ثم اراد ان لا يأخذ منه

بعضه

يا خذ من وكيل المحلوف عليه او من وكيله او من وكيله وقيل صحت ان  
 اكلتم هذا الخبز فالحيلة ان يدقه ويلقيه في عصيدة ويطحنه حتى  
 يصيرها كما فياكله لا يأكل طعاما فلانا يبيعه له او يهديه فياكله  
 صعدت فلذا وان نزلت فلذا بحملها ونزل بها لا يتفق عليها  
 يذهبها ما لا تنفقه او سها فبطل البيع اذا تقضت عند ثبوت  
 زوجه كمنته بكذا على ان يخرجها في اكبر كفا وان كان مضافا  
 متاجره لتقبل العمل طلبت ان يعلق من ثمنها فالحيلة ان يترقب  
 اخر لها عليهم الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناويا اجد يده  
 او يكتب لهم الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مبرا  
 باليمين الى ما في كفه اليسرى ثم اخذ حلفه السراق ان لا يجبر  
 باسماهم فقد عليه الاثم فمن ليس بسارق يقول لا وان في  
 يكتب لهم فيعلم الواي السراق ولا يحنث الحاق لا يكتفها  
 وسق عليه فمحل الامتعة ببيع من صوره وتحويله ان لم اخذ منه  
 حق وقال الآخر اننا اعطينا فالحيلة لهما الاخذ جبر العاشر  
 في الاعاق ونوابه الحيلة للشركيين في تدبير العبد وكتابت لهما



ان يوكلهم بفعل ذلك بكلمة واحدة والحيلة في القتل العبد المرفق  
 بلا حيلة ان يبيع نفسه ويقتن البر من فان لم يكن للعبد مال في  
 الجوى لم يقبض منه حصة القهر واختلفوا في صحة اقرار القهر  
 بالقبض المقتضى ولم يسهل حتى مرض فان اقر جازمه الثلث فالحيلة  
 ان يوكل العبد لرجل يفتق او اراد ان يطأ جارية ولا  
 يبيعها او اولدت يبيعها لابنها الصغير يزوجها نا واولدت فالاولاد  
 او اولا يكون ام ولد **الحاوي عشر** في الوقف والصدقة والاد  
 الوقف في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة يقر انها وقف  
 رجل وان لم يبيع وان تنويها وهو في يده اراد وقف داره  
 صبي انا فاجعلها صدقة موقوفة على اماكن ويسلمها الى المنزلة  
 ثم يتنازعان في حكم الله بالزوم او يقول انا فامنا حكم بعتي  
 فيلزم ان ابطاله فافضلها صدقة **الشعر** في السرقة والحيلة  
 في جوارها بالعر ومن ان يبيع كل نصف ساعة لتأخر الاقرب  
 وهي مروفة **الثالث عشر** في الهبة ارادت هبة المهر الزحف  
 على انا ان ظلمت في الولاء يعود المهر اليه فالحيلة ان يبيعها لينا

الاول

مرا

مستورا مقدار المهر فاذا دلست ينظر اليه فترده بجوار الروية وانه  
 مات قد برئت المديونية والا فلو على حاله يفعل ذلك قال لها انم  
 صدقنا اليوم فانت طالق فالحيلة ان تسري منه ثوبا ملوثا فالحيلة  
 ثم يرد بعد اليوم فيقول له ولاحت **الرابع عشر** في البيع والراء  
 اراد ان يبيع دار على انه ان امكنه سلمها والارء الثمن فالحيلة  
 ان يقر المشتري ان البائع باعها وهي في يد فلان مقرر بالقبض ولم يكن  
 في يد البائع وتولوا ذلك كما ان المشتري جسر البائع على تسليمها هكذا  
 ذكر الحفاف وغابوا عليه تعليم الكذب وكذا عيب على الامام  
 الا عظم في قوله اذا باع حبلى وخاف المشرع ان البائع ان يدر  
 حبلها وينقض البيع قال فالحيلة ان يأمر البائع بالان يربطه بحبل  
 من حبلها ومن فلاه حتى لو اوعاه لم تسحق واجيب عنها بانها ليس  
 امر بالذب وانما المصني بانها لو فعل كذلك كان عليه كذا اراد شراء  
 شيء وخاف ان يكون البائع قد باعه فاراد المشرع ان يبيعه  
 البيع يرجع على البائع بصنع المني ويكون حلاله فالحيلة  
 ان يبيع له بصنع المني ثوبا ثمانية دينار مثلا ثم يشرى الدار

الروح وبكذلك يفتق له ديني  
 واراد ان يفتق على انه كان  
 يبيع المديون صح



بماية دينار ويدفع الثوب له بالمائة فانما تحقق ربح بالمائة  
 ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من ان يكون  
 من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية  
 بعتها المشتري ان يقول ان بشرتها وزجرتها فانما اشتراها  
 عنقت واه اراد ان يخدمه زان يوتي فتكوة مدبرة اراد  
 شراء انا ذهبن الف وليس معه الا النصف فيقصد ما معه ثم يتوض  
 منه ثم يتقدم ولا يفد بالتفرق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بربح  
 فالحيلة ان يشتري منه شيئا قليلا بقدر مرامه من البيع ثم يتوض  
 اذا اراد البايع ان لا يخاطمه المشتري بعيب بامر البايع فيقول  
 ان خالصتي في عيب ولو صدقة وان اراد البايع ان لا يربح على  
 المشتري اذا اشترى فالحيلة ان يقول المشتري بانه باع من البايع  
**الخامس عشر** في الاستبراء الحيلة في عدم لزومه ان يزوجه  
 البايع او مولاهما من ليس تحت حرة ثم تبيعها وتقبضها  
 ثم يطلقها قبل الدخول بها ولو طلقها قبل القبض وجب على المالك  
 ثم يزوجه المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف

(ان)

ان لا يطلقها بجعل امرها بدين كذا وانما قلنا كلاما  
 لا يقتصر على المجلس ثم يتزوجها المشتري قبله ثم يشتريها  
 او يبيعها واختلفوا في كراهية الحيلة لاقاطها **السادس عشر**  
 في المداينات الحيلة في امر المديون ابرا باطلا او تاجله لذلك  
 او صلى كذلك ان يتردد بين الرجلين في رجل يثق به ويسد انهم كانا  
 عارية وتوكله يقبضه ثم يذهب الى التاجر فيقول المودع كان في يدي  
 هذا الرجل على فلانة كذا وكذا فيقول بذلك فيقول المودع للمقاضي  
 هذا المودع قبض المال وان يحدث فيه حدثا واجر عليه في ذلك  
 فيجبر التاجر عليه وتنتهه قبضه فافعل ذلك ثم ابر او اجل او  
 صالح كان باطلا وانما احتيج الى التاجر لان المودع هو الذي  
 القبض ولا يفيد الحيلة فتنته فانه يفعل عنه ثم قال الخصاف  
 بعد هذا قال ابو حنيفة يجوز قبض الذر لانه بائنه المال بعد اقراره  
 وابرأوه وبهتته لانه لا يبرأ من جابر الحيلة في تحول الدين  
 لغير الطالب اما الاقرار فليس بالحق والحوالة وان منع رجله الكلب  
 شيئا باله على فلانة او صالح عما على المطلق بعبد فيكون الدين

في قبضها وتقبضها



وإذ لم يلبس العيني ثياباً لها في الأجر جازوا في الحق في الدنيا والسياسة عليه صلح صلح

و استقرط الوصل او طوعم العوام  
على المستاجر غير جائز **طحا** مقدم  
في المرحه صح

المستأنف بانه الساجد بالاصل  
من المسلمين في

ما شاء وما خف 2 فنوله او يقر بأنه آجوه حال جرح المسلمين فلا ينظر  
موت احدهما واذ كان في الارض عين نفاذ او قرفار اذ ان يكون  
المستاجر يقر بانها للمستاجر عارة سنينا وله حق الاستفاد عشرين  
بجوز اذا آجوه ارضه وبنها تخيل فاراد ان يلم التمثل للمستاجر  
يدفع التخيل الى المستاجر معاملة على ان يكون مرتب اقال حرد ولف



جزء من الغرة والباقي للشاوي **الثامن عشر** في منع الدخول  
 اذا اقر عليه شيئا بالمال فالحيلة لمنع البينة ان يقره الابن  
 الصغير والاجنب وفي التام اختلاف او لغيره كغيره فيوضه  
 المستعير للبيع فيسأوه المدعي فيطلب دعواه ولو ادعى عدم  
 العلم به ولو منعه التوب وسأوه بطلت ولو قال لم اعلم او يبيع  
 المدعي حين يتيقن به ثم يهبه للمدعي **سبعة عشر** بالبيع **الثاني**  
**عشر** في الوكالة الحيلة في جواز سره الوكيل بالحيث  
 ان يشره ككفر جنس ما امر به او باكر ما امر به او يصرح بالبراءة  
 لنفسه كحزة موكله او يوكل في شرايه الحيلة في صحة ابرار الوكيل  
 عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري  
 الثمن له اراد الوكيل ان يرسل الشاع للموكل لا يضمن **فالحيلة**  
 ان ياذن له في بيعه وكذا الواراد الايداع يستأذنه ان يبرسه  
 الوكيل مع اجيره لان الاجير الواحد مغياله او يدفع الوكيل  
 الامر الى الشخص فانه في ارسال **العشرون** في النسخة  
 الحيلة ان يلب الزاحم لشيء ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا

الصحة

الصدقة او يفرح اراد سر اوها بها لم يقر الا في **بعض**  
 عليه بجره مما يلى دار الجار بغيره ثم يبيعهم **الحام**  
**والعشرون** في الصلح بين وترك ابنا وزوجته ودارا فاقتر  
 رجل الدار تصالحه على مال فان صالحه على غير اقرار فاما لهما  
 اثمانا والدار بينهما اثمانا والا فاما لهما نصفان كالدار  
 والحيلة في جعل الاقرار كغيره ان يصالح اجنبى منهما على اقرار على  
 ان يبيع بها الثمن وله سبعة او ثمانية لهما الثمن والباقي للدار  
**الثاني والعشرون والثالث والعشرون** في الكفالة والحوالة  
 الحيلة في عدم الرجوع اذا اقل الحال عليه او مات مقلان  
 يكتب ان الحوالة عاقلان بحسب الحيلة في عدم برأة الخيل  
 ان يضمن للحال عليه **الرابع والعشرون** في الرهن الحيلة في  
 جواز رهن الماع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف  
 ثم يبيع السبع الحيلة في جواز اشباع المرتهن بالرهن **السبعة عشر**  
 بعد الرهن فلا يبطل بالجارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج  
 الضمان ما دام مستعلا له فافترغ عام الضمان الحيلة في اثبات



الدرس عند العا في غيبة الراهب ان يدعيه ان ان في دفعه بانه  
 من عنده وبيت فيقضي العا بالرهنية ووقع الحصة **الحاشي**  
**والعراون** في الوصية الوصاية لا تقبل التحصيل في  
 وكان وزملا فافوا خصص زيد ممر وروبان م واراد  
 ان يفر كلنا بحيلة ان يشرط لكل ان يؤكده ويعل برأيه او شرطه  
 الافراد الحيلة في ان يملك الوصى عزله نفسه متى شاء ان يشرطه  
 الموصى وقت الاصل الحيلة في ان العا يقول من لبت ان يفر دينا  
 على الميت فيجوز العا ان يبرأ من **بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفاعل  
 من الابناء والظالم وهو في الظروف ذكرت فيه كل ما ينبغي ان يعلم  
 ثم تزوق الامام الكرام الحسيني المسمى **كتاب القسوة**  
 وفيها بعض مسائل الطهارة البقرة او اسقطت الاشياء منها  
 نجسة والزوق انا البقرة عليها جلد من غير ان يذبح ولا يذبح  
 النصف وفي الحلب على هذا القيس لا يجب عليه ان يذبح امرأته  
 بخلافه وامته والزوق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاح المرأة

والله سبحانه اعلم بالصواب  
 في الفقه الحنفي  
 بتلوه الفقه  
 في الفروق الفقه  
 في الفروق ٢

بلكه

لا يفر ٢ ماء البقرة بالغايرة ويترك في ذنبها والزوق ان  
 الذم مخ ٢ ذنبها فيترك الكرامة ولو نظر المصنف الى المصنف  
 وقرا امته فبدت لا الحيلة المرأة البقرة لان الاول تعلم  
 فيها الا ان قال الامام بعد كنهت جوسيا فلا اعاده عليه  
 صليت بلا وضوء او في نوب خيرا عاده وان كان مصنفه والزوق  
 ان اخبار الاول مستكر بعيدا عن احتمال ائمت بعد كنهه  
 لا يقطعها ومفترضا يقطعها ويايم والزوق ان ان لا اصلا  
 لا الاول سورا الفارق بين الابو لها للفرقة وجد في وار  
 ميتا مع زنا روي في هه مصنف يصلي عليه في وار الام لا الاله  
 في وار الحرب قد لا يجد امانا الاله بخلافه في وار الام لا الاله  
**كتاب الزكاة** يجوز تجليها عن نصف بعد ثلث نصف وقيل  
 ولا يجوز تجليها عن نصف بعد الثلث قبل الثلث والزوق ان  
 تجلي بعد وجوه السبب وفيه قبله الوكيل يدفعها له لقراية  
 ونفسه وبالصبح لا يجوز والزوق ان امنن الصدقة على الحاشي  
 والهاوض على المضايقة لئلا اذا لها بعد تحول اذا هاون



اداء الصلوة بعد الوقت لا الوقت انما هي في وقتها في  
 كالصلوة اذا شئ في الاثنا في الوقت ثم لا زعموا انما  
 على كعك التجارة لا زكاة فيه فلو كان يسمى وجبت والوقت ان  
 شئ مكر دون انما والى والخطب للخطباء والصابون للفقراء  
 واللب والورد للذباغ كالزعفران والعصفر والزعفران للصباغ  
 كالشمع والوقت ظاهر **كتاب الصوم** فترصوم يومين في  
 يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لم يفتاه والوقت  
 امكان حجتين فيها بنفسيه فخره ذاق في رخصا قبله في  
 ولو كبر الا ان قليله نافية وكبره حضر وقضى ولو بائنا  
 في خارج الا ان مضى الا انما يتلاشى بالمضغ دونه الا بطلاع السر  
**كتاب الحورن** الحرة بالسبوح جاز وبالجوارح الا في الاخر  
 استحقاقا بالبطان والوقت انما انما لو لم يحد على قتل  
 لزمه الجواز ولو لم يحد على قتل لا والوقت انما الا في الاخر  
 احواله والى في الاخر بطل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف لا  
 اعادة وفي الصوم والاضحية اعادوا والوقت ان تدارك في الحج

بالثابت والصوم خلافه

سورا

يتعذر وفي غيره مبني اعتق العبد بعد الحج في حجة الاسلام ولو  
 استغن الفير كناه والوقت انما في حق الفير  
 العبد والبصير وكالعبد والاعلى والرفق والمرأة بلا حرم كالغير  
**كتاب النكاح** النكاح يشترط دون العور كالطريق للملك  
 بالبيع ونحوه والوقت النكاح فيه حق النكاح لان المحرم والحرة  
 حقه سبحانه وتعالى كذب الملك فانه حق العبد لا قبض صداقا  
 قبل الدخول بغير الفدية لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها  
 كالة له الاسترداد والوقت انما في قبض صداقا فكان افونا  
 دالة في الموهوب لو مس امرأة حرم اصولها وزرعها  
 ان لم ينزل واذا انزل الا ان الاول له للمجماع فاقم مقامه كحل  
 في الاصل العبد يوجب حرة المصاهرة لا جماعه لان الاول  
 داع الى الولد الا انما تزوج امه على ان لا ولو تله حرة النكاح  
 والشرط ولو تلهها كره فدا لانها يغفره الرضا الاول  
**كتاب الطلاق** قال است امرأتى ووقع ان تزوجا زاد  
 والله لا وان نور لا صقال الاول الا انما في حق النكاح



وَقَالَ فِي بَيْتِهِ قَالَ لِعَبْدِي وَلَا تَقْرَأْ  
بِالنَّظَرِ فِي الذِّكْرِ فَظَاهَرَ "الْبُيُوتِ" "هَـ"  
اقتضاهُ  
نقصاً من  
نقطه

وَقَالَ لِيُفَضِّلْهُ  
بِإِخْلَافِي الْفَرْقِ  
وَقَالَ لِعَبْدِ الْوَلَدِ  
ثُمَّ قَالَ عَنِّي بِهِ  
عَنْ الدَّمِ بِإِزَالِهِ

عنه (الام) ب  
رجا قال العبد ما انت الا ضغني العبد  
رجا قال العبد شئت تحتك عتق و لو مال ارض  
تحتك لا يعق و يحيا  
هذا العبد قاضي  
فلا تقوم  
تدلي

رجل عبد في يد فتيك له اعتقت هذه  
سيرة لا تفتقر إلى قاصد على العباد في  
الغفلة تمام العباد من سيرة بنعيم سيرة  
هذا أليك فاور الس لا تعلق بالعباد  
لا فائات الس لا تعلق بالعباد  
فجزاها نيت

ورقاً الجوز الطلاء  
صاوتقال انه صحت  
الحال ورتب الامور  
فلا خلا في انت حلال  
ما لم يقدر الامور له  
وهكذا

الضن الى في حكمنا؟

بسم الله الرحمن الرحيم

احد عبده ثم قال لم اعن هذا بعثت الا فوكذا في الخلاف  
 بخلافه في الاقرار فانه لا يتعين الا الاولان ايمان واجب فيهما كما  
 نعيننا اقامة له **بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذا هو النص  
 السابع من الشهادة والتظاير قائم وهو في الحكاية والامانة  
 وهو قد وضع قد كنت طالعت فيه او اؤكبت التقاور وطالعت  
 مناقب الكروار **ارأوطبعت** عبد القاور ولكن اختصرت في  
 هذا الكروار منها الزيد مقتصر اغالب على ما شتم على احكام الناس  
 ابو يوسف ثم غير اعلام **ارأوطبعت** ابو يوسف رجلا فاعلم  
 ما لم يحسن الاولي قصاص محمد الثوب وجاد به مقصور اهل  
 يستحق الا يؤف قال له الرجل اخطأت وقال لا يستحق فقال  
 اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصاص قبل الحق  
 والا لا الثانية هل الدخول في الصلوة بالوقوف او بالركعة  
 فقال بالوقوف فقال اخطأت فقال بالركعة فقال اخطأت فتعجب  
 ابو يوسف فقال الرجل لهما لانا التكبر فرض ورفع اليدين **القبالة**

[illegible]

رجلنا هذا اعلم رجل الحق ثم الحق  
فقال المأمون عليه ورحمة الله  
فقال كنا عديد من هؤلاء الغائب  
الا انه اعتقنا واثابنا البئر علم  
فولم نمان له يقضي بعقوبنا وولنا  
ذلك قضا علم مولاها حتى لو حفر  
الموت وانكر الحق لا يلتفت الى  
انكار قضيها



طير سقط في قدر على النار فيه لم يوقر <sup>فقال</sup> بل يوقر لان ام لا  
 يوقر لان مخطاه <sup>فقال</sup> لا يوقر لان مخطاه <sup>فقال</sup> ان كان الله لم يخطئ  
 قبل سقوط الطير <sup>فقال</sup> لا يوقر لان يوقر في المرقه والايبرمي الكثر  
 الرابعة سلم له زوجة ذميمة ماتت وهرج ما لم منه تدفن في ابي  
 المقابر <sup>فقال</sup> ابو يوسف في مقابر المسلمين مخطاه <sup>فقال</sup> في مقابر أهل  
 الذمة مخطاه <sup>فقال</sup> فخير ابو يوسف <sup>فقال</sup> تدفن في مقابر أهل الذمة  
 ولكن تحول وجهها <sup>فقال</sup> البقرة حتى يكون وجه الولد الى القبلة  
 لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه الحائضه ام تولد  
 لرجل تزوجت بغرافون مولاها فماتت المولى الحبيب العدة  
 المولى <sup>فقال</sup> الحبيب <sup>فقال</sup> لا يحب <sup>فقال</sup> ابو يوسف  
 فقصره ففاد الى انا <sup>فقال</sup> زويت قبل ان انا <sup>فقال</sup> لا يحب  
 الفيف وفي مناقب الكرد <sup>فقال</sup> ان سب الزوام انه <sup>فقال</sup> من ضل  
 مقام الامام <sup>فقال</sup> لقد كنت اؤملك بعد للمسلمين ولبن اصبه  
 ليوم <sup>فقال</sup> على كبر فلما برأ <sup>فقال</sup> عجب بنفسه وعقد له <sup>فقال</sup> جليل الامال <sup>فقال</sup> جليل  
 جاء ما جايك <sup>فقال</sup> الامثلة <sup>فقال</sup> القصص <sup>فقال</sup> ان الله <sup>فقال</sup> رجل يتكلم في دين

من العيون  
 كما في جمل  
 تدفن في ابي  
 المقابر

كان النور  
 دخل بها  
 لا يحب

ومعه

ويعقد مجلسا <sup>فقال</sup> الحسن <sup>فقال</sup> في الاجارة <sup>فقال</sup> ثم قال <sup>فقال</sup> ثم قال  
 مستغن عن التعليم <sup>فقال</sup> فليكن على نفسه <sup>فقال</sup> وقال في اخوان  
 الحصريين <sup>فقال</sup> ان المبيع <sup>فقال</sup> مع البيع <sup>فقال</sup> او بعد <sup>فقال</sup> قال ابو  
 الصغار <sup>فقال</sup> في الكلام بين سفيان وبشر في العقود <sup>فقال</sup> سفيان <sup>فقال</sup> الله  
 مولا <sup>فقال</sup> او بعد <sup>فقال</sup> الى الامر <sup>فقال</sup> ان قال سفيان <sup>فقال</sup> ارايت لو ان زجاجة سقطت  
 فالتكررت <sup>فقال</sup> كان الكسر <sup>فقال</sup> مع ملاقاتها للارض <sup>فقال</sup> او قبلها <sup>فقال</sup> او بعد <sup>فقال</sup> وان الله  
 خلق نار في قطنة <sup>فقال</sup> فاحترقت <sup>فقال</sup> مع الخلق <sup>فقال</sup> احترقت <sup>فقال</sup> او قبله <sup>فقال</sup> او بعده  
 قال <sup>فقال</sup> سفيان <sup>فقال</sup> وهو الصحيح <sup>فقال</sup> عند اكثر امه <sup>فقال</sup> بان الله <sup>فقال</sup> في البيع <sup>فقال</sup> يتبع  
 لا بعده <sup>فقال</sup> فيبيع <sup>فقال</sup> البيع <sup>فقال</sup> والمالك <sup>فقال</sup> جميعا <sup>فقال</sup> غير تقدم <sup>فقال</sup> ولا تاخر <sup>فقال</sup> لان البيع <sup>فقال</sup> يتبع  
 ومما وضعت <sup>فقال</sup> ان يبيع <sup>فقال</sup> المالك <sup>فقال</sup> في الطرفين <sup>فقال</sup> معا <sup>فقال</sup> وكذا الكلام <sup>فقال</sup> في سائر العقود  
 في النكاح <sup>فقال</sup> والخلع <sup>فقال</sup> وغيرهما <sup>فقال</sup> من عقود المبادلات <sup>فقال</sup> الى ما ذكره <sup>فقال</sup> وفي مناقب الكرد  
 قال الامام <sup>فقال</sup> لا اعظم <sup>فقال</sup> خدعتني امرأة <sup>فقال</sup> وفقدتني امرأة <sup>فقال</sup> وزهدتني امرأة <sup>فقال</sup> اما  
 الاول <sup>فقال</sup> قال كنت <sup>فقال</sup> مجتازا <sup>فقال</sup> فانا <sup>فقال</sup> شاركت <sup>فقال</sup> الى امرأت <sup>فقال</sup> الى بيتي <sup>فقال</sup> مطروح <sup>فقال</sup> في الطريق  
 فتوهمت <sup>فقال</sup> انها <sup>فقال</sup> خرسا <sup>فقال</sup> وان البين <sup>فقال</sup> لها <sup>فقال</sup> فلما <sup>فقال</sup> رفعت <sup>فقال</sup> اليها <sup>فقال</sup> قالت <sup>فقال</sup> في مسئلة <sup>فقال</sup> في  
 كيف <sup>فقال</sup> لم <sup>فقال</sup> اعرفها <sup>فقال</sup> فقالت <sup>فقال</sup> فولا <sup>فقال</sup> تقلت <sup>فقال</sup> الفقة <sup>فقال</sup> ذاجله <sup>فقال</sup> والثلثة <sup>فقال</sup> حورت <sup>فقال</sup> ببعض

من العيون  
 كما في جمل  
 تدفن في ابي  
 المقابر



يسوق الطقات فقالت امرأة هذا البذر يصلي الخ نوصو والفتا وقد  
 ذلك حتى صار داني وسئل الامام عن قال الرجوع الى الجنة ولا اخاف النار  
 ولا اخاف الله تعالى ولا الجنة واصلي بلا ركوع وسجود ولا هذا ما اراه  
 وابغض الحق واحب الفتنه فقال اصحابه امر هذا الرجل سكر فقال الامام  
 هذا رجل يرجو الله لا الجنة وتخاف الله لا النار ولا الجنة لا الظلم ثم اتى في  
 عذابه ويأكل السم والجره ويصل على الجفارة ويهد بالتوحيد ويغف  
 الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنه فقام اسير وقيل له وقال  
 لهذا انك تعلم وعاء ابرو في آخر الفتنه النظر بسيد الخ الامام  
 ابو بكر محمد بن النضر عن يقول ان لا اخاف النار ولا الرجوع الى الجنة وانما اخاف  
 الله تعالى وارجوه فقال قوله لا اخاف النار ولا الرجوع الى الجنة غلط لان الله لا يخوف  
 عباده بالنار بقوله تعالى انما اتوا النار التي اعدت للكافرين ومن قبل خفي  
 الله تعالى فقال لا اخاف رد الدنيا كذا **وفي مناقب الامام الكرم** **ع** **ع**  
 فانه الكوفة واجتمع عليه الكثر فقال سلوني عما افقه فقال الامام ما تقول  
 في امرأة المفقوف فقال قول عمر بن شريك اربع سنين لم تقعد علة الوفاة  
 وتزوج ثم ماتت قال فان جاز زوجها الاول وقال تزوجت وانا حي وقال

اما الاولى كنت حية

في مناقب الامام الكرم

في مناقب الامام الكرم

تزوجت وتزوجت ايها يلا عن ففضبت قامة وقال لاجبكم بي  
 قال الامام حزن جامع هاهنا الاعلى واعور الماء لصلاة الخوف  
 حاد بالتيتم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه اول سلة قال  
 هشاده وكان الامام جاز لها غلام اصاب منها دونا الفرج  
 فقال اهلها كيف تدرون في بكرة فقال لها احديني به قالوا نعمتها  
 فقال تقب الغلام منها ثم تزوجها منه فاولا زال عذرتا ردت  
 اليها فينظر الكل وخرج الامام الى ان ملأ رجوع الى اصحابه اذا هو  
 بالبن ابي ليلى راكبا على بقلته فتاير امره على شوة يفتين فكنن  
 فقال الامام احسن فنظر ابن ابي ليلى في فطرة فوجد قفصه فيها  
 شاة و قال قلت للمفتيات احسن فقال متى قلت ذلك حين  
 كنن ام حين كن يفتين قال حين كنن قال اروت بذكر احسن  
 بالكونت فامضى شاة كان ابو في وليمة في الكوفة وفيها العلماء  
 والاشراف فقد زرع صاحبها ابنه من اختبى بقلط النأ فرقت  
 كل بنت الى غير زوجها ودخلها فافتى سفيان بتقضاء على كل  
 منها الكرم ويرجع الى زوجها فسئل الامام فقال على بالغلط فاني راها

قال فتاة فوجدت حاد بالتيتم  
 في عيني واعور الماء لصلاة  
 الحزن ففعلت فوجدت في آخر الوقت  
 حاد بالتيتم ففعلت فوجدت في آخر الوقت



فقال يجب كل منكما ان يكون المصاب عنده فقال نعم فقال كل منكما  
 طلق التي عند اخيك ففعلوا امر تجد يد الكاهن تمام مسر فقبل بين عيني  
 وحكى الخبيب الخوارزمي ان ابي بكر بن الروم ارسل الي الخليفة مالا فويل  
 على يد رسوله وامره ان لا يعلم به ثلث سائل فانهم اجابوا بذلك  
 المالا وان لم يجيبوا المطلب في المسلمين بالخروج قال العلماء فلم يأت احد  
 مقنع وكلاء الامام اذ ذاك صبيا حاضرا مع ابيه فاستأذنه فجهز  
 الروح فلما يؤمن تمام وشيئا ذمام الخليفة فاذ له وكان الرومي  
 على المنبر فقال له الامام اسألت قال نعم قال انزل مني الارض  
 المنبر فنزل الرومي معه ابوه فقال له فقال اي شيء كان قبل ان قال  
 هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبل شيء  
 قال او لم يكن قبل الواحد الجائر القلبي فكيف يكون قبل الواحد الخبيث  
 فقال الرومي في اي جهة وجه الله تعالى قال افأوقدت السراج قال اي وجه  
 نوره قال ذاك نور يستور فيه الجهات الاربع قال او كان النور في  
 المستأذ لا وجه له الى جهة فهو خلق السموات والارض اباقي الانام  
 المصنف كيف يكون له جهة قال الرومي يا ذا بشغل الله تعالى والافان على المنبر

سلبه مثله انزله واذا كان على الارض موحدا مثلي رفعه كل يوم  
 في شأنه يقول المالا وعاد الى الروم احتاج الامام الى المالا في طريق  
 الطابع فامروا غريبيا قريبا من ماء فلم يبعه الا بخمسة وراحم فالتزاه بها  
 ثم قال له كيف انت بالعتيق فقال اريد مني فوضع بين يديه فافتر  
 ما اراد وعطس فطلب المالا فلم يعطه حتى اشترى منه ثوبين بخمسة وراحم  
**وصية الامام الاعظم** لا ابي يوسف رضي الله عنه بعد ان ظهر له منه الهدى  
 وحيى البيرة والاقبال على الناس فقال يا يعقوب وقر الله عليك  
 مني لئلا يأكروا الكذب بين يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يكن  
 لحاجة عليه فانك اذا كثرت عليه الاختلاف وكنا وبنا وصغرت  
 مني لئلا عنه نكتم منه كما انت في النار تتنفع وتنبأ عدو لا تدن  
 منها فانما لا يلدن الا لير لا احد ما يد لنفسه وآياك وكثرة الكلام بين  
 يديه فانها ياخذ عليك ما قلته كثير من نفعه به يدرك حاسنته  
 انه اعظم منك وانه يحيطك فتصغر في اعين قومه وتكبر اذ ان خلت  
 عليه ثوب قدرك وقد غرك ولا تدخل عليه وعندك العلم  
 في لا تعرفه فانك ان كنت ادون حاله امني لعلك تترفع عليه فيفرك

باطن من



وانا كنت اعلم منه فيخط عنه فتسقط بذكره في العلم واذا  
 عرف على بيان اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضى  
 من قبل في العلم والفضل ما كذا يحتاج الى ان يترك ما يذهب عن  
 ولا توافر اولها في العلم وحاشيته بل توجب اليه فقط وتباعد  
 ليكون في ذكره وجاهله باقيا ولا تتكلم بين يدى العامة الا بما يشال  
 وياكر في الكلام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كالتوفيق على  
 حيك درغيتك في المال فانه يؤلفه وتقديره فيك الى اقدار  
 منهم ولا تتكلم ولا تبسم بين يدى العامة ولا تكثر الخوف الى السواق  
 ولا تكلم المرأقين نائم فتنة ولا تبين بانك تكلم الا في العلم وفتح ركنهم  
 ولا تخش في قارعة الطريق بين ايديهم في العامة فانك ان تترجم  
 ازدرى ذكرك لعلك وان اخوتهم ازدرى بك حيث انه امة  
 فانه الزم قال لم يرح صغيرا ولا يوقر كبير ناليسونا ولا يعقد  
 قوارع الطريق فافوا وعاكروا فاقعد في المسجد ولا تكلم في السواق  
 والى جد ولا تشرب من القبايات ولا تهم ايدي السقاين ولا تقعد  
 على الكوايت ولا تبين الديبا والحقى وانواع الابريس فان ذلك يفضي

الى العلم والفضل  
 فخرنا الله ورضينا به

الى الرخوة ولا تكثر الكلام في البيت مع امرأتك في الوصل الى  
 وقت حاجتك اليها بذكر ذكرك ولا تكثر لها وشها ولا تقربها  
 الا بذكر الله تعالى ولا تتكلم بامرئ من الخبيثين يدبرها ولا يامر الجوارى  
 فانها تنسب اليك في كلامك وتعلم انك انك كنت في غير ما تكلمت  
 مع الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها بعل او اب او ام  
 الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربها فان المرأة او كانت  
 فلما لا يدخر ابوها ان جميع ما ياله وانه عارية في يدها ولا تدر  
 بيت ابها ما قدرت واياك ان ترضى ان ترضى في بيت ابوها  
 فانهم ياخذون اموالهم ويضعونها فيها غاية الصنع واليكن ان  
 تتزوج بذات البني والبنات فانها تدرج جميع المال لهم  
 مما لك وتشفق عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تبغ بين  
 امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر  
 بجميع خواججها واطلب العلم اولاً ثم اتبع المال من الحلال ثم تزوج  
 فانك انما طلبت المال في وقت التزويج عجزت عن طلب العلم ووعاك  
 المان



الى سر الجوارر والعلمان وتشتغل بالدينا والناس قبل تحصل  
 العلم فيضيع وقتك ويضيع عليك الولد ويكثر عيالك فيحتاج  
 الى القيام بمصارحهم وترك العلم والتفكر في العلم في غفلة ساعة  
 وقت فراغ قلبك وخاطرهم يشتغل بالمال ليجمع عندك فان  
 كثرت الاعيال والولد تشوش البال فما جمعت المال فتزوج  
 وعليه بتورثه كما واولو الامانة والنصيحة للجميع العامة  
 ولا يستحق بالهش وقد نكس وقرع ولا تترك علمك  
 الا بعد ان يعايروك فابكر معايرتهم بذكر الماير فانه كان  
 اهل العلم يشتغل بالمأيل بالعلم وانه يكون في اهل احبب وياك  
 ان تعلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم قد يتقروا ويتفقدوا  
 بذلك ونجاؤك يستفك في الماير فلا تجب الا بغير  
 ولا تقم اليه غيره فانه يسوس عليه جواب سؤاله وان بقيت  
 على سبب بغير كتب ولا قوس فلا قوس عن العلم فانك اذا  
 اعضت عنه كانت معيشتك منكرا وقبلت شفقته كانت  
 اتخذت كل واحد منهم ابناء وولد التزيدهم رغبة في العلم

افه

ناقصكم العامة والوقت فلا تناقش فانه يذهب عام  
 وجهها ولا تحتسب من احد عند ذكرك الحق وانه كان سلطانا  
 ولا ترضى لنفسك العبادات الا باكر ما يفعله غيرك ويتعاطاها  
 فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها باكر ما يفعلوا  
 اعتقدوا انك قلة الرغبة واعتقدوا انك عمل لا ينفع  
 الا ما نفهم اجهل الترفيع فيه واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم  
 فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من اهلها ليعلموا انك لا تقصد  
 جاههم ولا يخرجون عليك باجمعهم ويطعنون في مذاهبهم  
 والعلم يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم فينظرون  
 عندك بلا فائدة وان استفتوك في الماير فلا تناقشهم  
 في المناكرة والمطارحة ولا تذكر لهم شيئا الا بغير  
 ولا تطعن في ما يذكرون فانهم يطعنون فيك وكره الناس  
 على حذر وكرهته في ترك كما انت له في علايتك والقبول  
 امر العلم الا بعد ان تجعل له كعلايته واذا اولئك الذين  
 علمنا لا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يؤيد ذلك الا



لعلك وأياك أن تتكلم في مجلس النظر على خوف فأن ذلك يورث الخلط  
في الأجابة <sup>والمحسنة</sup> والكسر في اللسان وأياك أن تكثر الضحك  
فانه يثبت القلب ولا يعمل إلا على طمأنينة ولا تكثر الخجل في الأمور  
ومن وعاك من خلفك فلا تخجل فاما البهايم بناء من خلفها وإذا  
تكلمت فلا تكثر مباحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك التكون  
وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك <sup>بما يحسن</sup> وكر ذكر الله  
فيما بين الناس لتعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوة  
تقرأ فيها التواضع وتذكر الله تعالى وتذكره عما أودعكم في القبر والكل  
من التبع واتخذ لنفسك إياها معدة في كل شيء تقوم فيها القدر  
بغيرك بك وراقب نفسك وحافظ على الغير لتتفهم من غيرك  
آخرتك بعلمك ولا تسير بنفسك ولا مع بل اتخذ لك وصلياً يقوم  
ويعتمد عليه في أمورك ولا تلمس إلى دينك وإلى ما أنت فيه  
فاما الله تعالى الله في جميع ذلك ولا تسير على ما أورد ولا  
تظهر من نفسك التقرب إلى الله تعالى وإن قربك فانه يرفع <sup>اليد</sup>  
الحواشي فإنا نمت أماننا وإن لم نمت عابدين ولا تتبع الكثرة خطاياهم

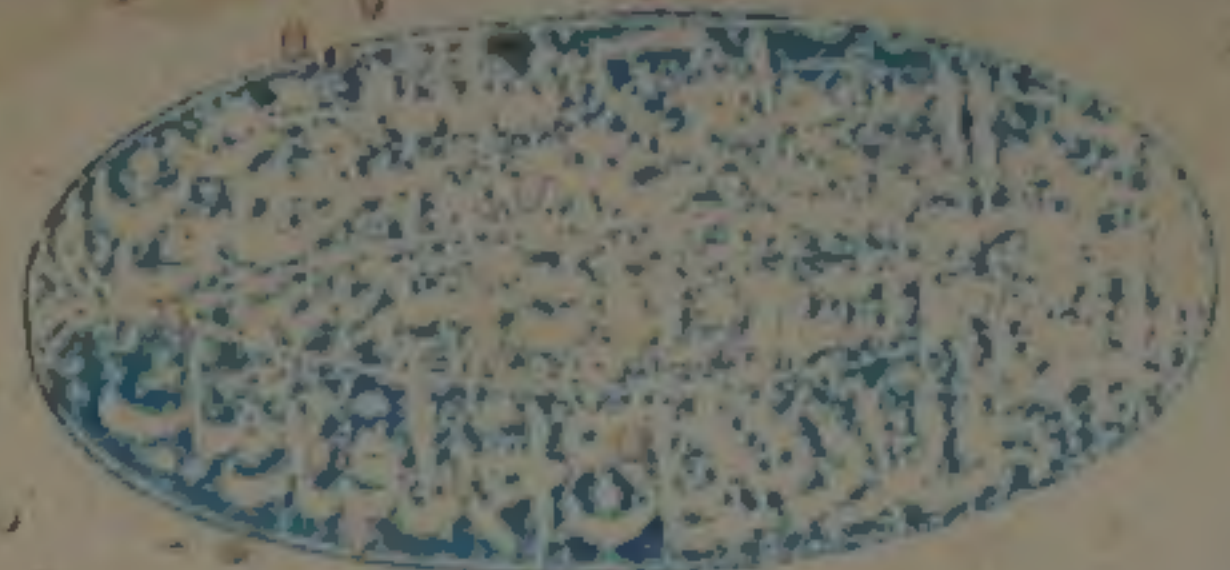
بلا تتبع في صلاتهم وإذا عرفت أن أبا بكر فلا تذكره به بل اطلب  
خير الآتي ببالدنية فأنك إذا عرفت في دينه ذكرا فافكره للسان  
يشعوه ويجذروه قال لهم اذكروا النجاة بما فيه حتى يحذروا الكثر  
دأباه ومنزلة والسرير من الخلط في الدين فافكره ذلك ولا  
ينال من جباهه فان الله تعالى معنيك وناصرك فافعلت ذلك  
مرة هابونك ولم يتجاسر أحد على اظهار بدعة في الدين وإذا  
رأيت من سلطانك الأيوافن اعلم فافكره ذلك مع طاعتك إياه  
فأنا يد أقدر من يدك يقول له أما طيعك في الذرائع فيه سلطان  
وسلطة على غيره فإني اذكر من شريكك ما لا يوافق العلم فافكره  
فعلت مع السلطان مرة كفاك لا تك إذا واطقت عليه ودمت  
يقرونيك فيكون في ذلك قمع الدين والحق في الأمر المعروف  
فأنا أفكره مرة أخرى فافكره عليه وجدك في داره واضحه  
في الدين ونظره ان كانا مبتدعا وان كانا سلطانا فافكره ما يحفظ  
من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ثم فافكره منك والآفة الله  
ان يحفظك منه واذكر الموت واستغفر الله له شهاده ومن أحدث منكم



العلم وداوم على التلاوة <sup>الكريمة</sup> زياره القبور <sup>والمساكين</sup> والمواضع  
 المباركة واقبل من العامة ما يرضون عليك من رؤياهم في النبوة  
 وفي الرؤيا الصالحين في المساجد والمقابر ولا تجالس حدا  
 من اهل الاهواء الا على سبيل الدعوة للدين ولا تنزل اللعب  
 واذا اذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك  
 العامة ولا تتخذ دأرك في جوار السلطان وما ريت على جارك  
 فاشتره عليه فانه امانة ولا تظهر سرار الناس ومن استشارك  
 في شيء فشر عليه ما تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقل وصيتي  
 هذه فانما تنفع بها في اولائك واخرائك انك انما لها واباك  
 والنجل فانه يبغض به المرء ولا تكون طامعا ولا كذابا ولا صاحب  
 تخاليف بل احفظ مروتك في الامور كلها وابس في باب البص  
 في احوالك كلها وامر غنى القلب وامر من نفسك قلة المحرم  
 في الدنيا وامر من نفسك العني ولا تطر الفقر وان كنت فقرا  
 وكنت داهية فانه قد ضعفت همتك ضعفت مروتك واهارت  
 في الطريق فلا تنفك يمينك رسما لا بد داوم النظر الى الارض اذا

دخلت الحمام فلا تقاوم الناس في اجرة الحمام والمجلين بالارواح  
 على ما تعلم العامة لتظهر مودتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم  
 الاستغاة الى ائمة وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك من مع  
 يفعل ذلك ولا تاكل بالجملة والدواني ولا تزدن الراعي بل  
 اعتد على غيرك وحقوق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فانه ما عند  
 خير منها وما لم يورك غيرك ليملكك الاقبال على العلم فذاك  
 عند اهل العلم احفظ لحاجتك واياك ان تكلم المجانين ومن لا  
 المناظرة واجه من اهل العلم والذين يطلبون الحجة ويخرجون  
 بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحصيل ولا يبالون  
 وان غفرك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا تنفع  
 عليهم ما لم يرفعوك لئلا يفتخروا بك منهم اذية واذا كنت في  
 قوم فلا تقدم عليهم في الصلوة ما لم يقدموك على وجه التعظيم  
 ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة او العداة ولا تجز الى المشاة  
 فلا تجز مظالم الا لاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا  
 يقولون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا امالا يجلسوا وانت عندهم

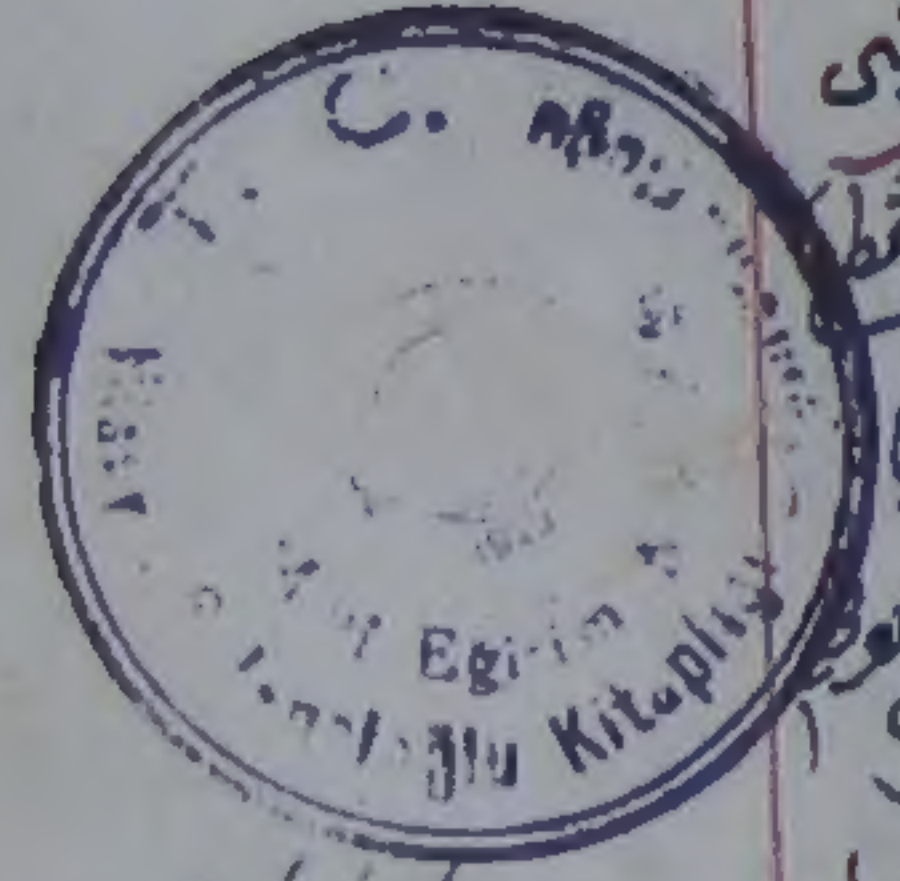




بما لا يملك سعةً ويطيق الشئ (ة) ذلك حق لكونه فيما بينهم  
 وقت الاقدام عليه واما كونه الغضب لا يجلس العلم ولا يقض  
 على العادة فان العلم لا بد له ان يكذب واما اردت اتحاد  
 مجلس لا اجد من اهل العلم فان كانا مجلس فقهنا حذر بنفسه واما  
 فيه ما تعلم كيدا ليعبر الناس بحضورك فيمنون الله على صفة  
 في العلم وليس هو على تلك الصفة فان كانا يصلي العترة فان  
 ذلك والا فلا ولا يقدر ليدرس بما يدعي بل انزل عنده اصحابه  
 ليحضر بكيفية كلامه وكنه علمه ولا يحضر مجالس الذكر او  
 يتخذ مجلس عضة بجاهل وتركتك له بل وجه اهل مجلسك  
 وعامتك الزبير يعتمد عليهم مع واحد من اصحابه وقوف  
 امر المناجح الى خطيب ناجح وكذا اصلا الجنايز والعقود  
 ولا تشي من صالح دعاويك واقبل هذه الموعظة مني وانما  
 اوصيتك بمصالحك ومصلحة المسلمين انهم وفي اخيرا  
 المحبوب قال الحاكم الجليل نظرت في ثلاث مائة من الاحكام  
 ونوافير سماء حتى اتقنت كتب الشوق والحب انبل

البر

القليل من ومن جهة الا تراك هذا جازا ثم انزل الدنيا  
 على الاخرة والعالم متى اخف علمو ترك حقه خيف عليه  
 انما يتحجج بما يسهو وقيل كان سبب ذلك لما اراد في كتب  
 محمد نكر رات وتطويلات حبها وحذف مكرها  
 فزاي محمد في سنامه فقال لم فعلت هذا يكثر فقال  
 لان في الفقهاء كالي فحذفت اكثر وكررت القور  
 تسريلا فغضب وقال قطعك الله كما قطعت كتبي  
 فابتلي بالانرا حتى جعلوه على رأس شجرتين فقط  
 يضيئ ربه الله تعالى وهذا اخر ما اوردناه من كتب السبا  
 والتطاريخ الفقه على مذهب الامام الاعظم (ع) النعمان ابن ثابت  
 الجامع للفتوى الشيعية التي وعدنا بها في خطبة التوحيد ونوم بحث  
 لم اطلع له على نظيرة كتبها ناسه وكان الوازع منه في اليوم  
 يجب الحرج في الساب والفرج في عاود الساب في سماء و  
 مدة ثابته في كل ايام يومك اجتمع وهاهنا هذه  
 في المورور في رجب الحرس في اسبوعه والودع في  
 بحوار على قسطه عقود الله والودع في  
 وما لك ان تطلب القار اوان  
 الطالع في هذه من كرس  
 الحاكم الكا



6666

البر

1052  
 ما  
 ما  
 ما



[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, possibly a list or account. The text is written in dark ink on aged, yellowed paper with some foxing and stains.]

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, continuing from the left page. The text is written in dark ink on aged, yellowed paper with some foxing and stains.]



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Yazar	İsmail
Kitap No	122



و لو ان ربه لا يرضى الدرهم المكروه على اليد و قد روي  
 من رافضين و ناجيل القرض باطلا و لا يجوز القرض الا فيما كان مثلبا  
 عوانه و ربه

و لو ان ربه لا يرضى الدرهم المكروه على اليد و قد روي  
 من رافضين و ناجيل القرض باطلا و لا يجوز القرض الا فيما كان مثلبا

و لو ان ربه لا يرضى الدرهم المكروه على اليد و قد روي  
 من رافضين و ناجيل القرض باطلا و لا يجوز القرض الا فيما كان مثلبا  
 عوانه و ربه

و لو ان ربه لا يرضى الدرهم المكروه على اليد و قد روي  
 من رافضين و ناجيل القرض باطلا و لا يجوز القرض الا فيما كان مثلبا  
 عوانه و ربه

و لو ان ربه لا يرضى الدرهم المكروه على اليد و قد روي  
 من رافضين و ناجيل القرض باطلا و لا يجوز القرض الا فيما كان مثلبا  
 عوانه و ربه